



الآثار المتبادلة للحجرة اليمنية

الجزء الرابع
خرائط الهجرة اليمنية



الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية

الجزء الرابع

(9 - 4)

خرائط الهجرة اليمنية

الأثار المتبادلة للهجرة اليمنية (تسعة أجزاء)

الطبعة الأولى 2022م

رقم الإيداع بدار الكتب 2022/72

الناشر: مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية

مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية

ص.ب (18226) صنعاء – اليمن

هاتف: 01-442432

بريد الكتروني info@muhajirun-ye.org

رابط الموقع www.muhajirun-ye.org

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير إلا بإذن
خطي من المؤسسة.



مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية
Al Khair Foundation For Social Development

راعي المشروع – رئيس مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية

الأستاذ / علوان سعيد محمد الشيباني

أسماء فريق دراسة الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية (ترتيب أبجدي):

- 1- أ. أحمد صالح الجبلي
- 2- د. أحمد قائد الصائدي
- 3- أ. أحمد عبده سيف
- 4- د. أحمد محمد عبد اللاه السقاف
- 5- أ. العزي محمد حمود الصلوي
- 6- د. أمين محمد سعيد نويصر
- 7- د. جمال حزام محمد النظاري
- 8- أ. جمال عبد الرحمن الحضرمي
- 9- أ. حسن عبد الوارث محمد البناء
- 10- د. حمود صالح العودي
- 11- د. شائف شرف عثمان الحكيمي
- 12- د. صادق عمر مكنون
- 13- د. صالح أبوبكر بن الشيخ أبوبكر
- 14- أ. عبد الباري محمد طاهر
- 15- عبد الله محمد عبد الله بن ثعلب
- 16- د. عمرو معد يكرب الهمداني
- 17- أ. قادري أحمد حيدر الأديمي
- 18- أ. محمد عبد الوهاب الشيباني

باحثون مشاركون بأوراق بحثية

1. أ. أكرم محمد علي المصنعي
2. أ. فؤاد علي الشرجبي
3. أ. محمد سلطان اليوسفي
4. د. محمد عبدالرحمن سجوه
5. د. يحيى محمد أحمد غالب

المساعدون التنفيذيون

1. رحاب عبده علي الصغير
2. عزام أحمد غيلان الشيباني
3. لينا عبدالقادر العبسي – سكرتارية مركز الدراسات

تصحيح لغوي

1. د. عبدالله علي الكوري
2. د. محمد حسين خاقو
3. د. عبده محمد صالح الحكيمي

تصميم الغلاف

إخلاص عبدالله طه علي

محتوى الجزء الرابع

1. الهجرات اليمنية الحديثة والمعاصرة إلى منطقة شرق إفريقيا (الملاح والأبعاد الحضارية).
أ. العزي محمد حمود الصلوي..... 7
2. الهجرة التهامية.. أسبابها.. وأثارها.. (صور من معاناة المهاجر في المملكة العربية السعودية).
أ. جمال عبد الرحمن الحضرمي..... 173
3. الهجرة اليمنية إلى المملكة المتحدة.
أ. أكرم محمد علي المصنعي 243
4. الهجرة الاقتصادية والآثار التبادلية للمهاجرين اليمنيين (الحالة الأمريكية).
د. امين محمد سعيد نويصر..... 277
5. الهجرة اليمنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين
د. يحيى محمد أحمد غالب..... 321

الهجرات اليمنية الحديثة والمعاصرة
إلى منطقة شرق إفريقيا
(الملاح والأبعاد الحضارية)

أ/ العزي محمد حمود الصلوي (*)

(*) صحفي وباحث في قضايا الهجرة والاعتراب

مقدمة:

من البديهي القول إن تاريخ الهجرات اليمنية إلى منطقة شرق إفريقيا يزخر بمادة ثمينة من الدراسات والأبحاث التاريخية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والأدبية، والأنثروبولوجية، والفلكلورية، وغيرها من المجالات الجديرة بالبحث والجمع والتدوين والتوثيق.

وفي الحقيقة فإن محاولتي هذه ليست إلا عملاً أولياً ووضعاً للنواة التي يمكن أن يضاف إليها ويبني عليها في المستقبل، وأقصى ما أتطلع إليه هو أن أوفق من خلال هذا الجهد في وضع إشارة واحدة مضيئة، وموضع قدم واحدة على هذا الطريق الذي ما يزال بحاجة إلى المزيد من التجويد، والمزيد من البحث والتقصي لتوثيق هجرات اليمنيين إلى منطقة شرق إفريقيا، وتقديم معلومات مفيدة وحقائق جديدة للقارئ عن أوضاع المهاجرين، والتعريف بالدوافع والظروف التي اكتنفت هجراتهم، والعوامل والأسباب التي أدت إلى استمرارها، مع التأكيد على خصوصية وضعية الهجرة اليمنية ذاتها، ودورها المؤثر والفعال في حياة المجتمع اليمني، وفعالية الهجرة في التاريخ اليمني ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

تُقسّم قارة إفريقيا إلى خمس مناطق هي: شمال إفريقيا ودول الشمال (عربية)، والجزء الأكبر من سكانها مسلمون، وجنوب إفريقيا، وهو عكس الشمال من ناحية جنس ودين سكانه، ووسط إفريقيا، وهو الجزء الواقع بين الشمال والجنوب، ويشمل الوسط جزءاً من إثيوبيا، وخاصة ما يعرف بهضبة الحبشة، وجزءاً من السودان، وتشاد والنيجر، ومعظم أو كل الدول التالية: تنزانيا، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والكاميرون، وأوغندا، والكنغو، والجابون، وكذا الأطراف الجنوبية لموزمبيق، وزامبيا، وأنجولا. وللإسلام

حضور لا بأس به في دول وسط إفريقيا، وقد انتقل إليها عبر التواصل السكاني مع مناطق شمال وشرق إفريقيا، ويضم إقليم غرب إفريقيا أكثر من إحدى عشرة دولة إفريقية، معظمها تطل على المحيط الأطلسي وخليج غينيا.

أما إقليم شرق إفريقيا، وهو موضوع هذه التناولة، فيشمل ما يعرف بدول القرن الإفريقي، وهي أثيوبيا، والصومال، وجيبوتي، وإريتريا، كما يضم أيضاً، كينيا، ومدغشقر، وجزر القمر، وجزءاً كبيراً من السودان، وأوغندا، وتنزانيا، وموزمبيق، وملاوي، وزامبيا، والجزء المهم في منطقة شرق إفريقيا- من ناحية علاقته بالهجرة اليمنية- هو الجزء المطل على ساحل البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، ويبدأ هذا الجزء من ميناء بورتسودان، ثم ميناء عصب في البحر الأحمر، مروراً بالموانئ الرئيسة الآتية: جيبوتي، وبربرا، وأبل، وأيجا، ومقديشو، وكسمايو، ولامو، وماليندي، وممباسا، وجزيرة زنجبار، ودار السلام، وينتهي بالموانئ المطلة على ما يعرف بمضيق موزمبيق الواقع بين موزمبيق ومدغشقر.

إن الامتداد العربي في القارة الإفريقية هو أوسع في جغرافيته الطبيعية والبشرية عما هو عليه في آسيا، فالبلدان العربية الإفريقية (قبل انفصال جنوب السودان) تشمل ما مساحته تسعة ملايين كيلو متر مربع، وتقوم عليها عشر دول، ست منها في شمال إفريقيا هي: مصر، وليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، وأربع في شرق إفريقيا هي: السودان، والصومال، وجيبوتي، وجزر القمر.⁽¹⁾

إن قرب اليمن من قارة إفريقيا جعلها بمنزلة همزة الوصل بين آسيا وإفريقيا، إذ انتقلت الجماعات الإفريقية إلى جنوب شبه الجزيرة العربية ومنها

(1) انظر: إسبر، أمين، إفريقيا والعرب، ص3.

إلى آسيا، كما عبّرت الجماعات الآسيوية والعربية إلى القرن الإفريقي، ومنها انتشرت في أنحاء القارة الإفريقية⁽²⁾. وقد شبّه المستشرق "غوستاف ليون" الجزيرة العربية بكأس الماء، فكلما زاد امتلاء الكأس سال على أطرافه إلى ما لا نهاية⁽³⁾.

لقد أدت الهجرات العربية القديمة من شبه الجزيرة العربية إلى إفريقيا، (وعلى وجه الخصوص إلى شرقها وشمالها) إلى تأسيس نواة الجنس العربي في القارة السوداء، ثم جاء الإسلام ليوسع ويعمق هذه النواة حتى أصبحت واسعة جغرافياً. وساهمت الهجرات اللاحقة لظهور الإسلام حتى منتصف القرن الماضي، والقادمة من إفريقيا العربية الإسلامية ذاتها ومن الجزيرة العربية، وعلى وجه الخصوص من اليمن وعمّان، في زيادة الوجود العربي والإسلامي في القارة السوداء، ليصل إلى الكثير من مناطق وسط وغرب وجنوب القارة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الجهد المتواضع الذي نضعه بين يدي القارئ هو، في الحقيقة، من طبيعة مختلفة عن الأبحاث والدراسات العلمية المتخصصة في جانب محدد من ميادين العلم والمعرفة، حتى ليبدو في وجوه كثيرة أشبه ما يكون بكتابات وتناولات "أدب الرحلات" المعروفة باحتوائها أنواعاً شتى من المعلومات والمعارف الأدبية والتاريخية والسياسية والدينية والجغرافية، وغيرها من الموضوعات التي يجمعها الكاتب ويصف من خلالها وبها أحوال المجتمعات والشعوب التي طاف بها، وأقام بين أهلها لفترة من الزمن.

(2) انظر: بلقيش، عيروس علوي، جغرافية الجمهورية اليمنية، ص20.

(3) إسبر، المرجع السابق، ص14.

ومن دون شك، أن القارئ سوف يلاحظ وجود بعض القصور والشحة المعلوماتية، بسبب طول الفترة وقلة المصادر والمراجع المتعلقة بهذا التواصل السكاني بين اليمن وإفريقيا، وعلى وجه الخصوص المصادر والمراجع المتعلقة بهذا التواصل السكاني في العشرة القرون الأخيرة، (فترة ما بعد القرن التاسع الميلادي)، وفي المقابل توجد وفرة في المصادر والمراجع التي تناولت علاقة الجزيرة العربية عامة، واليمن على وجه الخصوص، بقارة إفريقيا في التاريخ القديم وفي القرون الثلاثة الأولى للدولة الإسلامية.

ولذلك، فإننا في الوقت الذي نطلب فيه من القارئ العذر على ما قد يلتمسه من قصور في بحثنا هذا، فإننا نأمل أن يجد مبتغاه في تناولات قادمة مكملة لهذا البحث.

ونأمل في الوقت ذاته أيضاً أن تغطي دراسات أخرى، في الحاضر أو المستقبل، كل جوانب تاريخ علاقة اليمن بشرق إفريقيا وإشباعه بالبحث المستفيض والدراسة الشاملة والمعقدة لموضوع الهجرة اليمينية إلى شرق إفريقيا، لفائدة حاضر ومستقبل العلاقة اليمينية الإفريقية، من خلال تأسيس مركز متخصص يهتم بماضي وحاضر ومستقبل علاقة اليمن بدول شرق إفريقيا عموماً، ودول القرن الإفريقي على وجه الخصوص، حيث إن وجود مثل هذا المركز مهم جداً بسبب العمق التاريخي لعلاقة اليمن مع شرق إفريقيا، وكذا الجوار الجغرافي وما يرتبط به من مصالح مشتركة للطرفين، وما ينتج عنه من تأثير وتأثر بالأحداث السلبية أو الإيجابية التي تحدث في أيّ من طرفي العلاقة، ونعتقد أن وجود هذا المركز سوف يوفر المعرفة التاريخية والمعلومة المعاصرة لتكون في متناول الباحث أو صانع القرار، وسوف يساعد على

تعميق وتوسيع علاقة المهاجرين القدامى والجدد بوطنهم اليمن، وحل مشاكلهم في الداخل وفي بلدان الاغتراب.

الهدف من البحث:

بناءً على ما تقدم، فإن الهدف الأساس الذي توخيناه عند إعداد هذا البحث المتواضع، هو جمع وتوثيق أكبر قدر من الحقائق والمعلومات عن الهجرة اليمنية إلى هذه المنطقة الحيوية من العالم، وليسهل على الباحث المتخصص والقارئ المهتم الحصول عليها بسهولة ويسر.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج التاريخي في تناول وتتبع مسار الهجرات اليمنية الحديثة إلى منطقة شرق إفريقيا. إذ إن هذه الهجرات تستند إلى عمق تاريخي موغل في القدم، وتكتنفها أسباب وعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية متنوعة يتوجب علينا التعرف عليها والإلمام بها، وإشباعها بالبحث المستفيض والدراسة الشاملة والمعمقة لموضوع الهجرة اليمنية إلى شرق إفريقيا، لفائدة حاضر ومستقبل العلاقة اليمنية الإفريقية، استناداً إلى العمق التاريخي لهذه العلاقات والجوار الجغرافي، وما يرتبط به من مصالح مشتركة للطرفين، وكذلك ما ينتج عنه من تأثير وتأثر بالأحداث السلبية أو الإيجابية التي تحدث في أيّ من طرفي العلاقة، وبما من شأنه أن يسهم في توفير المعرفة التاريخية والمعلومة المعاصرة لتكون في متناول الباحث أو صانع القرار، ويساعد على تعميق وتوسيع علاقة المهاجرين القدامى والجدد بوطنهم اليمن، وحل مشاكلهم في الداخل وفي المَهَاجِر التي يتواجدون فيها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الآتي:

1- إنه يتناول موضوعاً يتصل بالهجرات اليمنية إلى شرق إفريقيا، وهو موضوع لا تتوافر فيه المراجع والمصادر الكافية، وبهذا فإن هذا البحث يمثل إضافة نوعية إلى المراجع المؤسسة لهذا النوع من الأبحاث، ويسهم في وضع لبنة في حقل علاقة اليمن بالمحيط الإفريقي، وفي حقل الدراسات المرتبطة بالهجرات اليمنية.

2- إن هذا البحث يسهم في الكشف عن جانب مهم من جوانب العلاقات التاريخية بين اليمن وشرق إفريقيا، ويوضح طبيعة وخصوصية العلاقات بين اليمن وبلدان القرن الإفريقي ومنطقة شرق إفريقيا، المتغلغلة في أعماق العصور القديمة، التي تعززت بامتزاج السكان، وبالتثاقف، وبالنشاط التجاري، ونشوء المدن، والعادات والتقاليد المتقاربة، التي صاغت في مجموعها العلاقات المتميزة بين اليمن وهذه الدول.

3- يؤكد على ما يشكله القرن الإفريقي والساحل الشرقي لإفريقيا من فضاء حيوي لليمن بفعل الجوار الجغرافي المتقابل، واحتلال اليمن وبلدان القرن الإفريقي موقعاً جيو استراتيجياً وجيو سياسياً مهماً لليمن من خلاله أن تستعيد وتجدد دورها التاريخي في هذه الفضاءات، عبر التعاون والتكامل والاستفادة من معطيات العصر، والاستجابة للتطورات والمتغيرات الإقليمية والدولية.

4- يثبت حقيقة أن المهاجرين اليمنيين إلى منطقة شرق إفريقيا، عبر التاريخ وحتى العصر الراهن، كانوا الرواد الحقيقيين لنظام العولمة على مستوى الخارج، ومن أوائل رسل التمدن والتحضر في الداخل اليمني.

5- يوضح الأسباب والدوافع المختلفة لموجات الهجرات المتتابعة والمتواصلة بين اليمن ومنطقة شرق إفريقيا.

6- يسلط الضوء على الدور الفاعل والمؤثر الذي اضطلع به المهاجرون اليمنيون في منطقة شرق إفريقيا في دعم ومساندة الأحرار اليمنيين والحركة الوطنية حتى قيام ثورة الـ 26 من سبتمبر الخالدة 1962م، ومساهماتهم في وضع النواة الأولى لمؤسسات الدولة الجديدة ورفدها بالإمكانيات والكوادر، وتشبيدهم اللبنة الأولى في صرح مسيرة البناء والتنمية الاقتصادية والتطور الحضاري التي شهدها الوطن خلال العقود الأولى من عمر الثورة. وقد تضمن البحث مقدمة، وستة مباحث، وخاتمة، حيث تضمن المبحث الأول مدخلاً تاريخياً، غطى الهجرات اليمنية القديمة إلى شرق إفريقيا، قبل الإسلام وبعد الإسلام، في حين تضمن المبحث الثاني الهجرات اليمنية الحديثة والمعاصرة إلى السودان، وتناول المبحث الثالث المهاجرين اليمنيين في أثيوبيا وأوضاعهم، واشتمل المبحث الرابع على إبراز دور المهاجرين اليمنيين في إريتريا، وتطرق الباحث في المبحث الخامس إلى الهجرات اليمنية إلى جيبوتي، في حين اشتمل المبحث السادس على الهجرات اليمنية إلى دول ساحل شرق إفريقيا. وفي خاتمة البحث استعرض الباحث أهم النتائج التي توصل إليها من خلال بحثه، وأهم التوصيات.

ومن الله نستمد العون والتوفيق

العزي محمد حمود الصلوي

صنعا 2021-2-15م

المبحث الأول: مدخل تاريخي

أولاً: الهجرات اليمنية القديمة إلى منطقة شرق إفريقيا

لقد كان لليمنيين علاقات وطيدة موعلة في القدم، ووشائج قوية ومتينة مع منطقة شرق إفريقيا عبر قرون عديدة مضت، وأقدم المصادر التاريخية التي تعود إلى القرنين الأول والثاني من الميلاد تذكر أن عرب اليمن كانت لهم علاقات مع هذه المنطقة تعود إلى قرون قبل الميلاد.

وتشير هذه المصادر إلى أن اليمنيين كانوا يفدون من بلادهم في مواسم ومناسبات كثيرة للتجارة مع سكان منطقة شرق إفريقيا، وقد تطورت هذه العلاقات التجارية كثيراً في القرن الثاني بعد الميلاد، واستمر التواصل والاتصال نشطاً وفعالاً فيما بعد بين اليمن وهذه المناطق عبر المحيط الهندي.

يقول أبو محمد عبدالله الطيب بامخرمة⁽⁴⁾: "إن البحر الأحمر كان براً واحداً حتى عدن ووراء جبل سقطرى، إلى أن جاء ذو القرنين فحفر فيها خليجاً، فجرى البحر إلى أن وقف على جبل باب المنذب، فبقيت عدن في البحر وهو مستدير حولها".

ويرجع تدافع اليمنيين عبر البحر الأحمر، أو بحر القلزم- كما عُرف في الماضي- إلى ما قبل الموسوية، حيث كانت السواحل المواجهة لليمن في شرق إفريقيا تعيش بيئة عربية، ما بين القرنين العاشر والسابع قبل الميلاد، ومنذ القرن الثاني قبل الميلاد نشط الطريق البحري للتجارة بين اليمن عموماً، ومنطقة حضرموت اليمنية خصوصاً، مع منطقة شرق إفريقيا عبر القوارب الخشبية الصغيرة⁽⁵⁾.

(4) بامخرمة، أبو محمد عبدالله الطيب، ثغر عدن – ص 13.

(5) غانم، نزار محمد عبده، جسر الوجدان، ص 15.

واستمرت الهجرات اليمنية إلى منطقة شرق إفريقيا خلال أحقاب قديمة من الزمن كانت الحضارة اليمنية قد بلغت أوج قوتها واتساعها التجاري والعمرائي، مقترنة بوجود الدولة كتنظيم اجتماعي وحضاري، اعتمدت التجارة والزراعة والصناعة أساساً لقوتها، وهو ما دفعها إلى التوسع في شرق إفريقيا لتحمي مصدراً مهماً من مصادر ثروتها، فلم تجد أفضل من الامتداد التدريجي في الضفة الغربية للبحر الأحمر، ثم الهضبة الخضراء، وهكذا كان التوسع بسكان جدد وبحياة جديدة في منطقة شرق إفريقيا أمراً طبيعياً في مناطق جديدة تصلح للتجارة والزراعة، وتتشابه طبيعتها الجغرافية والمناخية والجيولوجية مع أرض اليمن. (6)

وتتحدث بعض الكتابات الإفريقية عن أثر الجفاف في الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي سادت بعض أجزاء اليمن، وقد كان الطريق الجنوبي تحت سيادة العرب اليمنيين حتى القرن الأول للميلاد، وكان العرب اليمنيون يعملون كموردين لمحاصيل هذه المناطق.

وتكثفت الهجرات اليمنية إلى شرق إفريقيا، ما بين القرن السادس والثالث عشر بعد الميلاد، وتدفقت السامية من اليمن أكثر منها من الحجاز، نتيجة لوفرة السكان، وصغر حجم الفاصل البحري، وبراعة اليمنيين في الملاحة، ووجود موانئ في الشط الإفريقي (7).

وهكذا بدأت الهجرات اليمنية، فهاجر بعض اليمنيين أولاً إلى جنوب منطقة قبائل البجة بشرق السودان، وأدخلوا معهم لغة "الجعر" السامية التي تطورت عنها فيما بعد لغة قبائل التجراي.

(6) الجمرة، علي صالح، الهجرات اليمنية عبر التاريخ إلى شرق إفريقيا، ص 63.

(7) غانم، المرجع السابق، ص 16.

ويشير المؤرخ هارولد ماكمايكل⁽⁸⁾ إلى أن هجرة اليمنيين إلى الشط الإفريقي المقابل قد تصاعدت ما بين "1500" و"3000" قبل الميلاد في عهد دولتي سبأ ومعين، حتى وصلت إلى وادي النيل فتحكموا بتجارة البحر الأحمر، وفي الوقت نفسه عبر الحضارة البحر الأحمر واستقروا في الحبشة، وتوغل بعضهم شمالاً حتى بلاد الثوبة، وبمجيء السبئيين والمعينيين إلى هذه البلاد الجديدة علموا الوطنيين من أبنائها استخراج المعادن واستعمالها، كما علموهم أيضاً أنظمة متقدمة في الري والزراعة، وأنماطاً جديدة للنظام الاجتماعي وفي الكتابة، كما أدخلوا نباتات جديدة، وأحضروا معهم حيوانات مستأنسة.

وربما يتجلى حجم التأثير الذي أحدثه اليمنيون في هذه المهاجر الجديدة بوضوح من خلال احتفاظ الأحباش والإرتريين باللغات السامية التي نقلها إليهم اليمنيون القدامى، وكذلك في أسماء الكثير من الأماكن والمناطق والمدن التي لا تزال تحمل أسماءها السبئية والمعينية والحميرية حتى اليوم.

كما أن قبائل مملكة عزان في جنوب شبه الجزيرة العربية قد هاجرت إلى شرق إفريقيا، وكانت جمير في موزع يومئذ هي اليد الحاكمة، وكان تجار موزع يبعثون سفنهم وعليها عرب يعرفون الأهالي ويتكلمون لغتهم ويتزاجون معهم. وشهدت تجارة اليمن نشاطاً في زمن البطالسة والرومان، حيث تم لهم عبور النيل الأزرق ونهر عطبرة في القرنين السابقين للميلاد، وعقب انهيار سد مارب⁽⁹⁾.

أما فيما يتعلق بالعلاقات اليمنية الحبشية، فمن المعروف تاريخياً أن علاقة الحبشة باليمن موعلة في القدم، ولا غرابة في ذلك، فالبلدان يواجهان بعضهما

(8) ماكمايكل، هارلود، تاريخ العرب في السودان، ص 67.

(9) النقيرة، محمد عبدالله، انتشار الإسلام في شرق إفريقيا ومناهضة الغرب له، ص 161.

بعضاً ولا يفصل بينهما إلا البحر الأحمر الهادئ الضيق الذي يمعن في الضيق كلما اتجه جنوباً حتى يكاد شاطئاه أن يلتقيا. لذلك فقيام علاقات وطيدة بينهما أمر طبيعي، وهجرة اليمنيين إلى الحبشة، والأحباش إلى اليمن عبر التاريخ أمر طبيعي هو أيضاً، ولعل هذا هو الشيء الذي حصل بين سكان البلدين، فهناك تجار يمنيون كانوا قد اتخذوا من ساحل الحبشة الشرقي منذ القدم موطناً لهم، حتى إذا زار الإنسان السواحل الشرقية للحبشة وإريتريا في الوقت الحاضر فلن يجد إلا التجار اليمنيين الذين قبضوا على ناصية التجارة، وكوّنوا لهم المراكز التجارية والبيوت التجارية الناجحة، وإن كان هؤلاء قد انتقلوا في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي بعد عملية التأميم إلى السعودية ودول الخليج، وعاد بعضهم إلى اليمن، ثم عادوا مجدداً في هجرة معاكسة أخرى لينقلوا بعض أموالهم واستثماراتهم، أو جزءاً كبيراً منها، إلى الحبشة على إثر الانفتاح الاقتصادي والتطور المتنامي المتسارع الذي شهده هذا البلد خلال العقدتين الماضيتين، وفي المقابل اضطراب الأوضاع في اليمن، واندلاع الصراعات بين اليمنيين خلال الأعوام الأخيرة.

وتعود الأساطير الحبشية* بهذه العلاقة إلى مراحل موهلة في القدم، فهي تقول إن ملكتهم "ماكيدا" التي زارت النبي سليمان الحكيم، ملك بيت المقدس، كانت تحكم الحبشة واليمن اللتين كانتا تكوّنان مملكة عظيمة تسامع عنها الناس في جميع أنحاء العالم، وإذا ما عرفنا الاحترام الكبير الذي يكفئه الأحباش لهذه الملكة العظيمة التي تؤكد المصادر التاريخية العربية أنها ليست سوى بلقيس، وكيف ظلوا يتخذون حكمها مبدأً لتاريخهم، وزيارتها للملك سليمان وإنجابها منه

(* الأسطورة ليست تاريخاً، وإنما هي حكاية تقليدية تعبر عن معتقدات الشعوب في عهدها البدائية، وعلى ذلك فإن حقيقة يمنية ملكة سبأ مسألة لا يداخلها الشك بإجماع كافة المصادر التاريخية، وقد أكدها القرآن الكريم بنص قرآني واضح.

ولداً هو ابن الحكيم "منيليك" الذي ظلت سلالته تحكم الأحباش حتى عهد الإمبراطور "هילה سلاسي"، عام 1974م، لأدركنا مدى اعتزازهم بهذا التاريخ العظيم⁽¹⁰⁾.

وسواء كانت هذه الملكة تحكم الحبشة- حسب ما تقول الأساطير الحبشية- أو تحكم اليمن- حسب ما تؤكد المصادر التاريخية العربية- فهي تدل على وجود علاقة أزلية بين اليمن والحبشة.

وتظهر لنا علاقة الحبشة الوطيدة باليمن من جديد، في النصف الثاني من القرن الأول الميلادي، حينما كانت الحبشة تطل على البحر الأحمر بثغر "عدول"، وتتاجر مع البلاد التي تطل على هذا البحر كمصر وبلاد العرب، وقد كانت هذه التجارة دليلاً على قوة مملكة "أكسوم" التي أخذت في الظهور بعد انحلال مملكة "فياتا" في الربع الأخير من القرن الأول قبل الميلاد، وحينما غزا الحميريون مملكة سبأ⁽¹¹⁾.

وتدل النصوص الإغريقية التي نشرها "اليتمان"، والتي يظهر أنها كُتبت في القرن الأول بعد الميلاد، على إقامة نُصْبٍ اعترافاً بفضل الإله "محرم" السبئي على ما أولاه إياهم من نصر على مملكة سبأ، التي كانت تقع على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر، كما تبين هذه النقوش أيضاً كيف أن ملكاً لا يذكر اسمه كان يعيش في "أكسوم" في النصف الثاني من القرن الأول بعد الميلاد، وقد قام بحملة فتوحات، غزا في الأولى منها شعب الجزء الجنوبي من الجزيرة العربية، كما غزا أيضاً "عجامي"، و"سبحايت"، و"عدوه"، وغيرها من الأماكن التي تقع في الركن الشمالي الشرقي من الحبشة، وكانت حياة هذا الملك

(10) العارف، ممتاز، الأحباش بين مارب وأكسوم، ص 36.

(11) العارف، المرجع نفسه، ص 46.

كلها غزوات مستمرة، كان آخرها هذه الغزوة الكبيرة التي أرسلها عبر البحر الأحمر ليؤدب الحميريين وجميع الشعوب التي تسكن جنوب الجزيرة العربية حتى عدن.

ويذكر الباحث اليمني عبده علي عثمان⁽¹²⁾ في دراسة له أن لغة "الجعر" هي لغة الأحباش المسيحيين المقدسة، وكذلك في سمات لهجة سكان "سامها راو" أو الساحل الإريتري المحاذي للبحر الأحمر، يذكر في رواية للمقريزي والنويري أن المسلمين "الخاسا" الذين يعيشون بالقرب من "سواكن" في "خور بركة" وحول "طوكر" يتكلمون لغة "التيجراي" المشتقة من لغة الجعر، وهي أيضاً ذات اللغة التي يتحدث بها سكان المناطق الجنوبية لـ"البنبي عامر"، أي وادي بركة وروافده، وكذلك الحال أيضاً في المناطق الشرقية من "البنبي عامر"، كما أن لغة الجعر هي نفسها لغة قبائل "الإجعايات" السبئية التي يشير مصدر آخر⁽¹³⁾ إلى أن "بليني" وضع منازلها بالقرب من عدن، وقد هاجروا منها إلى الحبشة وأقاموا هناك مملكة، وهم أقدم هجرة يمنية للحبشة، حيث استقروا في شمالها الشرقي، وكانوا أقوىاء في التجارة، وعلى رأس السلطة الحاكمة. بل تذكر الروايات الشعبية⁽¹⁴⁾ أن من اليمنيين من ظل قادراً على الترجمة من العربية إلى الجعزية والعكس، وفي نقش الاحتفال بانتهاء ترميم سد مارب يشير فيه أبرهة الحبشي إلى أنه قام بهذا العمل ممثلاً للمتكلمين بالجعزية.

(12) عثمان، عبده علي، الأخدام في اليمن.. أصولهم وعاداتهم، مجلة دراسات يمنية، العدد الأول، سبتمبر 1978م.

(13) علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج 2، ص 211.

(14) العارف، المرجع السابق، ص 13.

ويشير "ممتاز العارف"⁽¹⁵⁾ إلى أن ملوك أكسوم، خلال القرنين الثاني والثالث الميلادي، كانوا ما زالوا أقوياء، بل على وضع ليس باليسير من القوة، في حين كانت الدولة الرومانية في أوج قوتها شرقاً، وكانت الأسواق زاخرة بمواد التجارة التي تتطلبها هذه الدولة القوية والفتية، كالخشب، وريش النعام، والجلود، والرقيق. وفي وضع كهذا فقد كان من الطبيعي أن تكون الحبشة من أهم الأسواق التي يقصدها عرب اليمن الذين يحملون هذه السلع إلى البلاد التي تريدها. فالتجارة إلى الدولة الرومانية كانت تسير من اليمن صوب الشمال، مارّة بمكة ويثرب اللتين كانتا مركزين من مراكز التجارة العالمية، وكذلك إلى الدولة الفارسية من اليمن أيضاً متجهة صوب الشرق وإمارة حضرموت. فاليمن كانت خلال تلك الفترة بحكم موقعها مركزاً مهماً من المراكز التي تتجمع فيها التجارة الحبشية لتوزيعها إلى مختلف الاتجاهات، ولذلك ما كاد "عزانا" يرتقي العرش الحبشي في القرن الرابع حتى وجد أن من الواجب عليه أن يجعل قوة الحبشة محسوسة في جميع الأجزاء التي تخترقها هذه التجارة.

وندل النقوش التي عُثِرَ عليها في أكسوم التي تؤرخ لهذا الملك، أن الحبشة تمتعت تحت سلطته بأقصى ما تستطيع من القوة والمنعة، ووصل الشعب إلى أقصى ما يدرك من الانتعاش، فقد صارت أكسوم المركز الرئيسي لتجارة هذا الجزء من العالم، حتى قصدها التجار من جميع الأجناس ليرتادوا أسواقها العامرة بالتجارة إلى حد التخمة، ولقد كانت "عدول" بالنسبة للحبشة تمثل ما كانت عليه الإسكندرية بالنسبة لمصر، وهذه النقوش التي عثر عليها مكتوبة بالحبشية والإغريقية والسبئية دليل على صلاته الواسعة واتساع رقعة مملكته، كما أن جميع النقوش التي تركها هذا الملك تبدأ بأن تذكر دائماً أنه "ملك أكسوم،

(15) العارف، المرجع نفسه، ص 47.

وحمير، وريدان، وسبأ، وسامحين، وصيامو، وبجه، وكاسو"، وأن أبان هو الإله "محرّم"، وقد كان هذا الملك في أول أمره وثنيّاً، حسب ما تدل عليه النقوش، إلا أنه بعد ذلك اعتنق المسيحية.

وفي رصد آخر لمسار العلاقات التاريخية الحميمة التي نشأت بين اليمن ومنطقة شرق إفريقيا منذ القدم، يؤكد علي صالح الجمره⁽¹⁶⁾ أن هناك عاملين أساسيين قد تحكما في الهجرات اليمنية القديمة إلى الحبشة وشرق إفريقيا.

الأول: عامل اقتصادي، تمثل في التوسع والامتداد للدولة اليمنية القديمة على شواطئ شرق إفريقيا وعلى الهضبة الأثيوبية.

والثاني: عامل اجتماعي، تمثل في الصراع من أجل المكانة والتميز والسيادة مما أدى إلى نزوح العديد من بطون العشائر والقبائل اليمنية إلى كافة أنحاء شبه الجزيرة العربية، وإلى الشام ومصر، وإلى منطقة المغرب العربي في شمال إفريقيا، ويرجح "الجمرة" أن تلك الهجرات اليمنية إلى الحبشة ومنطقة شرق إفريقيا التي بدأت في القرن السابع قبل الميلاد أو قبله استغرقت وقتاً طويلاً، إذ وإنه ليس هناك ما يدل على أن غزواً أو هجرة واسعة تمت دفعة واحدة.

وبشكل عام، تكاد تجمع معظم النقوش والمصادر التاريخية على أن التجار اليمنيين الذين قدموا إلى هذه المنطقة من جنوب الجزيرة العربية هم أقدم من وطأ الساحل الشرقي لقارة إفريقيا، بل إنهم المكتشفون الأوائل لهذه المنطقة.

وواصلت سبأ علاقاتها التجارية مع الساحل الإفريقي، وتدرجياً تحركت هجرات يمنية إلى الساحل الإفريقي، ومنه اعتدت إلى الهضبة الواقعة خلفه، ونشأت في هذه الهضبة المعروفة بهضبة الحبشة جاليات ظلت في بادئ الأمر على صلة بالوطن الأم، وقد جاء أولئك المهاجرون - "كما تشهد الآثار" - إلى

(16) الجمرة، المرجع السابق، ص 65.

الأرض الجديدة بمظاهر حضارتهم المتفوقة على حضارة السكان المحليين، وتمكن المهاجرون الأوائل من تأسيس مستوطنات في شمال الحبشة، وبدأت هذه المستوطنات تدريجياً في تنظيم نفسها، على غرار ما كان سائداً في جنوب الجزيرة العربية، ثم اختلط هؤلاء الساميون بالسكان الكوشيين، واحتلوا موقع الصدارة بحكم تفوقهم الحضاري.

وفي هذا الصدد يقول الجمرة⁽¹⁷⁾ إنه من المؤكد أن اليمنيين كان لهم تأثيرهم الواضح في ساحل شرق إفريقيا، ويستدل على ذلك بأن الإغريق والرومان أطلقوا عليه اسم (Azania) (عزانيا)، أو (سانيا)، نسبة إلى مملكة أوسان، أو نسبة إلى إحدى الممالك العربية (اليمنية) الغابرة، وهي مملكة (عزان) التي يقال إنها قد قامت في منطقة ما من مناطق جنوب شبه الجزيرة العربية في فترة سابقة على ظهور الإسلام، لم يُحدد تاريخها تحديداً قاطعاً، وانتقل سكانها إلى ساحل شرق إفريقيا. ويقول جمال قاسم⁽¹⁸⁾ إن الإغريق والرومان قد نسبوا هذا الساحل إليهم في ما بعد، ثم حدث أن تعرض العزانيون لغزوات في الشمال وهجرات قبلية غيرت معالم حضارتهم، وربما أنهم كانوا المؤسسين لمملكة أكسوم الحبشة.

وكما هو معروف تاريخياً، فقد استمرت سيطرة الحبشة على اليمن حتى القرن السادس الميلادي، وكانت هذه السيطرة قوية حتى لقد قام الملك "كالب" بحملة قوية على حِمير لتأديب حاكمها⁽¹⁹⁾، وهو يهودي يدعى "ذو نواس"،

(17) الجمرة، المرجع نفسه، ص 67.

(18) قاسم، جمال زكريا، دور العرب في كشف إفريقيا، مجلة عالم الفكر، العدد الرابع، ص 83.

(19) العارف، المرجع السابق، ص 50.

وكان هذا الحاكم قد أساء معاملة نصارى نجران⁽²⁰⁾، فقتل النساء والرجال والأطفال بلا رحمة ولا شفقة، وأحرق منازلهم ومحاصيلهم، وأوقع بهم الرعب والفرع، وقد انتشرت أخبار هذه الفظائع في العالم المسيحي في ذلك الوقت، فكتب "بتموثاس" بطريرك الإسكندرية إلى ملك الحبشة يأمره بنصرة إخوانه في الدين من نصارى نجران.

وتؤكد المصادر أن مصر أيام المقوقس القبطي هي التي زودت الحبشة بالسفن بأمر من الإمبراطورية الرومانية المسيحية الشرقية في القسطنطينية، والتي وصل أبرهة على متنها إلى اليمن.

وعلى الرغم من محاولات ذي نواس عرقلة إرسال هذه الحملة، فإن الجند الحبشي تمكن من النزول على ساحل اليمن ومهاجمة حِمير بنجاح، فتم القبض على "ذي نواس"، واحتلت عاصمته، وأعيدت إلى المسيحيين حريتهم.

وقد أدت النجاحات المتتالية التي حققها فيما بعد الحاكم الحبشي على اليمن "أبرهة الأشرم" في تصفية خصومه إلى قيامه بإعلان نفسه بعد عام "531م" حاكماً لليمن، ورفض أن يدفع الجزية لملك الحبشة، ويبدو أنه كان قد أصبح على قدر ليس باليسير من القوة، حتى لقد اعترف "بيتا إسرائيل" ملك الحبشة بسيطرته على اليمن.

ويقول ممتاز العارف⁽²¹⁾، إن هذا الجفاء الذي كان قائماً بين حاكم الحبشة وملك اليمن لم يستمر طويلاً، ولم يلبث أن حل محله الوفاق، وذلك حينما اتفق أبرهة الأشرم وملك الحبشة على القيام بحملة مشتركة على مكة، وبالفعل قامت هذه الحملة من اليمن تقصد الشمال، واستطاعت في طريقها أن تتغلب على

(20) الذين أشار إليهم القرآن ب(أصحاب الأخدود).

(21) العارف، المرجع السابق، ص 50، 51.

مقاومة "ذي نفر" وقتله، كما تغلبت على مقاومة القبائل العربية التي أرادت تعويق الحملة واعتراض خط سيرها، وكانت برئاسة "نوقل بن حبيب القعشمي"، ولكن المرض الذي انتشر بين أفراد الحملة قَتَكَ بهم، وأرغم بقيتهم على العودة دون قتال⁽²²⁾، ولم يستمر حكم الحبشة لليمن أكثر من سبعين عاماً. وقاد اليزنيون، بقيادة سيف بن ذي يزن، معركة تحرير الأرض والإنسان من الأحباش، وكان لهم ذلك ولكن بمساعدة فارسية، وكان ثمن المساعدة الفارسية غالباً جداً، فقد حل الفرس محل الأحباش، وقتل سيف بن ذي يزن على يد عبده الأحباش، وظلت اليمن تحت النفوذ الفارسي حتى بزوغ فجر الإسلام ودخول اليمن، أرضاً وإنساناً، في دين الإسلام، وذلك منذ عام 628م. وأسلم فرس اليمن، وأسماهم الرسول، صلى الله عليه وسلم، "الأبناء"، وأصبح الأبناء كمدلول ومجموعة بشرية، وكما هو حال بقايا الأحباش في اليمن، أحد عُقَد التاريخ اليمني حتى الوقت الراهن.

ثانياً: الهجرات اليمنية إلى شمال وشرق إفريقيا بعد الإسلام

مع تتابع موجات الهجرة اليمنية والعربية خلال فترة الفتوحات الإسلامية المبكرة في القرن الأول الهجري (السابع الميلادي) من شبه الجزيرة العربية، ممثلة بالهجرة الكثيفة آنذاك لقبائل اليمن، والأقل كثافة لقبائل وسط وشمال شبه الجزيرة العربية "الحجاز ونجد" إلى الهلال الخصيب، ومصر، وشمال إفريقيا، والأندلس، ومنها جنوباً عبر الصحراء الكبرى إلى السودان الأوسط والغربي، وبعض دول جنوب الصحراء الكبرى من ناحية، وعبور عدد من القبائل اليمنية الأخرى عن طريق البحر الأحمر إلى السودان الشرقي وجنوب السودان وإريتريا وأثيوبيا، ومن ثم إلى الصومال ودول شرق إفريقيا من ناحية أخرى،

(22) ذكرت هذه الحادثة في القرآن في سورة "الفيل".

منذ ذلك التاريخ المبكر لم يعد ثمة مجال للحديث عن العروبة من دون اقتران ذلك بالحديث عن الإسلام، وكما يؤكد الباحث السوداني محمد خالد التيرابي بأنه لم يحدث التمازج العربي الإفريقي والعربي الآسيوي عموماً إلا من خلال رسالة الإسلام⁽²³⁾.

وكانت الاتصالات العربية الإفريقية تتم منذ القدم عبر برزخ السويس أو البحر الأحمر وباب المنذب، وكان النيل بمثابة الطريق المائي إلى قلب إفريقيا. إذ يربط بين البحر المتوسط وغرب آسيا وبين أواسط إفريقيا.

أما الصحراء الكبرى، التي تمتد بين خطي عرض (15، 13) وتعد أكبر الصحارى في العالم، فالأودية الجافة التي تقطعها هي مسارب للقوافل بين حوض البحر المتوسط في شمال القارة وبين إقليم الحشائش المدارية الذي يمتد من نهر السنغال في غرب إفريقيا إلى البحر الأحمر شرقاً. ولم تكن تشكل الصحراء الكبرى يوماً عائقاً للاتصال الحضاري والثقافي والتجاري في إفريقيا، كما شكلته العوائق الطبيعية في المنطقة الاستوائية. إذ برع اليمنيون قديماً في ركوب البحر، بينما لم يبرع الآخرون من العرب في ذلك كثيراً في أول الأمر، لكنهم آثروا التنقل في المناطق المكشوفة لما يغلب عليهم من طبيعة بدوية رعوية.

ويشير التيرابي⁽²⁴⁾ إلى أنه في فجر الإسلام كانت إفريقيا السمراء الممتلئة في المصريين والبربر في شمال إفريقيا تتصل بإفريقيا السوداء جنوب الصحراء الكبرى عن طريق ثلاثة مراكز لكلٍ منها، في الشمال: مصر وليبيا والمغرب، وفي الجنوب: كوش وتشاد وغينيا، وتأثرت إفريقيا بحدث كبير هو ظهور

(23) التيرابي، محمد خالد، التمازج العربي الإفريقي عبر القرون، صحيفة الحياة، العدد (10634)، 1992/3/229م، ص8.

(24) التيرابي، المرجع نفسه، ص8.

الإسلام بعد فتح مصر عام 20 هجرية (640م)⁽²⁵⁾ عن طريق برزخ السويس، واستمرت عملية التعريب بعد أن دخل الناس في دين الله أفواجا. ففي العهد الأموي تحركت إلى المنطقة 12 قبيلة من قريش وحمير وجهينة وقيس ولخم والأزد، ولحقت بها خلال القرون التالية قبائل أخرى صحبت جوهر الصقلي والمعز، وهي قبائل بني سليم وبني هلال.

ولا شك أن لهجات بني هلال الكبرى إلى بلاد المغرب في القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) أثاراً اجتماعية وثقافية بالغة الأهمية، حيث يقول أحد المؤرخين: "إن العناصر الجديدة البدوية التي دخلت بلاد المغرب، وخصوصاً في القرن الخامس الهجري، هي هيكل المجتمع المغربي، وكان لهذه العناصر خصائصها العقلية والخلقية"، ولا شك أنهم بمخالطتهم للقبائل البربرية

(25) يشير الدكتور/ السيد طه أبو سديرة في كتابه "القبائل اليمنية في مصر" إلى أن عمرو بن العاص سار من قيسارية بفلسطين إلى مصر على رأس جيش كبير تبلغ عدته أربعة آلاف مقاتل كلهم من قبيلة "عك" اليمنية، وإن كان المؤرخ الكندي يقول إن ثلث الناس كانوا من غافق، وليس هناك خلاف بين الروائين، فغافق بطن من عك، وعك من قبيلة الأزد اليمنية، (أي أنه لا يوجد خلاف في نسبتهم، ولكن هناك خلاف بين الروائين في أعدادهم بين "كلهم" وبين "ثلثهم"). وأجمعت المصادر التاريخية على ذكر أسماء بعض القبائل اليمنية في الجيش الفاتح لمصر بقيادة عمرو بن العاص، وعلى أن معظم هؤلاء الجند من أصل يمني، حيث كانت العناصر العربية التي تم حشدها في كلٍّ من المددين الأول والثاني للسير نحو مصر في واقع الأمر من قبائل اليمن التي استقرت بالشام قبل الفتوحات الإسلامية، ويذكر ابن عبدالحكم أنه ممن شارك في جيش عمرو الفاتح الحضارمة اليمنيون، فكان دخولهم مع عمرو بن العاص الفسطاط، ومن أسمائهم التي أوردها: عبدالله بن كليب، ومالك بن عمرو بن الأجدع، والملاس بن جذيمة بن سريع، ونمر بن زرعة، والأعين بن مالك بن سريع، وأبو العالية أحد موالبيهم آنذاك. وفي هذا السياق أيضاً يعود الدكتور أبو سديرة فيذكر في كتاب "القبائل اليمنية في مصر" بأن الجيش العربي الفاتح لمصر بعناصره اليمنية هو الذي حارب جيش الروم بعد وصول المدد الأول له في أم دنين، أما بعد وصول المدد الثاني وإحكام الحصار على حصن بابليون وجيش الروم، فإن قبائل اليمن كان لها الفضل الأكبر في محاصرته واقتحامه، وقد كان القائد عمرو يقف تحت راية "بلى" وهي من قبائل اليمن التي تنتسب إلى الأزد، كما كانت كلٌّ من همدان والصدف وهما قبيلتان يمينيتان من القبائل العربية التي ضربت الحصار حول الحصن المنيع.

قد أثروا فيهم وتأثروا بهم، وقد تجلّى تأثيرهم اللغوي في نشر لغة التخاطب بين القبائل البربرية التي اضطلعوا بدور فعال في تعريبها تعريباً تاماً. وهكذا، ومع مجيء اليمنيين والعرب إلى شمال إفريقيا، انتعشت التجارة عن طريق القوافل التي برعوا فيها، كما أنه نتيجة لانتشار القبائل العربية بالمغرب، وتعدد مواطن استقرارها في جميع أنحاء البلاد، امتزجت بقبائل البربر واختلطت معها وصاهرتها، مما أدى إلى تطور مفاهيم القبيلة العربية بالمغرب في ما يختص بالعلاقة التي تربط الرجل بالمرأة، والزواج، والحلف والجوار، والشعر والغناء، والزي، ورحلة الشتاء والصيف (التجارة)، ومسكنهم وطعامهم واختيارهم لشيوخ القبيلة.

هذا بالنسبة للهجرات العربية إلى شمال إفريقيا فماذا عن الهجرات اليمنية إلى دول شرق إفريقيا بعد الإسلام؟

لقد شهدت مناطق إريتريا والصومال نفوذاً عربياً قوياً في عهد الخلفاء الراشدين، ثم في عهد الخلافة الأموية، فقد دخل الأمويون إلى إريتريا وميناء مصوع عبر احتلال أرخبيل دهلك، وجاء بعدهم العباسيون وأعلنوا سيادتهم على بعض مناطق الصومال وإريتريا، وخاصة على مصوع، واحتفى في مصوع بعض الأمويين هرباً من مطاردة العباسيين لهم⁽²⁶⁾. ويكاد يجمع المؤرخون على أن الهجرة اليمنية الثانية إلى شرق إفريقيا عموماً، ومنطقة القرن الإفريقي على وجه الخصوص قد ارتبطت بالفتوحات الإسلامية في زمن الخلافة الراشدة والعصر الذهبي للخلافتين الأموية والعباسية.

(26) عبدالجواد، زكريا، إريتريا، استطلاع - مجلة العربي، العدد 506 يناير، 2001م، الكويت، ص44.

وقد ساهم اليمنيون مع غيرهم من عرب الجزيرة في بناء النفوذ العربي الإسلامي في أجزاء مما كان يعرف ببلاد الحبشة، وعلى وجه الخصوص في إريتريا والصومال، وشارك اليمنيون أيضاً في فتح بلدان شمال إفريقيا، ومن شمال إفريقيا بعد فتحها سال الدم اليمني والعربي، ومعه الإسلام إلى شرق ووسط إفريقيا.

وفي هذا السياق، يؤكد نزار غانم⁽²⁷⁾ أن اليمنيين قد أسهموا إسهاماً كبيراً وفعالاً في الفتوحات التي قام بها المسلمون على أرض النوبة بشمال السودان، ضمن حملات نافع بن عبد القيس الفهري، وعبدالله بن أبي السرح. ويشير ابن عبد الحكم⁽²⁸⁾ إلى أن قبيلة لخم اليمنية كانت الأكثر أهمية في هذه الحملات، كما يروي البلاذري⁽²⁹⁾ أن أبا قبيل حي بن هاني المعافري "عبر ستة من الرواة" ذكر أن شيخاً حميرياً قد شهد حرب النوبة مرتين خلال ولاية عمرو بن العاص.

وشارك القائد اليمني عبدالله بن الجهم في غزو البجة بشرق السودان، ونشر الإسلام بينهم، وعبره تسربت جهم مارب وخولان إلى شتى أصقاع السودان. وبحلول منتصف القرن الثامن الهجري اعتنق غالبية النوبة الإسلام، الأمر الذي أعطى دعماً روحياً وسنداً سياسياً للهجرات اليمنية والعربية اللاحقة إلى السودان.

وربما أن الأهم من كل هذه الهجرات هجرة المتصوفة لنشر طرقهم الصوفية في البلاد الجديدة، حيث لعبت الصوفية فيها دوراً في اعتناق الناس للإسلام، ويذكر العلامة السوداني عبدالله الطيب أن الهجرات اليمنية والإسلامية الأولى

(27) غانم، المرجع السابق، ص28-32.

(28) بن عبد الحكم، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله، فتوح، مصر والمغرب، ص 182.

(29) البلاذري، أبو الحسن أحمد بن يحيى بن جابر، فتوح البلدان، الجزء الأول، ص 117.

شملت السودان إلى جانب الحبشة⁽³⁰⁾، ويعتقد الطيب أن قراءة نافع للقرآن الكريم قد دخلت إلى السودان عن طريق اليمن.

ويكاد يجمع المؤرخون على أن قبائل جهينة اليمنية في السودان هي الموازي القحطاني، بينما قبائل الجعليين هي الموازي العدناني في التركيبة القبلية السودانية، لكن المنتبغ لهاتين الشجرتين، كما يقول نزار غانم⁽³¹⁾، يجد خطأً كبيراً في الأسماء العدنانية والقحطانية في كليهما، والنسب العام لجهينة بالسودان هو لعبدالله الجهني القضاعي الصحابي، إلا أن التاريخ يحدثنا عن المصاهرات العديدة التي تمت على أرض السودان بين جهينة والجعليين، وقد شهد القرن الثامن الهجري قتالاً يمينياً - يمينياً، حينما اصطدم الأحدب محمد بن واصل العركي بالمماليك وحلف بني هلال الذي كان يضم قبيلة المعقل اليمنية.

ومن مجموعات جهينة بالسودان مجموعة المهيرية بكردفان، نسبة لمحافظة المهرة في اليمن، ومجموعة الغريسية من الحمر، أما محمد عبدالقادر بامطرف فيضم آل حمد، وهم فخذ من قبيلة الرزيقات بدار فور، والانقریات من العبدلاب بالحلفاية، والتعايشة في دار فور، والحلاويين بالجزيرة والنيل الأزرق والأبيض، ورفاعة على النيل الأزرق، والضبانية بالبطانة إلى المجموعة الجهنية اليمنية⁽³²⁾، ويشير يوسف فضل حسن⁽³³⁾ إلى مجموعة جهنية أخرى هي الحمران الذين دخلوا السودان عبر شرقه من بلاد الحبشة على إثر خلافهم مع الحجاج بن يوسف الثقفي، ويسميهم الكاتب الاسكتلندي جيمس بروس "ت

(30) غانم، المرجع السابق، ص29.

(31) غانم، المرجع نفسه، ص29.

(32) بامطرف، محمد عبدالقادر، الجامع لشملة أعلام المهاجرين المنتسبين إلى اليمن وقبائلهم، ج2، ص69.

(33) حسن، يوسف فضل، مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي، ص

1794م" ب(العقاير)، نسبة لأحمد العقور اليمني، وهناك من ينسبهم إلى بني عذرة شمال تهامة اليمن⁽³⁴⁾.

ويشير العارف، في سياق استعراضه لجذور وخلفيات العلاقات الأزلية بين اليمن والحبشة⁽³⁵⁾، إلى أنه في أيام "أرماح" حدثت الهجرة الأولى للمسلمين إلى الحبشة، وهي حادثة كما يقول الباحث تهمنا من ناحية أنها تدل على استمرار العلاقات بين ساحلي البحر الأحمر وسهوله في ذلك الوقت.

ولم تكن العلاقات بين الشعبين والبلدين لتستمر على ذلك النحو من التواصل الدائم والسهولة واليسر إلا نتيجة لظروف طبيعية كانت تحتم وجود هذه العلاقات، فظروف الحياة القاسية في جنوب شبه الجزيرة العربية وسهولتها في الحبشة تجعل هجرة اليمنيين إليها سهلة ميسرة، كما أن دور الضعف الذي أخذت الحبشة تجتازه إثر ظهور الإسلام، وضياع الشام من يد الدولة الرومانية الشرقية، وحرمان الحبشة من هذا الحليف ساعد في تنشيط هجرة اليمنيين إليها، وبخاصة بعد أن قامت في الجزيرة العربية حكومة مركزية موحدة ترغم اليمنيين على الخضوع لها، الأمر الذي لم يتعودوه من قبل. ولذا شهدت الحبشة، إثر قيام الحكومة الإسلامية في المدينة، هجرات يمنية مستمرة إلى ساحل الحبشة للتوطن والتجارة، كما كانت كثرة المال في يد المسلمين نتيجة لما وقع في يدهم من الغنائم في حروبهم الأولى، داعيةً إلى إقبالهم على اقتناء الرقيق، ولم يكن أحب إليهم من رقيق الحبشة، فقد اشتهر الرجال منهم بأمانتهم وتحملهم للعمل وحبهم له، كما اشتهرت النساء بجمالهن الذي كان مضرب المثل بين جميع أنواع الرقيق، ولم يكن هناك أقرب من اليمنيين ليقوموا بهذا العمل.

(34) غانم، المرجع السابق، ص31.

(35) العارف، المرجع السابق، ص51.

وقد دخلت العلاقات بين الحبشة واليمن في السنين الأولى من التاريخ الهجري في طور من النشاط لم تشهده كلُّ من الحبشة واليمن في جميع عصورها السالفة، وكان من نتيجة هذه العلاقات النشطة أن أخذ الإسلام يظهر وينتشر على الساحل الشرقي للحبشة بين المهاجرين والتجار، وكذلك بين السكان الأحباش أنفسهم، وهؤلاء المسلمون الذين قطنوا شرقي الحبشة أخذوا ينظرون إلى قيام علاقات بينهم وبين الساحل الشرقي للبحر الأحمر وكأنها أمر طبيعي جداً، أكثر مما لو كانت هذه العلاقات بينهم وبين الأحباش أنفسهم الذين يقطنون معهم نفس بلادهم، ولهذا نجد أنه بينما أخذ الأحباش ينطوون على أنفسهم داخل كتلتهم الجبلية أخذ إخوانهم القاطنون في الجزء الغربي يكوّنون مع إخوانهم القاطنين على الساحل الشرقي للبحر الأحمر وحدةً تشتغل بالتجارة، وتجعل من البحر الأحمر وسواحل إفريقيا الشرقية خلية نحل نشطة تزدهم بالسفن والمراكب الصغيرة والكبيرة.

وكما حدث بالنسبة لهجرة اليمنيين إلى السودان والحبشة وإريتريا وجيبوتي والصومال، حدث أيضاً في بقية أقطار دول شرق إفريقيا الأخرى. حيث يرجح الكثيرون أن منطقة شرق إفريقيا قد شهدت اتصالاً وتواصلاً مع اليمن منذ وقت طويل عن طريق المحيط الهندي، وأن النشاط المبكر لهذه العلاقات قد ارتبط بالنشاط التجاري، إذ تذكر بعض المصادر أن هجرة اليمنيين إلى دول شرق إفريقيا، وانتشارهم الواسع بين أقطارها يعود إلى أوائل القرن الثاني قبل الميلاد عقب انهيار سد مارب⁽³⁶⁾، وقد بلغ هذا التوغل اليمني في الجزء الشرقي الإفريقي ذروته ما بين القرنين السادس- إلى القرن الثالث عشر الميلادي.

(36) يؤكد الدكتور أحمد قائد الصايدي، في كتابه (اليمن في عيون الرحالة الأجانب)، أن السببيين كانت لهم مناطق تابعة لهم في الساحل الإفريقي، وقد أنشأوا حضارة أكسوم في هضبة الحبشة قبل التاريخ المذكور (القرن الثاني ق.م).

ويشير محفوظ باوزير، المقيم في مدينة ممباسا الكينية والمعروف باهتماماته التاريخية⁽³⁷⁾، إلى أن دوافع هجرة اليمنيين إلى شرق إفريقيا كانت بقصد البحث عن سبل العيش الكريم، خاصة بعد أن تعرضت مناطق متعددة في اليمن للقط والجفاف، فكانت الشواطئ المقابلة للبلاد من البحر الأحمر والبحر العربي هي الأماكن التي هاجر إليها اليمنيون، مستخدمين في ذلك قوارب صغيرة وزوارق يدوية، وكانت مدن ماليندي وممباسا ولامو في كينيا، وزنجبار ودار السلام في تنزانيا، وعصب ومصوع في إريتريا، وسواكن وبورتسودان في السودان، وجيبوتي وبربرة ومقديشو وماركا في الصومال هي أول المدن التي نزل واستقر فيها اليمنيون، سواء أكانوا مهاجرين أم تجاراً، وعندما تمكنوا من الاستقرار والتأقلم مع سكان هذه المدن بدؤوا مهمتهم الحضارية الرائدة في نشر الدعوة الإسلامية بين أبنائها، حيث أصبح المسلمون بعد ذلك يمثلون الغالبية العظمى من سكانها.

وشهد الوجود العربي والإسلامي مرحلة من الضعف والانكماش بعد حالة القوة والتمدد، وذلك منذ نهاية عصر الخلافة العباسية وحتى بداية القرن الثامن للهجرة، وهذا الوضع كان انعكاساً لحالة الضعف ثم التفكك والتمزق الذي شهدته الخلافة الإسلامية في هذه الفترة الزمنية.

وجدد المهاجرون العرب – وخاصة من اليمن وعمان وعبر هجرتهم الثالثة⁽³⁸⁾ – شباب العروبة والإسلام في شرق إفريقيا، وامتد زمن الهجرات

(37) العريقي، محمد عبدالمجيد، المغتربون اليمنيون في شرق إفريقيا، صحيفة الثورة اليومية 1998/6/28م.

(38) يحدد المؤرخون ثلاث مراحل للهجرة اليمنية، الهجرة الأولى: وتشمل فترة ما قبل الإسلام، والثانية: حدثت بعد ظهور الإسلام واقتربت بالفتوحات الإسلامية والقرون التي تلتها، والثالثة: وتمتد من القرن الثامن الهجري (1300-1396م) حتى أواخر القرن الرابع عشر الهجري، أي حتى منتصف القرن العشرين الميلادي.

الثالثة من القرن الثامن الهجري (هو القرن الذي يطابق ما بين السنوات من 1300-1396م)، وحتى أواخر القرن الرابع عشر الهجري، أي حتى منتصف القرن العشرين الميلادي، وساهم المهاجرون الجدد في إعادة نشر الإسلام وحمايته من خطر التبشير المسيحي، وكذا في مقاومة الاستعمار البرتغالي لسواحل شرق إفريقيا، ثم الاستعمار الإيطالي والفرنسي والبريطاني.

ويقدم المؤرخ محمد عبدالقادر بامطرف في بحثه عن الهجرة اليمنية بعض الأمثلة على تأثير الهجرة اليمنية الحضرية في القرنين الثامن والتاسع في شرق إفريقيا، ومنها: يذكر بامطرف نقلاً عن المؤرخ "ابن الوردي المتوفى سنة 750هـ" أنه قال: "إن الساحل الإفريقي الممتد من رأس كوردفي شمالاً إلى إقليم موزمبيق جنوباً، أهله كلهم مسلمون، وبينهم القاضي والإمام، وإن هذا الساحل ينقسم إلى إمارات صغيرة مستقلة يحكمها ملوك أو سلاطين من عرب حضر موت والشحر"⁽³⁹⁾.

وقيل إن الحضارمة هم الذين أطلقوا اسم "مقر الشيوخ" على المدينة الصومالية، التي حرّف البرتغاليون اسمها في ما بعد إلى "مقديشو"⁽⁴⁰⁾، وقيل أيضاً إن الحضارمة أطلقوا اسم الفغر "التغر" على الإقليم الإفريقي الذي يعرف الآن باسم "ناتال"، وكلمة "ناتال" لفظة برتغالية تعني "الميلاد"، وقد دخلها (فاسكو دي جاما) يوم عيد الميلاد سنة 1417م. وأطلق الحضارمة أيضاً اسم "البحيرة" على ميناء إقليم موزمبيق، وقد حكم اليمنيون الحضارمة هذه المناطق منذ القرنين السابع والثامن الهجريين⁽⁴¹⁾.

(39) بامطرف، المرجع السابق، ص 72.

(40) بامطرف، المرجع نفسه، ص 72.

(41) بامطرف، المرجع نفسه، ص 71.

ولأن بريطانيا كانت تحتل جزءاً من الصومال وكينيا وأوغندا وتنزانيا، وكذا الجزء الجنوبي من اليمن، فقد كان من السهل على سكان اليمن، وبالذات أبناء محافظتي حضرموت والمهرة الذين يمثلون غالبية المغتربين في دول شرق إفريقيا (فيما عدا القرن الإفريقي)، أن يقوموا إلى جانب بعض إخوانهم العرب القادمين من عمان ودول الخليج بممارسة النشاط التجاري إلى جانب قيامهم بنشر الدعوة الإسلامية، وشجعهم على ذلك كثيراً أن سلطات الاحتلال البريطاني كانت تعطي أولوية ثانية للعرب في شرق إفريقيا بعد الهنود، كما كانت تخصص أماكن تجمعات سكانية لكل جالية⁽⁴²⁾.

ومع مرور الوقت استطاع المهاجرون اليمنيون أن يندمجوا كلياً في المجتمعات الإفريقية، وأصبحوا من خلال الزواج والتصاهر جزءاً لا يتجزأ من هذه المجتمعات، ولعبت هجرتهم دوراً كبيراً في نشر الإسلام واللغة العربية بين سكان وشعوب هذه الدول. وربما كان أبرز مثال على ذلك هو قبيلة "الأرومو" التي تقطن ساحل البحر الأحمر في الضفة الأخرى المواجهة لليمن، والتي تمثل أكبر قبيلة في أثيوبيا، ويمثل سكانها قرابة 35% من الشعب الأثيوبي، ويمتد تواجدها إلى مشارف الهضبة الأثيوبية، كما تنتشر بعض مجاميعها في كلٍّ من أثيوبيا، وجيبوتي، وشمال الصومال، ويعتق أكثر من 90% من سكانها الدين الإسلامي الحنيف، ولا يزال عدد كبير من أفراد هذه القبيلة يتحدثون اللغة العربية، ويحرصون على تحفيظ أولادهم جيلاً بعد جيل القرآن الكريم بهذه اللغة حتى اليوم، هذا إلى جانب أن التأثير اليمني في حياة مجتمع هذه القبيلة وعدد كبير من القبائل الأخرى التي تقطن إريتريا، وشرق الحبشة، وجيبوتي، وشمال

(42) بامطرف، محمد، الهجرة اليمنية، ص112.

الصومال، يبدو واضحاً وحاضراً حتى اليوم، سواءً في المعمار، أو في الفلكلور والعادات والتقاليد الاجتماعية، والزواج، وطرق تحضير الطعام، وغير ذلك.

المبحث الثاني: الهجرات اليمنية إلى السودان

1- السودان نقطة اتصال وتواصل بين العرب وإفريقيا

تشير المصادر التاريخية إلى أنه بعد الفتح الإسلامي لمصر عام 20هـ، تدفقت القبائل العربية عن طريق صحراء سيناء وعبر مصر جنوباً، وكان قد سبق هجرات تلك القبائل تسلل وتحرك المغامرين والتجار والدعاة، وخصوصاً بعد معاهدة البقط التي عقدها المسلمون عام 651م، التي ضمنت لهم حرية التجول والإقامة في أرض مملكتي النوبة وأرض البجة بالصحراء الشرقية.

ويتحدث المسعودي عن "البجة" فيقول: إنهم من البربر⁽⁴³⁾ وعاصمتهم سنة 831م هي مدينة "هجر"، وهو الاسم الشائع لمدينة اليمن عبر التاريخ.

وقد استقرت قبيلة "بلي" اليمنية في بلاد "البجة"، حيث اشتغلت في مناجم الذهب، والزمرد والنحاس، والحديد، والرصاص، وحجر المغناطيس، ونسبة إليها عرف البجة لغة البلويب إلى جانب لغتهم الأصلية المعروفة بالتيداويت، وتتضارب المصادر في تحديد دخول "بلي" لشرق السودان، فلسان اليمن الهمداني يقول إن بلي عاشت في سيناء قبل الإسلام، وجاءت فيما بعد بأعداد كبيرة لمصر في عهد الخليفة عمر بن الخطاب⁽⁴⁴⁾.

وتذكر بعض المصادر أن موجة الهجرات العربية قد اكتملت إبان عصر مملكة الفونج (1505-1820م)، وغلبت الثقافة الإسلامية، واستشرى التمازج العرقي في أرجاء السودان، وأصبحت الأسرة المالكة في بلاد النوبة، وعلوة وسنار، وتقلي، والمسبغات، ودار فور مسلمة مستعربة بعد أن كانت مسيحية أو

(43) غانم، المرجع السابق، ص21.

(44) الهمداني، ابو محمد الحسن، الجوهرتين العتيقتين، ص119.

وثنية، ونشطت الدعوة الإسلامية في عهد الفونج، واشتدت الرغبة في النهوض بالدين ونشر العقيدة بين الناس.

ويشير محمد خالد التيرابي إلى أن أشهر القبائل العربية التي استقرت في السودان بعد ظهور الإسلام هي: "قبائل المناصير، والرباطات، والهمج، والجعليين وكنانة، والشايقية، والميرفاب، والسروراب، والعدلاب، والجموعية، والجميعاب، والرفاعية، والكواهلة، والمسلمية، والحلاوية، والعقليون، والقواسمة، واللحويون، والزيالعة، والمدينون، والفونج، وهم الذين أسسوا مملكة سنار القديمة مع العدلاب، ويدعون النسب إلى بني أمية⁽⁴⁵⁾.

وأول ما استوطنت القبائل العربية وبدأت في التصاهر والتمازج مع النوبة، إنما نزلت في الصحراء الشرقية، وخصوصاً في وادي العلاقي حيث معادن الذهب والزمرد، ثم بدأت في الانسياب جنوباً، وبسطت قبيلة ربعة نفوذها على البجة، وكفت عدوانهم على ديار مصر. كذلك يذكر التيرابي أيضاً⁽⁴⁶⁾ أن سكان السودان الأصليين يتكوّنون من خليط من القبائل العربية والزنجية التي تكاد تجمع المصادر التاريخية على أنها قد تكونت على النحو الآتي:

أ- الزوج: وهم قبائل كثيرة يتركز معظمها في جنوب السودان، ومنها قبيلة الشلك (غربي النيل الأبيض)، والدنكا شرقي وغربي النيل الأبيض، وهم من أكبر القبائل في جنوب السودان، والنوير في منطقة السدود والمستنقعات ويسكنون الجزر، وهذه القبائل الثلاث من أكبر قبائل الزوج التي اختلطت بالعرب، حيث اعتنق الكثيرون منهم الإسلام، وبعضهم اعتنق المسيحية، أما الغالبية منهم فهم إما أنهم ممن لا دين لهم، أو أنهم ظلوا على ديانتهم

(45) التيرابي، المرجع السابق، ص8.

(46) التيرابي، المرجع نفسه، ص8.

الطبيعية. كما تنسب بعض المصادر أصل الفونج، ملوك سنار، إلى قبيلة الشلك، وإيهم يرجع الفضل في انتشار الثقافة الإسلامية في العديد من أنحاء السودان.

ب- البجة: وهم سكان الصحراء الشرقية بين النيل والبحر الأحمر، ويقال إنهم من سلالة كوش بن حام الذين هاجروا إلى السودان بعد الطوفان.

ج- النوبة: وهم الذين يسمون أحياناً "البرابرة"، ويسكنون ما بين الشلال الأول والشلال الرابع، وهم خليط من النوبيين الأصليين واليمنيين والعرب والترک.

أما في ما يتعلق بالمؤثرات الحضارية التي تركها اليمينيون والعرب في أوساط المجتمع السوداني، فتتفق العديد من المصادر على أن غلبة الثقافة العربية الإسلامية قد اكتملت شمال ملتقى النيلين أولاً، ثم تسربت إلى الجنوب، حتى جاء ملوك الفونج الذين تحالفوا مع القبائل النازحة من اليمن والجزيرة العربية، وكان على رأسهم عبدالله جمّاع، وهاجموا دولة علوة، وحاصروا مدينة سوبا، وتم الاتفاق بين الفونج والعرب على أن يكون السلاطين من الفونج والوزراء من العرب، وذلك عام 1504م.

ومن المؤثرات الاجتماعية التي أدخلها اليمينيون والعرب إلى السودان نظام الحياة القبلية، وغلبة اللغة العربية التي سادت البلاد في ما بعد، وحيثما كان يحل الإسلام كان يحل العلم الذي أسسه تحفيظ القرآن الكريم وأحكام الشريعة الإسلامية المستقاة من الكتاب والسنة.

وقد مثل قيام مملكة تقلي الإسلامية، في الإقليم الشمالي من جبال النوبة، منطلقاً جديداً لنشر الدعوة الإسلامية والثقافة العربية في تلك المنطقة النائية، واقترن انتشار الإسلام في دار فور بالأنشطة التقليدية، كالتجارة عن طريق

"درب الأربعين الشهير" الذي يربطها بأسسوط في صعيد مصر، إلى جانب المؤثرات الثقافية والسياسية الأخرى التي طرحتها إمبراطورية كانم في الأقاليم الواقعة حول بحيرة تشاد، أو ما يسمى بالسودان الأوسط، إذ عرفت تلك الأقاليم الإسلام قبل القرن الحادي عشر الميلادي.

ويمكننا التأكيد هنا على أنه قد رست دعائم عقيدة إسلامية قوية في السودان وادي النيل (السودان الشرقي)، رغم وجود بعض الجيوب الوثنية في جبال النوبة، ودار فور، وجبال الفونج، وجنوب السودان. ويعزى ذلك لطبيعة التراخي والتسامح وحرية الأديان التي يتميز بها الإسلام، ويؤكد ذلك في الوقت ذاته أيضاً أن الإسلام لم ينتشر بحد السيف- حسب الاعتقاد الذي يذهب إليه الكثير من المستشرقين والدارسين الغربيين- ويكفي شاهداً على ذلك طبيعة الشعب السوداني المسالم.

2- الهجرة اليمنية الحديثة والمعاصرة إلى السودان

على امتداد الرقعة الواسعة من الأرض انتشر المغتربون اليمنيون وتوزعوا في معظم الأقاليم السودانية، من الإقليم الشمالي والخرطوم، والإقليم الأوسط حتى أقصى مدن الشرق، والأقاليم الحدودية المتاخمة لإريتريا وأثيوبيا، ومن بورتسودان وسواكن حتى أقصى المناطق الغربية والأدغال وأعماق الريف السوداني، ولا يُعرف على وجه التحديد تاريخ معين أو محدد للفتحات الزمنية والعصور التاريخية التي حدثت فيها الهجرات اليمنية القديمة إلى السودان، التي يذهب البعض إلى القول إن بدايتها تعود إلى عدة قرون قبل الإسلام، بينما يرجح البعض الآخر أن بدايتها تعود إلى عصور الفتوحات الإسلامية الأولى، التي اتجهت خلال القرن الهجري الأول نحو الغرب باتجاه مصر ودول شمال إفريقيا والأندلس، ثم اتجهت خلال القرون الثلاثة التالية جنوباً نحو السودان،

وتشاد، والنيجر، ومالي، ونيجيريا، وكذلك نحو الضفة الغربية للبحر الأحمر، وساحل شرق إفريقيا.

أما بالنسبة للهجرة اليمنية الحديثة إلى السودان فقد ذكر السوماني الشهير(*) نزار محمد عبده غانم، أن أحدث هجرة يمنية جماعية للسودان كانت في عام 1884م، حينما تعاقد المقاول الإغريقي "إنجلو كابوتو" مع عمال يمينيين للعمل كحمّالين بميناء "سواكن" لتفريغ السفن المحملة بمواد البناء لخط السكة الحديد سواكن – بربر (47).

ويتفق معه في هذا الرأي أحد الباحثين السودانيين المتخصصين (48) الذي أشار إلى أن تقرير المالية والإدارة لعام 1907م قد ذكر أنه مقابل الحاجة لتشييد ميناء ومدينة بورتسودان- الشيخ برغوث – وبناء السكة الحديدية، فقد تطلب ذلك استقدام عمال من اليمن بلغ عددهم في البداية (128) عاملاً.

أما في عام 1908م فقد تعاقدت سلطات ميناء بورتسودان مع علي يحيى الهمداني، متعهد العمال اليمنيين، لتوفير العمالة اللازمة للميناء سنوياً، وبلغ عددهم عام 1909م في الجمارك وأحواض التفريغ (200) عامل، ثم تعاقدت سلك حديد السودان وشركة القاش الزراعية سنوياً مع الهمداني لتوفير عمال يمينيين لترحيل القطن وبذره بمحطات القاش وأروما، وقد حصل الهمداني فيما بعد على عطاء لبناء سلك بورتسودان- كسلا- سنار في العام 1910م.

(*) كتب العلامة مبارك حسن الخليفة الإدريسي عن نحت الدكتور نزار لمصطلح (السومانية) وذلك في صحيفة الأيام اليمنية بتاريخ 14/نوفمبر/2001م، فقال: "السوماني منحوتة من سوداني ويمني، والسوماني هو السوداني الذي عاش في اليمن أو اليمني الذي عاش في السودان، نحتها الدكتور نزار محمد عبده غانم، وذكرها في كتابه: جسد الوجدان بين اليمن والسودان".

(47) غانم، المرجع السابق، ص61.

(48) حميدة، محمد محمود، دراسة لبعض الجاليات الأجنبية بالسودان (1900-1979)، منشورات جامعة الخرطوم 1982م ص 113.

ويشير مصدر آخر⁽⁴⁹⁾ إلى أن الهجرة اليمنية الحديثة للسودان قد شهدت تنامياً ملحوظاً خلال السنوات الأولى من القرن العشرين، وبالتحديد عند قيام إحدى الشركات البريطانية بتنفيذ مشروع خزان سنار، حيث كان عمل المهاجرين اليمنيين يتركز في قطع الأشجار، وتنفيذ الأعمال المدنية داخل جسم السد، وكانوا يمثلون حوالي 55% من مجموع العمال، إلا أن مصدراً آخر يتوقف عند هذه النقطة بالذات⁽⁵⁰⁾، فيذكر أن خلافاً قد نشب بين اليمنيين العاملين في السد وسواهم من العمال انتهى بقتل اليمنيين لكبير المراقبين المفوض من قبل المستعمر الإنجليزي، فترتب على ذلك أن أصدر الإنجليز تعليماتهم للشيخ علي يحيى الهمداني وشقيقه حسن بترحيل العمال اليمنيين إلى بلادهم، إلا أن أكثر العمال الموجودين تسللوا بمساعدة الأهالي السودانيين، وانتشروا في أصقاع مختلفة من السودان، عاملين بالمهن الحرة والحرف البسيطة.

على أن الهجرة اليمنية الكبرى إلى السودان، حسب المعلومات التي توفرت لدينا⁽⁵¹⁾، كانت قد حدثت عام 1919م، حين قام البريطانيون باستقدام أعداد كبيرة من العمال اليمنيين، وتم التعاقد معهم لبناء ميناء "الشيخ برغوث" المعروف حالياً بميناء "بورتسودان"، وكذلك بناء خطوط السكك الحديدية من بورتسودان إلى كسلا وسنار، فدخلت هذه الهجرة اليمنية الكثيفة إلى السودان من طريقين، عبر البحر الأحمر عن طريق ميناء سواكن، وعبر إريتريا عن طريق ميناء مصوع، ثم الانتقال براً عبر كسلا.

وهكذا وصل إلى السودان الآلاف من اليمنيين، مما جعل أعدادهم تزيد عن الحاجة للعمل في المجالات المتاحة، وهو ما جعل البعض منهم يبحثون عن

(49) الفقيه، صالح أحمد، الهجرة اليمنية إلى السودان، ص 36-40.

(50) غانم، المرجع السابق، ص 62.

(51) الفقيه، المرجع السابق، ص 36-40.

وسائل جديدة للعمل والعيش في مناطق متعددة، وقد كانوا يقابلون بترحاب كبير من الأشقاء السودانيين، إضافة إلى أن وجود التآلف والتجانس والتشابه ووحدة اللغة والدين قد شجع بعضهم- رغم شحة الموارد المادية- على الارتباط بهذا البلد، والتعايش مع الأهالي، والتزاوج معهم، والتسليم بالأمر الواقع البعيد عن طموح المهاجر في المكسب المادي والعودة السريعة إلى الوطن.

وقد استطاع اليمنيون أن يوجدوا أعمالاً ومهنأ جديدة لم تكن موجودة في السابق (في المناطق الجديدة، والريفية، والنائية التي انتشروا فيها)، كصناعة الخبز وافتتاح المطاعم والمقاهي، كما حاول بعض المغتربين اليمنيين العمل في الزراعة، واستطاع البعض الآخر منهم فيما بعد الدخول إلى مجال التجارة الصغيرة، واستمر الطلب على العمال اليمنيين في تزايد، خصوصاً بعد مد خط السكة الحديد من شرق إلى غرب السودان وبدء إنتاج مشروع الجزيرة للأقطان في الإقليم الأوسط، واستمر هذا الحال حتى عام 1932م حيث تم التوقف عن توفير العمالة اليمنية من قبل الإنجليز، والاستعاضة عنهم بالعمال من قبائل "الهوسا" الإفريقية. ورغم ذلك استمر بعض اليمنيين الذين استقروا في السودان في تشجيع أقربائهم في اليمن على اللحاق بهم إلى السودان.

وقد كان بعض المهاجرين يأتون عن طريق مدينة عدن التي يحصلون فيها على وثائق إثبات شخصية تدل على أنهم من رعايا الإنجليز في جنوب الوطن⁽⁵²⁾، ومن ثم يعبر بعضهم السودان متجهأ صوب الإسكندرية- محطتهم الأخيرة في البحر المتوسط قبل أن ينتقلوا إلى أوروبا، بينما كان آخرون يفضلون اختصار هذه الرحلة الطويلة والشاقة، والبقاء في السودان.

(52) غانم، المرجع السابق، ص64.

وقد لاحظ بعض المتتبعين لشؤون وشجون الهجرة اليمنية إلى السودان (53)، أن المغتربين اليمنيين في السودان لم يكن الزواج بينهم خلال الفترة الأولى من استقرارهم في السودان، وبالتحديد بين عامي 1919 و1938م، شائعاً ومنتشراً بشكل كبير، وإنما كان محدوداً وبأعداد بسيطة لا تتجاوز نسبة الـ10% من عددهم الإجمالي. وربما كان هذا العزوف عن الزواج في البداية مرده الخوف من الارتباط والاستقرار في السودان بشكل دائم، والانقطاع عن الوطن الأم عند البعض، وتطلع البعض الآخر منهم إلى اتخاذ هذا البلد مجرد محطة عبور، وتوقهم للانتقال إلى بلدان أكثر تطوراً ورحابة في الحياة المعيشية. لكن هذه النسبة عادت لترتفع بمعدلات كبيرة بعد انتهاء عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، بحيث ارتفع عدد المتزوجين من المغتربين إلى نسبة تتراوح ما بين 25 إلى 30%، وهي نسبة كبيرة ربما لم يصل إليها سوى أقرانهم المغتربين في الحبشة. وفي عام 1940م رأى الإنجليز الذين كانوا يومها يحتلون السودان أن يستبدلوا الأخشاب بالفحم الحجري الذي كانوا يستخدمونه لتسيير القطارات بالبخار بعد أن قطع الألمان خطوط البواخر التي كانت تنقل الفحم الحجري لمستعمراتهم، فقرروا أن يستخدموا الوقود الخشبي لتسيير القطارات، وكلفوا الشيخ علي الهمداني باستقدام العمال اليمنيين، ولكن بطريقة مباشرة هذه المرة، من ميناء الحديد إلى ميناء بورتسودان، حيث كانوا يتولون نقل العمال بعد ذلك من بورتسودان إلى منطقة العزازة عبر خط السكة الحديد.

أما بالنسبة للموجة الثالثة من المهاجرين فقد تدفقت إلى السودان، ما بين الأعوام 1940-1949م، وذلك حسب ما تؤكد المراجع الخاصة بملفات إقامات المهاجرين اليمنيين بقسم الأجانب في وزارة الداخلية السودانية بالخرطوم، وقد

(53) الفقيه، المرجع السابق، ص 40.

ساعد على بلوغ هذا التدفق الجديد ذروته آنذاك الإجراءات التعسفية المهينة التي اتخذتها السلطات الإيطالية المستعمرة لإريتريا وأثيوبيا التي كانت تسعى لبناء شبكة من الطرق الداخلية في كلا البلدين، وأقدمت على فرض أعمال الشُّخرة على المواطنين المقيمين فيها، وشملت هذه الإجراءات المهاجرين اليمنيين الذين تعرضوا أيضاً لعملية التجنيد القسري والإجباري لدعم المجهود الحربي للقوات الإيطالية، الأمر الذي أدى إلى هروب مجاميع كبيرة منهم عن طريق البر إلى الأقاليم الشرقية في السودان.

وفي المقابل، فقد انضم بعض المهاجرين اليمنيين مع أشقائهم السودانيين إلى قوة دفاع السودان، وشاركت هذه القوات في معارك حربية مع البريطانيين في مواجهة قوات "رومل" في العلمين وطرابلس الغرب، وقد قتل بعضهم، وعاد من بقي سالمًا منهم بعد الحرب العالمية الثانية إلى مواقعهم في السودان، وخلال الفترة التي تلت ذلك انضم إلى صفوف هؤلاء العائدين بعض أبناء المغتربين الموجودين بالسودان، الذين كانوا قد التحقوا بالمدارس وحصلوا على قدر لا بأس به من التعليم والثقافة، فشارك هؤلاء جميعاً مع أشقائهم السودانيين في التمرد والثورة ضد الاحتلال بعد أن نكثت بريطانيا بوعودها بمنح السودان الاستقلال.

وقد لوحظ، خلال فترة نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات من القرن الماضي، أن العمل السياسي في الشارع السوداني قد استقطب عدداً من أبناء الجالية اليمنية للانخراط فيه⁽⁵⁴⁾، ومن أشهر هؤلاء عمر باخرية، وقد كان من أبطال حركة الانتفاضة السودانية التي قادها المناضل علي عبداللطيف ضد المستعمر الإنجليزي، كما شارك بعض الشباب اليمني في "حزب الأشقاء"

(54) غانم، المرج السابق، ص 65.

الموالي لمصر، ومنهم مغترب يمني ترأس هذا الحزب في مدينة كسلا، هو يحيى علي يحيى، وقد صدر عليه حكم سياسي بالسجن لمدة عامين، وفي الوقت نفسه استقطبت الحركة الختمية وزعيمها السيد علي الميرغني الشاعر اليمني قاسم أحمد الجبلي، والد الأديب السوداني الدكتور عون الشريف قاسم. أما الحركة المهدية فقد كان الإسهام اليمني فيها عبر شخصية سعيد عبدالله باعثر، وشخصية عبدالرحمن بن حسين الجبري.

وقد كانت السلطات السودانية، في ظل الاحتلال البريطاني، متعاونة إلى حد كبير مع أبناء الجالية اليمنية، رغم أنه لم يكن يوجد لليمن حينها أي تمثيل دبلوماسي أو قنصلي لدى السودان، كما أن المهاجر اليمني في ذلك الوقت لم يكن يمتلك أية أوراق ثبوتية أو هوية شخصية تميزه عن غيره، وإنما الذي كان يحدث أن السلطات كانت تمنحهم وثائق من تلك التي تمنحها للاجئين أو مجهولي الجنسية، وكان المغتربون يسافرون بهذه الوثائق وهم يحملونها معهم إلى اليمن ويعودون بها من دون أن يتعرضوا لأية عراقيل. إذ كان اليمنيون الذين هاجروا إلى السودان قبل 1942م يقيمون في البلاد بدون شروط، وبدون جوازات أو هويات رسمية، أما من جاء منهم بعد عام 1942م فقد كان يُطلب منهم أن يحملوا جوازات، وأن يلتزموا بتجديدها كل عام، وإذا جاء منهم من لا يحمل جواز سفر بعد العام 1950م فإنه يحاكم ويبعد عن البلاد⁽⁵⁵⁾.

وقد تم افتتاح أول مكتب اتصال يمني عام 1956م، والذي تحول في ما بعد إلى قنصلية في الخرطوم عام 1957م، ومن يومها فقط بدأ المهاجرون اليمنيون لأول مرة يعرفون جوازات السفر الرسمية ويحملونها ويتعاملون بها، وكان في مقدمة المكاسب التي تحققت للمغتربين بعد حصولهم على هذه الجوازات هي

(55) غانم، المرجع نفسه، ص68.

أنهم تمكنوا من الحصول على إقامات شرعية في السودان بعد أن كانت إقاماتهم السابقة تمنح لأشخاص مجهولي الهوية.

3- تكوين الجاليات اليمنية في السودان

خلال الثلث الأول من القرن العشرين لم يكن للجالية اليمنية في السودان أي إطار تنظيمي، ولكن كانت هناك روابط وتجمعات على الطريقة التي كانت متبعة في ظل الاحتلال البريطاني، وهو النظام المشيخي التقليدي⁽⁵⁶⁾. فالمدن كانت خاضعة لنظام "النظار"، والنظار لهم عمَد، والعمَد لهم مشايخ، وكان اليمنيون يخضعون لهذا النظام، فوجد في بورتسودان المرحوم علي الهمداني، وفي الإقليم الأوسط "ود مدني" شيخ المناضلين اليمنيين المرحوم يحيى حسين الشرفي، وفي كسلا عبدالله علي أحمد سعد، وفي العاصمة المثالثة أبوبكر البيضاني، والقضارف عبده محمد. وقد اضطلع بعض هؤلاء المشايخ بأدوار مهمة وكبيرة، وظل البعض الآخر منهم مجرد أسماء وزعامات شكلية ليس لها أي دور يذكر.

وهناك أقوال وتواريخ متضاربة حول التاريخ الدقيق الذي تشكلت فيه الجالية اليمنية في السودان كإطار رسمي معترف به، ففي حين يرجح نزار غانم⁽⁵⁷⁾ أن أولى هذه الجاليات قد أنشئت بمدينة واد مدني في عام 1954م، تشير مصادر أخرى إلى أن جالية أم درمان قد سبقت جالية مدني في التأسيس، وذلك عام 1953م، فيما تأسست أول جالية يمنية في الخرطوم عام 1955م.

اما صالح الفقيه، رئيس الجالية السابق، فيؤكد أن تأسيس أول جالية يمنية في السودان لها دستورها وشرعيتها قد تم في عام 1955م بمدينة الخرطوم برئاسة

(56) الفقيه، المرجع السابق، ص 36-40.

(57) غانم، المرجع نفسه، ص 69.

عبد ربه الصياد، والشيخ أبوبكر البيضاني⁽⁵⁸⁾، وذلك بمساعدة من بعض الأشقاء السودانيين الذين كان لهم بعض النفوذ لدى سلطات الاحتلال البريطاني، وتلاها بعد ذلك وبشكل منظم تأسيس الجالية اليمنية بمدينة كسلا التي تم افتتاح مقرها رسمياً في 6 يناير عام 1956م، أي في اليوم السادس لاستقلال السودان.

ويتفق محمد عبدالوهاب الفاتش مع صالح الفقيه على تاريخ تأسيس الجاليات اليمنية في السودان، ولكنه يختلف معه حول الدوافع والأسباب التي دعت اليمنيين لتأسيس تلك الجاليات⁽⁵⁹⁾، فهو يقول: إن السودان في عام 1954م كان قد حصل على استقلاله بالأحرف الأولى تحت إدارة الحاكم البريطاني، وفي العام الثاني 1955م أصدرت الداخلية السودانية منشوراً يطلب من كل الأجانب الذين دخلوا السودان ما بين عامي 41-1951م إثبات صفة دخولهم إلى البلاد رسمياً، وبالتالي فقد فهمنا بأن هذا المنشور يستهدفنا بشكل مباشر كيمنيين؛ لأن أغليبتنا الساحقة لا تحمل أية هويات أو وثائق ثبوتية، مما دفعنا إلى الاتصال بقيادة حركة الأحرار اليمنيين في القاهرة، وأحطناهم علماً بالظروف والمستجدات المحيطة بنا، فقامت حركة الأحرار بإيفاد الزبيري لزيارة السودان، حيث التقى بعدد من المسؤولين السودانيين، وعلى رأسهم دولة الرئيس إسماعيل الأزهري، رئيس الوزراء، الذي كانت تربطه بالزبيري علاقات قوية، ووعده بحل جميع المشاكل التي تواجه أبناء الجالية اليمنية، والسماح للمغتربين لليمنيين بتأسيس جالية لهم وفتح فروع ومكاتب لها في كل الأقاليم والمناطق السودانية.

(58) الفقيه، المرجع السابق، ص 36-40.

(59) الفاتش، محمد عبدالوهاب، الجاليات اليمنية في السودان، مجلة الوطن، العدد الثالث، مارس 1978م.

وعلى هذا الأساس فقد توالى إنشاء وتأسيس كيانات الجالية في معظم الأقاليم والمدن الرئيسية في السودان، لكن بعد تأسيس هذه الجاليات برزت مشكلة أخرى، وهي معارضة المشايخ السابقين الذين كانت تعينهم السلطات البريطانية لهذه الجاليات، وفي الوقت نفسه معارضة عدد كبير من المغتربين لقيام هذه الكيانات نتيجة لتفشي الأمية وانعدام الوعي والإدراك في أوساطهم لأهمية وجودها بالنسبة لهم، وهو الأمر الذي تسبب في إعاقة هذه الفكرة إلى حد ما في البداية. ولمواجهة ذلك فقد كان لا بد لعقلاء ووجهاء الجالية من التصرف بذكاء وحكمة والحفاظ على بقاء هذه الجاليات وضمان استمرارها، بحيث تكفل لهم العمل بحرية من جهة، وتضمن لهم لَمَّ شتات المغتربين ورعاية مصالحهم والتفافهم حول هذه الفكرة، وهذا ما تحقق لهم فعلاً فيما بعد.

بقي أن نشير إلى أن بعض المصادر تشير إلى أن المرحوم يحيى حسين الشرفي، وحسين الحسيني، وقائد ناصر العماري، كانوا قد أسسوا تجمعاً مبكراً للجالية اليمينية بالسودان، وذلك بعد انقضاء عام واحد فقط على فشل ثورة 1948م، التي قادها الإمام عبدالله الوزير وبعض قادة حركة الأحرار، وقتل على إثرها الإمام يحيى حميد الدين⁽⁶⁰⁾.

وقد مثل المهجر السوداني واحداً من أخصب المهاجر اليمانية التي لقيت فيها دعوة الأحرار بقيادة الأستاذين النعمان والزبيري صدىً كبيراً لها، بحيث مثل المغتربون اليمينيون في هذا البلد فيما بعد السند المادي والمعنوي القوي للاتحاد اليميني في مصر وقيادة الأحرار اليميين.

وقد كان للجالية اليمينية في السودان، خلال عقدي الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، حضور اجتماعي وثقافي فعال في أوساط المنتسبين إليها

(60) غانم، نزار، مدني قاعدة النضال الوطني، مجلة الوطن، العدد الثاني، إبريل 1990م.

وأبناء المجتمع السوداني، وهذا الوضع بطبيعة الحال قد خلق وضعاً إيجابياً حينها، وولد روحاً معنوية عالية في صفوف الشباب، وأنصاف المثقفين من المغتربين وأبنائهم الذين كانوا يشكلون نسبة عددية عالية من هؤلاء الأعضاء الذين بلغ عددهم أكثر من أربعة وعشرين ألفاً عند قيام الثورة⁽⁶¹⁾. وربما كانت هذه الأهمية الاستثنائية ذات الخصوصية المتميزة للجالية اليمنية في السودان بالنسبة لحركة الأحرار هي التي دفعت محمد محمود الزبيرى إلى القيام بأربع زيارات متتالية ومتفرقة للجالية اليمنية في هذا البلد، وكذلك أيضاً الشيخ عبدالله علي الحكيمي، ليشرحا للمغتربين البرامج الإصلاحية لحركة الأحرار اليمنيين، حيث أسهمت هذه الزيارات في ربط المهاجرين بأحداث الوطن اليمني وتطوراتها، كما أسهمت أيضاً في ربط المغتربين اليمنيين في السودان بإخوانهم في الحبشة، والصومال، وإريتريا، ومصر، وبريطانيا.

وفي عام 1959م، وإبان فترة الحكم العسكري للسودان تحت قيادة الرئيس الراحل إبراهيم عبود، طلبت الحكومة المتوكلية من حكومة السودان إبعاد أربعة من الأحرار اليمنيين كمقدمة لإبعاد (85) شخصاً منهم بتهمة ممارستهم لنشاطٍ معادٍ لبلادهم في السودان، وهؤلاء الأربعة هم: يحيى حسين الشرفي، وعبدالله غيلان أحمد الخامري، وقائد ناصر العماري، وسعد سعيد أنور المعمرى، وكانوا يقيمون مع الشرفي في مدني. وفعلاً اتخذت السلطات السودانية قراراً بإبعادهم، لكن التظاهرات العارمة لأعضاء الجالية المؤازرة بالتأييد الشعبي الكبير من قبل أبناء الشعب السوداني أجبرت وزير الداخلية السوداني على

(61) الفقيه، المرجع السابق، ص 36-40.

العدول عن القرار وإلغائه. ويذكر أن هؤلاء الأحرار الأربعة قد منحوا الجنسية السودانية فيما بعد⁽⁶²⁾.

ولا توجد أرقام ثابتة ومحددة حول عدد المغتربين اليمنيين الذين هاجروا إلى السودان، حيث ظلت هذه العملية مجرد أرقام وتقديرات مجازفة، وتخمينات يتم تداولها هنا وهناك. إلا أن التقديرات الرسمية الصادرة عن وزارة شؤون المغتربين تؤكد أن من بقي من الأسر والأفراد من أبناء الجالية اليمنية في السودان في نهاية القرن الماضي لا يتعدى (5000) نسمة⁽⁶³⁾، فيما تذهب بعض التقديرات إلى القول إن عدد أبناء الجالية اليمنية في أوج ازدهار مرحلة الهجرة، خلال عقدي الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، قد تعدى أربعين ألف نسمة.

إنما بعيداً عن هذا وذاك تشير المصادر الرسمية السودانية إلى أن عدد أفراد الجالية اليمنية، بحسب أول تعداد سكاني رسمي أجري في البلاد بعد الاستقلال عام 1956م، قد بلغ (6214) شخصاً، منهم (5453) فرداً من أبناء المحافظات الشمالية و(941) شخصاً من أبناء محافظة عدن، و(720) شخصاً من أبناء حضرموت، (في المحافظات الجنوبية والشرقية). وفي حين ذهب محمد محمود حميدة إلى تقديرهم بـ (15) ألف نسمة في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات

(62) كانت صحيفتا "الزمان" و"الصراحة" السودانيان قد صدرتا في نفس التاريخ الذي وقعت به تلك الحادثة وبالتحديد في 28-4-1959م، وهما تحملان خبر الإلغاء لذلك القرار، كما نشرت صحيفة "الزمان" رسالة شكر للحكومة السودانية من الزعيمين النعمان والزيبري للعدول عن هذا القرار وإلغائه.

(63) كتاب المغتربون والوحدة اليمنية في مؤتمهم الأول، إصدارات وزارة شؤون المغتربين، صنعاء 2000م.

من القرن الماضي⁶⁴، فإن صالح أحمد الفقيه، رئيس الجالية اليمنية السابق في السودان، يذهب إلى تقديرهم بأربعين ألفاً وخمسمائة شخص خلال فترة نهاية السبعينيات، يتبعون (1200) أسرة من مجموع (2400) أسرة يمنية كانت توجد في السودان حتى عام 1962م⁽⁶⁵⁾.

أما سيف الفاضل العماري، الرئيس الأسبق لفرع الجالية في الإقليم الأوسط (ود مدني)، وعضو الهيئة الإدارية العليا للجالية، الذي توفي في أواخر ثمانينيات القرن المنصرم، فكان قد ذهب إلى تقدير عدد أبناء الجالية اليمنية في عموم القطر السوداني في أوج ازدهار مرحلة الهجرة بحوالي (70,000) نسمة⁽⁶⁶⁾، وكانت السفارة اليمنية في الخرطوم قدرت عدد أبناء الجالية عام 1961م بـ(2268) مهاجراً، بينهم 40 امرأة⁽⁶⁷⁾.

وفي شهر يونيو 1977م أوضحت مصادر ملفات الإقامة لليمنيين بقسم إقامة الأجانب بوزارة الداخلية السودانية أن عددهم (942) شخصاً⁽⁶⁸⁾.

وفي نوفمبر 1978م قدّر سفير شمال اليمن بالخرطوم عدد اليمنيين الذين حصلوا على جوازات وتأشيرات للعودة إلى اليمن عبر السفارة في الفترة 1977/1968م بـ(17000) شخص، بينما تؤكد وثائق يحيى حسين الشرفي الموجودة لدى مركز الدراسات والبحوث اليمنية بصنعاء، (وهو من رموز

(64) باحث سوداني في شؤون الجاليات الأجنبية في السودان، وقد أورد هذه الأرقام في مداخلة ألقاها خلال احتفالات السفارة اليمنية بالخرطوم بالعيد الفضي لثورة سبتمبر في 28/9/1987م، بحضور الباحث والسفير محمد سعد القباطي.

(65) الصلوي، العزي، ملف خاص عن المهاجرين اليمنيين في السودان، مجلة الوطن، العدد الثاني، فبراير 1985م

(66) الصلوي، المرجع نفسه

(67) مجلة السودان، العدد 20، أبناء اليمن السعيد، سبتمبر- نوفمبر 1961م، ص 21

(68) غانم، جسر الوجدان، ص 68 (وربما يقصد بأرقام الداخلية السودانية اليمنيين غير المجنسين فقط).

الحركة الوطنية في المهجر، ومن أعلام المغتربين اليمنيين بالسودان)، أعدادهم برقمين: الأول عشرون ألفاً، والثاني يعود إلى عام 1955م، وهم حوالي (4800) نسمة.

وربما فسر لنا هذا التضارب والتناقض في الأرقام حقيقة مفادها: أنه لم تكن هناك أي إحصاءات دقيقة لعدد أبناء الجالية اليمنية في السودان في أي فترة من الفترات، باستثناء الإحصاءات الصادرة عن السلطات السودانية والسفارة اليمنية في الخرطوم، وكلاهما تغفل حقيقة أن هناك عدداً كبيراً من المغتربين اليمنيين من أبناء الجيلين الثاني والثالث الذين ولدوا من أمهات سودانيات، وحصلوا على الجنسية السودانية، لم يكن يتم إدراجهم ضمن هذه التقديرات والإحصائيات.

4- التجار والبيوتات التجارية اليمنية في السودان

يؤكد نزار غانم على أن التبادل التجاري بين اليمن والسودان كان نشطاً، منذ عدة قرون مضت، فقد كان اليمنيون يستوردون الخيول من منطقة (بربر)، وهي خيول معروفة بقوتها وشهرتها الواسعة لدى اليمنيين، إلى جانب الحبوب بأنواعها المختلفة، ويصدرون البن من ميناء المخا إلى أسواق السودان⁽⁶⁹⁾. وينوه غانم إلى أن حركة التبادل التجاري كانت تنشط أكثر بين حضرموت وشرق السودان، وكانت تسمى تجارة "الحداربة" التي هي تحريف (للحضارمة) حسب تأكيد المؤرخين، وقد استمرت إلى عام 1790م، وبعد ذلك تواصل توافد تجار حضرموت إلى السودان، وخاصة من وادي دوعن من أسرة عليوه عبدالله ناصر عليوه، ومن إليه من شبوة.

(69) رسالة صوتية موثقة لدى المركز اليمني للتنمية ودراسات الهجرة والاعتراب، أرسلها غانم للباحث من السودان خلال إعداد هذا البحث في شهر مايو 2020م

ومن أبرز الأسماء والبيوتات التجارية اليمنية الحضرية في السودان التي اقترنت أسماؤها بالهجرة الحديثة في بداية القرن الماضي: بازرة، وباكحيل، وبابعير، وباعبود، وباوارث، وباشنين، وباحيدر، وباخلقي، وباقديم، وباخشوين، وباصره، وباجابر، وبادويلان، وباعشر، وهؤلاء جميعاً تمت هجرتهم من اليمن إلى السودان خلال المئة وخمسين سنة الماضية، وقد كان استقرارهم بدايةً في منطقة (طوكر)، ثم انتقلوا إلى (أروما)، وذهب بعضهم إلى (سمكات)، و(سواكن)، و(بورتسودان). ويشير الحاج أحمد بابعير، وهو من المهتمين بتاريخ الهجرات اليمنية إلى السودان، بأن والده عبدالله بابعير، وعمه سالم قد غادرا قريتهما في الشحر في ثلاثينيات القرن الماضي إلى المكلا، وانطلقا منها عبر البحر في رحلة استغرقت قرابة شهرين إلى أن وصلا إلى (سواكن)، ومنها توجهوا إلى (طوكر)، واشتغلا في التجارة، ثم انتقلا إلى (أروما) بعد قيام السلطات البريطانية بمد سكة الحديد إليها، وأقاما مشروعاً لزراعة القطن وتصديره إلى المصانع البريطانية، وفي أروما وسعا تجارتها وطوراها وقاما بتأسيس أول شركة تجارية في المنطقة عام 1947م والتي تعد من أوائل الشركات التجارية في السودان(70).

أما (باعبود) فقد ترك بعض البصمات التجارية والاقتصادية، ومن ضمنها أسطول للنقل البحري بين جدة والحديدة وبورتسودان، و(باخشب) كان له تجارة كبيرة في بورتسودان وبعض المدن الأخرى، فيما اشتهر (باوارث) ببنائه للكثير من المساجد، وكفالاته للأيتام، وشيد منشآت تجارية وعقارية عديدة في (طوكر)، و(سمكات)، و(بورتسودان). وقد ساهم الحضارمة في تأهيل

(70) الحاج أحمد بابعير من المهتمين بالهجرات الحضرية واليمنية في السودان، ويقيم حالياً في الخرطوم، ويعمل مؤزناً في أحد مساجدها الشهيرة. (توفي يوم 7-6-2020م في السعودية).

المدارس ودعمها في منطقة أروما عن طريق مجلس الآباء الذي كان الحاج عبدالله بابعير أبرز أقطابه، كما قاموا ببناء جامع كبير في المدينة. وفي مدينة (سواكن) كان (بازرعة) في طليعة عدد من التجار الحضارمة الذين كانوا يمثلون مكوناً مهماً من مكونات القطاع التجاري في السودان، وظلوا مخلصين لمهنة التجارة. وقد كان للبيوتات التجارية الحضرمية أدوار مشهودة في النهوض بالمجتمع، وفي تأسيس وتطوير النشاط التجاري والاقتصادي في السودان الشقيق.

أما بالنسبة للمهاجرين من محافظات شمال اليمن فإنه بعد أن طلب المقاول الإغريقي (إنجلو كولاتو) من الشيخ علي يحيى الهمداني (المتعهد باستقدام العمالة اليمنية) إعادة مجاميع كبيرة من العمال من السودان إلى اليمن، بعد حادثة القتل الشهيرة التي قام بها اليمنيون لكبير المراقبين المفوض من قبل الإنجليز، فقد تسرب الكثيرون منهم إلى أوساط المجتمع السوداني، وعمل البعض منهم في (طوكر) في مجال الزراعة، والبعض الآخر اشتغل (كسقاء)؛ لأنه لم يكن يجيد أية حرفة ولا يمتلك مؤهلات أو خبرات. وبعد أن تكونت لديهم رساميل صغيرة اشتغلوا في مجال تجارة التجزئة، وقاموا بافتتاح الدكاكين، أو ما عرف بـ"الدكان اليمني" في جميع المدن والمناطق السودانية (دكان اليمني.. الناصية التي تحولت إلى أكبر سوق في السودان)، وتمكن بعضهم في مرحلة لاحقة من الانتقال من فئة (تجار التجزئة والدكاكين الصغيرة) إلى (التجارة المتوسطة) بين (الجملة والتجزئة)، وظلوا على هذه الحال حتى منتصف سبعينيات القرن المنصرم حينما قام الرئيس الراحل إبراهيم الحمدي بزيارته التاريخية الشهيرة للسودان، ودعا اليمنيين إلى العودة لبلادهم للمساهمة في تطويرها وبناء مستقبلها، فعاد الكثيرون منهم وغادروا السودان، وكان من

ضمن العائدين عدد كبير من أصحاب الدكاكين وذوي الرساميل الصغيرة والمتوسطة، وقد أسهمت عودتهم إلى اليمن في إنعاش الحركة التجارية والاقتصادية⁽⁷¹⁾.

ويؤكد صالح أحمد الفقيه أن حوالي 50% من المشاريع والمتاجر المتوسطة والصغيرة في المدن الثانوية والبلدات الصغيرة في السودان حتى نهاية ستينيات القرن العشرين كانت لمهاجرين يمينيين. لأن حوالي 85% من مشاريع السودان خلال تلك الفترة كانت مشاريع صغيرة لكن كان لها دور كبير في التنمية، وترك اليمنيون عبرها بصمة كبيرة في السودان، منوهاً إلى أنه منذ قيام الحمدي بزيارة السودان في منتصف السبعينيات وحتى مطلع العقد التاسع، عاد أكثر من 80% من المهاجرين إلى الوطن، ولم يبق في السودان إلا أصحاب الأعمال والمرتبطين بوشائج وصلات عائلية متشابكة مع المجتمعات المحلية⁽⁷²⁾.

ويعد محمد عبدربه اللسواس (1936م-1991م) أبرز الأسماء التجارية اليمنية التي ذاع صيتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، فقد ترك بصمات إيجابية مؤثرة في الاقتصاديين اليمني والسوداني، وقام ببناء العديد من المشاريع التجارية والصناعية والاستثمارية في البلدين، أبرزها (مطاحن

(71) كان من بين العائدين من السودان إلى اليمن في السبعينيات عدد كبير من الكوادر والكفاءات التي تحمل مؤهلات علمية عالية ورفيعة عمل بعضهم في مؤسسات الدولة وآخرون في القطاع الخاص، من بينهم البروفيسور محمد عبده غانم الذي كان يدرس في جامعة الخرطوم وعاد للتدريس في جامعة صنعاء وعاده معه معظم أبنائه، وجميعهم يحملون مؤهل الدكتوراه في مختلف التخصصات، و د. فرج بين غانم رئيس الوزراء الأسبق، وعلوي صالح السلامي نائب رئيس الوزراء وزير المالية الأسبق، وأحمد محمد علي الخاوي رئيس جمعية البنوك اليمنية الأسبق، وعشرات الأسماء الأخرى التي لا يتسع المجال لذكرها.

(72) تسجيلات صوتية موثقة للشيخ صالح أحمد الفقيه رئيس الجالية اليمنية الأسبق في السودان لدى المركز اليمني الدولي للتنمية ودراسات الهجرة والاعتراب تتحدث عن ذكرياته وتجربته خلال نصف قرن مع الجالية اليمنية في السودان.

الغلال، ومصنع الإطارات، ومصنع النسيج الدولي ببورتسودان)، و(مطاحن البحر الأحمر) في الحديد، التي كانت تعد عند افتتاحها في ثمانينيات القرن الماضي أكبر مطاحن للغلال في الشرق الأوسط، وثالث أكبر مطاحن للغلال في العالم.

ومن بين التجار اليمنيين الذين كان لهم نشاط تجاري واسع، واكتسبوا شهرة كبيرة في المهجر السوداني، "ملك السكر" شاهر عبدالحق العبسي، (رغم إنه من مواليد مدينة ممباسا بجمهورية كينيا)، حيث عمل في تجارة السكر، والمواد الغذائية، والنفط، وقام بتأسيس شركة اتصالات حديثة للهاتف النقال، ثم باع معظم أسهمها لشركة في جنوب إفريقيا، واتجه للاستثمار في مجال التعدين واستخراج وتجارة الذهب، ومازالت تتواجد فروع نشطة لمجموعته التجارية حتى اليوم.

وقد حدثت خلال العقد الأخير حركة هجرة معاكسة ونشطة لرساميل يمنية (من اليمن ودول الخليج) إلى السودان، واتجهت نحو الاستثمار في مجالات تجارية وزراعية واقتصادية متنوعة، ولوحظ خلال السنوات الأخيرة قيام اليمنيين بافتتاح مجموعة من المطاعم اليمنية الفخمة برساميل كبيرة، وهذه الظاهرة أصبحت تجارة رائجة ورابحة بين اليمنيين في السودان، وبالذات في مدينتي الخرطوم، والخرطوم بحري.

ويشير صالح الفقيه إلى أنه بعد أحداث الربيع العربي عام 2011م، واندلاع الحرب في اليمن عام 2015م، حدثت هجرة معاكسة لليمنيين من اليمن إلى السودان، وعادت مجاميع كبيرة من اليمنيين الذين كانوا قد غادروا السودان خلال العقود الماضية، وكان العدد الأكبر من هؤلاء العائدين من الجيلين الثاني والثالث من اليمنيين المولودين في السودان الذين استوطنوا في المدن والمناطق

السابقة التي كانوا قد غادروها، ومُنحت لهم جميع حقوقهم وأعمالهم، وتم التعامل معهم من قبل السلطات كمعاملة المواطنين السودانيين. وينوه الفقيه إلى أن الفترة ذاتها قد شهدت أيضاً هجرة كثيفة للرساميل اليمنية إلى السودان، وأن ما بين (30-40%) من المهاجرين الجدد هم من رجال الأعمال اليمنيين الذين استثمروا في السودان في مجالات عديدة، ومن ضمنها صناعة الأدوية، ومنحوا الجنسية السودانية، (ورغم إن هذه الرساميل الجديدة جاءت مؤجلة*) لكنها أحدثت نقلة نوعية في مسار التنمية الاقتصادية، وقد حفزت التسهيلات الميسرة والقوانين المرنة الكثير من اليمنيين على التوجه نحو السودان الذي اكتسب عدد كبير منهم جنسيته، ووجدوا فيه المعاملة الكريمة التي تحفظ إنسانيتهم، وتصون كرامتهم، وتضمن حقوقهم، وغير ذلك من الامتيازات المغرية التي لا يجدونها أحياناً حتى في موطنهم الأصلي، وهنا يكمن الجمال الحقيقي للشعب السوداني الشقيق وطيبته وأصالته التي تجسد عراقة السودان بماضيها وحاضرها ومستقبلها.

5- صفحات مشرقة من تاريخ الجالية اليمنية في السودان

1- مآثر وبصمات حضارة اليمن في السودان

تشير المصادر التاريخية المتوفرة لدينا إلى أن أحدث الهجرات الحضرمية إلى السودان قد تمت أواخر القرن التاسع عشر، الذي شهد هجرة جماعية للعديد من الأسر الحضرمية التي انتقلت من حضرموت إلى السودان، واستقرت في سواكن، وطوكر، وعقيق، وكسلا، وأروما، حيث انخرط الحضارمة في جميع مناحي الحياة في المجتمع السوداني، ووجدوا من السودانيين كل الحفاوة

(*) مؤجلة: أي رساميل واستثمارات بأسماء أشخاص ولكن تقف وراءها جماعات وأحزاب سياسية، تماماً مثل ما حدث خلال الحرب الحالية في اليمن التي انتقلت فيها هذه الرساميل إلى تركيا وبيروت ودول أخرى.

والتقدير والترحيب، واندمجوا في المجتمع السوداني، وتزوجوا مع القبائل السودانية، وتصاهروا وانصهروا وأصبحوا جزءاً لا يتجزأ من شعب السودان الطيب والمضياف.

ومن أشهر الأسر الحضرمية التي هاجرت خلال تلك الفترة من حضرموت إلى السودان آل بازرعة، وآل باعشر، وآل باعوم، وآل باعبود، وآل باخرية، وآل بارشيد، وآل باوارث، وآل باضاوي، وآل باشيخ، وآل باجعفر، وآل بابعير، وآل باعزيز، وآل باحماده، وآل باسقاف، وآل باقفه، وآل بابطين، وآل بامحسن، وآل باناجه، وآل باجليده، وآل باحكيم، وآل باحكم، وآل بالعسم، وآل باقديم، وآل بامقابل، وآل بازهير، وآل با مرحول، وآل بن سميذع، وآل بن لكسر، وآل بن سعد، وآل الصافي، وآل السقاف، وآل باباصة، وآل ودعان، وآل بن قصير، وآل بن طويل، وآل حليوه، وآل الشبلي.

ويذكر سعيد باعوم⁽⁷³⁾ أن السيد الشريف عمر عبدالقادر الصافي كان خلال تلك الفترة شيخاً للحضارمة في سواكن قبل تشييد ميناء (بورتسودان)، كما كان الشيخ سعيد عبدالله باعشر من المقربين للأمين (عثمان دقنه) البطل السوداني المشهور، أما آل بازرعة فهم من أوائل التجار، ومنهم ينحدر الشاعر (السوماني) الشهير حسين بازرعة، وأيضاً الشيخ سعيد باوارث، وكان من أوائل من أسسوا سوق ميناء بورتسودان، وأول سوداني يمتلك سفناً شراعية تنقل الحبوب والسلع السودانية إلى موانئ البحر الأحمر وعدن والهند، وإلى ذات الأسرة ينتمي عبدالرحمن باوارث الذي أسس مع مجموعة من الشركاء واحدة من أكبر الشركات التجارية في بورتسودان نافست شركات تجارية

(73) من وجهاء الجالية (تسجيلات صوتية موثقة) أجراها الباحث خلال زيارته المتتابعة للسودان بين عامي 1994-2000م.

أخرى مملوكة لمهاجرين يمينيين، ومنها: شركة باحفظ الله، وشركة باعبود، وشركة السيد محمد أحمد الوريث⁽⁷⁴⁾.

وفي منطقة (طوكر) المشهورة بإنتاج القطن طويل التيلة المسمى اقتصادياً بـ"الذهب الأبيض" كان يوجد عدد كبير من الحضارمة يعملون في الزراعة والتجارة، وكان شيخهم سالم سعيد باعشر يمتلك وكالة لتسويق القطن، ومن بعده تولى المشيخة الشيخ سالم باعبود بارشيد الذي أنشأ محطة لتوليد الكهرباء، وهو تاجر مشهور ترك سمعة تجارية واجتماعية عطرة، وذرية طيبة في كلّ من طوكر، وبورتسودان وجدة، ومنهم الوجيه محمد عبود باعبود الذي أقعده المرض في السنوات الأخيرة.

وللسودانيين الحضارمة مآثر وبصمات اقتصادية وعلمية وخيرية كثيرة، في العديد من الأقاليم والمناطق والمدن السودانية، ففي بورتسودان مثلاً شيّدوا عشرات المساجد، والعديد من المدارس، ومستشفى باوارث العسكري، وكلية القرآن الكريم، ومسجد باشيخ، وهو من أبرز المعالم المعمارية والإسلامية في المدينة وغيرها.

ومن أعلامهم الدكتور طه أحمد سعيد باعشن، العالم المشهور الذي أحدث نقلة نوعية في الطب النفسي، ليس على مستوى السودان وحدها وإنما على المستوى العالمي والدولي، وقد تقلد منصب وزير العمل، ثم وزير الصحة، وأيضاً الدكتور فرج سعيد بن غانم الذي تقلد العديد من المناصب الرفيعة في المنظمات الأممية، ثم أصبح في منتصف تسعينيات القرن المنصرم رئيساً للوزراء في الجمهورية اليمنية، وغير هؤلاء كثيرون ممن لهم بصمات في عالم الطب، والهندسة، والعلوم، والأدب، والتجارة، والاقتصاد.

(74) الصلوي، تسجيلات صوتية موثقة بين عامي 94-2000م.

وفي السودان تعلم الكثير من أبناء سادات حضرموت ووجهائها، نذكر منهم الأمير فاروق بن علي الكثيري، شفيق السلطان حسين الكثيري⁽⁷⁵⁾، وابن أخيه محمد حسين الكثيري. حيث تلقوا تعليمهم الثانوي في خمسينيات القرن الماضي في بورتسودان، ثم توالى توافد طلبة حضرموت إلى السودان بعد ذلك، وقيض الله لهم الشيخ أحمد باعبود، رحمه الله، ففتح لهم داره، وأصبح وكيلاً ثقافياً معتمداً رسمياً لمحميات حضرموت لدى السلطات السودانية، وخطاباته معتمدة لدى المصالح والمؤسسات الرسمية.

بقي أن نشير إلى أن السلطات السودانية كانت قد قامت عام 2014م بإصدار نظام جديد ألغت بموجبه اسم العائلة من بيانات الهوية الشخصية الجديدة، وقد احتج الحضارمة اليمينيون على هذا الإجراء، ووجّه خمسة من أعيانهم وشيوخهم مذكرة رسمية محررة في الخرطوم في 2014/11/30م لوزير الداخلية السوداني، طالبوه فيها بإلغاء هذا الإجراء، منوهين بأن بقاء الأسماء العائلية في الهوية الشخصية يضمن لهم مزايا عديدة داخل السودان، وفي موطنهم الأصلي، والمهاجر العديدة التي ينتشرون فيها حول العالم، وفي مقدمتها بقاء الترابط الأسري والعائلي، وتبادل الزيارات، واستخراج التأشيرات والجنسيات والهويات وغيرها. وقد ذيلت المذكرة الموسومة بأسماء وتوقيع كلٍ من عبدالإله محمود محمد باعشر، وسعيد سالم أحمد باعوم، ومحمد أحمد صالح باعبود، وسعيد عبدالله سعيد باوارث، وعبدالرحمن سالم عمر بازراعة،

(75) كانت هناك في المقابل أيضاً مآثر وبصمات مهمة للأشقاء السودانيين في حضرموت نذكر منها على سبيل المثال الشيخ سعيد القداد رحمه الله وزملاءه الأستاذ علي الحامد والأمين عبدالماجد الذين ذهبوا من السودان إلى حضرموت في عهد السلطنتين القعيطية والكثيرية لوضع أسس التعليم في حضرموت وتوحيد المنهج الدراسي بين حضرموت والسودان، ثم أصبح الشيخ القداد في فترة لاحقة رئيساً لوزراء الدولة القعيطية في حضرموت.

ولم تذكر المصادر ماهية ومضمون رد الوزير السوداني على هذه المذكرة، إلا أن ألقاب الأسر ظلت موجودة في الوثائق بعد صدور القانون الموسوم.

2- أول حزب سياسي في السودان أسسه مهاجر يمني⁽⁷⁶⁾.

هناك اسم مهم وتاريخ مضيء في سفر أعلام الهجرة والاعتراب اليمني إلى السودان، لم يهتم به الباحثون والدارسون لتاريخ الهجرة اليمنية الحديثة إلى السودان، ولم ينل من قبلهم ما يستحقه من الاهتمام والتقدير، رغم المكانة الاجتماعية والسياسية والاعتبارية الكبيرة، والدور الحيوي البارز الذي اضطلع به في أوساط المهاجرين اليمنيين والمجتمع السوداني.

ذلك هو المرحوم الشيخ يحيى علي يحيى الفقيه الخاوي الذي يعد واحداً من أشهر الشخصيات السياسية والاجتماعية اليمنية التي استطاعت أن تضع لنفسها اسماً ومجداً في التاريخ السياسي الحديث لجمهورية السودان الشقيقة.

ولد الشيخ يحيى علي يحيى الفقيه في مدينة كسلا عام 1920م من أم سودانية وأب يمني من قرية خاو بمديرية يريم محافظة إب، وهو إلى جانب أنه كان يمثل شخصية سياسية واجتماعية بارزة في المجتمع السوداني، كان يعمل أيضاً في المجال التجاري، وقام بتأسيس أول حزب سياسي في السودان في عهد الاحتلال البريطاني، هو "حزب الأشقاء"، وترأسه لسنوات طويلة. وكان توجه الحزب عربياً قومياً، وقد وقف إلى جانب مصر وأزرها في كفاحها لإجلاء الاستعمار البريطاني من مصر والسودان، وتقديراً لدوره وجهوده في هذا المضمار، منحه الملك فاروق (ملك مصر والسودان حينها) وسام النيل الأزرق من الدرجة الأولى عام 1951م.

(76) الفقيه، صالح، تسجيلات صوتية، المرجع السابق.

وصفه معاصروه، وفي مقدمتهم ابن عمه الشيخ صالح أحمد الفقيه، بأنه كان مثقفاً رصيناً ومتحدثاً حصيماً، ومحاوراً بارعاً، وسياسياً شديد الذكاء والدهاء. وبسبب مواقفه الوطنية والقومية التي لم يقبل المساومة عليها، وكانت تزج كثيراً سلطات الاحتلال البريطاني، دخل سجن (كوبر) الشهير في العاصمة السودانية مرتين. وقد ارتبط بعلاقات وطيدة مع أشهر الشخصيات السياسية والإعلامية والأدبية المصرية، أمثال النحاس باشا، وحسن البناء، ومحمد عبدالقدوس، والدكتور مصطفى محمود، وفاطمة روز اليوسف، وغيرهم، كما كانت له علاقات ومراسلات مع شخصيات اجتماعية وسياسية ودينية أخرى خارج مصر، من ضمنهم الفضيل الورتلاني، والشيخ عبدالله علي الحكيمي في كارديف ببريطانيا، وقادة حركة الأحرار اليمنيين في عدن، ومصر، وأثيوبيا، وإريتريا. وتمتع بعلاقات قوية مع الرؤساء والمسؤولين في السودان بعد الاستقلال، وقد توفي في مهجره بالسودان عام 1968م.

3- زيارة تاريخية للرئيس الأزهري للجالية اليمنية بكسلا

في عام 1965م قام الرئيس السوداني إسماعيل الأزهري بزيارة تاريخية لمدينة كسلا، المعقل الأهم والأكبر للمهاجرين اليمنيين في السودان، وقد اتجه فور وصوله إلى دار الجالية اليمنية، والتقى مع قيادة الجالية، وطلب من الشيخ يحيى علي يحيى الذي رتب للزيارة ورافقه فيها، تنظيم لقاءات متتالية له مع اليمنيين ومع الجاليات الأجنبية الأخرى المتواجدة في المدينة في مقر الجالية اليمنية. وقد تم الترتيب لهذه اللقاءات في اليوم الثاني، حيث التقى الرئيس الأزهري لساعتين كاملتين مع أبناء الجالية اليمنية، وساعة مع الجالية الهندية، وساعة مع الجالية الأثيوبية، وساعة مع الجاليات العربية والأجنبية الأخرى. وقد أسهمت هذه الزيارة في حل وتذليل الكثير من المشاكل والصعوبات التي

كان يواجهها أبناء الجالية اليمنية في كسلا خصوصاً، وفي السودان عموماً، ورفعت معنويات اليمنيين، وأكسبتهم احتراماً وتقديراً كبيرين لدى السودانيين والجاليات العربية والأجنبية الأخرى في المدينة⁷⁷.

4- تأسيس أول فرع لاتحاد المغتربين في السودان

بعد الإعلان عن تأسيس "الاتحاد العام للمغتربين اليمنيين"، في عهد الرئيس الراحل إبراهيم الحمدي، تم تشكيل فروع للاتحاد، وانتخاب هيئات إدارية لها في جميع المهاجر اليمنية في العالم، (باستثناء دول الخليج)، وكان من ضمن هذه الفروع فرع الاتحاد العام للمغتربين في السودان، حيث تم في البداية إجراء انتخابات حرة ومباشرة في أوساط المهاجرين لانتخاب قيادات وهيئات إدارية فرعية تمثلهم على مستوى الوحدات الخمس في كلٍّ من الخرطوم، ود مدني، والقضارف، وبورتسودان، وكسلا. وفي المرحلة التالية تم انتخاب هيئة إدارية عليا للاتحاد العام للمغتربين اليمنيين في القطر السوداني، فاز فيها الشيخ صالح أحمد الفقيه بأغلبية ساحقة؛ حيث استطاع، بحكمته وحنكته وخبرته العملية في العمل الشعبي وال جماهيري، وعلاقاته الواسعة والطيبة مع السلطات السودانية ومع المهاجرين، أن يقود دفعة مسيرتها المباركة لقرابة عقدين كاملين من الزمن، امتدت حتى العام 1996م، وهو العام الذي ترك فيه هذا الفارس اليمني الجسور العمل النقابي والشعبي وال جماهيري، ونزل من على صهوة جواده المتعب من رحلة هذه السنوات الطويلة مسلماً دفعة القيادة للدماء الجديدة والكوادر ذات الكفاءة من النشء الجديد من فلذات الأكباد، وقرر أن يتفرغ، فيما قدر له الله مما تبقى من سنوات العمر، لأسرته وأولاده⁷⁸.

(77) الفقيه، صالح، تسجيلات صوتية، المرجع السابق.

(78) الفقيه، صالح، تسجيلات صوتية، المرجع السابق.

وقد مثلت فترة رئاسته العهد الذهبي للجالية اليمنية في السودان الذي اتسم بالوحدة والتآزر، والإخاء والتضامن والتعاون والتكافل بين أبناء الجالية في عموم أقاليم السودان، وطوى صفحة غير مأسوف عليها من عهود الخلافات المزمنة والتشتت والتشرذم بين قيادات الجالية وشيوخها ومنتسبيها لأكثر من ثلاثة عقود. وكان من ضمن الإنجازات الأخرى التي تحققت للجالية، بناء مقرها الرئيس في العاصمة الخرطوم على مساحة 2400 متر مربع، ليغدو معلماً معمارياً وحضارياً يفاخر به اليمنيون في السودان، إضافة إلى استقبال وإيواء وترحيل عشرات الآلاف من النازحين اليمنيين من إريتريا وإعادتهم إلى اليمن، إلى جانب توعية وتوجيه وتسهيل عودة الآلاف من التجار والخريجين والكوادر ذات الكفاءة المؤهلة تأهيلاً علمياً ومهنياً وثقافياً عالياً إلى وطنهم الأم؛ ليساهموا في بنائه وتنميته وتطويره وإرساء مداميك مستقبله الحضاري الواعد⁽⁷⁹⁾.

5- موقف مشرف للجالية مع النازحين اليمنيين من إريتريا

قدّر صالح أحمد الفقيه قوام الجالية اليمنية، التي كانت تتواجد في إريتريا عشية الانقلاب العسكري الذي قاده منجستو ضد الإمبراطور هيلا سلاسي عام 1974م، بحوالي 75 ألف مهاجر، أُجبر قرابة 90% منهم على النزوح القسري خلال السنوات التالية؛ نتيجة لتأميم ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم من قبل نظام الرئيس الإثيوبي ذي التوجه الاشتراكي منجستو هيلا مريام، وكذلك اندلاع الحرب الطاحنة المدمرة بين النظام وفصائل المقاومة الإريترية الساعية للاستقلال. ونتيجة لذلك، نزح عشرات الآلاف من المهاجرين اليمنيين براً من الأرياف والقرى والمدن الإريترية إلى مدينة كسلا السودانية القريبة من الحدود

(79) الفقيه، صالح، تسجيلات صوتية، المرجع نفسه.

الإريتيرية الأثيوبية. وقد سجلت الجالية اليمنية في السودان خلال تلك الأحداث موقفاً وطنياً وإنسانياً رائعاً ومشرفاً ونبيلاً سوف يسجله لها التاريخ في أنصع صفحاته، حيث قامت باستقبال ومساعدة وإيواء وإطعام هذه الآلاف المؤلفة والفقيرة والمنهكة من الأسر والنازحين الفارين من إجراءات التأميم، والهاربين من سعيير الحرب الضروس بين الأثيوبيين والإريتريين، وتولت عملية تفويجهم وترحليهم براً من الإقليم الشرقي ومدينة كسلا إلى العاصمة الخرطوم في رحلة طويلة ومنهكة امتدت لمئات الكيلو مترات.

وفي الخرطوم قامت "الهيئة العليا" للجالية بإنشاء معسكر خاص لهم، وتولت عملية استضافتهم، وجدولة إعادتهم إلى الوطن، وقد تكفلت الحكومة اليمنية حينها بإعادة هؤلاء النازحين من السودان إلى اليمن، من خلال تسييرها لرحلتين أسبوعيتين للخطوط الجوية اليمنية بين صنعاء والخرطوم، واستمرت هذه الرحلات لعدة شهور حتى تمت إعادتهم جميعاً إلى اليمن⁽⁸⁰⁾.

(80) الفقيه، صالح، تسجيلات صوتية، المرجع السابق.

المبحث الثالث: المهاجرون اليمنيون في أثيوبيا

1- الهجرات اليمنية القديمة إلى الحبشة

تُجمع المصادر التاريخية على أن قبائل سامية من جنوب الجزيرة العربية (اليمن) نزحت بموجات متعاقبة عبر البحر الأحمر، وغزت المرتفعات التي يقطنها الحاميون، وانبثت بينهم وامتزجت بهم، وبمرور الأيام، وبحكم تفوقهم الحضاري فرضوا أنفسهم عليهم⁽⁸¹⁾. أما متى حدث هذا الغزو الجماعي من قبل اليمنيين للمرتفعات الأثيوبية، فهذا شيء كما يقول الباحث العراقي المتخصص في شؤون الحبشة ممتاز العارف يصعب تحديد حدوثه، ومع ذلك، فإن العارف يرجح أن ذلك يعود إلى عصور متباعدة في أعماق التاريخ، إلا أنه في حوالي سنة (1000) قبل الميلاد⁽⁸²⁾ قامت أعداد غير قليلة من القبائل في الجنوب العربي بغزو متواصل ومتعاقب للأجزاء الشمالية في هضبة الحبشة، كما اندفع بعضهم عبر مضيق باب المنذب إلى هضبة (هرار) في القسم الشرقي من المرتفعات.

ويشير (ريتشارد جرينفيلد) إلى أنه مع دخول هؤلاء المستوطنين الجدد من اليمن إلى الحبشة، دخلت معهم لهجاتهم السامية وحضارتهم السبئية، بما في ذلك الخط السبئي، ومهاراتهم العمرانية والزراعية، وسرعان ما تأقلم هؤلاء الوافدون مع محيطهم الجديد، ونشروا الكثير من أوجه تراثهم السبئي الأصيل، وزرعوا بذور حضارتهم بين السكان الأصليين الذين لم يكونوا قد تجاوزوا طور الحياة البدائية، وامتزج الدم السامي بالدم الحامي مع تعاقب الأيام، وأصبح هذا المزيج البشري المطعم يعرف فيما بعد بـ"الأحباش".

(81) العارف، ممتاز، المرجع السابق، ص9.

(82) Ethiopia, by Richard greenfield –page(16).

وفي رواية عن مصدر هذا الاسم قيل إنه جاء نسبة إلى إحدى القبائل اليمنية المعروفة باسم "حبشات"، ومنها اشتهرت البلاد باسم الحبشة⁽⁸³⁾.
إذن، فقد ورثت هذه البلاد الاسم من إحدى القبائل اليمنية التي نزلت إليها، كما ورثت أول لغة مكتوبة "لغة الجعيز" من قبيلة يمنية أخرى يدعى أفرادها "الأجاعز".

وقد جلب اليمنيون الساميون معهم إلى أرض الحبشة أهم عوامل النهوض بالزراعة وتطويرها، وتلك هي مهارتهم في العناية بالتربة وإصلاحها، كما أنه من بين المستنبطات الحضارية الأخرى البالغة الأثر التي أدخلها اليمنيون معهم إلى الحبشة آلة المحراث⁽⁸⁴⁾ الذي أحدث انقلاباً في عالم الزراعة، ولم يكن عندئذ معروفاً في إفريقيا السوداء التي كانت لا تزال تستعمل المعول وليس المحراث لنبش الأرض وتقليب تربتها، فكان شيوع استعمال المحراث في الحبشة بمثابة نقطة تحول نحو الزراعة المتطورة المبنية على معرفة أعمق بخصائص التربة السطحية. وباستخدام المحراث اتسعت الرقعة الزراعية في هذه الأرض الجديدة التي استعمرها اليمنيون أضعافاً مضاعفة، فكثر الخيرات، وازدهر الإنتاج. وإلى جانب ذلك، كان هؤلاء المستوطنون الساميون الجدد الذين قدموا إلى الحبشة أرقى مستوى من أسلافهم الحاميين على الهضبة الذين كانوا يستغلون خيراتها بطرق بدائية تكفل لهم سد الرمق فقط، لأن هؤلاء الساميين لم يكونوا سوى أحفاد أولئك السبئيين والحميريين الذين اشتهرت بلادهم منذ القدم بالزراعة المتقدمة، وبناء السدود والمصارف والقنوات للتحكم بمياه الري، والذين برعوا أيضاً في فنون النحت والنقش على الحجر.

(83) شرف الدين، أحمد، اليمن عبر التاريخ، ص70.

(84) the abyssinians- by:david buxton-page (36).

والسبئيون، أجداد هؤلاء المستوطنين الرواد، كانوا أيضاً قد أخضعوا بإرادتهم القوية حتى سفوح الجبال الوعرة في بلادهم للزراعة الثابتة المستقرة عن طريق إقامة المدرجات لحبس مياه الأمطار لريها، كما أنهم أيضاً بنوا سد مارب التاريخي العظيم الذي يعد من أشهر معالم الحضارات القديمة.

وبالإضافة إلى المهارات الزراعية والصناعية وفن النحت، وغيرها من مستلزمات الحياة المتطورة، فإن السبئيين والحميريين المهاجرين إلى الحبشة لم يتخلوا عن تراثهم الاجتماعي وأصول عباداتهم، التي يؤكد ممتاز العارف⁽⁸⁵⁾ بأن الحاميين قد اقتبسوا الشيء الكثير منها، حتى أنهم صاروا يعبدون نفس الآلهة التي قدّسها وعبدها السبئيون، حسبما دلت التنقيحات الأثرية للفترة التي سبقت اعتناق الحبشة للديانة المسيحية في القرن الرابع الميلادي.

أما المؤثرات الثقافية فكانت أبقى أثراً من كل ما أدخل السبئيون من أسباب الحضارة إلى الحبشة، حيث أدخلوا اللغة المكتوبة (لغة الجعيز) بحروفها السبئية والحميرية، وكان هذا الإنجاز بمثابة أول حجر في صرح الحضارة التي ازدهرت بعد ذلك في مملكة أكسوم، ولذلك فإنه لولا الحضارة السامية التي نقلها المهاجرون اليمنيون عبر البحر الأحمر، وغرسوا بذورها في المجتمع الحامي البدائي، وأهمها اللغات المكتوبة التي ساعدت في تدوين منجزات الإنسان، لظلت أثيوبيا وإريتريا حتى اليوم كبقية الأقطار في إفريقيا السوداء تنطق بلغات عديدة ولكنها غير قابلة للتدوين⁽⁸⁶⁾.

أما بالنسبة للأسباب التي دفعت الساميين إلى الهجرة من اليمن إلى الحبشة، فيقول بعض المؤرخين إن الحروب الطاحنة المستمرة هي التي أجبرتهم على

(85) العارف، المرجع السابق، ص12.

(86) العارف، المرجع السابق، ص13.

ترك ديارهم، بينما يذكر آخرون أن هذه الهجرات قد حدثت بسبب ضيق الرقعة الزراعية بالنسبة لعدد السكان المتزايد، فيما يذهب آخرون إلى القول أن بوادر هجرة جماعية يمنية كانت قد بدأت منذ لاحت عوامل الإهمال في رعاية السد وصيانة نواظمه وقنواته حتى دب الخراب فيها تدريجياً، فتضاءلت الرقعة الزراعية التي كانت تعتمد على مياهه، وبيست حقول سبأ وجناتها النضرة الوافرة الخيرات، فتنفرك القوم إلى أنحاء شتى، ومنها منطقة الهلال الخصيب شمال الجزيرة العربية، والحبشة التي كانوا قد سمعوا عن خيراتها ونعيم جناتها منذ القدم.

وهكذا يمكن أن نخلص من هذا الاستعراض التاريخي العابر حول الهجرات اليمنية القديمة للحبشة إلى القول: إذا كانت حضارة سبأ وحمير العريقة قد اندثرت، لغةً وكتابةً، خلال القرون الماضية في أصل موطنها الأم (اليمن) واستوعبتها اللغة العربية ضمن تطورها، فإنها ما زالت حيةً، لفظاً وكتابةً، في القمم الشامخة من جبال القرن الإفريقي، وبالذات في الهضبة الغربية الممتدة من أثيوبيا إلى إريتريا. وكانت دولة أكسوم في تلك الهضبة هي التجسيد الحي لتلك الثقافة العربية اليمنية القديمة في القرن الإفريقي، ومن المؤكد أن ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي يعد من أقوى العوامل التي عجلت بانهيار مملكة أكسوم وتقلص ظلها⁽⁸⁷⁾، ومع ذلك فإن العلاقات بين اليمنيين والأحباش من جهة، وبين المسلمين والأحباش من جهة أخرى، استمرت على أحسن ما يرام في صدر الإسلام. وفيما كان الجزء الشمالي من الإمبراطورية الإسلامية يخضع لتيارات سياسية مختلفة، فيهتز ويضطرب تبعاً لهذه التيارات المختلفة

(87) نشأت دولة أكسوم منذ القرن الميلادي الأول وربطت من القرن الأول إلى الرابع ما بين سواحل إريتريا ومرتفعاتها وهضاب أثيوبيا الداخلية، وبسطت نفوذها الثقافي لغةً وكتابةً في هذه المنطقة.

(عهد الخلفاء الراشدين، ثم الدولتين الأموية والعباسية)، ويشهد ما شهدته هذه الدول من فتن وحروب وقلاقل، كان هذا الجزء من العالم الذي ينحصر في البحر الأحمر الجنوبي، وما على ساحليه الشرقي والغربي من بلاد (اليمن والحبشة)، لا همّ لأهله إلا الاشتغال بالتجارة والثراء عن طريقها، على الرغم من أن اليمن شهد، منذ الفتنة الكبرى التي انتهت بانتصار الأمويين وإقامة دولتهم، حروباً متواصلة، لم تكن تهدأ الا لتستعر من جديد.

وبينما كان أهالي البندقية الإيطاليون يقومون بنقل التجارة بين موانئ الشرق والسواحل الجنوبية لأوروبا، كان هؤلاء الخليط من اليمنيين والأبحاش يكوّنون خطأً آخر يقوم بحمل التجارة بين موانئ البحر الأحمر والمحيط الهندي من جهة، وموانئ مصر الشرقية من جهة أخرى⁽⁸⁸⁾، لكن بمرور الأيام شملت سيطرة المسلمين كافة سواحل البحر الأحمر، ونشبت الحروب بين الممالك الإسلامية والحبشة على مدى سنين طويلة، وتوسعت الفتوحات الإسلامية كثيراً في شمال وجنوب الصحراء الكبرى في قارة إفريقيا، الأمر الذي أدى إلى اضمحلال نفوذ مملكة أكسوم وكساد تجارتها الخارجية، والحد من اتساع علاقات الحبشة الدينية والثقافية مع العالم المسيحي بسبب عزلتها التي فرضت عليها تدريجياً، بعد أن كانت منذ اعتناقها النصرانية تلقى المساعدة والرعاية والعون من أوروبا المسيحية⁽⁸⁹⁾.

ولم تلبث الأحوال في مصر أن تطورت مع قيام الدولة الفاطمية التي أخذت في توسيع رقعتها حتى شملت شبه الجزيرة العربية، وصولاً إلى اليمن التي صارت باباً لمصر من ناحية الجنوب تطل به على المحيط الهندي كما تطل به

(88) the ethiopians- an-tntroduction to country and people- Edward ullen –dorff-oxford.

(89) العارف، المرجع السابق، ص54.

على الحبشة ذات الصلات التقليدية مع مصر، وبذلك أصبح حتماً على الحبشة إذا ما أرادت الاتصال بمصر أن تمر باليمن، وأصبح لزاماً على والي اليمن أن ينبئ الخليفة أو السلطان في مصر بما يفيد رغبة الحبشة في الاتصال بالمسؤولين في مصر. واستمر هذا الوضع سارياً حتى بعد قيام الدولة المملوكية في مصر في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي، حيث بقيت اليمن تقوم بما كانت تقوم به سابقاً كباب جنوبي لمصر يمر بها كل قادم إليها من الحبشة⁽⁹⁰⁾.

وفي هذه الأثناء كانت دهلك ومصوع وزيلع وغيرها متأثرة بالثقافة العربية الإسلامية، وكان للعرب القادمين إليها من اليمن دور في نشر الإسلام حتى إلى بدو العفار (الدناكل)، وأدى ذلك إلى قيام عدد من الإمارات التي عُرفت بطابعها الإسلامي، ومن أشهرها: أوقات، وعدل، وفنجان، وحديّة، ولويت، ودوارو، وهديّة، وبالي، وموره، وهرر. وأسس إمارة أوقات أسرة من بني مخزوم، وتحالفت الإمارات الإسلامية بقيادة (أوقات) حتى شمل هذا التحالف جزءاً من جنوب شرق الحبشة وشمال الصومال، وصارت مساحة الإمارات الإسلامية المتحالفة أوسع من مساحة مملكة الحبشة، علاوة على سيطرتها على النشاط التجاري بين الحبشة والموانئ المطلّة على البحر الأحمر⁽⁹¹⁾.

وأقامت هذه الكيانات الإسلامية الإفريقية ذات المنشأ العربي علاقات مع اليمن، وعلى وجه الخصوص مع الدولة الرسولية، والدولة الطاهرية، والدولة القاسمية، وقد تمت مراسلات ووفود بين سلاطين دويلات الشريط الساحلي الإفريقي وملوك وسلاطين الدولتين الرسولية والطاهرية، واتصل ملوك الحبشة باليمن، وكان هدف هذا الاتصال ضمان عدم تدخل اليمن في الصراع الدائر

(90) العارف، المرجع السابق، ص 53.

(91) الحداد، علوي، الإسلام والمسلمون، ج1، ص168.

بين الدولة الحبشية ومسلمي السلطنات، غير أن ملوك الدولة الرسولية، ثم الدولة الطاهرية- لاحقاً- مدوا يد المساعدة لدول الشريط الساحلي الإسلامي، واقتصر المدد على الخيول وأدوات القتال، دون المشاركة الفعلية في مواجهة نجاشي الحبشة⁽⁹²⁾.

وقد مر النصف الثاني من القرن الخامس عشر وملوك الحبشة مشغولون بحروبهم مع السلاطين المسلمين والأمراء المسيحيين أو تجار الرقيق، الذين عاثوا فساداً في الجزء الشرقي من الحبشة، في ذات الوقت الذي كان قد بدأ فيه الأتراك (العثمانيون) يؤسسون إمبراطوريتهم في آسيا الصغرى، ويقودون جيوشهم الظافرة في الشرق الأدنى، ويقضون على دولة المماليك في مصر، ويطلون على البحر الأحمر، ولا يلبثون أن يستولوا على اليمن، وتتطلع أعينهم إلى الحبشة، تدفعهم في ذلك رغبة للسيطرة على ساحلي البحر الأحمر ليتحول إلى بحيرة تركية، والقضاء على كيان امبراطورية الحبشة المسيحية، ولتحقيق هذا الهدف اتصل الأتراك بالإمام أحمد بن إبراهيم (وهو من أصل حبشي)، وساعده بالأسلحة والمال والرجال ليشن الحرب ضد مولاه الإمبراطور الأثيوبي، ونجح فعلاً في ثورته.

وتكالب حكام الحبشة والبرتغاليون ضد الدويلات الإسلامية، فاحتل البرتغاليون- منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي- الكثير من الموانئ الإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، كما عمل الأحباش على نشر المسيحية بين الوثنيين، فتقلص نفوذ الحلف الإسلامي⁽⁹³⁾.

(92) الجمرة، علي، المرجع السابق، ص175.

(93) باصرة، صالح، الهجرة اليمنية إلى شرق إفريقيا، ص101.

ولم تمض بعد ذلك سوى فترة بسيطة من الوقت حتى عادت العلاقات من جديد بين اليمن والحبشة إلى سيرتها الطبيعية الأولى، حتى إذا بدأ الإمبراطور "فاسيلاداس" باستئناف حربه التي كانت تهدف إلى تطهير بلاده من بقايا البرتغاليين والتخلص من نفوذهم، اتجه نظره إلى استغلال هذه العلاقات القديمة بين الحبشة واليمن للوصول بها إلى مآربه. وبعد انتهاء عهد النفوذ البرتغالي في سواحل شرق إفريقيا حل محله النفوذ الإيطالي، والبريطاني، والفرنسي، حيث تقاسمت الدول الاستعمارية الثلاث أرض الصومال، وإريتريا، وجيبوتي، وخضعت أثيوبيا للنفوذ الإيطالي، ثم الإنجليزي. وحاولت مصر مد نفوذها إلى بعض مناطق القرن الإفريقي عبر السودان، غير أن هذه المحاولة جوبهت بمقاومة من المستعمرين الأوروبيين⁽⁹⁴⁾.

2- الهجرات اليمنية الحديثة والمعاصرة إلى الحبشة

يرجح الكثير من المؤرخين والباحثين أن أحدث الهجرات اليمنية إلى أثيوبيا ترجع إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، حيث بدأت قوافل الهجرة الجماعية تتجه أفواجاً بعد أخرى إلى مدينة عدن، ومنها إلى جميع أصقاع الأرض.

وفي الوقت الذي اتجه فيه بعض المهاجرين إلى العمل في السفن التجارية التي كانت تعمل آنذاك بين أوروبا وبلاد الشرق، كانت الطلائع الأولى للمهاجرين نحو الغرب قد وصلت إلى السواحل الأثيوبية والإريترية، حيث انطلقت من موانئ عصب ومصوع غرباً نحو الأعماق الإريترية والأثيوبية، وشمالاً صوب السودان، باستثناء مجاميع قليلة واصلت السير نحو أقصى الشمال حتى بلغت الموانئ المصرية، واتجهت منها إلى دول أوروبا، وبالذات

(94) باصره، المرجع السابق، ص101.

بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا تستعمران في ذلك الوقت الجزء الجنوبي من اليمن وجيبوتي القريبة من الشواطئ اليمنية.

على أن هناك قوافل أخرى من المهاجرين دخلت إلى أثيوبيا عن طريق الجنوب، ومعظمهم ممن عملوا في مد خط السكة الحديد الذي أقيم بين جيبوتي وأديس أبابا بموجب الاتفاقية التي وقعتها فرنسا مع الإمبراطور الأثيوبي (منليك) عام 1897م بشأن هذا الخط، حيث كان الإمبراطور قد خرج لتوه من معركة حاسمة انتصر فيها على الآخرين بعد الخلافات التي حدثت بين الطرفين عام 1896م حول الحدود بين أثيوبيا وما كان يسمى بـ"الصومال الإيطالي"، وقد استغرق بناء الخط الحديدي بين جيبوتي وأديس فترة عشرين عاماً، وبني على أكتاف اليمنيين. غير أن ازدياد الهجرات اليمنية وتدفعها تباعاً إلى الحبشة، حتى نهاية العقد الرابع من القرن الماضي من جهة، وانتهاء العمل في المشاريع الكبيرة التي كان يقوم بتنفيذها الاستعمار الأوروبي (الفرنسي والإيطالي)، ومنها سكة جيبوتي - أديس من جهة أخرى، قد تسبب في ما بعد في حدوث بظالة كبيرة بين المهاجرين اليمنيين، مما دفعهم إلى البحث عن فرص عمل أخرى وبدائل جديدة تضمن لهم البقاء والاستمرار وتوفير سبل العيش الكريم.

وقد كان من نتيجة ذلك أن استقرت مجاميع غير قليلة منهم في بعض المدن الرئيسية التي كانوا قد وصلوا إليها في كلٍّ من أثيوبيا وأريتريا، وعلى الأخص في مدن: اسمرا، وعصب، ومصوع، ووعد قياح، وأديس أبابا، ووالو، وبحر دار، وجمه، وهرر، ودردوه، وحاولوا استحداث بعض الأعمال المهنية والحرفية الجديدة، والعمل في الأنشطة التجارية المتوسطة والصغيرة، في الوقت الذي انتشرت فيه المجموعات الأخرى في مناطق مختلفة من أراضي أثيوبيا وإريتريا، وتوغلوا في أعماق الأدغال والغابات والأحراش والأرياف

النائية، واحترفوا مهناً شتى، وإن كان العدد الأكبر منهم قد عملوا في المجال الزراعي.

وبسبب هذا الانتشار الكبير غير المحدود للمهاجرين اليمنيين، وتوغلهم في أوساط المجتمع الأثيوبي في كل جزء من الخارطة الجغرافية الأثيوبية، فقد ذهب أبناء البلد الأصليين إلى إطلاق المثل الشائع الذي يقول: "أقلب حجر أثيوبي تجد مهاجر يمني"، أو "أقلب حجر تجد يمني".

وشهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى هجرات يمنية حديثة إلى أثيوبيا ومناطق القرن الإفريقي، وعلى وجه الخصوص من حضرموت، وعدن، وتعز، وزبيد، وكوّن بعض المهاجرين الجدد نفوذاً تجارياً لهم في بعض مدن وموانئ إريتريا، وجيبوتي، والصومال، وخاصة في زيلع، وبربرا، وأسمر، وكساميو، ومصوع، واشتغل البعض الآخر بأعمال عضلية في تلك الموانئ، أو على ظهر السفن التجارية بين الساحل الآسيوي والساحل الإفريقي للبحر الأحمر، وظل الكثير من المهاجرين الجدد على صلة بوطنهم الأم، عكس الذين سبقوهم في الهجرة، في العقود الثلاثة السابقة لبداية القرن العشرين، فقد اندمج السابقون في مجتمعهم الإفريقي، وذابوا فيه كما هو حال الذين هاجروا إلى بلاد الحبشة في التاريخ القديم⁽⁹⁵⁾.

وإذا كان ثمة شيء يستحق التقدير والإعجاب في تاريخ الهجرة اليمنية القديمة والحديثة في أثيوبيا، فهو ذلك الإنجاز المتمثل بتجربة تأسيس "الجالية اليمنية" في هذا البلد الحضاري العريق، ومرد هذا التقدير والإعجاب لا يتوقف عند حدود أن هذه الجالية كانت أول جالية يمنية ولدت موحدة، وجسدت التلاحم العضوي والترابط المصيري لأبناء الوطن اليمني الواحد في زمن اليأس

(95) باصره، المرجع السابق، ص102.

والقنوط والتشردم، الذي كان يعد فيه مجرد الحلم بالتطلع إلى إعادة وحدة الوطن اليمني الكبير في المستقبل القريب أو البعيد أضغاث أحلام، أو ضرباً من ضروب الخيال، إن لم يكن في عداد المستحيلات.

فقد تأسست "الجالية العربية اليمنية" في أثيوبيا عام 1940م⁹⁶، فكانت أول جالية يمنية يتم تأسيسها في مهاجر المغتربين اليمنيين بمنطقة شرق إفريقيا، وأول جالية يمنية تنشأ موحدة لجميع المهاجرين من أبناء اليمن في أثيوبيا، رغم ظروف التشطير والتجزئة التي كان يعيشها الوطن.

وقد تحدث المرحوم أحمد عبده ناشر العريقي، شيخ المهاجرين اليمنيين في الحبشة وعميد الجالية، والرجل الذي كان له الفضل الأول في إقناع اليمنيين بتأسيس الجالية والدعوة لفكرة قيامها- تحدث حول الظروف التي واكبت تأسيس الجالية فقال: "كان المهاجر اليمني قد استطاع أن يقرر حقيقة ذاته، وأن يؤكد وجوده كفرد في كل مكان نزل فيه، وفي كل بلد هاجر إليه، وفي مقدمة هذه البلدان الحبشة، ولكننا كنا نتوق ونتطلع إلى أن يتمكن المهاجرون اليمنيون من تقرير حقيقة وجودهم كمجموعة وليس كأفراد، وكيف يمكن أن نلم شتات هذه الجامعات الكبيرة من المهاجرين اليمنيين المشتتين في كل مكان من الأرض الأثيوبية؟ فلقد كانوا متواجدين في كل الأقاليم والمحافظات والمدن والأرياف، وفي كل جزء من أرض الحبشة، في انتظار العواصف أن تذهب بكل واحد منهم إلى المجهول، كما لو كانوا رياشاً متطايرةً قد انفرط عقدها من جناح نسر ذبيح. ومن هنا فقد كان مطلوباً من هؤلاء المهاجرين أن يلموا شتاتهم في كيان

(96) هذا التاريخ المتعلق بتأسيس الجالية اليمنية في أثيوبيا ورد على لسان الأستاذ عيروس حسين فرج البيضاني الذي شغل منصب السكرتير ثم نائب الرئيس، ثم القائم بأعمال رئيس الجالية. وذلك في سياق حديث صحفي أجرته معه خلال زيارتي لأثيوبيا في ديسمبر 1984م، وتم نشره في العدد الثالث من مجلة الوطن، مارس 1985م، ضمن ملف وثائقي متكامل عن الجاليتين اليمنيتين في كل من جيبوتي وأثيوبيا.

واحد يمثلهم، وأن يعيشوا صفاً واحداً ليثبتوا وجودهم، ويؤكدوا حقيقة هذا الوجود في جماعة ممتازة من شعب حضاري عريق ومن أمة جديرة بالحياة، ومن هنا انبثقت فكرة إنشاء الجالية اليمنية بأثيوبيا، وتم تأسيسها عام 1940م⁽⁹⁷⁾.

وقد كان من أهم المكاسب وفي مقدمة الإنجازات التي تحققت بعد إنشاء الجالية افتتاح مدرسة الجالية اليمنية بأديس أبابا عام 1942م، وذلك بمبادرة حكيمة من قبل بعض الآباء وأعيان ووجهاء الجالية الميسورين الذين بادروا بتنفيذ مقترح من المرحوم أحمد عبده ناشر العريقي بإنشاء مدرسة لأبنائهم في هذا البلد لتكون منبر إشعاع علمي وثقافي لليمنيين هناك، ووسيلة فاعلة تمكن المهاجرين اليمنيين من تحرير أنفسهم وفلذات أكبادهم من ظلام الأمية والجهل والتخلف، وتعلمهم مبادئ دينهم الإسلامي الحنيف، وأصول لغة الآباء والأجداد في وطنهم الأم (اليمن)، وقد لعبت هذه المدرسة دوراً لا يستهان به في تخريج دفعات متتالية من الشباب اليمني الذين عاد بعضهم بعد إكمال دراساتهم العليا تبوءوا مناصب رفيعة داخل الوطن، كما ساهمت أيضاً في خلق جيل جديد من النشء المغترب المتمسك بعاداته وتقاليده اليمنية الأصيلة، والمحافظ على لغته العربية الفصحى، وعلى تعاليم دينه الإسلامي الحنيف. وقد شهدت أديس أبابا وعدن وجود مجموعة من الوطنيين المهاجرين كَوَّنوا جماعة وطنية سميت مرة باسم "جمعية التعاون اليمنية"، في عدن، ومرة باسم "نادي الإصلاح العربي". وفي أديس أبابا شكَّلت "هيئة الاتحاد والترقي العريقي"، وكان من أهم أهدافها

(97) حديث أدلى به المرحوم أحمد عبده ناشر، ضمن حوار أجرته معه بصنعاء قبل وفاته بعامين بعد وساطات عديدة قادها كلٌّ من الأستاذ صالح الدحان والشيخ عبدالرحمن نعمان والأستاذ علي محمد عبده، رحمهم الله جميعاً، لأنه كان معروفاً بصرامته ورفضه الإدلاء بأي حديث يتعلق بدوره الوطني.

مساعدة المحتاجين في المهجر، وتعليم أبنائهم، ومساعدة من يريد منهم العودة للوطن.

وعاد أحد أعضاء هذه الهيئة، وهو أحمد عبده ناشر العريقي إلى اليمن⁽⁹⁸⁾، فاستدعاه "السيف" أحمد إلى مقره في تعز، وأبدى له بعض الشكوك والمخاوف حول إمكانية أن يستغل نشاط هذه الهيئة لدعم نشاط حركة الأحرار اليمنيين، التي كانت قد بدأت تتواصل وتنشط على نطاق واسع في مهاجر المغتربين بشرق إفريقيا وبريطانيا وعدن، ولكن أحمد عبده ناشر استطاع بحنكته أن يزيل شكوك "السيف" أحمد ويطمئنه من ناحية المغتربين ونشاطهم في المهجر. وقد توجه ناشر بعد هذه الزيارة مباشرة إلى عدن، حيث التقى هناك بأحمد محمد نعمان، ومحمد محمود الزبيري، وتلقى عنهما أفكار "الأحرار اليمنيين"، وأبعاد وأهداف الحركة الوطنية ودستور الأحرار، ثم عاد إلى الحبشة وأخذ يدعو لفكر الأحرار ويشرح سوء الأحوال داخل الوطن، فاشتعلت حماسة المهاجرين وبادروا بتسجيل أسمائهم لعضوية "حزب الأحرار" الذي تأسس عام 1944م، مع تسديدهم للاشتراكات والتبرع كلُّ بقدر ما تسمح به ظروفه المادية.

وقد كان للمهاجرين اليمنيين في الحبشة صندوق يتلقى التبرعات من المهاجرين لمد الحركة الوطنية بما تحتاج إليه من عون مادي، كما كان هذا الصندوق يقوم أيضاً بمساعدة المحتاجين، وطبع وتوزيع المنشورات على المهاجرين. وعندما عاد زيد الموشكي، ومطيع دماج، والشامي، وعدد من زملائهم من قيادات الصفين الأول والثاني لحركة الأحرار من عدن إلى الشمال، لأنهم لم يحصلوا على لقمة العيش، وكادت الحركة أن تلفظ أنفاسها الأخيرة وتصل إلى طور الفشل، بادر المهاجرون في أثيوبيا إلى الاتصال

(98) ينظر: المغتربون والثورة، الصادر عن الاتحاد العام للمغربيين، 1987م، ص43.

بالأستاذين النعمان والزييري، وطلبوا منهما الصمود وعدم ترك القضية الوطنية أو التخلي عنها؛ لأن هؤلاء المهاجرين كانوا يعلقون آمالهم على حزب الأحرار، وبالتالي فقد أمدوا الحزب بالمساعدات المالية المتواصلة، وتعهدوا بالاستمرار في تمويل الحركة؛ لأنهم رأوا أن قيادة الحركة هي معقد الأمل لاستمرار النضال الوطني ضد حكم الإمامة، وأنه إذا ضاعت هذه القيادة أو أحيبت ضاعت الحركة كلها، خاصة أن الناس يومها كانت قد بدأت تتفتح مداركهم ويتنامى وعيهم، وبالفعل نشط المهاجرون اليمنيون واستمروا في التفاعل مع الأحرار ومؤازرتهم، واشتروا مطبعة لصحيفة "صوت اليمن" التي كانت تصدر في عدن، وهنا استعاد أبناء شمال الوطن الموجودون في عدن الثقة بالحركة، وأخذوا يدعمونها من جديد، برغم أن الإمام أمر بتخريب بيوت بعضهم، مثل الحاج محمد سلام حاجب، والحاج عبدالله عثمان الذي أُحرق منزله في بني غازي بذبحان، والموشكي في ذمار، والشيوخ ناشر العريقي الذي خرب بيته وكان معتقلاً في حجة. ورغم كل ذلك استمر المهاجرون يعلقون أملهم على حركة الأحرار، خاصة بعد نزول الأمير أحمد ولي العهد حينذاك إلى عدن وسماعهم بتصرفاته السيئة مع رموز الحركة الوطنية والأحرار من أبناء الشمال داخل عدن، مما أدى إلى سقوط شعبيته وازدياد النقمة عليه.

وقد كان "نادي الاتحاد الأغبري"، و"نادي الاتحاد الذبحاني" بعدن الدعامة الأساسية للحركة الوطنية، فقد تأسس "حزب الأحرار الدستوري"، عام 1944م، على نفقة هؤلاء الناس الذين استمروا يمدون الحركة بالمال، إلى أن أقدم الإنجليز على حل "حزب الأحرار"، وإغلاق مقره بناءً على مفاوضات جرت بينهم وبين الإمام. وبعد حل حزب الأحرار تأسست "الجمعية اليمنية الكبرى" عام 1946م، التي أسست كجمعية ثقافية لا كحزب سياسي؛ لأن

السلطات البريطانية رفضت إعطاء تصريح بإنشاء حزب سياسي، بعد أن أوقفت نشاط حزب الأحرار قبل ثورة 1948م، وكان زعيمها هو الأمير سيف الحق إبراهيم الذي فر من أبيه، وكان للمهاجرين في أثيوبيا وإريتريا دور أساسي في استقطابه ودعم الجمعية، حيث وفروا لها كافة الإمكانيات المادية، وسبق ذلك أن شايف محمد سعيد العريقي، وعبدالقوي مدهش الخرباش كانا قد دفعا سيف الحق إبراهيم إلى التمرد على أبيه، وشجعا على التوجه إلى مدينة عدن لتزعم الحركة بعد أن قابلاه في أسمرأ حين زارها للعلاج، وتكفلا بنفقته الخاصة كاملة على حسابهما الشخصي.

وللأمانة التاريخية فإن جميع المهاجرين اليمنيين في أثيوبيا بدرجة أساسية والسودان وإريتريا، باستثناء فئة قليلة جاهلة منهم، وقفوا إلى جانب الحركة الوطنية موقفاً إيجابياً إلى أن قامت ثورة 1948م التي بفشلها انتهت "الجمعية اليمنية الكبرى"، وتشتت أعضاؤها بين السجون وخارج اليمن، وعلى أنقاض الجمعية تأسس "الاتحاد اليمني" في عدن في منتصف عام 1951م، وفتح له فرع في القاهرة، حيث استمر الأمر على هذا المنوال إلى أن قامت ثورة 26 سبتمبر عام 1962م.

وقد ظلت علاقة المهاجرين اليمنيين في أثيوبيا بمسيرة النضال الوطني وبالثورة اليمنية قائمة على الارتباط المصيري، والعطاء المتبادل، والتضحيات السخية التي قدمها المهاجرون انتصاراً لقضايا الوطن وحق الشعب اليمني في الانعتاق من ربة الماضي الإمامي والاستعماري البغيض، وفي التحرر والعزة والكرامة، حيث لم تقتصر مبادرات وإسهامات هؤلاء المهاجرين على دعمهم السخي للحركات الوطنية لنصرتها منذ لحظتها الأولى، وعودة الآلاف منهم للالتحاق في صفوف "الحرس الوطني" في الشمال، وفي جبهات الكفاح المسلح

في الجنوب، ورفد مؤسسات الدولة الجديدة بالمئات من الكوادر والكفاءات المؤهلة والمتعلمة، وهذا إلى جانب تبرعاتهم السخية بالأموال التي كان لها تأثير كبير في انتصار الثورة، وتوطيد دعائم النظام الجمهوري، وبناء مؤسسات الدولة الإدارية والاقتصادية. وكان لمساهماتهم المالية الدور الأبرز في تأسيس وإنشاء الكثير من المؤسسات الحيوية، مثل: البنك اليمني للإنشاء والتعمير، وشركة التجارة الخارجية، وشركة الطيران اليمني، وشركة التبغ والكبريت الوطنية وغيرها.

3- وضع الجالية اليمنية في أثيوبيا بعد عام 2000م

اتسم وضع الجالية اليمنية في أثيوبيا بقدر كبير من الاستقرار والطمأنينة، وانعكس التحسن الكبير الذي شهدته العلاقات المتنامية بين اليمن وأثيوبيا بشكل إيجابي على وضع اليمنيين المقيمين في هذا البلد، خصوصاً بعد قيام تجمع صنعاء أواخر عام 2002م بين (اليمن، وأثيوبيا، والسودان)، واتفق قادة الدول الثلاث على قيام "تجمع صنعاء" للتعاون كإطار يوحد رؤاها حول المسائل المرتبطة بمصالحها، ويؤسس الشراكة كنواة لتجمع أوسع لدول الإقليم بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي والأمني، وترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة بما من شأنه خدمة رفاهية شعوبها، وتحقيق تطلعاتها في التنمية والتطور والرخاء. ومع أن أهداف هذا التجمع قد تبددت، بعد أن تسببت التطورات المتسارعة والأحداث العاصفة التي شهدتها اليمن ودول المنطقة في تلاشي هذا التحالف وانتهائه، خصوصاً بعد العام 2010م، فإنه يمكننا إيجاز أبرز التطورات والمنعطفات التي شهدتها أوضاع الجالية اليمنية في أثيوبيا خلال الأعوام (2000-2020م) على النحو الآتي:

1. لثلاثة عقود من الزمن (1990-2020م)، عاشت الجالية اليمنية بجمهورية أثيوبيا أزهى عهدها وحققت جملة من الإنجازات والمكاسب الحيوية والإيجابية، على الصعيدين الخدمي والتعليمي، وشاركت وفودها بفعالية كبيرة في مؤتمرات المغتربين، وتوطدت الأواصر والصلات بين أبناء الجالية والأجهزة الرسمية المعنية وذات العلاقة في الداخل اليمني (المغتربين، الخارجية، التربية والتعليم) بشكل لم يسبق له مثيل. وأيضاً تحقق الأمر نفسه على مستوى العلاقات الحميمة والانسجام والتجانس والتفاهم والتعاون بين قيادة الجالية والسفارة اليمنية في أديس أبابا، والذي بدأ في عهد السفير المحنك منصور عبدالجليل (الذي تحققت في عهده أهم الإنجازات والمكاسب وأروعها خلوداً للسفارة والجالية، وفي مقدمتها توسيع وتحديث مبنى السفارة وسكن السفير، وتعزيز وحدة الجالية وتماسكها، وبناء ملحق للمدرسة القديمة، والحصول على الأرضية الجديدة للمدرسة والمجمع التعليمي والثقافي اليمني كهدية مجانية من الحكومة الأثيوبية)، مروراً بعهد السفراء (مروان نعمان، وأمين اليوسفي، وجازم العريقي)، وانتهاء بعهد السفير درهم نعمان. واتسمت هذه الفترة بتسلم نخبة ممتازة من صفوة أبناء الجالية وكوادرها المؤهلة والمتقنة لرئاسة الجالية، أبرزهم عوض باعامر، وشوقي شريان، وعبدالباسط البعداني.

2. في عام 2006م فقدت الجالية واحداً من أبرز أقطابها وحكمائها وأعلام الرعيل الأول من المهاجرين اليمنيين في أثيوبيا، وهو الحاج محمد حسن البعداني رئيس "لجنة التعريف" في الجالية الذي ظل يشغل هذا المنصب لأكثر من ثلث قرن، وتولى مهمة التعريف بجميع اليمنيين الذين عادوا إلى الوطن لدى السفارة وأجهزة الهجرة في أثيوبيا، وكان يمثل- بحق- الأرشيف

الوثائقي المتكامل والنادر الملم بأسماء وأعداد وتجمعات اليمنيين، وأماكن تواجدهم في كل إقليم ومحافظة ومدينة وقرية تقريباً من الخارطة الأثيوبية، وقد ترك رحيله فراغاً كبيراً نتيجة لعدم تنبه واهتمام المسؤولين المعنيين في قيادة الجالية بتسجيل وتوثيق المعلومات البالغة الأهمية، التي كان يحتفظ بها الحاج البعداني في صندوقه الأبيض، وذاكرته الثرية المليئة بالكثير من الشواهد والأحداث لتاريخ الجالية والهجرة اليمنية الحديثة إلى أثيوبيا .

3. قامت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاؤه ببناء أكبر صرح تعليمي وثقافي وحضاري يمني بمنطقة شرق إفريقيا، بل على مستوى جميع المهاجر اليمنية في العالم، في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، وذلك على الأرضية الواسعة التي كانت قد أهدتها الحكومة الأثيوبية للجالية في عهد رئيس الوزراء الأسبق (ملس زيناوي) منتصف تسعينيات القرن الماضي، بمساحة قدرها (22,000) متر مربع، حيث يشكل هذا المجمع الذي تم تشييده في أرقى أحياء المدينة معلماً حضارياً بارزاً يخلد حميمية وقوة العلاقات التي ربطت البلدين والشعبين الجارين في اليمن وأثيوبيا، ويؤكد حقيقتين مهمتين لجيل اليوم والأجيال القادمة وهما: "اليمنيون مروا من هنا"، و"اليمنيون لا يزالون هنا"، وتتكون المرحلة الأولى التي تم افتتاحها من هذا المجمع من مدرسة أساسية وثنائية تشمل 24 فصلاً وملحقاتها، ومكتبة ومسجداً. وتجدر الإشارة إلى أن المجموعة كانت قد قامت في تسعينيات القرن الماضي ببناء ملحق مكون من ثلاثة أدوار في موقع المدرسة القديمة للجالية بمنطقة المركاتو، وقد تمت الاستفادة من هذا الملحق في استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب، وإضافة مرحلة التعليم الثانوي بعد أن كان نشاط المدرسة مقتصرًا على المرحلة الأساسية.

4. بعد عام 2010م تولت رئاسة الجالية قيادات ضعيفة ومتنافرة وضيقة الأفق، الأمر الذي تسبب في حدوث خلافات وانقسامات ومشاكل عكست آثارها السلبية على الوضع العام للجالية، وتسببت في تدني خدماتها، وخفوت ذلك البريق المثير، والوهج المضيء في دروب مسيرتها الحافلة، ومنعطفات تاريخها الزاخر بالعباء الإنسانية النبيل والجدير بالخلود في سفر الهجرة اليمنية، لكن حكماء الجالية وأقطابها ووجهاءها ومن تبقى من رموز وأعلام قياداتها التاريخية، بادروا بسد هذا الفراغ، وبذلوا قصارى جهدهم لإعادة لم شمل الجالية والحفاظ على وحدتها وتماسكها، وقدموا التبرعات السخية من مالهم لتسيير نشاطات الجالية التعليمية والخدمية، بعد توقف جميع أنواع الدعم والمساعدات التي كانت تحصل عليها الجالية والمدرسة من الحكومة اليمنية في السنوات الخمس الأخيرة، وهو الدور الحيوي والمهم الذي يستحق عليه هؤلاء الوجهاء والأعيان كل الإجلال والإكبار والشكر والاحترام والتقدير، وفي طليعتهم شيخ الجالية عبدالله عبدالرحمن القرشي، وعميدها الأستاذ عيروس الفرج، وأعلامها الخيرون: أحمد عبده الرمادة، ويحيى سعيد عمر، ومحمد عبدالله باحجري، وشوقي أحمد شريان، وعبدالباسط البعداني، ومردوف باسحم المرذوف.

4- حضور تجاري واستثماري متنامٍ لليمنيين في أثيوبيا

رغم أن مصادر وزارة شؤون المغتربين كانت تقدر عدد اليمنيين المقيمين في أثيوبيا في بداية هذا القرن بـ(8000) شخص، فإن هذا العدد قد تضاعف كثيراً خلال السنوات الماضية بسبب اضطراب الأوضاع في اليمن بعد 2010م، واندلاع الحرب مطلع عام 2015م، مما تسبب في حدوث هجرة معاكسة للأشخاص والأموال والاستثمارات من اليمن إلى أثيوبيا من جهة،

وتعرض الكثير من التجار والمستثمرين اليمنيين من أصحاب الرساميل المتوسطة والصغيرة في السعودية وبعض دول الخليج للمنع والحصار والتقليص والتضييق والقوانين والتشريعات القاسية، التي دفعتهم للبحث عن مهاجر بديلة ومناطق آمنة للحفاظ على أموالهم، وتنمية تجارتهم، واختيار أثيوبيا كوجهة مفضلة من جهة ثانية.

وفي المقابل فإن الاستقرار السياسي النسبي الذي شهدته أثيوبيا خلال العقد الأخير، بفعل انتهاجها لنظام الاقتصاد الحر، واستقرار نظام النقد الأجنبي، واهتمام الحكومة بتشجيع فرص الاستثمار الأجنبي، إيماناً منها بأهميته للاقتصاد الأثيوبي، قد ساهم إلى حد كبير في اجتذاب أثيوبيا لكمية كبيرة من الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر لسنوات متتالية، وأهلها لكي تقود القارة الإفريقية والمنطقة في هذا المضمار نظراً للعديد من الحوافز المشجعة، ووجود مجموعة كبيرة من المجالات، وفرص واسعة من الخيارات المشجعة للاستثمار، وخصوصاً في المجال الزراعي الذي يوفر فرص عمل لـ80% من سكان البلاد.

وكما كان المهندس والمقاوم اليمني (عبد تابت الميطي الأديمي)، قد حظي بالتكريم والتقدير من الإمبراطور (هيلا سلاسي) نظير قيامه بالتخطيط والإشراف والتنفيذ لمبنى فندق "وابي شيلي" الفندق الأضخم والأحدث يومها على مستوى قارة إفريقيا، الذي استضاف زعماء إفريقيا، وفي طليعتهم الزعيم الراحل جمال عبدالناصر بمناسبة انعقاد المؤتمر التأسيسي الأول "المنظمة الوحدة الإفريقية" في أديس أبابا في 25 مايو 1963م، فقد أجبر مهاجر يمني آخر، وهو الشيخ محمد حسين العمودي، التاريخ الأثيوبي على أن يعيد نفسه مرة أخرى نهاية القرن العشرين، ويُذَكِّر الأثيوبيين مجدداً بإسهامات ومآثر

اليمنيين وبصماتهم الخلاقة في بناء حاضر ومستقبل هذا البلد، حين قام بتشبيد أكبر وأضخم معلم سياحي وحضاري، المتمثل بفندق "شيراتون أديس" وفله وملحقاته، وهو المشروع السياحي الأكبر في جمهورية أثيوبيا .

وإضافة إلى الأديمي والعمودي هناك العشرات من الأسماء التجارية اليمنية اليوم التي برزت وتألفت في القطاعات التجارية والصناعية والزراعية والاستثمارية، وساهمت في تشكيل وبناء الواقع الحضاري الجديد والواعد بالإشراقات الذي تعيشه أثيوبيا في الوقت الحاضر، سواء من كانوا منهم يحملون الجنسية الأثيوبية أباً عن جد، وأصبحوا جزءاً لا يتجزأ من نسيج المجتمع الأثيوبي، أو الذين يحملون جنسيات أخرى (غير اليمنية والأثيوبية) ولكنهم يعتزون بأصولهم وجذورهم اليمنية، أو الذين يحملون الجنسية المزدوجة (اليمنية - الأثيوبية) أو إحداها، من أبناء الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين أو حديثي الهجرة من اليمن إلى أثيوبيا، الذين يتوزعون على جميع المجالات والقطاعات التجارية والزراعية والصناعية والاستثمارية، وفي طليعة هذه الأسماء: عيدروس حسين فرج البيضاني، وأحمد عبده الرمادة، وعلي غالب، وأحمد حسن الحرازي، ومردوف باسحم المردوف، ويحيى سعيد عمر، وخالد محمد علي مجاهد، ومحمد عبدالله باحجري، ومنير علي باشوي، وعلي محمد علي الحرازي، ومحمد بادريق⁽⁹⁹⁾.

5- سطور مضيئة في تاريخ الجالية اليمنية بأثيوبيا

بالإضافة إلى كل ما سلف ذكره، فإن الأمانة تقتضي منا أن نشير إلى بعض الأحداث والوقائع التاريخية المهمة التي سجلت سطوراً مضيئة في تاريخ

(99) معلومات حصل عليها الباحث من الصحفي والإعلامي الزميل ياسر السقاف المقيم في أديس أبابا.

الجالية اليمنية بأثيوبيا، لا يمكن لكف الزمن أن يحوها من ذاكرة الرعيل الأول من المهاجرين في أثيوبيا، أو النشء الجديد من الأبناء والأحفاد الذين سيظلون يحكونها ويتداولونها جيلاً بعد جيل، ومن أبرز هذه الأحداث ما هو آتٍ ذكره(100):

1- كان الإمام أحمد يحيى حميد الدين، الذي اعتلى العرش لتوه بعد مقتل أبيه، قد حاول أن يستغل العلاقات المتينة التي كانت تربط النظامين الملكيين في كلِّ من اليمن وأثيوبيا، فقام بناءً على ذلك بمطالبة الإمبراطور (هيلا سلاسي) عام 1948م بتسليم بعض الأحرار اليمنيين الذين كانوا حينها يتواجدون في أثيوبيا، ويؤازرون الأحرار بمواقفهم وأموالهم، ويزعجون السلطة الإمامية بأعمالهم ونشاطاتهم المعارضة، وتجنباً للإحراج الذي واجهه بعد ذهاب عدد من أعيان الجالية إليه قام الإمبراطور بإحالة طلب الإمام إلى البرلمان الأثيوبي للبت فيه واتخاذ القرار المناسب بشأنه، فقام أعيان الجالية ووجهائها بحركة ذكية ومزدوجة لإفساد خطة الإمام، حيث استغلوا العلاقة الوطيدة التي كانت تربطهم بالإمبراطور وأقنعوه بإحالة الطلب للبرلمان، ثم تحركوا بعد ذلك في أوساط أعضاء البرلمان الذين كانت تربطهم علاقات قوية ووثيقة بعدد كبير منهم، واستطاعوا أن يؤثروا على البرلمان، ويجعلوه يرفض رفضاً قاطعاً ذلك الطلب بإلقاء القبض على بعض الأحرار وإعادتهم إلى اليمن. وقد كان في مقدمة هؤلاء المهاجرين الأحرار الذين طالب الحكم الإمامي السلطات الأثيوبية بتسليمهم إليه كلُّ من: أحمد عبده ناشر العريقي، ومطهر سعيد العريقي، وعبدالقوي الخريباش الأغبري، وعبدالله عبدالغني

(100) البعداني، محمد حسن، وطرموم، خالد، باعمر، عوض، البيضانبي، عيدروس حسين، مقابلات شخصية موثقة مع الباحث.

الشوافي، وعبداللطيف طارش، ومحمد علي الهريش، وأحمد عبدالولي العبسي، ومحمد مهيبوب، وعباس الزبيري الفقيه، وسيف حمود الذبحاني. حيث كانت رسالة وزارة الخارجية المتوكلية الموجهة إلى القيادة الأثيوبية في 11 جمادى الآخر 1367هـ، (أي عقب فشل ثورة 1948م) قد بررت دوافعها لطلب تسليم هؤلاء إلى "إجابة دعاوى خصومهم في اليمن، وأن تلك الجماعة تنتمي إلى الحزب الذي قاد حركة الأحرار في اليمن إلى الانقلاب على الحكم الملكي، وتريد أن يكون لها في إمبراطورية الحبشة مجال للعمل والإجرام من جديد"، وأنه في ضوء ذلك كله، من حق روابط الصداقة الحميمة التي تربط بين الحكومتين في اليمن والحبشة الاستجابة لطلب تسليمهم.

2- في مطلع عام 1968م تم تعيين عبده عثمان محمد سفيراً جديداً لـ"الجمهورية العربية اليمنية" لدى الإمبراطورية الأثيوبية، وبعد أقل من شهرين من قيام السفير عثمان بتقديم أوراق اعتماده إلى الإمبراطور (هيلا سلاسي) وبدء ممارسته لمهامه، حدثت عملية اختطاف لطائرة مدنية أثيوبية من قبل عناصر من المعارضة الإريترية، واستغلت إسرائيل هذا الحادث وسربت- كعادتها في الدس والكذب- أن العرب يقفون وراء حادثة الاختطاف؛ لأنهم يعتبرون إريتريا عربية، وأن جنودها حصلوا على خرائط ووثائق في مرتفعات الجولان السورية المحتلة تؤكد تلك المقولة الكاذبة، الأمر الذي دفع المواطنين الأثيوبيين للخروج في مظاهرات عارمة معادية للعرب (ولم يكن هناك عرب يتواجدون في أثيوبيا يومها سوى اليمنيين).

وفيما كانت الحشود من الأثيوبيين من مختلف المناطق والمحافظات الأثيوبية تتوافد وتتجمع في العاصمة أديس أبابا لتتحرك في مسيرة كبرى

إلى قصر الإمبراطور للتعبير عن غضبها لما حدث، واستشعاراً من السفير عبده عثمان وقيادة الجالية ووجهائها وأعيانها لخطورة الموقف، وما يمكن أن يتسبب فيه من تأثيرات وانعكاسات سلبية على أوضاع المهاجرين اليمنيين ومصالحهم، تداعى الجميع إلى مقر السفارة للتشاور في الأمر، وفي تلك الأثناء قام السفير عثمان بعقد مؤتمر صحفي في دار السفارة حضره عدد من الإعلاميين والصحفيين الأثيوبيين، ومراسلي صحف ووكالات أنباء عربية وأجنبية من المقيمين في أديس أبابا، وتحدث إليهم عن أزلية وحميمية علاقات الصداقة وحسن الجوار بين اليمن وأثيوبيا، والتعاون الثنائي القائم على أكثر من صعيد إقليمي ودولي بين البلدين، وعن دور الجالية اليمنية في خدمة وتعزيز أواصر الإخاء والصداقة بين البلدين، ثم استنكر اختطاف الطائرة، نافياً بشدة أية علاقة للدول العربية الأخرى والمواطنين العرب بذلك، موضحاً أن لكل دولة عربية سياستها ومواقفها، وكيف أن اليمن تقيم علاقات حسن جوار وصداقة مع أثيوبيا، التي كانت من أوائل الدول التي أقامت علاقات مع بلادنا بعد ثورة 26 سبتمبر 1962م، في الوقت الذي لا يوجد فيه علاقات بينها (أي اليمن) وبين بعض الدول العربية، فكان لذلك المؤتمر الصحفي أثره الطيب لدى أبناء الجالية اليمنية ولدى الكثير من الأثيوبيين، وخاصة بعد إشادة الإمبراطور بما تضمنه من حقائق جلية عندما وصلت حشود المتظاهرين إلى باب قصره، وتحدث إليهم معبراً عن ارتياحه لتعبيرهم في هذه التظاهرات عن مشاعرهم الوطنية، وموضحاً لهم بقوله: "ليس كل الدول العربية ضدنا، ولنا علاقات طيبة مع أكثر الدول العربية كمصر والسودان وغيرها، وخاصة الجمهورية العربية اليمنية الصديقة التي عبر سفيرها لدى بلادنا عن موقفها المشكور". وبهذا التصرف الحكيم

تجاوزت الجالية اليمنية في أثيوبيا محنة كبيرة، وشعر أفرادها بالارتياح، وزالت الهواجس التي لديهم والمخاوف من أن تلحق بهم وبممتلكاتهم أضرار من قبل المتظاهرين والمندفعين، وتطورت العلاقات بين البلدين كثيراً بعد ذلك، وتم تبادل الزيارات بينهما على أعلى المستويات، حيث قام القاضي عبدالرحمن الإرياني، رئيس المجلس الجمهوري في نفس العام، بزيارة أثيوبيا تلبية لدعوة من الإمبراطور (هيلا سلاسي)، وقوبل بحفاوة كبيرة من الجانب الرسمي والشعبي الأثيوبي، ومن أفراد الجالية اليمنية.

3- بعد عملية تأميم الممتلكات والأموال وتعميم الفقر الذي طال أبناء الجالية اليمنية في أثيوبيا بعد انقلاب عام 1974م، تعرضت الجالية لنكسة أخرى ومحنة عصيبة كادت تقضي على وجودها، وتضع خاتمة حزينة لتاريخها المشرف والزاخر بالعطاء، حينما أقدمت أجهزة (مانجستو هيلا مريام) على اعتقال وسجن أكثر من نصف أعضاء الهيئة الإدارية للجالية اليمنية المنتخبة عام 1979م، مطلع ثمانينيات القرن المنصرم، ومن ضمنهم أحمد عبده الرمادة، وخالد طرموم، وآخرون تحت ذرائع واهية، ومبررات غير منطقية، وتهم ملفقة، بحيث لم يبق يوماً من الأعضاء الأساسيين في الهيئة الإدارية للجالية سوى أربعة أعضاء فقط هم: عيدروس حسين فرج البيضاني، الذي كان يتولى حينها القيام بأعمال سكرتير الجالية، وعضو سعيد باعمر الذي أصبح في ما بعد رئيساً للجالية، وعضو باعبيد، ومحمد عبدالله باحجري، أعضاء الهيئة الإدارية. وقد تسبب ذلك في توقف جميع الأنشطة الخدمية التي كانت تقدمها لأبناء الجالية، وفي مقدمتها النشاط التعليمي في مدرسة الجالية، لكن هذا الوضع لم يستمر سوى أسابيع قليلة، حيث قام من تبقى من الأعضاء الأساسيين في الهيئة الإدارية للجالية خارج

السجن باختيار عيدروس حسين فرج البيضاني لتولي مهام رئيس الجالية الذي كان عند مستوى الثقة الكبيرة التي منحت له، واستطاع بحكمته وحنكته وإخلاصه وتفانيه أن يعيد دورة حياة الجالية إلى سابق عهدها، رغم قساوة الظروف وانعدام الإمكانيات، فعادت المدرسة لتؤدي دورها، واستأنفت لجنة التعريف بالمهاجرين وأبنائهم ممارسة نشاطها، وسهلت عودة الآلاف من اليمنيين المنكوبين من إجراءات التأميم مع أسرهم إلى اليمن، (وذلك بالتعاون مع الحكومة اليمنية). وتجاوزت الجالية اليمنية أسوأ محنة تعرضت لها منذ تأسيسها عام 1942م، حيث بلغ عدد الأسر اليمنية التي تمت إعادتها من أثيوبيا إلى اليمن- خلال تلك الفترة، حسب تأكيد الشيخ عيدروس، وسجلات القنصلية اليمنية في أديس أبابا- أكثر من عشرة آلاف أسرة.

المبحث الرابع: المهاجرون اليمنيون في إريتريا

تشير العديد من المصادر والمراجع التاريخية إلى أن إريتريا كانت المركز الثاني الذي انطلق منه الإسلام بعد مكة المكرمة، حيث كانت قد توجهت إليها البعثة الأولى من المهاجرين المسلمين، من صحابة رسول الله (ص)، وقد هبطت بهم السفن التي أفلتهم بمدينة "باضع"، وهو الاسم الذي عُرفت به مدينة "مصوع" قديماً، وبالتحديد في المكان المسمى "رأس مدر"، وكان ذلك في شهر رجب من العام الثامن قبل الهجرة النبوية، أي في عام 614م. وقد قام الصحابة عند نزولهم في هذا المكان ببناء المسجد المعروف بمسجد: "رأس مدر" الذي يصفه الإريتريون بأنه أول مسجد بني في الإسلام، أي قبل مسجد "قبا". وقد انتشرت الدعوة الإسلامية في إريتريا والحبشة منذ عصر النبوة، حيث مكث الصحابة المهاجرون هناك ست عشرة سنة وهم يقيمون شعائر الإسلام ويوطنون تعاليمه، وظل التواجد اليمني والعربي أولاً، والإسلام ثانياً ينتشر في أرجاء البلاد ويتسع من تلقاء نفسه، دون أن يكون له مبشرون من المسلمين سوى أفراد قلائل من الدعاة، ومن التجار اليمنيين والعرب الذين كانوا يعبرون البحر الأحمر للتجارة.

اليمنيون في إريتريا: أول من أسس جالية عربية موحدة في مهاجر العرب
من الثابت القول إن الهجرات والتنقلات التي حدثت بين السكان المقيمين في الأقطار الواقعة على سواحل البحر الأحمر تعد هجرات قديمة وموغلة في التاريخ، ومنها الحركات السكانية التي حدثت بين اليمن وإريتريا منذ أقدم العصور (101).

(101) جميع المراجع والمصادر والدراسات التاريخية تتفق حول ذلك.

أما بالنسبة لهجرة اليمنيين إلى إريتريا التي سوف نتطرق إليها، فهي الهجرة الحديثة التي ترجح بعض المصادر أن بداياتها كانت خلال العقد الأخيرين من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين⁽¹⁰²⁾. ولعل قرب الشواطئ الإريترية من اليمن كان الحافز الأول لهجرة اليمنيين إليها، إلى جانب توافر بعض الحوافز الأخرى التي أسهمت في تشجيع هذه الهجرة، ومنها الحافز التجاري، والبحث عن سبل العيش الكريم. وبعد ذلك تلاحقت موجات من المهاجرين اليمنيين الذين قدموا إلى إريتريا، وإن لم تكن بالحجم الكبير الذي تميز به تدفقهم في البداية، إلى جانب أنها ضمت جنسيات عربية أخرى، فهي لم تكن قاصرة على اليمنيين، وإن كانوا حينها قد شكلوا الغالبية العظمى من هؤلاء المهاجرين العرب. وخلال الفترة 1934-1939م شهد الخط البحري السفن المحلية الصغيرة "السناييق" وهي تنقل أفواجا من المهاجرين اليمنيين الذين كانوا يغادرون بلادهم سعياً وراء الرزق، وكان معسكر بيز لي⁽¹⁰³⁾، كما قال ضرار عبد الدائم، فوهة بركان يلتهم اليمنيين القادمين للعمل في الطرقات تحت وابل قتابل ورسااص ورشاشات طائرات الحلفاء التي كانت تقلع حينها من القواعد البريطانية في عدن، وتصب نيرانها على العمال من المهاجرين اليمنيين المنتشرين للعمل في طريق عصب - كمبولشا، المتجهة إلى أديس أبابا في الغرب وأسمرأ في الشمال⁽¹⁰⁴⁾.

(102) هذه الفترة الزمنية حددها المرحوم شايف محمد سعيد رابع، أمين عام اتحاد المغتربين ومغترب سابق في إريتريا.

(103) ضرار عبدالدائم غالب، "تحقيق صحفي"، مغترب سابق في إريتريا، صحيفة الثقافية- العدد "63".

(104) كان اليمنيون في عهد الاحتلال الإيطالي لإريتريا، وبالذات كبار التجار، يمثلون سلطة الظل في مدينة عصب، وكانوا يسيطرون على الكثير من مقاليد الأمور في هذه المدينة، من التجارة إلى الثقافة وحتى الجيش والقضاء.

وقد شهدت تلك الأعوام تهريباً واسع النطاق لليمنيين، سواءً الفارين من الضرائب التي كان يفرضها عليهم الحكم الإمامي، أو الذين كانوا قد ضاقوا ذرعاً بالحياة المعيشية الصعبة في اليمن، حيث كان تهريب هؤلاء يتم عن طريق مدينة المخا إلى ميناء عصب، وهناك يتم إنزال هؤلاء العمال اليمنيين في منطقة تسمى رأس جامبو⁽¹⁰⁵⁾.

ويذكر ضرار عبدالدائم أن عملية تهريب هؤلاء العمال كانت تتم عبر براميل شحن من ميناء المخا نهراً جهاراً، وقد تولى العملية تاجر يمني يسمى (عبد عويصان)، وهو من التجار الذين أسهموا في إرسال الآلاف من العمال اليمنيين إلى معسكر (بيزلي) للأعمال الشاقة، أو للتجنيد في صفوف الفاشست الإيطاليين، وهو إسهام- كما يقول ضرار- لا يمكن التغاضي عنه، بل إن هناك ضرورة ملحة للعودة إلى هذه الفترة المظلمة من تاريخ اليمن، وطريقة وأسلوب الهجرات الجماعية التي كانت تتم حينها بهذا الأسلوب المشين⁽¹⁰⁶⁾.

ويدلل على ذلك بالاستشهاد بما كان قد رواه شاهد عيان أن اليمنيين كانوا يصلون إلى رأس جامبو- عصب- بأجسام عارية إلا من إزارات صغيرة تستر العورة، ويساقون كقطعان الماشية إلى منطقة (بيزلي) عبر (كامبو سوداق) الذي كان يقع على أطراف المدينة في الشمال الغربي من مدينة (عصب كبير). ويقول شاهد عيان آخر- عاش تلك الأحداث- إن السيارات العسكرية الإيطالية كانت تنقل الجثث الممزقة، والأشلاء المتناثرة من القتلى اليمنيين إلى جامع "حايما" في "عصب صغير"، وتسلم إلى قاضي المسلمين "الحاج علي غالب صالح"، حيث كانت ترص وتكفن وتدفن في مقابر عديدة من مقبرة

(105) ورد ذلك في حديث صحفي مع المرحوم منصور عبدالعزيز الحميري رئيس الجالية اليمنية حينها، ونشر في مجلة الوطن، العدد الثالث، مارس 1985م

(106) الحميري، المرجع نفسه.

"الشيخ موسى"، شمال مدينة عصب صغير. ومن بين هؤلاء المهاجرين الجدد من اليمن إلى إريتريا، انطلق الكثيرون إلى الأحراش، وفي اتجاه الغرب، حيث كانت أسباب المعيشة متاحة في مجالي الزراعة والتجارة، وحيث لا ضريبة، ولا مخمنون، ولا مخطط، ولا عسكري تنافيز. وبدأت الهجرة اليمنية الثالثة تزداد وتتسع، وانخرط بعض المهاجرين اليمنيين في صفوف مقاتلي ثورة الإمبراطور (هيدا سلاسي)، وعادوا إلى جمالهم القديمة، وحملوا بها المؤن والمعدات والأسلحة من جيبوتي إلى جميع أرجاء أثيوبيا.

وقد جاء هؤلاء المهاجرون اليمنيون مع الوجود الإيطالي بشكل كثيف إلى إريتريا كمهاجرين غرباء أولاً، وسكنوا وأقاموا فيها كمواطنين ثانياً، وبدأوا الأعمال والتجارة فيها في مرحلة لاحقة، فبنى اليمنيون الكثير من المنشآت والمباني التي شيّدت في عصب، حيث شيّد التجار اليمنيون هناك قصوراً بديعة تحاكي في جمالها ونقوشها وطابعها المعماري قصور مدينة المخا الشهيرة، ففي الأعوام 1933-1941م بنيت على الشاطئ الجنوبي لمدينة (عصب) قصور للتجار اليمنيين، مثل بيت عيسى أحمد صائغ، وبيت باكثير، وبيت باحبشي، وغيرهم وقد تم هدمها في ما بعد عام 1958م، عند بناء طريق مداخل ميناء عصب الجديد.

وكانت السلطات الإيطالية قد قررت قبل ذلك، خلال استعمارها لإريتريا، اعتبار عصب الكبير مقراً للبيض، وعصب الصغير مقراً للعرب، وحرارة انكالا مقراً للدناكل "العفر"، وهم السكان الأصليون⁽¹⁰⁷⁾. ولما ازدهرت هذه المدينة أراد اليمنيون، الذين كانوا يتمتعون بقدر كبير من النفوذ، يشاطرهم في ذلك بعض المواطنين من العفر، تغيير اسم مدينة (عصب) إلى (بندر جديد)

(107) ضرار عبد الدائم، المرجع السابق.

ليستعيضوا فيها عن (بندر مخا)، وهو الاسم الرسمي لمدينة المخا اليمنية التي انطلقت منها معظم هجراتهم، إذ أنهم وجدوا في هذه المدينة المزدهرة التي احتضنتهم عوضاً عن الحياة القاسية والظروف المعيشية الصعبة في مدينة المخا المتهالكة التي تركوها وراءهم في اليمن.

ومع مرور السنين، تكونت في إريتريا جالية يمنية كبيرة سكن أفرادها في العاصمة أسمرا، ومدينتي عصب ومصوع، واتجه البعض الآخر منهم إلى الاستقرار في باقي المدن، وفي الأرياف. وبحكم الأواصر الدينية وطبيعة الشعب الإريتري المتسمة بالتعايش والتسامح والكرم وحسن الضيافة، فقد حدث اختلاط كبير بين هؤلاء المهاجرين وأشقائهم الإريتريين، وعلاقات زواج وتصاهر، ونتج عن ذلك ظهور جيل جديد من اليمنيين المولودين في إريتريا، وتكاثرت أعدادهم بحيث أصبحوا يشكلون جالية كبيرة لها ثقلها وتأثيرها ونفوذها في أوساط الجاليات العربية والأجنبية الأخرى، وأبناء المجتمع الإريتري، وظل التسامح والتعايش والتلاحم سمة العيش المشترك بين اليمنيين والعرب والأجانب والإريتريين.

وفي حين كان المهاجرون اليمنيون في أثيوبيا هم السباقون في تأسيس أول جالية يمنية موحدة في العالم، في مطلع أربعينيات القرن العشرين، كان طموح إخوانهم في المهجر الإريتري يتطلع إلى تحقيق ما هو أبعد من هذا الإنجاز، والمتمثل بتأسيس جالية تضم جميع المهاجرين العرب المقيمين في إريتريا، وقد تمكنوا من تحقيق هذا الهدف العظيم الذي سيظل التاريخ يذكره لهم بكل الفخر والاعتزاز، حيث تم تأسيس "الجالية العربية" في عهد الانتداب البريطاني عام

1942م⁽¹⁰⁸⁾، وذلك قبل حوالي خمسة أعوام من تأسيس الجامعة العربية في مصر عام 1947م، وشاركهم في ذلك أشقاؤهم من مصر والسودان ودول عربية أخرى. وكان الهدف الأول من إنشاء هذا الكيان هو لم شمل جميع المهاجرين العرب المقيمين في إريتريا، وتقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والتعليمية لهم.

وإمعاناً من المهاجرين اليمنيين في تأكيد الهوية العربية، والانتماء القومي لهذا التنظيم الاجتماعي الرائد الذي كان لهم الفضل الأول في تأسيسه وإبرازه إلى حيز الوجود، فقد أصروا وقتذاك- رغم كثرة عددهم- أن يتولى رئاسة الجالية مصري مسيحي. ومنذ وفاته بعد فترة قصيرة من تأسيس الجالية وحتى نهاية القرن الماضي تتابع على تولي منصب رئاسة الجالية العربية عدد من المهاجرين اليمنيين، ونذكر منهم- على سبيل المثل لا الحصر- كلاً من: الشيخ سعيد باعقيل، ومحمد أبوبكر باخشب، وأحمد عبيد باحبيشي، وشقيقه سالم عبيد باحبيشي، وعبد الله باجع، ومنصور عبدالعزيز الحميري، ومحمد علي العبسي، وغيرهم.

وإلى جانب الخدمات الاجتماعية العديدة التي كانت تقدمها "الجالية" للمهاجرين، فقد أعطت اهتماماً خاصاً للنشاط التعليمي، حيث أنشأ أحمد عبيد باحبيشي وإخوانه قبل ذلك بأعوام أول معهد تعليمي سمي بـ"المعهد الإسلامي"، وكان يقوم بالتعليم فيه مدرسون عرب وإريتريون، وغالبيتهم من خريجي الأزهر الشريف. ومع مرور الوقت توسع هذا المعهد، وتخرج منه نخبة من خيرة الطلبة المتسلحين باللغة العربية الفصحى وتعاليم الدين الإسلامي

(108) هذا التاريخ ورد على لسان الأخ محمد علي العبسي رئيس الجالية السابق في إريتريا.

الحنيف وأصوله، وقد استطاع البعض منهم الحصول على منح دراسية لمواصلة الدراسة في جامعات ومعاهد علمية في بعض الدول العربية، وخاصة الأزهر الشريف.

وقد توسع النشاط التعليمي بعد ذلك، حيث أنشأت الجالية مدرسة في أسمرأ بدأت بالمرحلة الابتدائية، ثم توسعت فشملت المرحلتين الإعدادية والثانوية، وقد أنشئت هذه المؤسسة التعليمية على أيدي نخبة ممتازة من المهاجرين الخيرين، وافتتحت بصورة رسمية يوم 28 مارس عام 1942م⁽¹⁰⁹⁾، وكانت تمثل المدرسة النموذجية الفريدة من نوعها في دول القارة الإفريقية غير الناطقة بالعربية؛ لأنها لم تكن مجرد مؤسسة تعليمية عادية، وإنما جامعة يمنية وعربية مصغرة في إريتريا، ومنبر إشعاع إسلامي وعلمي وثقافي في منطقة شرق إفريقيا، وبعد افتتاح المدرسة قام الشقيقان أحمد عبيد باحبيشي، وسالم عبيد باحبيشي، وآخرون بجمع بعض التبرعات، واشتروا بها عدداً من المباني والمنشآت العقارية التي أصبحت في ما بعد وفقاً على المدرسة، حيث استمرت عائدات هذه العقارات تغطي النفقات التشغيلية، وتسير النشاطات التعليمية التي كانت تقدمها المدرسة لأبناء المهاجرين اليمنيين، والعرب وأبناء الشعب الإريتري على حد سواء، إلا أنه طالها التأميم الاشتراكي الذي حدث في عهد الرئيس الأثيوبي "منجستو هيلي مريام" الذي تولى السلطة في عام 1974م. وفي مرحلة لاحقة، وبعد حصول إريتريا على استقلالها الكامل من أثيوبيا عام 1993م، وبينما كانت قيادة الجالية تنتظر إعادة أوقاف المدرسة المؤممة،

(109) هذا التاريخ ورد على لسان الشيخ الأمين الذي كان يشغل منصب مدير المدرسة عام 1984م، ونشر ضمن ملف العدد في مجلة الوطن، العدد الثالث، مارس 1985م.

أقدمت الحكومة الإريتيرية على مصادرة وتأميم مباني المدرسة بعد الاستقلال مباشرة عام 1993م.

أما الكارثة الثانية التي مُني بها المهاجرون اليمنيون في إريتريا، فقد تمثلت بعملية التأميم والمصادرة التي تعرضت لها ممتلكاتهم وأموالهم ومزارعهم وعقاراتهم في عهد الرئيس الأثيوبي السابق "منجستو"، والتي جعلت بين يوم وليلة من أغنيائهم فقراء، ومن أعزائهم أذلاء، وتسبب كل ذلك فيما بعد في نزوح ومغادرة عدد كبير ممن كان قد تبقى من هؤلاء المهاجرين لإريتريا، حيث عاد البعض منهم إلى اليمن، وتوجه البعض الآخر إلى السعودية والخليج، وإلى مهاجر أخرى جديدة.

ويبقى من المهم أن نشير أيضاً إلى أن المهاجرين اليمنيين كانوا في مقدمة الضحايا والمتضررين الذين فقدوا الكثير من أرواحهم وأموالهم وممتلكاتهم، جراء الحرب الطويلة والطاحنة بين الأثيوبيين والإريتريين على مدى أكثر من ثلاثة عقود في كل أجزاء إريتريا قبل أن ينال الإريتريون استقلالهم في 1991م ويعلنوا دولتهم في 1993م.

وقد تسبب ذلك في وفاة العشرات من المغتربين، ونزوح مجاميع كبيرة منهم إلى السودان الشقيق، بعد أن فقدوا كل ما كانوا يملكونه، وكل ما كانوا قد جمعوه وحصلوا عليه خلال فترة اغتربهم الطويلة، كما أنه يجب ألا ننسى أيضاً ذلك الدور الإيجابي المشرف الذي قامت به الجالية اليمنية في السودان في استقبال وإغاثة هؤلاء النازحين وإيوائهم واحتضانهم، وتقديم كل أنواع الدعم والمساعدة والعون لهم، وتيسير عودة المئات منهم إلى اليمن.

المبحث الخامس: المهاجرون اليمنيون في جيبوتي

1- لمحة تاريخية سريعة عن الهجرات اليمنية إلى جيبوتي

يتفق العديد من المؤرخين على أن أفواج الهجرات السامية التي انطلقت موجاتها من اليمن إلى السواحل الإريترية وهضبة الحبشة، ابتداء من العام 2000 قبل الميلاد تقريباً، قد وصل بعضها إلى جيبوتي والصومال، ويؤكدون أن قبائل العفر والعيسى التي تقطن حالياً في جيبوتي، وأجزاء من أثيوبيا والصومال يعود أصلها في الأساس إلى تلك القبائل اليمنية السامية التي كانت قد هاجرت إلى هذه المنطقة⁽¹¹⁰⁾. وفي العام 1500 قبل الميلاد وجهت ملكة مصر الفرعونية (حتشبسوت) حملة عسكرية إلى بلاد بونت التي كانت تشمل فيما تشمله أراضي تسيطر عليها (جيبوتي)، وخلال الفترة التاريخية التي أعقبت ذلك حتى فجر الإسلام لم ينقطع التبادل التجاري والهجرات بين جنوب الجزيرة العربية (اليمن) وهذه المنطقة، وذلك حتى وقوع اليمن تحت الاحتلال الحبشي⁽¹¹¹⁾، ومن ثم ظهور الإسلام الذي وصل إلى جيبوتي عام 630م. وخلال الأعوام ما بين (890 وحتى 900 م) قامت في المنطقة التي عرفت بـ"الشاو" أول مملكة إسلامية في القرن الإفريقي، ثم نشأت في هذه الأثناء وبعدها تقريباً مملكة "ايفات" الإسلامية التي كانت تجمع الأقاليم الممتدة من

(110) يؤكد الإخباريون القدامى بأن الأصل الحقيقي لقبيلة العفر- إحدى أكبر القبائل في جيبوتي- يعود إلى القبائل اليمنية القديمة التي هاجرت إلى جيبوتي وشمال الصومال وانتشرت بعد ذلك في أجزاء من أثيوبيا وإريتريا، وأن تلك القبائل تنتمي في الأساس إلى منطقة المعافر اليمنية المعروفة حالياً بـ (الحجرية)، وقد أسهم قدم هذه الهجرات ومرور الزمن في تحريف الاسم الحقيقي لهذه القبائل من المعافر إلى العفر.

(111) يشير المرحوم محمد عبدالقادر بامطرف في كتاب (الهجرة اليمنية) الصادر عن وزارة المغتربين عام 2001م، ص11، إلى أن الاحتلال الحبشي الأول لليمن قد حدث خلال فترة حكم الملكة بلقيس بنت الهدهاد (345-330م)، وقد بقي الأحباش في اليمن حتى عام 372م، حينما أجلاهم الملك (كرب بهأمن).

(زيلع) في الصومال شرقاً حتى (شلو) في الحبشة، كذلك قامت بعض الإمارات والممالك الإسلامية الأخرى في هذه المنطقة، ما بين القرن الرابع عشر حتى السادس عشر، في حين كانت القرون الميلادية الواقعة بين عامي 1300م وحتى 1600م قد شهدت قيام وانحلال أكبر مملكة إسلامية في القرن الإفريقي، حيث كان العام 1543م قد شهد موت الفاتح الصومالي (أحمد إبراهيم الغازي) الذي اشتهر بكنية "الأشول"، ويرجح البعض انتماءه لأصول عربية يمنية، وبموت هذا الفاتح "الأشول" بدأت تتحلل دولة من أكبر الدول الإسلامية. وتميزت القرون التي تلت ذلك بسيطرة العثمانيين على أجزاء كبيرة من العالم الإسلامي والدول الإفريقية، بما في ذلك سواحل البحر الأحمر الشرقية والغربية، وسواحل القرن الإفريقي، واستمر هذا الوضع إلى أن دخل (نابليون بونابرت) إلى مصر مع بداية القرن التاسع عشر. وفي عام 1839م احتل الإنجليز عدن فبادرت فرنسا إلى توقيع اتفاقية تحالف وصدقة في العام 1862م مع سلاطين (العفر)، إحدى القبيلتين الكبيرتين في جيبوتي، تخلى فيها العفر للفرنسيين عن حقوقهم في ميناء (أوبوك) أو (أبخ) مقابل عشرة آلاف تالر.

ومع حلول عامي (1884 - 1885م) دخلت إيطاليا في مجال المنافسة مع الإنجليز والفرنسيين على هذه المنطقة، واتفقت هذه الدول الأوروبية الثلاث على اقتسامها فيما بينها، فصارت (زيلع وبربره) من نصيب إنجلترا، و(أوبوك وتاجورا) من نصيب فرنسا، و(عصب ومصوع) من نصيب إيطاليا، وفي مرحلة لاحقة عادت هذه الدول لتتقاسم ما تبقى من أراضي الصومال. وفي عام 1892م اتخذ الحاكم الفرنسي قراراً بالبداية في تشييد مدينة جيبوتي التي أصبحت مقراً للإدارة الاستعمارية الفرنسية، وأصبحت تعرف منذ سنة 1896م باسم (الصومال الفرنسي)، وبقي هذا الاسم متداولاً حتى يوليو 1967م حين أطلقت

الإدارة الفرنسية عليه اسم "الإقليم الفرنسي للعفر والعيسى". وفي عام 1975م تجمعت صفوف المعارضة الوطنية الجيبوتية تحت راية "الرابطة من أجل الحصول على الاستقلال"، وظلت تناضل حتى نالت جيبوتي استقلالها في 27\6\1977م.

2- الهجرات اليمنية الحديثة والمعاصرة إلى جيبوتي

بدأت الهجرات اليمنية الحديثة إلى جيبوتي قبل الحرب العالمية الأولى ببضعة عقود، وذلك عندما كانت فرنسا تستعمر جزر مدغشقر، والهند الصينية (فيتنام ولاوس وكمبوديا وتايلند)، حيث كانت سفنها آنذاك تزود بالوقود "الفحم"، وكان لا بد من ميناء في جنوب البحر الأحمر لتزويد هذه السفن بالوقود والمياه واللحوم بدلاً من تزودها بهذه الاحتياجات من ميناء عدن الذي كان تحت سيطرة الإنجليز، ومع اشتداد التنافس بين القوى الاستعمارية الكبرى للسيطرة على المنافذ البحرية الاستراتيجية في منطقتي البحر الأحمر والقرن الإفريقي "إنجلترا وفرنسا" تنبعت إلى أهمية الموقع الاستراتيجي الحيوي الذي تحتله جيبوتي في البحر العربي، والذي جعل منها محطة مهمة على ملتقى الطرق التجارية العالمية التي تربط بين الغرب والشرق. ويشير محمد عبدالواسع حميد الأصبحي في هذا السياق⁽¹¹²⁾ إلى أن فرنسا بعد توقيعها اتفاقية تحالف وصدقة مع سلاطين العفر عام 1862م بدأت أولاً باحتلال منطقة "أبخ"، المحاذية لبوغاز باب المنذب، ثم ما لبثت بعد ذلك أن امتدت سيطرتها إلى (جيبوتي)، وكانت وقتها لاتزال مجرد موقع ساحلي لا أثر فيه لسكان أو عمران. وبعد افتتاح سلطات الاحتلال الفرنسي مدينة جيبوتي رسمياً، عام

(112) سفير بلادنا لدى جمهورية جيبوتي في النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي، وسفير اليمن (صنعاء) غير المقيم لدى كينيا وتنزانيا خلال نفس الفترة.

1892م، عينت (برهان أبوبكر كباي) حاكماً لها. وبنوه الأصبحي إلى أن فرنسا عند سيطرتها على "أبخ وجيبوتي" كانت محتاجة إلى من يعمل في بواخرها، ومن يفرغ السفن التي تحمل الفحم، ويومها لم يكن هناك من يمكن أن يقوم بمثل هذه الأعمال الشاقة سوى المهاجرين اليمنيين⁽¹¹³⁾.

قبل انطلاق هجرة اليمنيين إلى جيبوتي، كان هناك مجموعة من الأشخاص اليمنيين يقيمون في جزيرة "ميون"، ومن ضمنهم الرجل الذي كان مسؤولاً حينها عن تصدير العمال اليمنيين إلى جيبوتي، وهو (عبدالله ثابت الأصبحي)، حيث كان يقوم بتزويد السفن الفرنسية بحاجتها من العمال الذين كانوا قد تدرّبوا على شغل الفحم، وفي نفس الوقت كان الفرنسيون يأخذون عمالاً من "الحكم" الذين يقطنون مناطق (الكحة، والمخا)، والمناطق المجاورة لها، وكانت لهم مطامع في (الشيخ سعيد)؛ بحكم أنه كان يوجد لهم (فنار) قبل ذلك في مدينة المخا، وكان هذا الفنار يستعمل في إدارة وإرشاد السفن، ولذلك فقد أخذوا مجموعة من "الحكم" ونقلوهم للعمل في أحد البساتين التابعة لهم قرب جيبوتي في منطقة تعرف حالياً باسم "حنبلي". وكان هؤلاء العمال يقومون بحفر الآبار على الطريقة التقليدية اليمنية، ويزرعون شجر النخيل الذي تم نقله من المخا، إلى جانب الفل، والرمان، والخوخ، والطماطم، وكل أصناف الخضراوات، وقد كان جميع المزارعين الذين يعملون في هذه المنطقة من اليمنيين، وفي الوقت نفسه كانت هناك أيضاً مجموعة أخرى من العمال اليمنيين يقومون ببناء المنازل وتشبيد المساكن والمعسكرات والمؤسسات والمرافق المختلفة التابعة للفرنسيين في جيبوتي.

(113) ورد هذا الحديث في سياق المقابلة الصحفية التي أجراها الكاتب مع المرحوم السفير محمد عبدالواسع حميد الأصبحي، ونشرت ضمن الملف الصحفي عن جيبوتي وأثيوبيا في العدد الثالث من مجلة الوطن، مارس 1985م.

أما فيما يتعلق بالمراحل التي مرت بها الهجرة الحديثة لليمنيين إلى جيبوتي، وكيف حدثت هجرة البعض منهم من هناك إلى فرنسا، فقد ذكر لنا عدد من أعلام الرعيل الأول من المهاجرين الذين التقيناهم أن (الفحم) كان في ذلك الوقت هو الوقود الرئيسي للبواخر، وكان الأوروبيون بصفة عامة لا يحبذون العمل في هذا المجال لمشاقته وأضراره الصحية، مما دفعهم إلى الاستعانة بالعمالة اليمينية لتولي هذه المهمة، حيث كان يعمل في كل باخرة ما بين ثمانين إلى مائة وعشرين شخصاً من هؤلاء العمال، أي بمعدل أربعين شخصاً في الوردية الواحدة التي مدتها أربع ساعات، ولم يكن الأوروبيون يقومون بأكثر من عملية الإشراف عليهم، وقد حدث أن بعض اليمنيين كانوا يتسللون خلال انتقال البواخر بين الموانئ الأوروبية إلى فرنسا وبريطانيا وغيرها من الدول، حيث كانوا ينزلون هناك بأي بطاقة نظراً لأنه لم يكن يوجد قبل الحرب العالمية الأولى جوازات، أو بطاقات، أو صور، وكان كل ما يحمله هذا المهاجر اليمني حينها هو مجرد ورقة على شكل بطاقة عادية (أي بطاقة)، وهي تكون في أغلب الأحوال تابعة لشخص آخر غيره؛ لأنه كان يحدث أن يعمل أحدهم في باخرتين في وقت واحد فيكون حاملاً لبطاقتين، يسلم إحداها لشخص آخر، فيقوم بدوره باستعمالها في العمل والتنقل، رغم أنها تحمل اسم الشخص الآخر، وقد استمر الوضع على هذا الحال حتى منتصف ثلاثينيات القرن الماضي، إذ أنه بعد أن تم اكتشاف النفط واستخراجه بدأت السفن الفرنسية تستعمله بدلاً عن الفحم، فبدأوا بإعادة اليمنيين الذين لم تكن لديهم هويات من فرنسا، حيث عاد كثيرون منهم إلى جيبوتي، وعاد البعض منهم إلى اليمن. ومنذ ذلك الحين تقريباً أخذت هجرة اليمنيين إلى جيبوتي (التي كانت في البداية متتالية وكثيفة) في التراجع والانحسار بشكل تدريجي حتى نهاية أربعينيات القرن الماضي، وهي

ذات الفترة التي تزامنت مع بعض المساهمات والنشاطات التي كان قد قام بها الشباب اليمني في جيبوتي لدعم حركة الأحرار اليمنيين، خلال النصف الثاني من الأربعينيات. ونذكر منها مثلاً قيام إبراهيم العطار، شقيق الدكتور محمد سعيد العطار، عام 1946م، بإلقاء محاضرة قدم فيها للمهاجرين تعريفاً بـ(الجمعية اليمنية الكبرى) في عدن، وشرح لهم أهدافها، وحثهم على دعمها، وقال للحاضرين: "إن من يريد منهم أية معلومات عن هذه الجمعية السياسية التي تناهض الحكم الإمامي الطاغوي في اليمن فأنا سأزوده بها".

وقد كان لدى هؤلاء الشباب دفاتر وسندات لتحصيل الاشتراكات والتبرعات من المهاجرين وإرسالها إلى الجمعية، وقد أزعج هذا النشاط السلطات الفرنسية في جيبوتي فقام مستشار الحاكم الفرنسي، ويدعى (بن لدمان) - وكان هذا المستشار قبل ذلك قد زار اليمن، والتقى بالإمام يحيى وولي عهده الأمير أحمد- باستدعاء كلٍّ من محمد عبد الواسع حميد الأصبحي، وأحمد شعلان، والمرحوم علي طاهر، وكان قبل ذلك قد استدعى إبراهيم العطار لوحده، ووجه لهم تهديداً صريحاً بأنهم (إذا مارسوا أي نشاط، أو تحدثوا عن اليمن أو الإمام بسوء فإنه سوف يقوم بإخراجهم من جيبوتي بعزيمة مكسرة، ويسلمهم للإمام"⁽¹¹⁴⁾). ولهذا فقد أحجم اليمنيون بعد ذلك عن القيام بأي نشاط سياسي لإدراكهم أن الفرنسيين كانوا يريدون للوضع في اليمن أن يبقى على ما هو عليه، وأنهم ليس لديهم النّفس الطويل كما هو الحال عند الإنجليز.

ومنذ أوائل خمسينيات القرن المنصرم تواصلت مساعي المهاجرين اليمنيين في جيبوتي لإيجاد كيان اجتماعي أو اتحاد، أو نادٍ يجمع شملهم، وتكالت

(114) هذا الحديث ورد على لسان الدكتور محمد سعيد العطار، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة غرب آسيا في (حوار الثمانينيات)، الذي أجرته معه ونشر على جزءين في صحيفة 13 يونيو، منتصف عام 1981م.

جهودهم في هذا الإطار في تكوين نادٍ يجمع كل العرب في جيبوتي خلال النصف الأول من الخمسينيات، وهو "نادي الشبيبة العربية"، والمقصود بتسمية العرب هنا هم المهاجرون اليمنيون فقط؛ لأنه لم يكن يوجد يومها في جيبوتي أي مهاجرين عرب من جنسيات أخرى غير اليمنيين، وقد حاول الفرنسيون اختراق هذا النادي بحيث تركوا عضويته محصورة على المهاجرين اليمنيين الذين كانوا يحملون الجنسية الفرنسية⁽¹¹⁵⁾. وبناء على ذلك فقد طلب الفرنسيون حينها من اليمنيين الذين لم يكونوا يحملون جنسيات فرنسية تأسيس نادٍ خاص بهم، فشكوا "الجالية العربية اليمنية" في جيبوتي عام 1958م، وقد لعبت هذه الجالية دوراً مهماً وإيجابياً في لَمّ شمل المهاجرين وتوحيدهم، وجمع كلمتهم، وتوطيد أواصر الاتصال والتواصل بينهم، وحل المشاكل والصعوبات التي تواجههم كلما استطاعت إلى ذلك سبيلاً. إلا أنها قررت النأي بنفسها عن التدخل في الشأن السياسي؛ نظراً للحساسية الكبيرة التي كانت تبديها سلطات الاحتلال الفرنسي في جيبوتي تجاه أي نشاطات تحاول أن تقوم بها الجالية، وتتسبب في تعكير صفو العلاقات الودية التي كانت قائمة بين بعض المسؤولين الكبار في سلطات الانتداب وبين رموز نظام الحكم الإمامي. وقد استمر هذا الوضع إلى ما بعد قيام ثورتي سبتمبر 1962م وأكتوبر 1963م.

وبعد استقلال جيبوتي عام 1977م، حاول المغتربون مراراً وتكراراً الحصول على التصاريح الرسمية لإعادة إحياء الجالية وتفعيل نشاطها، إلا أن السلطات الجيبوتية كانت تبدي مخاوفها وتوجسها من أي نشاط اجتماعي من هذا القبيل.

(115) لم تكن قد وجدت حينها الجنسية الجيبوتية، وكانوا يعاملون أبناء البلد الأصليين كرعابا فرنسيين.

ومع استمرار تبادل الزيارات واللقاءات الرسمية بين الجانبين اليمني والجيوتي، على مختلف المستويات، وتشكيل اللجان المشتركة ونجاحها في إرساء دعائم وطيدة لعلاقات نموذجية أخوية متميزة ومتكافئة بين البلدين والشعبين الشقيقين، دخلت العلاقات بين الجالية اليمنية والحكومة الجيوتية في طور جديد، وتم السماح للمغتربين بتأسيس "الجالية اليمنية" في السنوات الأولى من ثمانينيات القرن المنصرم، وتسلم قيادتها نخبة ممتازة من أعلام وأعيان ووجهاء المغتربين، وفي طليعتهم عميد الجالية الشيخ طاهر سعيد سيف عبدان القرشي، وعبدالرحمن أحمد طه، وعلي محمد حيدر، وعبدالرحمن محمد حيدر، ومحمد مقبل واصل، وعبدالرقيب سعيد سيف، وجميل عبدالكريم الشوافي، ومحمد البكري وآخرون. وقد كان في مقدمة المشاريع التي شيدتها الجالية بناء مدرسة نموذجية لأبناء الجالية تشمل جميع المراحل التعليمية، وتدرس المنهج اليمني.

ورغم ذلك، يبقى المهاجر اليمني في جيوتي من أقل مهاجريننا اهتماماً بالنواحي السياسية؛ وذلك بسبب تغلب الاهتمام التجاري والمالي على تفكيره، وربما أن هذا هو السبب الذي جعل أبناء الجالية اليمنية في جمهورية جيوتي يشكلون ثقلًا غير عادي، وقوةً سياسية واقتصادية واجتماعية لا يستهان بها في هذا البلد.

المبحث السادس: الهجرات اليمنية إلى دول ساحل شرق إفريقيا

1- الهجرات اليمنية إلى الصومال

تلاحقت الهجرات من جنوب الجزيرة العربية نحو القرن الإفريقي عموماً والصومال بوجه خاص، منذ فجر التاريخ، وإن كان بعضها قد حدث بصورة بعثات تجارية أو دينية لتستقر فيما بعد في هذه المنطقة من القرن الإفريقي⁽¹¹⁶⁾. ويؤكد علي الجمرة⁽¹¹⁷⁾ أن التجار اليمنيين هم أول من اكتشفوا منطقة الساحل الشرقي لإفريقيا، وأنهم كانوا أقدم من وطؤوا الساحل الشرقي لإفريقيا، حيث كان قdomهم للتجارة حيناً والاستيطان أحياناً أخرى، ونجحوا في تأسيس عدة مراكز تجارية للاشتغال بتجارة الذهب والعاج وغيرها⁽¹¹⁸⁾. وفي الفترة التي أعقبت ظهور الإسلام، ظهرت عوامل أخرى غير العامل التجاري أو الامتداد الحضاري⁽¹¹⁹⁾، وقد نتج عن وجود تلك العوامل اكتشاف اليمنيين لمراكز جديدة على الساحل الشرقي لإفريقيا، واستقرارهم الدائم فيها، ثم تطور الأمر إلى إقامة كيانات سياسية عربية إسلامية؛ إذ كثرت الإمارات والمدن العربية، وكثر عدد المهاجرين إلى الساحل الشرق إفريقي واستقرارهم فيه، وقد حدث هذا التواجد العربي الإسلامي خلال هذه الفترة نتيجة لدوافع متعددة⁽¹²⁰⁾، أبرزها المنازعات الدينية والسياسية التي اندلعت خلال عصري الدولتين الأموية والعباسية،

(116) يذكر الإخباريون القدامى أن قبيلة (أل سَمْعُ أل) اليمنية هاجرت إلى المنطقة التي تسمى (صوماليا) وأن كلمة الصومال تحريف لكلمة (أل سمع أل) انظر: كتاب الهجرة اليمنية، محمد عبدالقادر بامطرف ص9.

(117) الجمرة، المرجع السابق، ص 83.

(118) يشير المرحوم محمد عبدالقادر بامطرف في كتاب (الهجرة اليمنية) الصادر عن وزارة المغتربين عام 2001 م ص 11، إلى أن الاحتلال الحبشي الأول لليمن قد حدث خلال فترة حكم الملكة بلقيس بنت الهداد. (330-345م) وقد بقي الأحباش في اليمن حتى عام 372م حينما أجلاهم الملك (كرب بهأمن).

(119) بامطرف، محمد عبدالقادر، المرجع السابق ص 41.

(120) زكريا، جمال قاسم، استقرار العرب في الساحل الشرقي لإفريقيا، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد الخامس، إبريل 1971م.

وظهور الفرق والمذاهب المتعددة، مما دفع الكثير من العرب اليمنيين أولاً، والعمانيين في مرحلة لاحقة، إلى الهجرة إلى موانئ الساحل الشرقي لإفريقيا⁽¹²¹⁾، وقد نتج عن امتزاجهم بسكان السواحل الإفريقية ظهور ثقافة مميزة المعالم أخذت بنصيب متفاوت من الثقافات المتعددة.

وقد حدثت آخر الهجرات اليمنية والعربية إلى الصومال ومنطقة شرق إفريقيا قبل حوالي (290-360) عاماً⁽¹²²⁾، إلا أن الهجرة الحديثة لليمنيين إلى الصومال بدأت بين نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، واستمر تدفقها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وكانت من منطقة حضرموت بدرجة أساسية، ومن بعض المحافظات الشرقية والجنوبية، ثم جاءت الهجرات اللاحقة من بعض المحافظات الوسطى والشمالية في بداية القرن العشرين، واتخذت شكلها الجماعي في نهاية الحرب العالمية الأولى بعد هزيمة تركيا في هذه الحرب، وانسحاب القوات العثمانية من شمال اليمن.

وقد تأسست أول جالية يمنية في الصومال عام 1942م، بفضل جهود مجموعة من الشباب اليمني، وكان الاسم الأول لهذه الجالية هو "اتحاد التجار العرب والصومال"، ثم تغيرت التسمية في مرحلة لاحقة إلى (نادي الشباب اليمني)، إلا أن علي قاسم الحبيشي⁽¹²³⁾ قد أكد أن (نادي الشباب اليمني) هو

(121) يشير محمد عبدالقادر بامطرف في كتاب (الهجرة اليمنية) الصادر عن وزارة المغتربين 2001م، (ص72) إلى أن المهاجرين اليمنيين الحضارم هم الذين أطلقوا اسم (مقر الشيوخ) على المدينة الصومالية التي حرّف البرتغاليون اسمها في ما بعد إلى (مقديشو)، وكان العمانيون ينازعون الحضارم على السلطة على هذه المنطقة، وقد دحروا الحضارم منها في القرن الـ14 وأسسوا سلطنتهم بها.

(122) زكريا، جمال قاسم، دور العرب في كشف إفريقيا، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد الرابع، يناير 1971م.

(123) رئيس الجالية اليمنية السابق (شمال اليمن) وقد استشهد خلال الأشهر الأولى لاندلاع الحرب الأهلية في الصومال.

أول تنظيم يماني تم تأسيسه في الصومال قرب نهاية الحرب العالمية الثانية، وأنه لم يكن هناك أي كيان لليمنيين قبل هذا التاريخ. لكن عبد الحميد سالم الشيباني⁽¹²⁴⁾ أشار إلى أنه تم تأسيس "الجالية العربية اليمنية" عام 1943م، التي شغل الشيباني مهام أمينها العام للأعوام 1945/43م، كما تم إنشاء "نادي الشباب اليمني" في العام نفسه، وتم في وقت لاحق إنشاء ما عرف بـ"نادي النهضة"، وهو تجمع آخر لليمنيين في الصومال قام بتأسيسه أبناء الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين نتيجة لشعورهم بالغبن من احتكار الجيل الأول من الآباء لجميع المناصب القيادية، وتحكمهم في تسيير نشاط "نادي الشباب اليمني". واستمر هذا الوضع حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تم تأسيس "الجالية العربية اليمنية في الصومال" نهاية عام 1945م التي نشأت وظلت جالية موحدة لجميع اليمنيين.

وقد اضطلع "نادي الشباب اليمني" بدور فاعل ومؤثر تجاه أبناء الجالية خلال السنوات الأولى من تأسيسه، وكان من أبرز إنجازاته تأسيس "مدرسة الفلاح" التي استمرت تؤدي دورها لبعض الوقت، ثم أغلقت بعد ذلك لفترة من الزمن بعد توقف نشاط نادي الشباب اليمني نتيجة للخلافات التي حدثت بين أعضائه، وأدت في ما بعد إلى تفكك إدارته وتجميد نشاطه.

وقد تكللت جهود ومساعي الخيرين من أبناء الجالية ودعمهم السخي بعودة مدرسة الفلاح مجدداً لتؤدي دورها التعليمي والتنويري والتثقيفي الذي ترك تأثيره الإيجابي، وبصماته الخلاقة على جيل كامل من أبناء المهاجرين اليمنيين في الصومال، خلال تلك الفترة، وظلت تؤدي دورها لسنوات إلى ما بعد

(124) أحد أعيان ووجهاء ومؤسسي الجالية اليمنية في الصومال وممثل الأقليات في مجلس الشيوخ الإيطالي، وقد عمل لاحقاً مستشاراً للسفارة اليمنية بمقديشو.

استقلال الصومال عام 1960م، حيث قامت الجالية اليمنية في نهاية ستينيات القرن المنصرم بتوقيف نشاط هذه المدرسة، وتبرعت بها للحكومة الصومالية. وقد شهدت الأعوام التي تلت قيام الثورة في اليمن عامي (1962م 1963م) (سبتمبر وأكتوبر) عودة قوية للجالية اليمنية في الصومال التي ظلت موحدة ومتماسكة حتى عام 1965م، الذي شهد قيام بعض الكيانات الصغيرة ذات الصبغة التشطيرية والمناطقية، ونجاحها في استقطاب أعداد كبيرة من أعضاء الجالية العربية اليمنية الموحدة إلى صفوفها. وحدث ذلك بعد ظهور "رابطة أبناء الجنوب العربي"، و"الجمعية الحضرية" عام 1965م، إضافة إلى العديد من الكيانات الصغيرة الأخرى التي ظهرت تحت مسميات عديدة حينها، وبخاصة بعد إنشاء "رابطة أبناء الجنوب العربي" في الصومال، ووصول أحد قادتها البارزين إلى الصومال في ذلك العام، الذي ترجح بعض المصادر أنه عبدالرحمن الجفري، وكان قد جاء إلى مقديشو عن طريق مدينة ممباسا الكينية⁽¹²⁵⁾. وفي تلك الفترة، قامت الحكومة الصومالية بإصدار مرسوم حكومي نصّ على أن كل مواطن في الصومال- وبخاصة المولودين في الأرض الصومالية- له الحق في اختيار الجنسية التي يرغب فيها، واقترن هذا القرار بإلغاء التصريح الممنوح للجالية العربية اليمنية من قبل الحكومة الصومالية، وظل هذا الوضع قائماً حتى عام 1973م حين قامت سفارة الجمهورية العربية اليمنية بمقديشو باختيار بعض الأعيان والوجهاء في الجالية ممن ينتمون إلى المحافظات الشمالية للاستعانة بهم في التعريف بالمغتربين الذين كانوا يتقدمون بطلبات للحصول على جوازات السفر اليمنية. وفي عام 1980م رتبت السفارة اليمنية بمقديشو "التابعة للجمهورية العربية اليمنية"

(125) يعتبر عبدالرحمن الجفري أحد المؤسسين لرابطة أبناء الجنوب وقادتها التاريخيين.

لإجراء انتخابات جديدة لاختيار هيئة إدارية للجالية، ووجهت الدعوة للمغتربين المنتمين للمحافظات الشمالية للمشاركة في هذه الانتخابات التي جرت تحت إشراف السفارة، وترتب عنها انتخاب هيئة إدارية جديدة للجالية، إلا أن حدوث بعض الملابس التي طعنت في نزاهة هذه الانتخابات، واقتران نشاط الهيئة الإدارية المنتخبة ببعض الممارسات والتصرفات السلبية، دفع السفارة إلى إلغاء الهيئة الإدارية المنتخبة، وقامت باختيار هيئة إدارية بديلة عن طريق التعيين.

وكرر فعل على ذلك، قام المغتربون الذين ينتمون للمحافظات الجنوبية بتشكيل جالية أخرى خاصة بهم، وبقي الوضع على هذا الحال إلى ما بعد إعادة وحدة الوطن اليمني أرضاً وشعباً في الـ 22 من مايو 1990م. حيث تم إعادة لُم شمل الجالية اليمنية في الصومال من جديد، وجرت انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة لاختيار هيئة إدارية موحدة للجالية، وانتخب محمود عبود رئيساً للجالية، وقد ظل عبود يشغل هذا المنصب إلى ما بعد الإطاحة بنظام الرئيس محمد زياد بري، ومن ثم اندلاع الحرب الأهلية في الصومال الشقيق نهاية عام 1991م.

وضع الجالية اليمنية في الصومال بعد الحرب الأهلية

قبل اندلاع الحرب الأهلية في الصومال، كان اليمنيون يتمتعون بامتيازات كبيرة، وكانوا يمثلون بمقاعد في البرلمان، ووزراء في الحكومة، وقادة في الجيش وأساتذة في الجامعات، ووكلاء ومديرين في المؤسسات الحكومية، وكان العدد الأكبر منهم يحملون الجنسية الصومالية، ويعاملون كمواطنين صوماليين، باستثناء نسبة بسيطة منهم لا تتعدى الـ 20% ظلوا يحتفظون بجنسيتهم اليمنية، أو يحملون جنسية مزدوجة.

أما في الجانب الاقتصادي، فقد كان هناك تجار يمنيون بارزون في العديد من المدن الصومالية، وكان العديد منهم يعملون في مجال الاستيراد والتصدير وتجارة المواشي، والموز، وبعض المنتجات الزراعية الأخرى، وفي العاصمة الصومالية مقديشو كان يوجد حي وسوق تجاري ذائع الشهرة لليمنيين، يسمى "بلاجا عرب". وكان هناك أيضاً عدد من اليمنيين يعملون في مجال الزراعة ويمتلكون مزارع كبيرة وحديثة في العديد من مناطق الصومال، وخصوصاً في منطقة "أفجوي" القريبة من العاصمة مقديشو، لكن اندلاع الحرب الأهلية أواخر عام 1991م، واستمرار تداعياتها لأكثر من عقد ونصف من الزمن، غيّر الكثير من الأوضاع، وخلف وضعاً مختلفاً ومغايراً لما كان في السابق⁽¹²⁶⁾.

ومع حلول عام 2006م حصل نوع من التفاهم الضمني والاتفاقات بين أطراف الصراع، وشهدت البلاد بعض الاستقرار، وكانت اليمن أول دولة عربية تبادر إلى إعادة افتتاح سفارتها في مقديشو. وفي الصومال، حيث المهمة الدبلوماسية معقدة للغاية، كان لا بد من تعيين سفير مخضرم ومحك يتحلى بالشجاعة والقدرة على الإقناع والتأثير، والتحلي بالمهارة الدبلوماسية، فكان أن وقع الاختيار على السفير أحمد حميد عمر، الذي كان قد خبر الملف الصومالي وتعايش معه من سفارات اليمن في أديس ابابا ونيروبي وحتى صنعاء لحظة بلحظة، منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين. وقد نجح أحمد عمر في إعادة لَمِّ

(126) إن انهيار الدولة في الصومال بعد عام 1991م نتج عنه العديد من التداعيات، لعل أبرزها انفصال شمال الصومال (جمهورية أرض الصومال) وتبعها إعلان (بونت لاند) كولاية فيدرالية في الوسط، واشتعال الحرب الأهلية في العاصمة مقديشو ومناطق الجنوب بين الفصائل المتناحرة، كذلك فإن غياب الدولة كرس حكم أمراء الحرب ومسؤولي العشائر الذين قسموا الصومال، خصوصاً الجزء الجنوبي إلى إقطاعات خاصة بهم.

شمل هذه الجالية العريقة، وضخ الدماء الجديدة في شرايين أنشطتها، وعادت لتمارس دورها الخدمي مجدداً في أوساط المهاجرين اليمنيين بفعالية كبيرة. وتمتلك الجالية اليمنية في مقديشو مقراً ومدرسة، وتقوم بتنظيم نشاطات ثقافية ورياضية متعددة، كما تشارك فرق مدرسة الجالية الرياضية، بما فيها فرق الطالبات لكرة السلة وكرة الطائرة، ضمن الدوري العام لمدينة مقديشو. ويقدم الدعم للجالية اليمنية في الصومال تجار يمنيون بغية مساعدتها في تسيير نشاطها وتقديم خدماتها لأبناء الجالية، وكذلك الأمر أيضاً بالنسبة للمدرسة التي يعمل فيها معلمون متطوعون يقومون بتدريس الطلاب الذين يقترب عددهم من ألف طالب وطالبة، ويحصلون في مقابل ذلك على حوافز مالية رمزية يتم دفعها من عوائد الرسوم السنوية التي تقوم إدارة المدرسة بتحصيلها من الطلاب الميسورين، والمحددة بمبلغ سنوي لا يتجاوز (200) دولار عن كل طالب، ومع ذلك فإن كثيراً من الطلاب لا يستطيعون دفع الرسوم، ويقدم لهم التعليم مجاناً.

وقد أشار عبدالله الضالعي⁽¹²⁷⁾ (رئيس "الجالية اليمنية" في الصومال)، إلى أن عدد أبناء الجالية اليمنية في الصومال يقدر بـ(25) ألفاً، يمارس العديد منهم التجارة في مجالات قطع الغيار للسيارات، والكهربائيات، والإلكترونيات، إضافة إلى تجارة الذهب، والمواشي، وبيع المواد الغذائية، كما يمتلك العديد منهم مزارع للموز والفواكه المختلفة، خصوصاً في مدينة "أفجوي".

وفي جانب ذي صلة، كانت مرحلة ما بعد انهيار الدولة في الصومال سبباً لحدوث عمليات سطو عديدة لممتلكات يمنيين، مثلما تعرض الكثير منهم للسرقة

(127) صحيفة (26 سبتمبر)، حديث صحفي مع عبدالله الضالعي، العدد (1309)، 22 فبراير 2007م.. مجلة (العربي) الكويتية، العدد (355)، يونيو 1988م ص142.

وبعضهم للقتل، حتى أن العديد من تجار الذهب ظلوا لسنوات يخفون نوع تجارتهم خوفاً من مضايقتهم وتعرضهم للقتل.

ولا يقتصر وجود الجالية اليمنية على (مقديشو)، و(كسمايو)، ومدن في الوسط والجنوب الصومالي، إذ تتواجد الجالية في (بصاصو) مثلما توجد جالية أيضاً في أرض الصومال القريبة من اليمن بمحاذاة (1000) كيلومتر على البحر.

ففي مدينة (هرجيسا) عاصمة "أرض الصومال"، نجد تاريخاً تجارياً تمتد جذوره لسنوات طوال، كان اليمنيون هم أبطاله في التجارة، كما نجد أيضاً أطلال جالية يمنية عريقة يقيم المئات من أفرادها في الوقت الحاضر في "أرض الصومال"، وبضع مئات آخرين في "بونت لاند" الفيدرالية، ويمارس عدد كبير منهم النشاط التجاري، ويتقاسمون الحياة البسيطة مع سكان "أرض الصومال" و"بونت لاند". وقد قام اليمنيون في أرض الصومال بتأسيس "جالية" لهم وتخصيص مقر لها، وتم انتخاب مراد مبارك رئيساً للجالية التي تقوم بمتابعة قضايا اليمنيين وتوفير ما يحتاجونه من الدعم والخدمات الضرورية، ومراد مبارك كان يعيش في مدينة (زيلع) القريبة من خليج عدن، حيث كان والده من كبار التجار في المدينة، وكانت تجارته هناك ذائعة الصيت، وبعد أن تم الإعلان عن قيام (جمهورية أرض الصومال)، عام 1991م، استفادت سلطة "أرض الصومال" كثيراً من موهبة مراد وإبداعه في مجال الرسم، وكلفته بتصميم عملة أرض الصومال، وكذلك العلم، والطابع البريدية، وكافة المجسمات الجمالية والرموز، والشعارات الرسمية التي يحتاجون لها بعد إعلانهم قيام "جمهورية أرض الصومال" من جانب واحد.

2- الهجرات اليمنية إلى كينيا

لم يكن الصحفي العربي محمود عبد الوهاب مبالغاً عندما قال: "إنه في كل كتب كينيا هناك فصل كامل عن الوجود العربي القديم في هذا البلد، وبخاصة في مدن الساحل الشرقي الذي كان منطقة نفوذ بحري أيام الازدهار العربي، عندما كانت الأساطيل العربية تحتكر الطريق البحري إلى الهند والشرق". ويؤكد ذلك أن فاسكو دي جاما عندما ضل الطريق ألفت به مراكبه إلى مدينة (ماليندي) التي تبعد عن (مباسا) 130 كيلومتراً فقط، واستعان هناك ببعض البحارة العرب الذين أرشدوه إلى الطريق الصحيح. وعندما عاد "دي جاما" من رحلته الاستكشافية الإفريقية، كتب مرافقه في الرحلة عن المدن الزاهرة والتجارة الغنية التي كانت قائمة في مدن الساحل الشرقي لإفريقيا، وكانت يومها تحت السيطرة العربية.

وذكر السيد علوي بن طاهر الحداد أن الرواد الأوائل الذين نشروا الإسلام في كينيا هم من العرب القادمين من منطقة حضرموت اليمنية وعمان الذين وصلوا إلى سواحل كينيا في القرنين الثامن والتاسع للهجرة⁽¹²⁸⁾. وقد تأسست في سواحل كينيا سلطنات إسلامية بزعامة عربية، وقد أكد (بربوسا) هذا الأمر بعد أن زار بعض المدن الساحلية في عام 1500م. ويقول (بربوسا) البرتغالي: إن مدينة ممباسا كان لها سلطان خاص بها وهو من العرب، وكذلك الحال في ماليندي الواقعة شمال ممباسا، ويسكنها العرب، وعليهم أمير منهم⁽¹²⁹⁾. وتعد آخر الهجرات التي قام بها اليمنيون إلى كينيا حديثة العهد قياساً بالبلدان

(128) الحداد، علوي بن طاهر، الإسلام والمسلمين في العالم، ج 1، عالم المعرفة، جدة، 1985م ص 170.

(129) شهاب، حسن صالح، تاريخ اليمن البحري، ص 91، 92.

المجاورة لها، حيث يؤكد الشريف محمد أحمد البيتي⁽¹³⁰⁾ أن أحدث الهجرات اليمنية إلى كينيا كانت قبل حوالي 250 سنة، مشيراً إلى أن هذه الهجرات لم تكن جماعية وإنما كانت هجرات متقطعة وغير ثابتة الاستقرار والإقامة. لقد استمرت الهجرة إلى كينيا في القرنين التاسع عشر والعشرين، وقد ورد في التقرير الإحصائي لعام 1921م لمستعمرات كينيا والمحمية ما يلي: إن المستوطنات العربية في البلاد قائمة منذ وقت طويل، وموجة هجرة العرب الحضارم في ازدياد، وإن 7 و8% من السكان العرب من كينيا، وهم 88 ذكوراً و232 من الإناث، احتفظوا بجنسيتهم الحضرمية، بينما سجل (1347) أن الجزيرة العربية مسقط رأسهم، ومن الناحية العملية يمكن القول إنهم جميعاً من حضرموت أو ولدوا في كينيا"⁽¹³¹⁾.

ولم تتحقق عملية الاستقرار والإقامة الدائمة للمهاجرين اليمنيين في المحافظات والمدن الكينية إلا منذ قرابة (110 - 120 عاماً)؛ وذلك نتيجة لتحسن ظروف وأوضاع هؤلاء المهاجرين، وحصولهم على فرص العمل المغرية، وبدء ممارستهم لبعض الأعمال والأنشطة التجارية المتوسطة والصغيرة. وقد تقلصت الهجرة اليمنية إلى كينيا أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، وازداد تقلصها بعد استقلال كينيا عام 1963م، وإصدار تشريعات تحد من الهجرة الخارجية إلى كينيا، وتشريع آخر يمنع تحويل العملة إلى خارج البلاد، وعاد عدد من مهاجري اليمن الحضارمة في كينيا إلى اليمن خلال تلك الفترة، وخاصة من أولئك الذين هاجروا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، واستقر عدد آخر في كينيا، والتحقوا بالموجات البشرية من

(130) رئيس الجالية اليمنية السابق في كينيا.

(131) انظر: دبلبو إنش انجرامس، حضرموت 1934 - 1935 م، تعريب سعيد عبد الخير النوبان، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 2001م، ص169.

المهاجرين اليمنيين الذين استقروا في كينيا في القرون السابقة⁽¹³²⁾. لكن هذه الهجرة عادت للتنامي مرة أخرى في الثمانينيات والتسعينيات بعد تخفيف القيود على الهجرة، وإلغاء التشريع الذي يمنع تحويل العملة للخارج.

وتركز نشاط اليمنيين في البداية في الزراعة والتجارة الصغيرة والمتوسطة، ثم تجارة وصناعة الجلود، وتوسع لاحقاً ليشمل العديد من الأنشطة التجارية، والزراعية، والاقتصادية، والاستثمارية، والتصدير والاستيراد، مثل تصدير منتجات البن والشاي، وامتلاك مزارع للبن والشاي، وتربية المواشي، وصناعة الألبان، والصناعات الغذائية، والاستثمار في قطاعات الفنادق والنقل، ومواد البناء، وصناعة الزجاج، والسياحة، ومطاحن الغلال، وغير ذلك. وقد غدت نشاطات اليمنيين واستثماراتهم لا يستهان بها، وتشمل كافة الجوانب الاقتصادية والزراعية، والعقارية، وكذلك لهم نشاطات واستثمارات واسعة في مجالات النقل البري والوكالات التجارية. ومازال اليمنيون حتى اليوم هم المتصدرون لتجارة ودباغة الجلود، وتجارة البن والشاي، والحبوب، والفلفل، والمواد الغذائية، وجميع أنواع السلع المصنعة والمنتجة محلياً أو في الخارج.

ورغم أن الكثير من أبناء المهاجرين نالوا قسطاً وافراً من التعليم والتأهيل والمؤهلات العلمية والأكاديمية الرفيعة، فإنهم لم يهتموا كثيراً بتنظيم أنفسهم في كيان نقابي واجتماعي يلم شتاتهم، ويدافع عن قضاياهم، ويصون حقوقهم، كما هو حال الجاليات الهندية والآسيوية، وربما أن مرد ذلك يعود إلى أنهم جميعاً، باستثناء مجموعة قليلة جداً، يحملون الجنسية الكينية، ويعاملون كمواطنين كينيين.

(132) باصرة، المرجع السابق، ص108.

وكانت الجالية اليمنية قد أنشأت أول كيان لها أواخر أربعينيات القرن الماضي، وهي "جمعية الإسعاف الخيرية" التي ترأسها الشيخ عامر النهدي، واستمر نشاطها حتى عام 1966م، ثم توقف بعد وفاة الشيخ عامر، ثم عادت بعد عدة سنوات لتمارس نشاطها بشكل محدود في مدينة ممباسا، برئاسة الشيخ عبدالله سعيد الزبيدي، كما تم إنشاء "الرابطة الحضرية لإفريقيا الشرقية" التي تأسست في مدينة ممباسا في مارس 1963م، وفي ثمانينيات القرن المنصرم أسس اليمنيون "الجمعية الخيرية العربية الكينية"، وهي كيان أشبه ما يكون بجمعية صداقة عربية كينية، في مدينة نيروبي، وقد ترأسها الشيخ سالم بالعلا، وأوكلت مهام رئاسة فرع الجمعية في "ممباسا" لعبد الناصر بالعلا، وقد اضطلعت الجمعية بدور فاعل في خدمة اليمنيين، وفي تعزيز العلاقات والشائج والصلات اليمنية – الكينية، ومن بين الجمعيات الأخرى التي أسسها اليمنيون في كينيا "الجمعية الخيرية العربية"، التي تأسست عام 1952م. وفي 25 مايو 1997م تم مجدداً إعادة تفعيل نشاط "الجمعية الخيرية العربية" بنفس الاسم الذي عرفت به في السابق، وهي كيان تنظيمي اجتماعي يُعنى بتقديم الخدمات المختلفة للمهاجرين، وحل مشاكلهم، والدفاع عن قضاياهم، وتشمل جميع المهاجرين العرب الذين يشكل اليمنيون غالبيتهم العظمى، وتم الاتفاق بين وجهاء وأعيان الجالية على أن يتم إسناد المهام الإدارية للجمعية لعناصر شابة ونشطة ومتعلمة وكفؤة من أبناء المغتربين، وبحيث تنشأ أيضاً في الوقت نفسه هيئة استشارية توجيهية للجمعية من الوجهاء والأعيان والشيوخ الذين يتمتعون بخبرات واسعة واحترام ونفوذ في أوساط المغتربين، وفي الأوساط الكينية، وفي الوطن الأم، على حد سواء، حتى لا تحرم الجمعية وعناصرها الشابة من خبراتهم ودعمهم ومساندتهم، وحتى لا يحدث خلاف بين شيوخ الجالية وشبابها

قد يؤثر سلباً على المغتربين، وعلى أوضاعهم في هذا البلد. وقد تم انتخاب محمد عبدالله الزبيدي رئيساً للجمعية، وصالح بن شقوق رئيساً للهيئة الاستشارية.

وقام المغتربون اليمنيون في كينيا بتشييد أكثر من 13 مدرسة ومعهداً وروضات أطفال، ومدارس عديدة لتحفيظ القرآن الكريم، وقاموا ببناء عدد من المستشفيات في كلِّ من ممباسا وماليندي تقدم خدماتها للمغتربين والمواطنين برسوم رمزية، كما قاموا بتشييد وشراء العشرات من المباني والعقارات التي أوقفوها لصالح المدارس والمساجد والمشاريع الخيرية، وتنافسوا في تشييد عشرات المساجد التي أقيمت على أحدث مواصفات البناء الإسلامي، والتي تنتصب على أغلبها أكثر من منارة عالية تحيطها القباب من أكثر من جهة، وتزينها الأبواب الكبيرة والعقود والنوافذ، وتتسع للآلاف من المصلين، وقاموا بإيقاف عقارات خاصة لصالح مقابر المسلمين، وأنشأوا أكثر من مقبرة في المدن التي يتواجدون فيها، وكل مقبرة تحتوي على مسجد للصلاة، ومزودة بسيارات خاصة لنقل موظفين وعمال تم توظيفهم لخدمة المساجد والمقابر، وللقيام بكل ترتيبات الجناز والدفن دون أية تكاليف على أقارب المتوفيين من أبناء الجالية ومن المواطنين المسلمين.

1/2 وضع الجالية اليمنية في كينيا بعد عام 2000م

يقدر تعداد الجالية اليمنية في جمهورية كينيا، وفقاً للمعلومات التي تضمنتها أدبيات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام الثالث للمغتربين، عام 2009م بـ(70000) نسمة، وهي ثاني أكبر جالية بعد تنزانيا في منطقة شرق إفريقيا، نسبة 95 - 98% منهم يحملون الجنسية الكينية لكنهم يعتزون بأصولهم اليمنية ولغتهم العربية وعقيدتهم الإسلامية. ويتواجد حوالي (15,000) مهاجر في

العاصمة نيروبي وأعالى كينيا (كسومو، ناكورو، متشاكوس، كتوى)، فيما التواجد الأكبر لليمنيين في منطقة الساحل (مباسا، ماليندى، ونواحي لامو). والتكوين السكانى الغالب في كينيا هو من العنصر الإفريقى أساساً، وهناك جاليات أوروبية صغيرة، وجاليات كبيرة ومتوسطة (هندية، وباكستانية، وآسيوية، وصومالية، وسودانية، وأثيوبية، وإفريقية). وتعد الجالية العربية واحدة من أهم وأقدم الجاليات المنتشرة على كل مساحة الجغرافيا الكينية، ويشار إليها أحياناً بـ"الجالية الإسلامية". وفي الحالتين يمثل اليمنيون نسبة تتراوح بين (80% - 90%) من حجم وعدد الجالية العربية، ونسبة لا تقل عن (50% - 60%) من حجم وعدد الجالية الإسلامية في كينيا، ويأتي العمانيون في المرتبة الثانية بعد اليمنيين بالنسبة للجالية العربية، في حين تتشكل النسبة الأخرى في الجالية الإسلامية من أصول صومالية، وأثيوبية، وهندية، وباكستانية، ومن بعض الدول الآسيوية والمطلة على المحيط الهندي. والمهاجرون من أصول عربية ينتشرون في عموم كينيا، لكن تواجدهم يتركز بشكل أكبر وبكثافة عالية في منطقة الساحل الكيني (مباسا، وماليندي، ولامو)، وبقية المدن والمناطق الساحلية.

ويكاد يكون هناك شبه إجماع في أوساط المهاجرين اليمنيين على ضرورة أن تكون "الجمعية الخيرية العربية" التي تأسست عام 1952م، وتمت إعادة تفعيل نشاطها في العقد الأخير من القرن الماضي في مدينة ممباسا، هي الكيان الوحيد الذي يمثلهم، ويرفضون القبول بقيام جالية باسم المهاجرين اليمنيين، وفي رأي أن إصرار المهاجرين على التمسك بالجمعية العربية، ورفضهم لقيام جالية يمنية يعود لأسباب موضوعية وذاتية نذكر منها⁽¹³³⁾:

(133) أدبيات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام الثالث للمغتربين اليمنيين، سبتمبر 2009م.

- 1- أن أكثر من 95% من المهاجرين في كينيا ينتمون للمحافظات الجنوبية وخاصة حضرموت، وجميعهم يحملون الجنسية الكينية، ولهم أقارب وأشقاء وأبناء متواجدون في دول عدة في الجزيرة والخليج، وفي جنوب شرق آسيا، وكثيرون منهم يحملون جنسيات تلك الدول غالباً.
- 2- أن المهاجرين من حضرموت والمهرة وغيرهما حريصون على عاداتهم الاجتماعية والقبلية، وعلاقاتهم العائلية العرفية والتقليدية؛ لأنها تحفظ وحدتهم وتماسكهم، وتحمي مصالحهم في الخارج والداخل.
- 3- أن قيام جالية يمنية يعد تراجعاً إلى الخلف قياساً إلى وجود كيان كالجمعية الخيرية العربية التي تعد مرحلة متطورة أكثر، خاصة أن معظم العرب هم يمنيون، وبنسبة تزيد عن 85%، ولا يعقل أن يقبل المهاجرون بكيان فُطري لا يمكن أن يستوعب حاجاتهم ومصالحهم بدلاً عن كيان عربي وإسلامي أشمل ويتناسب مع أوضاعهم.
- 4- لا يمكن التنافس بين المهاجرين اليمنيين في كينيا وغيرها من دول شرق إفريقيا مع جاليات كبيرة، كالجاليات الآسيوية والأوروبية، أو يكون لديهم القدرة على خلق حوار حضاري مع الآخرين بكيان فُطري أحادي لا يرقى إلى مستوى الكيان القومي العربي أو الإسلامي.
- 5- هناك إنجازات خيرية كبيرة قد تحققت خلال العقود الماضية باسم "الجمعية الخيرية العربية"، وبدعم ومساهمات من جهات عربية وإسلامية، مازالت تمثل أهم الروافد ومصادر الدعم المادي والمعنوي لصالح المهاجرين، سواء عبر الجمعية، أو بصورة مباشرة، أو باسم المهاجرين العرب، أو باسم الإسلام.

6- القانون اليمني يسمح باكتساب اليمني لجنسيات الدول الأخرى، ولا تسقط جنسيته اليمنية تحت أي ظرف أو سبب كان، وبالتالي لا بد من أن يرقى التعامل مع قضايا وشؤون المهاجرين إلى مستوى نص القانون، وأن يرتقي إلى مستوى الأوضاع التي آلت إليها الهجرة والتحويلات الحضارية في العالم.

ويقوم المهاجرون، بصورة فردية، أو بالتنسيق مع "الجمعية الخيرية العربية"، بالعديد من الأعمال الخيرية داخل كينيا، وأحياناً تمتد لتصل إلى الوطن الأم (اليمن)، وإلى القرى والمحافظات التي ينتمون إليها، وقد حدث خلال الخمس السنوات الماضية تراجع كبير لنشاط كلٍّ من "جمعية الصداقة العربية الكينية" في نيروبي، و"الجمعية الخيرية العربية" في ممباسا، وربما يمكن أن نفسر توقف نشاط الأولى بسبب وفاة آخر رؤسائها (عثمان مرجان)، وتعرض الشيخ (سالم بالعلا) أحد أقطاب الجمعية وأبرز مؤسسيها لمرض مزمن تطور إلى شلل كامل أجبره على البقاء في منزله، منذ حوالي عشرة أعوام. لكننا لا نجد تفسيراً أو مبرراً منطقياً لأسباب تراجع وتوقف نشاط "الجمعية الخيرية العربية" بعد أن آلت رئاستها لواحد من أنشط قيادات الجالية وأكثرهم تفانياً وإخلاصاً وحباً للعمل الخيري وخدمة أبناء الجالية، وهو الأستاذ القدير (عبدالناصر محمد بالعلاء).

2/2 أسماء وبيوتات تجارية يمنية عريقة في كينيا

كانت جمهورية كينيا ولا تزال حتى اليوم تشهد انتعاشاً كبيراً في مجال الاستثمارات الصناعية والسياحية والزراعية، وتنافساً شديداً على فرص الاستثمار في المجالات الاقتصادية المختلفة. وتبدو كينيا في عين المشاهد والمستطلع للتطورات الاستثمارية في الجوانب الاقتصادية، والثقافية،

والسياحية وكأنها كلها منطقة حرة واحدة، والأغرب من ذلك، أن النشاطات الاستثمارية تبلغ ذروتها في العاصمة نيروبي وضواحيها أكثر من المنطقة الساحلية التي تتركز فيها نشاطات واستثمارات المهاجرين العرب والمسلمين، وأغلبهم من اليمن.

ويرى الكثير من أبناء المهاجرين اليمنيين أن المكانة التجارية المتميزة التي وصلوا إليها هي بفضل مثابرة ونشاط آبائهم الذين قدموا من اليمن، وأسسوا هذا النشاط بجهود جبارة وعمل دؤوب. ولذلك نلاحظ أن الكثير من أبناء المهاجرين يضعون صوراً لأبائهم الذين قدموا من اليمن في واجهة مكاتبهم ومجالسهم؛ لأن الفضل يعود إليهم في وضع النواة الأولى للنشاط التجاري الذي توسع اليوم إلى أعمال كبيرة.

لقد نجح الكثير من اليمنيين في أعمالهم التجارية، وغدت نشاطات اليمنيين واستثماراتهم في كينيا لا يستهان بها، ولم يعد نشاطهم يقتصر على تجارة الجلود، بل امتد ليشمل جميع المجالات التجارية، والاقتصادية، والزراعية، والاستثمارية (وهي المجالات التي سبقت الإشارة إليها في مكان آخر من هذه التناول)، وأبرز الأسماء والبيوتات التجارية في كينيا هي⁽¹³⁴⁾:

(134) حيدر، فاروق، قاسم، علي بن علي، تقرير غير منشور عن وفد وزارة شؤون المغتربين لكينيا، يناير 1998م.

الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية – الجزء الرابع

م	الاسم	المنطقة	مجال النشاط
1	الشيخ محمد صالح باوزير	ممبسا	يملك عدداً من المصانع، من ضمنها مصنع للجلود في نيروبي، وأكبر مصنع لمنتجات الزجاج في ممبسا، ومصانع للعصائر وخامات الفواكه ومطاحن للغلال وغيرها، وله نشاط واسع في مجال التجارة العامة والاستيراد والتصدير على مستوى كينيا ومنطقة شرق إفريقيا
2	طاهر الشيخ سعيد الحاتمي	ممبسا	يملك مجموعة شركات تي. أس. أس. الشهيرة على مستوى كينيا والمنطقة
3	أولاد المرحوم عثمان علي مرجان	نيروبي	مجال النقل وتجارة المواد الغذائية
4	سالم بن أحمد باجابر	نيروبي	مطاحن للغلال + تجارة عامة
5	جمال عبدالوود حيدرة العريفي	نيروبي	دباغة وتصدير الجلود
6	فيصل عبدالباري عمر العريفي	ناكور	مصنع للجلود+ تجارة عامة
7	عبدالله سعيد الزبيدي	نيروبي	تجارة عامة+ صرافة+ فندق هيلتوب
8	أولاد المرحوم عبدالدائم الحكيمي	نيروبي	شركة للنقل البري تملك أسطولاً يعمل على مستوى جميع محافظات كينيا
9	الشيخ محمد العمودي	ماليندي	تجارة عامة+ عقارات+ مزارع+ شركة للنقل البري
10	محمد رمضان بلعبيدة	ممبسا	تجارة عامة+ تجارة المواد الغذائية والشاي والقهوة والحبوب
11	عبدالناصر محمد بالعلاء	ممبسا	شركة تتجلى الشهيرة+ تجارة وتصدير الشاي والبن.
12	سالم بالعلاء وأولاده	نيروبي	مواد غذائية+ الشاي والقهوة+ العقارات
13	سالم عبدالله باخشوين	ماليندي	عقارات ومنشآت عقارية
14	يسلم علي باشماخ	ممبسا	تجارة عامة و مواد غذائية+ مصنع للدقيق+ عقارات
15	أولاد علي بن طيب باجابر	ممبسا	تجارة عامة
16	محمد عبدالله الزبيدي	ممبسا	تجارة عامة وإلكترونيات وله فروع في الخليج
17	محمد وعوض بايوسف (عائلة بايوسف)	ممبسا	في مجال النقل البري ويملك أكثر من 500 باص
18	صالح محسن بن شقوق المهري	ممبسا	مصنع للشاي والبن والفلفل+ فنادق+ عقارات
19	سعيد وعوض بن صالح شرمان	ممبسا	مخابز آلية+ مزارع أبقار ودواجن ومسالخ+ تجارة وتصدير الألبان واللحوم
20	إبراهيم المعيري	ممبسا	شركة (جاركس) للنقل البري
21	سعيد باطهيف وعمر سالم باجابر	ممبسا	شركة ملاحية بحرية بالشراكة مع مستثمرين بريطانيين
22	أولاد الشيخ جنيد باوزير	ممبسا	تصدير الشاي والبن+ تجارة عامة و مواد غذائية وعقارات
23	عمر بن دحمان	ماليندي	عربات نقل تجارية+ مزارع فواكه وخضروات
24	سعيد حميد باطهيف	ماليندي	مزارع دواجن وأبقار وعقارات وتجارة عامة

3/2 أربعة أسماء مهمة في ذاكرة الهجرة اليمنية الحديثة في كينيا

يؤكد جمال عمر باثواب¹³⁵، المقيم في نيروبي، والذي يعد واحداً من أبرز أعلام الجالية، ومن المهتمين بتاريخ الهجرات اليمنية إلى منطقة شرق إفريقيا، أن هناك أربعة أسماء مهمة في سفر الهجرة اليمنية الحديثة إلى كينيا اضطلعت بدور حيوي في خدمة اليمنيين القادمين والمقيمين في هذه البلاد، على مدى قرن كامل من الزمن، وهم: الشيخ أحمد زين، والشيخ عامر بن طاهر النهدي، والشيخ علي بن طيب باجابر، والشيخ محمد صالح باوزير.

فالشيخان أحمد زين، وعامر طاهر كانا يقومان باستقدام واستقبال جميع المهاجرين الحضارم القادمين من الوطن إلى مدينة ممباسا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث إن 90% من المهاجرين الحضارم خلال تلك الفترة كان يتم استقدامهم عن طريق هذين الشيخين، وعند وصولهم إلى مدينة ممباسا الساحلية كانا يقومان باستقبالهم، واستضافتهم، والتعريف بهم، والبحث عن أعمال مناسبة لهم، وتذليل جميع المشاكل والصعوبات التي قد تواجههم.

أما الشيخان محمد صالح باوزير، وعلي بن طيب باجابر، فقد كانا يمثلان حكومة مصغرة للمهاجرين الحضارم واليمنيين في مدينة ممباسا، تقوم برعاية مصالح المهاجرين وحل مشاكلهم، ومتابعة تسهيل معاملاتهم وقضاياهم لدى السلطات الكينية، وأيضاً لدى السفارة اليمنية في نيروبي وبقية السفارات العربية والأجنبية في كينيا.

فالشيخ علي بن طيب، كما يقول جمال باثواب، كان متخصصاً في حل القضايا والمشاكل الاجتماعية لليمنيين، والتعريف بهم لدى السفارة عندما يتقدمون بطلب الحصول على وثائق رسمية أو يذهبون لإنجاز بعض المعاملات

(135) باثواب، جمال عمر، مقابلة شخصية مع الباحث.

لديها، حيث كان يقوم بفتح مكتبه من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الثانية عشرة ظهراً بشكل يومي لحل مشاكل أبناء الجالية وخلافاتهم الأسرية والعائلية، وأيضاً الخلافات الشخصية والنزاعات التي تنشأ بينهم أحياناً، وكانوا يتوافدون عليه من جميع المحافظات والمدن الكينية، وظل يقوم بهذا الدور الخدمي والإنساني النبيل لفترة تقارب السبعين عاماً حتى وافاه الأجل في 28/6/2017م، وهو في الخامسة والتسعين من العمر.

أما محمد صالح باوزير فكان متخصصاً في حل القضايا والخلافات التجارية بين أبناء الجالية، أو المشاكل التي يواجهونها في الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية، حيث كان يرتبط بشبكة واسعة من العلاقات القوية والوطيدة مع المسؤولين في الحكومة الكينية. وكان إذا حدث أن واجه أي واحد من اليمنيين قضية أو معوقات أو صعوبات مع الحكومة يتوسط ويقوم بحلها، وكذلك إذا تورط في مشكلة تجارية، أو تعرض للإفلاس، أو يريد ضماناً، أو لديه مشاكل مع الجمارك أو الضرائب أو البنوك يتدخل الشيخ محمد باوزير ويقوم بحلها، المهم ألا تكون مشكلة أخلاقية، أو فيها غش أو احتيال. وكان يستقبل أبناء الجالية الذين يأتون إليه لعرض قضاياهم في مقيله اليومي الذي يبدأ من بعد الغداء وحتى الثامنة مساءً، وظل يقوم بهذا الدور الخيري والإنساني لإخوانه اليمنيين لأكثر من نصف قرن، حتى أجبره المرض قبل أعوام قليلة على الابتعاد عن الناس والبقاء في بيته، وهو يبلغ اليوم من العمر 89 عاماً، ونسأل الله له الشفاء وحسن الخاتمة.

3- الهجرات اليمنية إلى تنزانيا "زنجبار وتنجانيقا"

اشتق اسم "تنزانيا" من دمج "تنجانيقا" وجزيرة "زنجبار" اللتين تم إعلان الوحدة بينهما عام 1964م بعد الإطاحة بأخر سلطان عماني من السلالة العربية التي ظلت تحكم زنجبار منذ عام 1840م.

ويؤكد المؤرخون أنه منذ أكثر من 1200 عام بدأت شرايين التجارة في الوصل بين التجار اليمنيين والعرب وبين سكان بر الزنج⁽¹³⁶⁾، حيث جاء التجار اليمنيون أولاً والعرب ثانياً إلى هذا البلد ليبادلوا الذهب والعاج، وقرون الحيوانات وأغطية السلاحف، وزيت جوز الهند بالنقوش المعدنية، والسكاكين، والأنية الزجاجية، والقمح والأقمشة. وعندما ازدهرت هذه التجارة، أنشأ اليمنيون والعرب أول مستوطنات لهم على الشاطئ الإفريقي هي "زنجبار"، و"مباسا"، و"كلوا" منذ حوالي 720 سنة⁽¹³⁷⁾. وكانوا بذلك هم أول من توغل داخل تنزانيا، وأول من جذب انتباه العالم إليها، وأول من ترك تأثيراً قوياً على تاريخها، وأول من فتح طريقاً يصل بين هذه الشواطئ وبحيرة "تنجانيقا".

وبعد اليمنييين جاءت الموجة الثانية من سكان الشرق، حيث هاجرت قبائل من عمان وبعض أهل شيراز من جنوب فارس ليستقروا على الساحل الإفريقي الشرقي، ويتزاوجوا مع السكان المحليين، لينتجوا جيلاً جديداً من السكان هم "السواحلية"⁽¹³⁸⁾، وهذه الخلطة العرقية الفريدة مزجت بين الثقافة العربية، والفارسية، والإفريقية، وسادت سواحل المنطقة كلها وليس تنزانيا وحدها،

(136) مجلة العربي الكويتية، استطلاع صحفي عن تنزانيا، العدد "479"، أكتوبر 1998م.

(137) مجلة العربي الكويتية، استطلاع صحفي عن تنزانيا، العدد نفسه.

(138) يعود الفضل للبروفيسور اليمني "سالم باخریصة" في تأليف أول قاموس شامل وموثق للغة السواحلية التي تشكل ما بين: 40-45% من كلماتها من مفردات اللغة العربية، وهو ما يدل على عمق التأثير اليمني والعربي في المجتمعات السواحلية.

وساهمت- إلى حد كبير- في انتشار الإسلام في إفريقيا. وقد استمر هذا الوضع حتى القرن الخامس عشر عندما وصل المستكشف البرتغالي "فاسكودي جاما" إلى مدينة "سوفالا" على نهر "الزمبيزي"، حيث كان هذا إيذاناً بانتهاء عصر تبادل البضائع وبداية سلبها بواسطة المدافع والبارود.

تقول الدكتورة (Ulrike freitag)، وهي من مواليد مدينة فريبورغ بألمانيا عام 1962م، ومن المهتمين بتاريخ الدول العربية والدراسات الإسلامية: "لقد أصبح الحضارم جزءاً لا يتجزأ من سكان السواحل الشرق إفريقية، وشاركهم في ذلك العمانيون، ولكن التأثير الديني للحضارمة اليمنيين كان أعظم من تأثير العمانيين، والدليل على ذلك أن الساحل الإفريقي يتبع المذهب الشافعي لا الأباطي"⁽¹³⁹⁾. ويؤكد محمد عبدالمجد العريقي: "أن المهاجرين اليمنيين الأوائل إلى تنزانيا ومنطقة شرق إفريقيا استطاعوا أن يندمجوا بسرعة مع المجتمع الإفريقي، ونالوا الثقة والتقدير من الإفريقيين لحسن تعاملهم وتواضعهم، وكان لهذه السمعة الجيدة التي تمتعوا بها أثرها الكبير في مساعدتهم على نشر الدعوة الإسلامية في صفوف الإفريقيين"⁽¹⁴⁰⁾. ويشير محمد مخشف إلى أن "دار السلام" العاصمة التنزانية السابقة تعني "بندر سلام"، وأن أول من أطلق عليها هذا الاسم هم اليمنيون الأوائل الذين كانوا أول من وصل إليها بمراكبهم الشراعية قبل أكثر من ألف عام"⁽¹⁴¹⁾. وبنوه الشيخ عبدالله أحمد البيتي⁽¹⁴²⁾ إلى أن أحدث الهجرات اليمنية إلى تنزانيا حدثت قبل أكثر من 300 سنة، حينما خرج هؤلاء المهاجرون من حضرموت بسفنهم الشراعية من

(139) الدكتورة Ulrike Freitag (حضرموت والمهجر)، ص 31.

(140) العريقي، محمد، المرجع السابق، 28/6/1998م.

(141) مجلة "نداء الوطن" عدن، العدد6، سبتمبر – ديسمبر، 1989م.

(142) رئيس الجالية اليمنية السابق في تنزانيا، مجلة العربي، العدد 479 أكتوبر 1998م.

موانئ الشحر والمكلا من أجل التجارة، حيث استقروا في "زنجبار وتنجانيقا"، وكان لهم الفضل الأول في نشر الإسلام بين سكانها الذين أصبح الغالبية العظمى منهم في الوقت الحاضر يعتنقون الإسلام. وكتب الميجور "اف بي بيرس"، وهو المقيم البريطاني في زنجبار عام 1919م عن الحضارم ما يلي:

"إن الحضارم يشكلون قسماً مهماً من سكان زنجبار العرب، ويختلفون في مظهرهم وسعيهم للمعيشة، وأسلوب حياتهم عن عرب عُمان، وفي الأحوال العادية في زنجبار، فهم عمال أشداء يعيشون في مساكن جماعية، وعلى الرغم من أن بعض الأثرياء منهم قد استقروا في زنجبار، فإن الغالبية يأتون لفترات يجمعون فيها بعض المال ليعودوا ثانية إلى بلادهم"⁽¹⁴³⁾. وبسبب الخلاف المذهبي بين الحضارم والعمانيين، والصراع على لقمة العيش، شهدت زنجبار الكثير من الصراعات والفتن بين العمانيين والحضارم، وكان أبرز هذه الفتن معارك أحداث عام 1336هـ الموافق 1928م، فقد انفجرت في هذا العام براكين النزاع والخلاف بين الفريقين، وسالت الدماء في شوارع زنجبار، على مرأى ومسمع السلطة البريطانية، وتجدد الصراع بين الفريقين، واشتبكوا بالسلاح الأبيض وانجلت الواقعة عن قتلى وجرحى من الفريقين، وأخيراً تدخلت السلطات البريطانية بينهم، ونفت من البلاد بعض الزعماء الحضارمة، ومنهم السيد ناصر بن عيدات. وهدأت الأحوال وانصرف كلٌّ من الحضارمة والعمانيين في سبيلهم، وتحسنت حالة الحضارمة الاقتصادية⁽¹⁴⁴⁾، وأسس الحضارمة في زنجبار جمعيتين لإدارة شؤون الجالية هما: "الجمعية

(143) مجلة العربي العدد 479 اكتوبر 1998م.

(144) البكري، صلاح محمد، تاريخ حضرموت السياسي، ج2، ص338م.

الحضرمية"، و"جمعية الساحل"، وعملت الجمعيتان على حل الخلافات بين الأفراد، ومن أهم الشخصيات في الجمعيتين محسن بن غالب اليافعي من الحضارمة ومحمد سعيد عبود آل حميد من الشحر، وقد اعترفت الحكومة بهما زعماء ومتحدثين باسم الجالية⁽¹⁴⁵⁾.

وكانت "زنجبار" حتى مطلع ستينيات القرن الماضي تعد إحدى الممالك العربية في شرق إفريقيا ومفتاح شاطئها الشرقي، حيث اللسان عربي، والتاريخ عربي، والتراث الحضاري عربي إلى يومنا هذا.

وقد تم إنشاء أول كيان للجالية العربية في تنزانيا منتصف خمسينيات القرن الماضي، وتزامن ذلك بوجود أول مقر للجالية اليمنية والعمانية تحت مسمى "الجمعية العربية" في دار السلام، ثم بدأ نظام اختيار رؤساء الجالية بالتصويت ليكون المتكلم الرسمي في الاحتفالات واللقاءات الرسمية والأهلية والحكومية، وهمزة وصل بين الجالية والسفارة لتسيير الأمور على نظام وتنسيق جيدين. وقد كان أول متحدث رسمي للجالية (سالم عبدالله باجسير) وهو من منطقة العنين بمديرية القطن بمحافظة حضرموت⁽¹⁴⁶⁾. وقد مثلت الفترة الزمنية (1970-2000م) عصر الازدهار الحقيقي للجالية اليمنية في تنزانيا، حيث حصلت الجالية على ترخيص رسمي من الحكومة بممارسة نشاطها، وتحقق لأبناء الجالية اختيار رؤساء وأعضاء هيئاتها الإدارية بكل حرية، وكان الشيخ عبدالله صالح الذبيبي من مواليد محافظة شبوة عام 1922م هو أول رئيس للجالية تم اختياره بالتزكية، وجاء بعده الشيخ سالم باحشوان من مواليد منطقة الهوته بمديرية المكلا، حضرموت عام 1944م، ومن رجال الأعمال

(145) إنجرامس، مصدر سبق ذكره، ص175.

(146) التميمي، خالد، الجالية اليمنية "الحضارمة في تنزانيا"، ص8.

المعروفين، وقد تم انتخابه رسمياً من قبل الجالية وباعتراف الحكومة التنزانية، وفي عهده شهدت الجالية الكثير من التطورات. وبعد وفاة باحشوان تم انتخاب الشيخ عبدالله أحمد البيتي عام 1994م، وهو من مواليد منطقة حجر مديرية الكلا عام 1934م وامتدت رئاسته حتى 2018م.

ومن أبرز المشاريع التي قامت ببنائها الجالية مبنى السفارة اليمنية بمنطقة (أوبانقا) محافظة دار السلام عام 1967م وأهدوها للدولة، حيث تسلم المبنى السيد عبدالباري قاسم أول سفير لليمن الجنوبي، سابقاً، في تنزانيا. وبعد الوحدة اليمنية عام 1990م أصبح المبنى مقراً لسفارة الجمهورية اليمنية، وفي عام 2010م تم بيع السفارة لرجل أعمال هندي، وشراء موقع في ضاحية المدينة، وتتبع الجالية ستة فروع رئيسة في كلِّ من: محافظة تنجا، ومحافظة سنجد، ومحافظة دودوما، ومحافظة مورجورو، ومحافظة موانزا، وجزيرة زنجبار، وقد تأسس أقدم هذه الفروع في (تنجا) عام 1940م. أما بالنسبة "للجمعية العربية" التي أسسها اليمنيون والعمانيون عام 1348هـ - 1930م، في دار السلام فمن أبرز رؤسائها الشيخ صالح أحمد العقربي (1962م) الذي كان في مقدمة مستقبلي جمال عبدالناصر عند زيارته لدار السلام، وقدم له درعاً باسم أبناء الجالية اليمنية والعربية، وكان يومها المشرف العام للجالية، وأمينها العام عبدالوهاب عباس عثمان النجار للفترة (1962-1966م)، وهو من مواليد منطقة شعب منيع محافظة صنعاء، وفي عهده تكونت اللجنة الأولى "للجمعية العربية"، ومن ثم توالى اللجان التي تسلمت قيادة الجمعية من أبناء الجالية اليمنية⁽¹⁴⁷⁾.

(147) التميمي، المرجع السابق، ص 80-81 .

1/3 وضع الجالية اليمنية في تنزانيا بعد عام 2000م

شهدت أوضاع الجالية اليمنية في تنزانيا تطورات إيجابية عديدة خلال الثلاثة عقود الماضية (1990م/ 2020م)، حيث أصبح اليمنيون في تنزانيا يشكلون أكبر تجمع يمني في قارة إفريقيا، ولهم امتدادات أوسرية في دول إفريقية مجاورة مثل: كينيا، وأوغندا، ورواندا، وبوروندي، وموزمبيق، وزيمبابوي، وجزر القمر، ومدغشقر، وسيشيل، وزامبيا.

وفي ورقة عمل قدمها وفد الجالية للمؤتمر العام الثالث للمغتربين اليمنيين الذي عقد عام 2009م، قُدر عدد المهاجرين اليمنيين في تنزانيا بحوالي (80000) مهاجر، يتوزعون على مناطق مختلفة من البلاد وفقاً للتقديرات الآتية:

دار السلام (40000)، زنجبار (5000)، تانغا (400)، عروشه (3000)، مورجورو (5000)، تابورا (2000)، ماونزا (2000)، دودوما (2000)، كباها (5000)، شالنزا (5000)، بقامو (5000)، والبقية يتوزعون في مناطق مختلفة. وأشارت الورقة إلى أن الغالبية من المهاجرين يحملون الجنسية التنزانية كونهم من الجيل الثاني والثالث والرابع، وقد اندمجوا مع السكان الأصليين للبلاد، وتزاوجوا، وأصبحوا يعرفون بـ"العرب"، وأن 5% منهم فقط يحملون الوثائق اليمنية، غير أنهم جميعاً يعتزون بأصولهم العربية وبنتمائهم لليمن، وبعقيدتهم الإسلامية، وإضافة إلى أنهم جميعاً يتحدثون اللغة السواحلية، فإن المستوى التعليمي لأبناء الجالية كان على النحو الآتي: 20% يقرؤون ويكتبون، و30% يتقنون اللغة الإنجليزية إلى جانب السواحلية، و5% يتقنون عدة لغات إضافية إلى جانب العربية والسواحلية والإنجليزية، و20% يتحدثون اللغة العربية، و10% من حملة الشهادة الثانوية والجامعية، و15% حاصلون

على تخصصات علمية متنوعة. ويعمل أغلب المهاجرين في المجال التجاري، حيث تتجاوز ممتلكات الجالية ملياري دولار، ويمتلكون الفنادق ومحطات البنزين، والنقل البحري، وتتنوع نشاطاتهم وفقاً للنسب الآتية: 60% تجار تجزئة، و15% في مجال الصناعة، و5% في مجال العقارات، و10% في مجال الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، و10% في مجال النقل والمواصلات.

وقد مثلت فترة رئاسة الشيخ عبدالله أحمد البيتي (94/ 2018م) العصر الذهبي للجالية اليمنية في تنزانيا؛ حيث تم بناء عدد من المشاريع الخدمية والثقافية والتعليمية، وفي مقدمتها مدرسة الجالية اليمنية النموذجية بدار السلام التي تشمل جميع المراحل التعليمية، وتتسع لأكثر من 1200 طالب، وهي من المعالم الحضارية التي شيدها اليمنيون، إلى جانب عشرات المساجد التي قاموا ببنائها في جميع المحافظات التي يقيمون بها. كما تم أيضاً افتتاح مدرسة أبناء الجالية لتعليم اللغة العربية في منطقة (كيثمبين) بدار السلام في يناير 2016م، وكذلك مشروع "مركز الحكمة التعليمية" الذي يقع بمنطقة (تيميكي)، وهو عبارة عن مدرسة نموذجية للعلوم الشرعية وتحفيظ القرآن، وكذلك مقر أبناء الجالية في منطقة (كر ياكو) بمحافظة دار السلام، وكان سكناً ومدرسة للمعلم عبدالقادر عبدالرحمن الجنيدي، ثم تحولت إلى عيادة باسم "عيادة مسجد الجمعة"، وتقدم خدماتها بشكل مجاني لأبناء الجالية والمواطنين. كما تم إنشاء صناديق خيرية وعقارات وأوقاف للجالية في جميع المحافظات التنزانية، وتأسيس "الجمعية الثقافية اليمنية التنزانية" عام 2012م التي يرأسها الدكتور عامر علي الزروع النهدي.

2/3 علاقة الجالية اليمنية بالجاليتين العمانية والمصرية

ترتبط الجالية اليمنية بتنزانيا بعلاقات ودية وأخوية طيبة مع الجالية العمانية، وهناك وشائج صلات وروابط اجتماعية وأسرية بين الجاليتين في زنجبار ودار السلام، رغم اختلاف المذاهب (السنّي لليمنيين) و(الأباضي للعمانيين)، حيث توجد مشاريع مشتركة بينهما، ومنها مقبرة (كيسوتو) بمدينة دار السلام التي هي ملك للجاليتين، فالأرض قام بشرائها العمانيون، فيما قام اليمنيون ببناء مرافق المقبرة وتسويرها، ويتولون مسؤولية الإشراف عليها، كما أن "الجمعية العربية" التي تم تأسيسها في خمسينيات القرن الماضي، وبالتحديد في عام 1348هـ - 1930م، تتشارك فيها هي الأخرى الجاليتان، فالأرض للعمانيين، والمبنى للجالية اليمنية، وتقع في قلب مدينة دار السلام، ولا تزال اللوحة التذكارية التي سُجل فيها تاريخ افتتاحها باللغة العربية منتصبة على جدار مدخلها الرئيسي. وتعد الجمعية أول صرح تعليمي عربي تم بناؤه في العاصمة السابقة لتنزانيا بجهد مشترك للجاليتين، وتعلم فيه وتخرج منه نخبة ممتازة من أعيان وأعلام ووجهاء الجاليتين قبل أن يطاله التأميم من قبل نظام الرئيس (جوليوس نيريري) في النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي، وبقي تحت سيطرة الدولة حتى اليوم بعد أن عجزت الجاليتان عن استعادته. ومن أشهر الشخصيات التي تولت القيادة المشتركة للجاليتين، ولا تزال أسماؤها تتردد حتى اليوم، السيد سالم العطاس، والي الجاليتين في دار السلام، والسيد عبدالله خليفة برغش، والي الجاليتين في جزيرة زنجبار وبمبا، والسيد سعيد مسلم الريامي، والي وحاكم دار السلام من قبل سلطان زنجبار الذي عينه حاكماً عاماً على جميع عرب زنجبار ودار السلام.

كما ترتبط الجالية اليمنية أيضاً بعلاقات أخوية طيبة مع أبناء الجالية المصرية، حيث قامت السفارة المصرية بالسماح لليمنيين بإلحاق أبنائهم للدراسة في المركز المصري لتعليم اللغة العربية التابع للسفارة، رغم أنه مخصص لأبناء الدبلوماسيين العاملين في السفارات فقط، وقد تخرج الكثيرون من أبناء الجالية اليمنية من "المركز الإسلامي المصري" التابع للأزهر الشريف بمدينة دار السلام الذي تم بناؤه بعد الزيارة الأولى التي قام بها جمال عبدالناصر لتنزانيا في الستينيات من القرن الماضي.

4- الهجرات اليمنية إلى جزر القمر

تشير بعض المصادر التاريخية إلى أن أقرب تاريخ مدون معروف لـ"جزر القمر" يعود إلى أوائل القرن الثاني الهجري- الثامن الميلادي- أحد العصور الذهبية للمسلمين، ففي تلك الفترة هبط على ساحل هذه الجزر بعض من الرحالة العرب العائدة أصولهم إلى عدن وحضرموت (في اليمن)، ومسقط في عمان. ولأن القمر كان بديراً يوم اكتشافهم لهذه الجزر، فقد أسموها "القمر"، وعنهم أخذ الأوروبيون فيما بعد هذا الاسم فأطلقوا على هذه الجزر "كومور"، أو "كوموروس"⁽¹⁴⁸⁾. ومع استتباب النفوذ اليمني العربي الإسلامي في هذا الأرخبيل، صارت كل جزيرة يحكمها سلطان عربي مسلم يبقي على صلات الوصل متينة بينه وبين بلده الأصلي. لكن بعض المؤرخين يشيرون إلى أن أول استقرار للعرب في هذه الجزر يعود إلى وقت مبكر من التأريخ المعروف عن وصولهم إلى الأرخبيل، كما أن المؤرخين السواحليين كثيراً ما يتتبعون

(148) الياسين، أنور، مجلة العربي، استطلاع صحفي عن جزر القمر، العدد 433، ديسمبر 1994م.

الأنساب ويرجعونها إلى الأسلاف العرب الذين أبحروا من اليمن ومملكة "سبأ" القديمة.

لقد هاجر بعض أبناء حضرموت إلى جزر القمر في شكل مجموعات بشرية وذلك منذ القرن الرابع عشر الميلادي، وكان المهاجرون الأوائل إلى جزر القمر من العلويين، وهم الذين نشروا الإسلام والمذهب الشافعي في الجزر، وأصبح للعلويين في جزر القمر الزعامة الروحية والدينية، وهي مستمرة حتى الوقت الراهن⁽¹⁴⁹⁾. ومن بين العوائل الحضرمية الكثيرة التي لعبت أدواراً مهمة في جزر القمر وأصبح أبناؤها سلاطين لها، آل الشيخ بوبكر بن سالم، ولعل أبرز سلطان من هذه العائلة هو السلطان أحمد (1792-1875م) في موروني، والسادة من آل جمل الليل الذين كانوا من العلماء البارزين، وقد اشتهر منهم السيد صالح بن علوي بن عبدالله بن حسن بن أحمد الذي أسس "رباط الرياض" بلامو.

إن السلاطين اليمنيين الذين تعود جذورهم إلى منطقة حضرموت هم الحكام الحقيقيون الذين ظلوا يسيطرون على مقاليد الأمور في هذا الأرخبيل، ويديرون شؤونه، وذلك منذ مطلع القرن الثاني الهجري- الثامن الميلادي- حتى عام 1886م، وبذلك تكون "جزر القمر" هي الدولة الوحيدة التي حكمها السلاطين اليمنيون في منطقة شرق إفريقيا حتى أواخر القرن التاسع عشر.

ومع هجمة الأوروبيين النهمة في زمن "الكشوف الجغرافية" التي قادها في البداية المستكشفون البرتغاليون والأسبان، خضعت جزر القمر لسلطة البرتغاليين في القرن الـ16 الميلادي، لكن المستعمرين البرتغاليين كانوا كـ"براغيث البحر" لا يمكنون لفترة طويلة من الوقت بقدر ما كانوا يبنون قلاعاً

(149) باصره، المرجع السابق، ص160.

وحصوناً ثم يمضون. ولذلك فقد عاد حكم السلاطين اليمينيين إلى جزر القمر مرة أخرى في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، لكن السلطة لم تدم لهؤلاء السلاطين طويلاً، فمع بزوغ نجوم أوروبا الاستعمارية عاود الغزاة الأوروبيون الكرة مجدداً مع احتلال فرنسا لجزيرة (مايوت)، إحدى أجمل وأغنى جزر القمر عام 1886م، وفي وقت لاحق تم إلحاق جزر القمر الأربع بفرنسا، حيث اعتبرت عام 1946م إقليماً فرنسياً من أقاليم ما وراء البحار. واستمر هذا الوضع حتى نالت هذه الجزر الحكم الذاتي تحت الإدارة الفرنسية عام 1961م، ثم نالت استقلالها من فرنسا في 6 يوليو 1975م، وسميت بـ"جمهورية جزر القمر الإسلامية".

كما أن أبرز قادة استقلال جزر القمر من أصول علوية حضرية ومنهم: السيد محمد بن شيخ، وهو من آل الشيخ أبوبكر بن علوي، وقد تولى رئاسة الحكومة قبل استقلال جزر القمر، والسيد أحمد بن عبدالرحمن العلوي، وكان نائباً في البرلمان الفرنسي، ثم في مجلس الشيوخ الفرنسي كمثل عن جزر القمر، وقد تولى السيد أحمد بن عبدالرحمن العلوي رئاسة الدولة عام 1975م وأعلن استقلال بلاده من جانب واحد، بعد أن طالعت مفاوضات الاستقلال مع فرنسا، رغم تصويت 95% من سكان الجزر لصالح الاستقلال، وقد أبعدهت فرنسا عن الحكم وفتته إلى خارج بلاده، ثم اضطرت إلى إعادته إلى بلاده والاعتراف باستقلال جزر القمر، وكان ذلك عام 1978م⁽¹⁵⁰⁾. وبعد ذلك طرح دستور اتحادي للاستفتاء بين سكان الجزر الأربع التي تتكون منها جمهورية جزر القمر الاتحادية، وافق عليه سكان ثلاث من الجزر، وبقيت الجزيرة الرابعة (مايوت) مرتبطة بفرنسا. وحتى اليوم لا تتوافر لدى وزارة شؤون

(150) الحداد، المرجع السابق، 173.

المغتربين في بلادنا أية معلومات واقعية عن المهاجرين اليمنيين في جزر القمر؛ حيث إن كل ما هو متوفر لديها قد ورد في إشارة عابرة في أحد الكتب الوثائقية التي أصدرتها الوزارة قبل عقدين من الزمن، وقد وردت فيه تقديرات غير دقيقة تشير إلى أن عدد المهاجرين في جزر القمر ذوي الأصل اليمني يبلغ (10000) شخص⁽¹⁵¹⁾، وهذا ما يناقض الواقع والحقائق التاريخية؛ إذ يؤكد أنور الياسين مدير تحرير مجلة "العربي" الكويتية أن سكان جزر القمر البالغ عددهم قرابة (700000) نسمة، تقديرات 1991م، هم "من أصول يمنية حضرية، مع نسب أقل من العمانيين والملاويين، والمالجاش، والأفارقة، والهنود والإسماعيلية"⁽¹⁵²⁾. ويقول الرئيس سيد محمد جوهر، ثالث رئيس للجزر بعد علي صويلح وأحمد عبدالله: "لقد هاجر أجدادنا العرب من الجزيرة العربية، ويقال إنهم جاؤوا من اليمن وسلطنة عمان وكانوا صيادين، كانوا يعملون بالتجارة في سواحل شرق إفريقيا، ودخلوا جزر القمر، وهناك أيضاً أناس كثيرون، وهجرات كثيفة جاءت إلى هذه البلاد من جنوب اليمن، وخاصة من منطقة حضرموت، فصارت جذورهم هي الأصول الحقيقية لشعب جزر القمر، فأصبحوا بعد ذلك أهم سلاطينها، والتاريخ يثبت هذا، ويؤكد أن كل سلاطين جزر القمر كان أصلهم من حضرموت في اليمن، وهذا بسبب الإسلام؛ لأنهم جاؤوا به وأصبحوا سلاطين للبلاد، والقمرية أصله عربي يمني"⁽¹⁵³⁾. هكذا ورد في النص الأصلي، ونحن نقله هنا كما هو.

(151) ينظر كتاب، المغتربون والوحدة اليمنية في مؤتمرهم الأول، إصدارات شؤون المغتربين 2000م.

(152) الياسين، أنور، مجلة العربي، استطلاع صحفي عن جزر القمر، العدد 433، ديسمبر 1994م، ص 37.

(153) الياسين، أنور، مجلة العربي، استطلاع صحفي عن جزر القمر، العدد 433، ديسمبر 1994م، ص 42، 43.

ويؤكد محمد أحمد السقاف، وزير خارجية جمهورية جزر القمر السابق: "أن التجار اليمنيين القدامى هم المكتشفون الأوائل لأرخبيل جزر القمر، ويعود لهم الفضل في نشر الدين الإسلامي واللغة العربية، والعادات والتقاليد اليمنية العربية الأصيلة التي لا تزال متجذرة في هذه الجزر حتى اليوم⁽¹⁵⁴⁾. ولا تزال لأبناء جزر القمر علاقة وثيقة بحضرموت ومدارسها وأربطتها الدينية حتى الوقت الراهن، حيث يفد إليها الكثير من أبناء الجزر لتعلم اللغة العربية وأصول الدين الإسلامي الحنيف"، هكذا ورد في النص الأصلي.

5- الهجرة اليمنية إلى مدغشقر

اكتسبت مدغشقر أهميتها الجغرافية كملتقى طرق تجارية منذ القرن الخامس عشر؛ إذ كانت جميع السفن المتجهة إلى الهند ترسو في سواحلها، وكانت أمم عدة قد برعت آنذاك في ارتياد البحار، وسعت إلى السيطرة على الأسواق العالمية، في مقدمتهم العرب (اليمنيون والعمانيون)، والبرتغاليون، والأسبان، والإيطاليون. وترك التجار والمغامرون من تلك الشعوب أثراً عميقاً في سكان هذه الجزيرة الإفريقية الساحرة، ساعد فيما بعد على تكوين هويتها الوطنية الحالية. وقد اكتفى بعض القادمين إلى الجزيرة في البداية بالتجارة في المدن الساحلية، لكنهم سرعان ما اختلطوا بالشعوب الأصلية وذابوا فيها، بحيث لم يعد في مدغشقر في الوقت الحالي سوى لغة واحدة هي "الملغاشية"، إضافة إلى الفرنسية لغة المستعمر السابق، وطقوس دينية واحدة عدا ديانة الأقلية المسلمة من السكان ذوي الأصول العربية الذين قدموا إلى مدغشقر من اليمن وعمان.

(154) الياسين، أنور، مجلة العربي، استطلاع صحفي عن جزر القمر، العدد 433، ديسمبر 1994م، ص 40.

وكان التجار اليمنيون الأوائل الذين طرقتوا أبواب قارة إفريقيا الشرقية، والملاحون اليمنيون والعمانيون، هم أول من اكتشف هذه الجزيرة الساحرة الواقعة قبالة الساحل الشرقي للقارة الإفريقية، وذلك نحو سنة (1000) للميلاد. وكانوا في سياق بحثهم الدائم عن السلع التجارية والعاج والتوابل قد أنشأوا عدداً من النقاط التجارية التي تمتد من سواحل جنوب وغرب الجزيرة العربية حتى موزمبيق جنوب القارة السمراء، وعندما تمكن الإندونيسيون والماليزيون في مرحلة لاحقة من الوصول إلى مدغشقر، حذا حذوهم الأفارقة الذين يقيمون في ما يعرف حالياً بـ"تنزانيا وزنجبار"، لينشأ في الجزيرة مجتمع متعدد الأعراق والسلالات.

هاجر اليمنيون الحضارمة إلى مدغشقر منذ القرن الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، وأسسوا فيها نفوذاً عربياً وإسلامياً استمر في ازدهاره حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، وانتقل النفوذ العربي الإسلامي من مدغشقر إلى مدن موزنبيق وكوليماني وسفالة⁽¹⁵⁵⁾. ويؤكد الباحث الغربي (جوبن كامبل) أن النفوذ العربي الإسلامي في مدغشقر بدأ بالتراجع منذ عام 1890م بسبب تصاعد النفوذ الاستعماري في إفريقيا، وحدثت أزمات وخلافات حادة في أوساط الجاليات الإسلامية في مدغشقر، التي انتهت بما عرف بـ"مذبحة القمريتين" في عام 1976م^(*)(156).

(155) باصره، المرجع السابق، ص108.

(*) ما تسمى بـ"مذبحة القمريتين"، هي عبارة عن أعمال عنف وشغب حدثت من الإثنيات العرقية غير المسلمة ضد السكان المسلمين من أصول قمرية عام 1976م، وذلك في مقاطعة (ماهانغا) التي تقع في الساحل الشمالي لمدغشقر، وقد نتج عنها سقوط الكثير من الضحايا وتهجير الغالبية العظمى من السكان القمريين والمسلمين.

(156) "دور المهاجرين الحضارم والإسلام في مدغشقر 1750-1976"، ملخص بحث نشر في ملخصات بحوث مؤتمر حركة الهجرة العربية، مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية لندن، إبريل 1995م، ترجمة جامعة عدن ص10.

ويعود صالح باصره فيشير إلى أنه كان للهجرات العربية، وعلى وجه الخصوص اليمنية والعمانية، إلى شرق إفريقيا في القرنين الثامن والتاسع الهجري، تأثير في معظم جوانب حياة هذه المنطقة، ومنها الجانب الإثنوغرافي والجانب الديني، وكذلك الجانب التجاري⁽¹⁵⁷⁾.

ويورد الكاتب حسن صالح شهاب في كتابه "تاريخ اليمن البحري" عبارة مقتبسة من كاتب عربي، تُلخص- وبايجاز- دور وتأثير المهاجرين العرب بعد الإسلام في شرق إفريقيا، وخاصة في الشريط الساحلي، هذه العبارة: "على طول الشريط الساحلي الممتد من مقديشو شمالاً إلى سفالة جنوباً والجزر المجاورة أنشأ العرب مستوطنات كتلك المستوطنات التي أقامها الفينيقيون على سواحل البحر الأبيض المتوسط، وشيدوا حضارة أدهش مستواها الرفيع البرتغاليين عندما شاهدها لأول مرة، وكان الدور الذي لعبه الحضارمة في بناء هذه الحضارة دوراً لم يقوموا بمثله حتى في وطنهم الأصلي"⁽¹⁵⁸⁾.

وبعيداً عن هذا الدور التاريخي الرائع والثري للمهاجرين اليمنيين الأوائل إلى منطقة شرق إفريقيا وجزيرة مدغشقر، فإن جسور التواصل القائمة بين الوطن والجالية اليمنية في مدغشقر في الوقت الحاضر تبدو وكأنها شبه منقطعة، وربما أن التقصير في هذا الجانب يقع في جزء كبير منه على عاتق أبناء الجالية اليمنية الموجودين في هذه الدولة الشرق إفريقية البعيدة جغرافياً من ناحية، والبعيدة من ناحية أخرى عن اهتمام أجهزة رعاية المغتربين في الحكومات اليمنية المتعاقبة منذ عام 1962م، والبعيدة في الوقت نفسه عن اهتمامات مراكز الدراسات والبحوث الوطنية.

(157) باصره، المرجع السابق، ص108.

(158) شهاب، حسن، المرجع السابق، ص81.

ويقدّر عدد المهاجرين اليمنيين الموجودين في مدغشقر، حسب ما تشير إليه المعلومات التي استقينها من الأخت سعاد عبدالرحمن راجح، مدير عام الموارد البشرية في وزارة شؤون المغتربين (1996-90م)، ومغتربة سابقة في جمهورية مدغشقر، في حدود (15000 نسمة)، فيما يبلغ عددهم حسب تقديرات مصادر وزارة شؤون المغتربين حتى نهاية القرن الماضي ما بين (2000-3000) نسمة فقط⁽¹⁵⁹⁾.

ولا يوجد أي تنظيم أو كيان يجمع المهاجرين اليمنيين في مدغشقر ويلم شملهم، أسوة بالجمعيات والجاليات الموجودة في دول شرق إفريقيا الأخرى، باستثناء بعض الوجهاء والأعيان الذين تتم تزكيتهم من قبل المهاجرين في بعض المناطق ذات الكثافة التي يتواجدون فيها ليتولوا البت في قضاياهم الدينية ومشاكلهم الدنيوية. كما أن العدد الأكبر منهم ليسوا مسجلين بصفة رسمية لدى الحكومة المدغشقرية، حالياً، أو لدى السلطات الفرنسية، سابقاً. ويتوزع الكثير منهم في المناطق الريفية، وقد اندمجوا بشكل شبه كامل تقريباً مع المجتمعات المحلية ومع عاداتهم وتقاليدهم، مع حرصهم على الحفاظ على عقيدتهم الإسلامية. وينتمي معظم المهاجرين إلى المحافظات الجنوبية والشرقية، وقليلون منهم ينحدرون من مدينة رداغ في محافظة البيضاء، ونسبة أقل من تعز والمحافظات الوسطى. وقد قام اليمنيون خلال العقود الماضية بنقل شجرة القات من أثيوبيا وكينيا وزراعتها في جزيرة مدغشقر.

أما أبرز مشاكل المهاجرين اليمنيين في مدغشقر فتتمثل في:

(159) انظر: كتاب "المغتربون والقائد" الذي صدر في طبعين متتاليين عن وزارة شؤون المغتربين عامي 1998م، و1999م.

- 1- عدم وجود أية صلات أو علاقات بينهم وبين الوطن، (باستثناء حالات قليلة ونادرة جداً لبعض المغتربين الذين يزورون الوطن ويترددون عليه بين فترة وأخرى).
- 2- لا توجد أية مدارس أو معاهد أو كتاتيب لتعليم أبناء المهاجرين اللغة العربية، باستثناء مدرسة عربية وحيدة تبرع ببنائها الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي في العاصمة (نتاناريف)، وهي تابعة للسفارة الليبية، وتتيح للمهاجرين اليمنيين والعرب إلحاق أبنائهم للدراسة فيها.
- 3- تخليهم التدريجي وافتقارهم لهويتهم اليمنية بسبب بعدهم الجغرافي، وعدم اهتمام جزء كبير منهم بالبحث عن روابطهم وجذورهم الأصلية، وتجديد صلتهم مع وطنهم الأم.

6- الجالية اليمنية في أوغندا

أصبحت أوغندا محمية بريطانية (1896-1894م)، وبعد الحرب العالمية الثانية حصلت على الحكم الذاتي، ثم على الاستقلال الكامل عام 1962م. ويتكون سكان أوغندا من عدة قبائل تزيد على عشرين قبيلة، وينتمون إلى زنوج البانتو والنيليين الحاميين، إلى جانب جماعات إفريقية، وعناصر آسيوية، وجالية عربية احترفت التجارة منذ القدم.

ولا يكاد يعرف على وجه التحديد تاريخ معين لبدء الهجرة اليمنية إلى أوغندا، وإن كان هناك شبه إجماع على أن هجرة اليمنيين إلى هذا البلد الإفريقي الجميل الغني بالموارد والثروات قد جاءت متأخرة بعض الشيء عن أحدث الهجرات اليمنية التي تدفقت إلى الدول المجاورة لها، ونقصد على وجه التحديد كلاً من جمهوريتي كينيا وتنزانيا، إذ إن الهجرة اليمنية إلى هاتين الدولتين المجاورتين لأوغندا واللتين تملكان شواطئ بحرية طويلة على المحيط

الهندي قد جاءت مبكرة، نتيجة لتركز التواجد اليمني بدرجة أساسية، والعربي بدرجة ثانية في بداية الأمر على السواحل والمناطق القريبة من المدن الساحلية لكلٍ من الصومال، وكينيا، وتنزانيا، ومدغشقر، وموزمبيق، وجزر القمر. وعندما بدأ هذا التواجد اليمني والعربي في مرحلة لاحقة يمتد نحو المدن والمناطق الداخلية وأعمق الأدغال الإفريقية، بدأت تتسرب بعض مجاميع المهاجرين اليمنيين إلى أوغندا، وشجعهم على ذلك أن الاستعمار البريطاني كان يسيطر حينها على هذه الدول الشرق إفريقية الثلاث (كينيا، وأوغندا، وتنزانيا)، ويتعامل معها كوحدة جغرافية واحدة، وهكذا استمر توافد المهاجرين اليمنيين متواصلًا خلال العقود الخمسة الأولى للنصف الأول من القرن العشرين، وتزاوجوا، وتوالدوا، وتكاثروا واندمجوا مع المجتمع الأوغندي حتى وصل عددهم غداة استقلال هذه الدولة عام 1962م قرابة عشرين ألف نسمة⁽¹⁶⁰⁾.

وقد ظل المهاجرون اليمنيون في أوغندا ينعمون بقدر كبير من الطمأنينة والاستقرار المعيشي والاجتماعي؛ حيث كانوا يمارسون تجارة الجلود ودبغها وتصديرها، وتجارة الجملة والاستيراد والتصدير، وأعمالاً مهنية متعددة، وأنشطة تجارية وزراعية واقتصادية مختلفة، وظلوا على هذا الحال حتى نهاية سبعينيات القرن الماضي، حيث شهدت أوغندا خلال الأعوام (1979م- 1986م) سلسلة من الاضطرابات والانقلابات والحروب الداخلية، بدأت بالإطاحة بنظام حكم الرئيس (عيدي أمين) عام 1979م⁽¹⁶¹⁾، وشكل (دابوش

(160) انظر: كتاب "المغربون والقائد" الذي صدر في طبعتين متتاليتين عن وزارة شؤون المغتربين عامي 1998م، و1999م.

(161) انظر: كتاب "المغربون والقائد" الذي صدر في طبعتين متتاليتين عن وزارة شؤون المغتربين عامي 1998م، و1999م.

لول) حكومة انتقالية، ثم خلفه (قومزي بنسيا)، ولكنه ما لبث أن أطاح به الجناح العسكري "للجبهة الوطنية لتحرير أوغندا". وفي عام 1980م جرت انتخابات فاز بها "حزب المؤتمر الوطني" الأوغندي، وأصبح (أوبوتي) رئيساً للجمهورية، وفي عام 1985م حدث انقلاب عسكري بقيادة (تيتو أوكلو) أطاح بحكومة (أوبوتي)، وفي عام 1986م أطاح انقلاب (يوري موسفيني) بحكومة تيتو أوكلو.

وأثناء هذه الفترة تعرضت الجالية اليمنية في أوغندا- خلال الحروب التي شهدتها البلاد بين عامي 1979م- 1981م، والاضطرابات التي أعقبتها خلال السنوات التالية- لمخاطر كبيرة ومتاعب جمة، ومشاكل كثيرة؛ وذلك بسبب الحقد والنقمة والكرهية التي استشرت في ذلك الوقت، واستمرت بعد ذلك لسنوات طويلة، بين بعض أوساط أبناء الشعب الأوغندي ضد العرب بشكل عام، تحت مبرر الدعم العربي غير المحدود للرئيس الأوغندي السابق (عيدي أمين داه) إبان فترة حكمه للبلاد ما بين عامي (1979-71م). وبسبب تلك الأحداث العنصرية، اضطر معظم أفراد الجالية اليمنية إلى مغادرة أوغندا، حيث نزح معظمهم إلى جمهورية كينيا، بينما توجه آخرون براً إلى السودان الذي كان لا يزال موحداً حينها، وإلى زائير (الكنغو الديمقراطية) حالياً، ورواندا؛ نظراً لقرب مناطق إقامتهم من حدود هذه الدول، وعاد البعض منهم إلى اليمن.

ولعل الأمر المؤسف له حقاً أن الجالية اليمنية في أوغندا فقدت كل ممتلكاتها تقريباً خلال تلك الأحداث، وخاصة تلك التي كانت مستثمرة داخل البلاد نفسها من مصانع، ومزارع، وشركات وعقارات، وسيارات، وبضائع، ومحلات تجارية، كما تعرضت أثناء نزوحها ومغادرتها أوغندا للسلب ونهب للسيارات

والأموال والوثائق، والمجوهرات والنقود، والمقتنيات الثمينة التي كانت بحوزتها.

وفي ظل الاستقرار النسبي الذي شهدته أوغندا في عهد الرئيس (يوري موسيفيني)، أواخر ثمانينيات القرن الماضي، بدأ بعض المهاجرين اليمنيين الذين كانوا قد غادروا أوغندا إلى الدول المجاورة بالعودة إليها مجدداً، وشرعوا في إعادة بناء أنفسهم ولملمة شتاتهم، محاولين تعويض ما فقده من ممتلكاتهم، وما خسروه من أموالهم خلال سنوات الانقلابات والصراعات والحروب الداخلية، لكن عددهم أصبح أقل بكثير من السابق. ومع حلول عام 1990م، أصبحت أوضاع الجالية تتسم بالاستقرار والطمأنينة، وأخذت في التحسن عاماً بعد آخر بعد انتخاب هيئة إدارية لقيادتها للمرة الأولى في تاريخها عام 1991م، برئاسة المغترب الفاضل السيد سالم الحامد، الذي شرع في البداية بإعداد نظام متميز وفريد من نوعه لتسيير نشاط الجالية والارتقاء بخدماتها، وتوثيق الأواصر والصلات بين جميع أعضاء الجالية في جميع المناطق والمحافظات التي يتواجدون فيها، بحيث أصبحت كل مدينة أو منطقة ذات تجمع عددي كبير من المهاجرين لها جالية فرعية، وهيئة إدارية محلية منتخبة تقوم بحل مشاكل أعضائها، وتسيير شؤونهم وتنظيم العلاقات بينهم وبين الآخرين، كما أن كل هيئة إدارية محلية تحتفظ لديها بسجل متكامل توثق فيه أسماء المهاجرين، وعوائلهم، وعناوينهم، ومواليدهم الجدد والمتوفين، والذين يحدث أن ينتقلوا من منطقة إلى أخرى داخل أوغندا نفسها، أو يعودون إلى أرض الوطن. ومن حيلة كل تلك المعلومات التي تحتوي عليها هذه السجلات الفرعية، يوجد سجل رئيسي لدى الهيئة الإدارية العليا للجالية في كمبالا. كما أن الجالية اليمنية في أوغندا هي الجالية الوحيدة في العالم التي تمنح أعضائها بطاقات عضوية

رسمية صادرة عنها. ونظراً لعدم وجود سفارة أو قنصلية يمنية في أوغندا، فإن السفارة اليمنية في نيروبي هي التي تتولي رعاية شؤون المهاجرين، وإصدار وتجديد الوثائق الرسمية للمهاجرين وأبنائهم ممن لا يحملون الجنسية الأوغندية، رغم بعد المسافة بين نيروبي وكمبالا التي تصل إلى 850 كيلو متر تقريباً. ومعظم المهاجرين ينتمون لمحافظة حضرموت، وأغلبهم يحملون الجنسية الأوغندية، وهناك عدد قليل منهم ما زالوا يحتفظون بالجنسية اليمنية، أو يحملون جنسية إحدى الدول الإفريقية المجاورة.

وقد بلغ عدد المهاجرين، وفقاً لسجلات الجالية حتى ديسمبر 2000م (3467) مهاجراً، والمسجلون منهم رسمياً لدى الجالية ويحملون بطاقات عضوية 2500، يتواجد نسبة 70% منهم في مدينتي (كمبالا) و(جنجا)، وتتوزع البقية على محافظات ومدن (كسيبي)، و(فوت بتل)، و(مبالية)، و(سورتي)، و(عروه)، و(أجنجا). أما المهن الرئيسية التي يزاولونها فهي: دباغة وتصدير الجلود، والصناعات الخفيفة، والزراعة، وتصدير المنتجات الزراعية، وتجارة الجملة والتجزئة، وهناك نسبة قليلة يعملون في الوظائف الحكومية، أو لدى القطاع الخاص، ولدى البعض منهم مطاعم ودكاكين صغيرة، إما خاصة بهم، أو يقومون باستئجارها لغرض البيع والشراء. أما المستوى التعليمي لأفراد الجالية فيتوزع بين نسبة قليلة يحملون مؤهلات جامعية، والنسبة المتبقية يتوزعون بين متوسط، فني، ومهني، وثنائي.

وتمت إعادة تسجيل الجالية وتجديد الترخيص الرسمي الصادر لها من الحكومة الأوغندية عام 2005م، وقد توفي السيد سالم الحامد عميد الجالية ومؤسسها ورئيسها السابق عام 2017م، وانتخب حسين صبرة رئيس جالية جنجا خلفاً له.

ويمكن للإنسان خلال زيارته لجمهورية أوغندا أن يكتشف حجم العزلة التي يعيشها المهاجرون اليمنيون في هذه البلاد، باستثناء مجموعة قليلة منهم تتردد على الوطن من وقت لآخر، وتعد الشريحة الواعية نسبياً، أما الغالبية فإنهم يعيشون في عالمهم الخاص والمنغلق، وبخاصة المقيمين خارج مدينتي (كمبالا، وجنجا)، وعدد كبير منهم لا يجيدون التخاطب باللغة العربية، وخاصة النشء الجديد الذين هم تحت سن العشرين، أو الذين يقيمون في المناطق البعيدة والأرياف النائية.

وعلى الرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على أوضاع الجالية المعيشية والاقتصادية والمالية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فإنه لم يعد إلى ذلك المستوى السابق والتميز الذي كان عليه قبل عام 1979م.

7- الجاليات اليمنية في بقية دول الساحل ووسط إفريقيا

أ- جمهورية إفريقيا الوسطى

كانت توجد جالية يمنية قُدر تعدادها أواخر القرن الماضي بحوالي 500 فرد في جمهورية إفريقيا الوسطى، معظمهم ينتمون إلى منطقة "قرن الأسد" بمديرية رداع، ويعيشون في العاصمة بانجي، وعلى أحواض نهري أو بانغي وشاري، ومن أبرز أعيانهم ناصر علي زياد. لكن الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد خلال الأعوام (2004-2007م)، ثم اندلاع التمرد ضد الدولة في الشمال في ديسمبر 2012م أدى إلى تشتت هذه الجالية ونزوح الغالبية العظمى منهم إلى الدول المجاورة، أو عودتهم إلى البلاد، خصوصاً بعد تعرض الأقلية الإسلامية فيها لإبادة جماعية وعرقية، ونتيجة لذلك تم نزوح الكثيرين منهم خارج إفريقيا الوسطى.

ب- بورندي

يُقدر عدد أفراد الجالية اليمنية في بورندي حوالي 800 فرد، وهجرتهم حديثة العهد، وتعود إلى العقدين الأخيرين من القرن الماضي، ويقوم العدد الأكبر منهم في العاصمة (بوجمبورا)، ونسبة أقل في مدينة (جيتيغا)، ويتوزع الآخرون على بقية محافظات البلاد، وعميد الجالية هناك هو محمد البيتي الذي يدير شركة لصناعة وتصدير الجلود، وقد انتقل مجموعة منهم خلال السنوات الأخيرة إلى رواندا.

ج- رواندا

جمهورية رواندا، أو "أرض الألف تل" هي دولة في شرق إفريقيا بمنطقة البحيرات العظمى، انتقلت خلال عقدين من الزمن من رماد الحرب إلى عالم الفساء، وقررت أن تجعل نفسها قطباً اقتصادياً في إفريقيا، حيث توفر فرصاً استثمارية مغرية وخيالية للقادمين إليها. وكان قوام الجالية اليمنية الموجودة فيها قبل هذه الطفرة لا يتجاوز مائتي شخص، يتواجد أغلبهم في العاصمة (كيغالي)، لكن وضعها الاقتصادي الآخذ في التنامي والتطور دفع العشرات من اليمنيين إلى القدوم إليها للعمل والاستثمار من مهاجرهم الإفريقية المجاورة. ولا تتوافر لدينا معلومات إحصائية أو تقديرية عن عددهم في الوقت الحاضر.

د- بقية دول وسط وساحل شرق إفريقيا

- في الكونغو: توجد مجموعة صغيرة من رجال الأعمال اليمنيين المتنقلين بينها وبين المهاجر الإفريقية المجاورة، حيث يوجد في العاصمة (كينشاسا)، مكتب لشركة (COM OIL) يملكها رجل الأعمال اليمني منيف عبدالله النهدي، وهو من أعيان الجالية في تنزانيا، كما يوجد فرع لشركة

(TANGANYIKA OIL) يديرها رجل الأعمال اليمني علي صالح بلهبوع.

- في موزمبيق: تتواجد جالية يمنية صغيرة لا يتجاوز عددها مائة شخص، أغلبهم يقيمون في العاصمة (مابوتو)، وهي عاصمة مزدهرة وتقع في أقصى جنوب البلاد، ويتواجد بعض المهاجرين في مدينة (بيرا) الميناء الرئيسي للبلاد، وأبرز رجال الأعمال في موزمبيق عمر الأهل، ومحمد سالم حيدر الذي يمتلك فندقاً في العاصمة (مابوتو)، وعبدالمنعم حسان الذي لديه مشروع في المناجم.

- في زامبيا: توجد جالية يمنية صغيرة في العاصمة (لوساكا)، ويعملون في المجال التجاري، وأشهرهم خالد جعفر بن شمالان الذي يمتلك شركة مقاولات. كما توجد جاليات يمنية صغيرة العدد في كلٍّ من (ملاوي) وأبرزهم محمد بن منيف بن عبدالله النهدي، وهو عضو الغرفة التجارية والصناعية في العاصمة (ليلونجوي)، وفي (سيشيل)، وشيخ اليمنيين هناك أحمد عبدالله الشاطري وهو مهندس في مجال كيماويات النفط، وفي (زيمبابوي)، وأبرز اليمنيين هناك هو عبدالله المرذعي، ويقوم في العاصمة (هراري)، ويدير شركة للنقل ومشروعاً للصناعات الخفيفة، كما توجد جالية يمنية في (الكونغو براز فيل) لا يتعدى عدد أفرادها 250 شخصاً.

الخاتمة

لا ضير من الاعتراف بأن القارئ المتعمق أولاً، والباحث المجتهد ثانياً، قد لا يجد في الفصول السالفة ما يشبع نهمه أو يشبع رغبته من الحقائق التاريخية والمعلومات المفيدة التي يزخر بها سفر الهجرة والاغتراب اليمني في منطقة شرق إفريقيا، وقد يجد أيضاً بعض الهنات وجوانب القصور في هذا البحث الذي لم تتمكن من الاستطرد والاستفاضة فيه؛ لأنه تم إلزامنا بعدد محدد من الصفحات، وهي الأشياء التي نأمل أن يعذرنا القارئ عليها، خصوصاً أننا كنا قد أشرنا منذ البداية إلى أن هذا الجهد المتواضع ليس سوى عمل أولي، ووضع للنواة الأولى التي يمكن أن يضاف إليها ويبنى عليها في المستقبل لتوثيق هجرات اليمنيين إلى منطقة شرق إفريقيا خصوصاً، وإلى جميع دول وقارات العالم بشكل عام، وهو الحلم الذي بدا لنا كيمنيين لفترة طويلة من الزمن صعب المنال، ويسعى إلى تحقيقه اليوم بجهد صادق، المهاجر اليمني السابق ورجل الأعمال الفاضل الأستاذ علوان سعيد الشيباني، الرجل المتقاني في خدمة وطنه وقضايا أمته، والذي يحمل في جوانحه الهم الوطني، ويجسد في فكره الحرص المسؤول على رعاية وإسناد جهود توثيق أروع ملحمة سطرها اليمنيون عبر التاريخ من خلال هجراتهم الاختيارية والاضطرارية المتواصلة، منذ القدم وحتى اليوم.

وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج

1. هاجر اليمنيون إلى شرق إفريقيا (بما في ذلك منطقة القرن الإفريقي) في شكل موجات بشرية عديدة ومتقطعة، وعلى مدى فترة تاريخية طويلة امتدت منذ حوالي القرن الثامن قبل الميلاد وحتى منتصف القرن العشرين

الميلادي. وتعددت أسباب هذه الهجرات، إما لأغراض تجارية، أو لشحة الموارد وفرص العمل في الوطن الأصلي، وإما هروباً من خطر الصراعات القبلية وما ينتج عنها من ثأر قبلي، أو لنشر الدعوة الإسلامية في مناطق الهجرة والاعتراب.

2. كان أول اتصال يمني بالساحل الإفريقي هو الهجرات اليمنية الأولى التي تمت في زمن الممالك اليمنية القديمة، وأسهمت الهجرة الأولى، وخاصة إلى بلاد الحبشة، في تأسيس نواة الوجود العربي كجنس، وخاصة في الصومال، وجيبوتي وإريتريا، ونقل الكثير من مظاهر الحضارة اليمنية القديمة إلى بلاد الحبشة بما في ذلك اللغة، والحياة الزوجية، والفن المعماري، وتأسيس إمارات وسلطنات بعضها حمل اسم بعض ممالك اليمن، وخاصة اسم سبأ.

3. تم الاتصال اليمني الثاني مع شرق إفريقيا بعد ظهور الإسلام، وعبر موجات الهجرة الثانية التي تمت في بداية دولة الخلافة الإسلامية، وموجات الهجرة الثالثة، وكان حجمها الأكبر في القرنين الثامن والتاسع للهجرة. وساهمت الهجرة الثانية وبدايات الهجرة الثالثة في توسيع الوجود العربي في شرق إفريقيا وكذلك في نشر وتعميق جذور الدين الإسلامي في المنطقة. وتكونت على الشريط الساحلي إمارات وسلطنات إسلامية كان معظم حكامها من العرب ذوي الأصول الحضرمية أو العمانية.

4. واجه المهاجرون وسلطناتهم الخطر البرتغالي الذي ظهر في البحر الأحمر والمحيط الهندي، وحاول، ومنذ بداية القرن السادس عشر الميلادي، وبعد اكتشاف طريق "رأس الرجاء الصالح"، إنهاء السيطرة العربية والإسلامية على طريق التجارة بين الشرق والغرب، وتكاثفت دول وشعوب الساحلين الآسيوي والإفريقي للبحر الأحمر، والدول المطلة على بحر العرب والمحيط

الأطلسي لمقاومة البرتغاليين. وعلى الرغم من فشل الاستعمار البرتغالي في احتلال سواحل شرق إفريقيا، فإنه جذب اهتمام بريطانيا وفرنسا وإيطاليا إلى شرق إفريقيا، وكان هذا بداية انهيار الإمارات والسلطنات الإسلامية، وبالتالي حل المستعمرون الجدد محل الاستعمار البرتغالي، وتقاسمت الدول الثلاث شرق إفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي.

5. جاء المستعمرون الجدد وعملوا على تعزيز نفوذهم في شرق إفريقيا من خلال إثارة الصراعات داخل الجماعات الإسلامية، وبين الجماعات الإسلامية ذات الأصول العربية والمسلمين والوثنيين من ذوي الأصول الإفريقية، وسعوا إلى محاربة الإسلام ونشر المسيحية بين الأفارقة والوثنيين، والترويج للمسيحية بأنها محررة للعبيد من تجار الرقيق العرب والمسلمين. وقد أدى النشاط الغربي إلى تقليص النفوذ العربي الإسلامي وتكبير حجم الهوية الإفريقية في شرق إفريقيا، والضغط على الكثير من المهاجرين للاندماج في المجتمع الإفريقي وقطع صلتهم بوطنهم الأصلي.

6. على الرغم من أن المدن والمستوطنات السواحلية من "مقديشو" وحتى شمال "موزمبيق" لم تكن موحدة تحت ظل سلطة سياسية واحدة، أو دولة واحدة منذ تأسيسها، فإنها شكلت منطقة ثقافية وحضارية موحدة. وقد تعامل الحضارة مع هذا المجتمع السواحلي لعدة قرون من خلال التجارة، والإقامة في المدن السواحلية، وكان تأثير العرب، بدرجة رئيسة الحضارة والعمانيين، على المجتمع السواحلي قوياً جداً، وكان الحديث عن هوية الشعب السواحلي وثقافته يتم على أساس أن السواحليين هم عرب، وأن ثقافتهم نقلت من الجزيرة العربية إلى ساحل شرق إفريقيا، غير أن هذه النظرة تلاشت، وأصبحت وجهة النظر السائدة في الوقت الراهن هي: "أن

الشعب الساحلي وثقافته نشأت جذورها في إفريقيا، وأن لتلك الثقافة سماتها الخاصة المميزة لها، وهي تختلف عن الثقافات السائدة في المناطق الداخلية من إفريقيا، أو في أجزاء أخرى من المحيط الهندي".

7. كانت آخر موجات الهجرة اليمنية إلى شرق إفريقيا هي الهجرات التي تمت في نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وهي تعد النهايات الأخيرة لمرحلة الهجرة الثالثة، وتكونت من مهاجرين ضاقت بهم سبل العيش في تهامة، وتعز، وإب، وعدن، والبيضاء، وحضرموت، في نهاية عهد الاحتلال العثماني وفترة حكم بيت حميد الدين في شمال اليمن، وعهد الاستعمار البريطاني في الجنوب، أو أشخاص يطمحون إلى إقامة نشاط تجاري في بعض مناطق شرق إفريقيا، وعلى وجه الخصوص في منطقة القرن الإفريقي، أثيوبيا، وأريتريا، وجيبوتي، والصومال. وتمكن بعض هؤلاء المهاجرين من إقامة مراكز ومحلات تجارية في عصب، ومصوع، وأسمر، وأديس أبابا، وجيبوتي، ومقديشو، وبربرة، وكسامبو، ونيروبي، ودار السلام، وزنجبار، والاتجار مع الداخل الإفريقي واليمن، ولكن الأغلبية كانوا من الفقراء الأميين الذين اشتغلوا بأعمال البناء، والزراعة، والدباغة والأعمال العضلية في موانئ الساحل الإفريقي. وقدر عدد المهاجرين الحضارمة في شرق إفريقيا عام 1935م، بحوالي (14) ألف شخص.

8. اندلعت الحرب العالمية الثانية في عام 1939م، واستمرت حتى عام 1945م، وألقت بظلالها الكئيبة على اليمن، وشهدت بعض مناطق اليمن مجاعات. وبعد الحرب العالمية الثانية، ومع استقلال معظم دول مناطق شرق إفريقيا، وخاصة في ستينيات القرن العشرين، بدأت موجات الهجرة

المعاكسة - أي عودة الكثير من المهاجرين إلى وطنهم الأصلي- وبلغ عدد الذين عادوا إلى حضرموت من الصومال، وأثيوبيا، وكينيا خلال الفترة من عام 1963م، وحتى عام 1969م حوالي ستة آلاف شخص، وعاد الكثير من المهاجرين دون أن يحملوا معهم أي شيء، بملابسهم فقط؛ وذلك بسبب بعض المشاكل العنصرية والدينية التي شهدتها بعض دول شرق إفريقيا بعد استقلالها، وكذلك بسبب التشريعات التي أصدرتها الدول المستقلة للحد من هجرة الأجانب إليها، ولمنع انتقال الأموال إلى خارج حدودها. وشكل العائدون وأسره م عبئاً جديداً على المجتمع اليمني، اقتصادياً واجتماعياً، وما يمكن تسميته ب"مأساة المهاجرين العائدين من شرق إفريقيا"، وهو نموذج تكرر كثيراً بعد الحرب العالمية الثانية وخلال النصف الثاني من القرن العشرين.

فقد عاد الآلاف من المهاجرين من تنزانيا بعد التأميم الشامل الذي طال ممتلكاتهم في عهد الرئيس الاشتراكي (جوليوس نيريري) في النصف الثاني من ستينيات القرن المنصرم.

وتكرر الأمر نفسه مع المهاجرين اليمنيين في أثيوبيا وإريتريا الذين تعرضت ممتلكاتهم للتأميم في عهد الرئيس الأثيوبي (منجستو هيبلا مريام) في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، ثم تكررت عملية نزوح وعودة المهاجرين من إريتريا في الثمانينيات بسبب الحرب بين أثيوبيا وفصائل المعارضة الإريترية.

وحدث الأمر نفسه مع المهاجرين اليمنيين في أوغندا الذين فقدوا كل ممتلكاتهم خلال الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد للفترة 1981/79م، واستمرت تأثيراتها حتى عام 1986م.

وتكرر المشهد الحزين نفسه مع اندلاع الحرب الأهلية في الصومال نهاية عام 1991م، حيث تسببت الحرب في فقدان المهاجرين لممتلكاتهم، وأموالهم وشركاتهم، وتجارتهم، ومزارعهم، وعاد الكثيرون منهم إلى اليمن، أو نزحوا إلى كينيا، وأثيوبيا، وتنزانيا.

9. أفرزت الهجرة اليمنية إلى شرق إفريقيا مشكلة اجتماعية أخرى في اليمن وفي بلدان الهجرة، وهي مشكلة "المولدين" الذين كان العائدون منهم إلى الوطن في الماضي يواجهون صعوبات كثيرة، ويصطدمون بعقبات كبيرة عند تقدمهم للحصول على الهوية الشخصية اليمنية، لكن هذه المشاكل خفت كثيراً في السنوات الأخيرة بعد أن قامت الأجهزة الرسمية المعنية في الدولة بتذليل الكثير من المعوقات، وتبسيط إجراءات الحصول على الهوية الشخصية اليمنية وجواز السفر للعائدين من المولدين، بل إن الحكومة قامت بعد الوحدة اليمنية بإرسال وفود رسمية من وزارتي الداخلية والمغتربين إلى كلٍّ من أثيوبيا وتنزانيا لمنح بطاقات الهوية الوطنية للمهاجرين في مهاجرهم، وبذلك أصبحت مشكلة المولدين في اليمن أقل وطأة من مشكلتهم في بلدان الهجرة، فهم في بلدان الهجرة اندمجوا، أو مازالوا يواصلون اندماجهم في مجتمعات دول شرق إفريقيا، وهو أمر جيد لصالح المهاجرين وأحفادهم، ولكن المشكلة التي تواجه البعض هي (حالة الاغتراب الثقافي والإثني، وانقطاع الصلة بالوطن، وبالتالي انقطاع الصلة بالجذور كتاريخ وثقافة وجنسية).

10. قام المهاجرون بتأسيس منظمات وأندية وجمعيات ثقافية وخيرية، ومدارس ومعاهد لمساعدة بعضهم البعض، وللمّ شنتهم وجمع شملهم، ولإبقاء صلتهم بوطنهم وتاريخه الثقافي، وتعليم أولادهم وأحفادهم اللغة العربية،

وتجديد وتعميق تعاليم الإسلام بين صفوف الأبناء والأحفاد، وساهمت كل الأندية والمدارس والجمعيات الأهلية في تعليم القرآن الكريم، وأصول ومبادئ الإسلام واللغة العربية وبعض العلوم الحديثة، وبعض هذه المدارس طبقت المنهج المصري لمراحل التعليم العام. وابتداءً من العام 1985م، وحتى العام 2010م بدأ "الاتحاد العام للمغربيين"، ولاحقاً وزارة شؤون المغربيين، بإرسال المناهج الدراسية اليمنية لمادتي (اللغة العربية، والتربية الإسلامية) إلى مدارس أبناء المغربيين في العديد من المهاجر (غير الناطقة بالعربية)، ومن ضمنها منطقة شرق إفريقيا، كما أن مدارس الجالية في جيبوتي وأديس أبابا بدأت بتدريس المنهج اليمني لجميع المراحل التعليمية في السنوات الأخيرة، وأصبحت اختبارات الشهادات العامة في هاتين المدرستين تتم تحت إشراف وزارة التربية والتعليم اليمنية.

11. لقد تركت الهجرة اليمنية الثالثة (الحديثة) إلى منطقة شرق إفريقيا أثراً إيجابية على مستوى الداخل اليمني، يمكننا تلخيص أبرز معالمها من خلال الآتي:

أ. إن المهاجرين اليمنيين إلى منطقة شرق إفريقيا، عبر التاريخ وحتى الوقت الحاضر، كانوا الرواد الحقيقيين لنظام العولمة على مستوى الخارج، ومن أوائل رسل التمدن والتحضر في اليمن عموماً، وفي المملكة المتوكلية اليمنية على وجه الخصوص، وممن تصدروا معارضة الحكم الإمامي البائد والمتسلط.

ب. عندما قامت "حركة الأحرار اليمنيين"، كان المهاجرون في القرن الإفريقي هم أول من تجاوب معها، واستجاب لدعوة قادتها، وكانوا سندها

ومصدر تمويلها منذ تأسيس أول حزب علني لها "حزب الأحرار" بعدن عام 1944م وحتى قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م.

ج. بعد قيام الثورة، كان المهاجرون اليمنيون في القرن الإفريقي، هم أول المبادرين إلى الدفاع عن الثورة، وحمائتها ودعمها، والمساهمة في بناء مؤسساتها الاقتصادية والخدمية، ورفدها بالمئات من الكوادر العلمية والفنية والقيادات الإدارية المتمرسة والكفوة، التي كانت البلاد تحتاج لسنوات طويلة لتعليمها وتدريبها وتأهيلها حتى تكون جاهزة لتأدية هذه المهمة.

د. قام المهاجرون اليمنيون في منطقة شرق إفريقيا ببناء وتشبيد عدد كبير من المشاريع التعليمية والخدمية المختلفة في جميع مدن ومحافظات اليمن، وفي المحافظات التي ينتمون إليها، سواء عبر مساهمتهم وتبرعاتهم السخية للمشاريع المشتركة التي بنتها الدولة، أو من خلال تبنيهم وتمويلهم الكامل لهذه المشاريع.

هـ. وللحقيقة والتاريخ، فقد كان المهاجرون اليمنيون في شرق إفريقيا هم أول من أرسى وشيد اللبنة الأولى في صرح مسيرة البناء والتنمية الاقتصادية والتطور الحضاري التي شهدتها الوطن خلال العقود الأولى من عمر الثورة، قبل أن تهب علينا الروائح النفطية من السعودية ودول الخليج في ثمانينيات القرن الماضي، وجعلتنا نتناسى جهودهم ودورهم الكبير وبصماتهم الواضحة على شتى الأصعدة والمجالات التنموية والحضارية.

ثانياً: التوصيات

- من خلال دراسة الهجرة إلى شرق إفريقيا يوصي الباحث بالآتي:
- 1- استمرار ومواصلة "مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية" في هذا الجهد الوطني لتوثيق هجرات اليمنيين إلى دول وقارات العالم، وبناء قاعدة بيانات متكاملة في هذا الجانب.
 - 2- الاستمرار في إعداد ونشر الأبحاث والدراسات التي تغطي كل جوانب تاريخ علاقة اليمن بشرق إفريقيا، وإشباعه بالبحث المستفيض والدراسة الشاملة والمعقدة لموضوع الهجرة اليمنية إلى شرق إفريقيا لفائدة حاضر ومستقبل العلاقات اليمنية الإفريقية.
 - 3- تأسيس مركز متخصص يهتم بماضي وحاضر ومستقبل علاقة اليمن بدول شرق إفريقيا عموماً، ودول القرن الإفريقي على وجه الخصوص، حيث إن وجود هذا المركز يكتسب أهمية كبيرة بسبب العمق التاريخي لعلاقة اليمن مع شرق إفريقيا والجوار الجغرافي، وما يرتبط به من مصالح مشتركة للطرفين، وكذلك ما ينتج عنه من تأثير وتأثر بالأحداث السلبية أو الإيجابية التي تحدث في أيّ من طرفي العلاقة.
 - 4- حث الأجهزة الرسمية والمعنية ذات العلاقة بالهجرة والمهاجرين في الحكومة اليمنية بوضع رؤية استراتيجية مستقبلية تهدف إلى تعزيز عرى التعاون وأواصر التواصل مع دول شرق إفريقيا، وعلى أوسع نطاق سياسي واقتصادي وثقافي وأمني؛ نظراً لما يشكله القرن الإفريقي والساحل الشرقي لإفريقيا من فضاء حيوي لليمن، وفتح قنوات تواصل فاعلة مع الجاليات اليمنية المنسية والمهمشة، وتشجيع المهاجرين على تأسيس وانتخاب جاليات في كلّ من مدغشقر، وإفريقيا الوسطى، وجزر القمر، وبورندي، ورواندا، ودعمهم

لتطوير وتأسيس مدارس لأبناء المهاجرين في كلِّ من أوغندا، ومدغشقر، وجزر القمر، وبقية دول ساحل ووسط إفريقيا الأخرى التي شهدت وتشهد تنامياً مضطرباً لهجرة اليمنيين إليها في السنوات الأخيرة.

5- قيام وزارة الخارجية بفتح قنصليات يمنية في كلِّ من: أوغندا، ومدغشقر، وجزر القمر، لرعاية مصالح المهاجرين اليمنيين في هذه الدول.

6- حث قيادات الجاليات اليمنية في منطقة شرق إفريقيا بتأسيس مواقع لها على شبكة الانترنت للتعريف بأوضاعها وأخبارها ونشاطاتها، وكذلك توثيق كل ما يتعلق بتاريخها وشؤونها وشجونها، وإسهاماتها الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وإرثها الحضاري، وأعلامها المبرزين، والمبدعين، والموهوبين في مختلف المجالات.

وأخيراً، لا بد من التأكيد على أن الحاجة سوف تظل قائمة وملحة لرسم وبلورة رؤية استراتيجية وطنية واضحة المعالم ومحددة الأهداف للتعامل مع قضية الهجرة والاعتراب عموماً، والتعامل مع الشريحة التي اندمجت وذابت في المجتمعات التي هاجرت إليها، سواء في منطقة شرق إفريقيا، أو على مستوى المهاجر الأخرى التي انتشر فيها اليمنيون في قارات العالم الست. والأمل معقود على المؤسسات البحثية الأهلية التابعة للقطاع الخاص، وعلى مراكز دراسات الهجرة والاعتراب الحكومية، والتابعة للجامعات اليمنية، للاضطلاع بهذه المهمة بالتعاون مع المراكز البحثية العربية والأجنبية المهمة بموضوع الهجرة.

ملحق الدراسة

وثيقة بريطانية حول التعامل مع المهاجرين اليمنيين في السودان

هذه الترجمة نصية لرسالة مدونة بتاريخ 30 مارس 1948م، أرسلت من قسم الجوازات والهجرة بمكتب السكرتير الإداري البريطاني (جيمس ويلسن روبرتسون، 1899-1983م) إلى كل مديري المديریات، والمفوض ببيورتسودان بخصوص التعامل مع المهاجرين اليمنيين غير الشرعيين في السودان.

ووردت الرسالة ضمن وثائق كتاب *peoples and Economics in the sudan 1884-1956* لمؤلفه جيورجيو أيوب بلمون، الذي صدر عن "مركز الدراسات السكانية" بجامعة هارفارد عام 1981م.

نص الوثيقة:

1- يوجد بالسودان الكثير من اليمنيين المهاجرين غير الشرعيين، وظل كثيرون من هؤلاء مقيمين بالبلاد لسنوات طويلة، وسُمح لهم بالعمل في التجارة والأعمال المختلفة الأخرى، وكثير من تلك الأعمال يمكن بسهولة أن يؤديها سودانيون.

2- يمكن أن يعد كثير من اليمنيين المهاجرين غير الشرعيين بالسودان من غير المرغوب في وجودهم في البلاد، ويقال إنهم من الذين تتهمهم الشرطة باستلام الأموال والممتلكات المسروقة، وهم مكروهون جداً عند منافسيهم من التجار السودانيين، وأصحاب المحلات الصغيرة (في الأحياء). ويصدق ذلك أيضاً على العمال السودانيين الذين لا يحبون إخوتهم العمال اليمنيين؛ ربما لأن العمال اليمنيين هم أفضل منهم في أداء كثير من الأعمال.

3- وبما أن هؤلاء اليمنيين ليسوا من "السكان الأصليين، أو من أعراق إفريقية، أو قبيلة لها جذور سودانية معروفة"، فهم يختلفون عن العدد الكبير من المهاجرين غير الشرعيين للسودان من غرب إفريقيا. وينبغي عليهم التسجيل بحساباتهم "أجانب" aliens، وإن لم يفعلوا، فيجب أن يطبق عليهم القانون الذي يقضي بمعاينة المخالف بستة أشهر سجنًا، أو 100 جنيه غرامة، أو بالعقوبتين معاً.

4- تم القبض مؤخراً على عدد من هؤلاء اليمنيين وبحوزتهم بطاقات تسجيل الأجانب مزيفة، وكشفت حملة لتعقب المخالفين عن وجود غير قانوني لأكثر من ألف يمني في مديرية الخرطوم وحدها، وينبغي علينا الآن أن نقرر إن كان من الواجب اتخاذ قرار بشأن هؤلاء المخالفين.

5- أول ما يجب على هؤلاء المخالفين فعله هو أن يلتزموا بالقانون، ويسجلوا أسماءهم كأجانب عند الجهة الرسمية، ويجب أن يقوم رؤساء هذه الجالية بتبليغهم بذلك، وأن يضع المسؤولون ملصقات كبيرة في لوحات الإعلانات تطالب هؤلاء الأجانب بالإسراع بالتسجيل، ويجب كذلك منحهم المهلة الكافية للقيام بالتسجيل. وفي حالة عدم التزامهم بهذا المطلب القانوني، ينبغي أن يقدموا للمحاكمة، وأن يقدم طلب للقاضي للسماح بترحليهم من البلاد.

6- عند تسجيل هؤلاء الأجانب سوف يتضح إن كانوا موجودين في البلاد بإذن شرعي أم لا، وعندها يمكن اتخاذ الإجراء التالي:

أ- إن استطاع الأجنبي أن يثبت أنه دخل السودان قبل يوم 1942/1/1م، لن يكون هنالك أي إجراء آخر ضده، وسيمنح تصريحاً بالبقاء بالبلاد.

ب- إن لم يستطع الأجنبي إن يثبت أنه دخل السودان قبل يوم 1942/1/1م، فسيُنذر بأن عليه مغادرة البلاد في غضون وقت معقول، ومع الأخذ في

الاعتبار كل ظروف الشخص المعني ووضعه، أو يطلب إليه التقدم فوراً بطلب إلى السكرتير الإداري (قسم الجوازات والتصاريحات) للبقاء في البلاد.

وسيتم التعاطف في طلب الأجانب الذين أقاموا لهم في البلاد أعمالاً ثابتة في التجارة أو غيرها.

وإن فشل الأجنبي في الحصول على إذن بالإقامة، أو مغادرة البلاد خلال المدة التي منحت له، فيجب أن يقدم لمحاكمة، وأن يقدم طلب للقاضي ليأمر بترحيله خارج السودان.

7- ينبغي على أي حكومة مركزية أو محلية ألا تصدر أي رخصة من أي نوع لشخص يمني دون التأكد من أن طالب الرخصة يحمل فعلاً تصريحاً قانونياً بالإقامة في البلاد بصورة دائمة.

8- من الأوفق ألا يُفهم من هذه التعليمات أننا نميز ضد اليمنيين المهاجرين بصورة تختلف عن الأجانب الآخرين. وإن قيل بأننا لا نطبق ذات الإجراءات على المهاجرين من غرب إفريقيا، فالسبب هو أننا قانونياً لا نستطيع فعل ذلك. فالقانون لا يلزم المهاجر من غرب إفريقيا بالتسجيل، وهو قد يزعم- محقاً في كثير من الحالات- أنه أتى للسودان في طريقه لأداء فريضة الحج.

لذا يجب أن تكون المهلة الممنوحة للمهاجرين اليمنيين كافية جداً، وألا نقدم منهم للقضاء إلا العدد الذي بمقدور السلطات القضائية البت في أمرهم. وبمعنى آخر، أن يؤخذ هذا الأمر بحسبانه مسألة طويلة الأجل، وألا تعامل كقضية ملحة وعاجلة يجب حلها على الفور.

جي. دبليو. روبرتسون- السكرتير الإداري

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع الأجنبية

1. Ethiopia, by Richard greenfield
2. Hadramout and the Immigation by ultike Fteitagh
3. the abyssinians- by:david buxton-page
4. the ethiopians- an-tntroduction to country and people- Edward ullen –dorff-oxford.

ثانياً: وثائق غير منشورة

1. أدبيات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام الثالث للمغتربين اليمنيين، سبتمبر 2009م.
2. حيدر، فاروق، قاسم، علي بن علي، تقرير غير منشور عن وفد وزارة شؤون المغتربين لكينيا، يناير 1998م.

ثالثاً: المقابلات الشخصية

1. البعداني، محمد حسن، وطرموم، خالد، باعامر، عوض، البيضان، مقابلات شخصية مع الباحث.
2. الصلوي، تسجيلات صوتية موثقة لدى الباحث بين عامي 94- 2000م.
3. العبسي، محمد علي، مقابلة شخصية مع الباحث.
4. باثواب، جمال عمر، مقابلة شخصية مع الباحث.
5. رسالة صوتية موثقة لدى "المركز اليمني للتنمية ودراسات الهجرة والاعتراب"، أرسلها غانم للباحث من السودان خلال إعداد هذا البحث في شهر مايو 2020م.
6. تسجيلات صوتية موثقة للشيخ صالح أحمد الفقيه، رئيس الجالية اليمنية الأسبق في السودان، لدى المركز اليمني الدولي للتنمية ودراسات الهجرة

- والاغتراب تتحدث عن ذكرياته وتجربته خلال نصف قرن مع الجالية اليمنية في السودان.
7. معلومات حصل عليها الباحث من الصحفي والإعلامي الزميل ياسر السقاف المقيم في أديس أبابا.
8. ناشر، أحمد عبده، مقابلة شخصية مع الباحث.
9. عيروس حسين، مقابلات شخصية موثقة مع الباحث.

رابعاً: الكتب

1. أسبر، أمين، إفريقيا والعرب، دار الحقائق، بيروت، 1980م.
2. البكري، صلاح محمد، تاريخ حضرموت السياسي، ج2، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة 1939م.
3. البلاذري، أبو الحسن أحمد بن يحيى بن جابر، فتوح البلدان، ج1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1988م.
4. التميمي، خالد عبدالله، الجالية اليمنية (الحضارمة في تنزانيا) مطابع المنار، المكلا، 2016م.
5. الجمرة، علي صالح، الهجرات اليمنية عبر التاريخ إلى شرق إفريقيا، كتاب الثوابت رقم 15، مايو 1995م.
6. الحداد، علوي بن طاهر، الإسلام والمسلمين في العالم، ج1، عالم المعرفة، جدة، 1985م.
7. العارف، ممتاز، الأحباش بين مارب وأكسوم، المكتبة العصرية، بيروت، 1975م.
8. المغتربون والثورة، الصادر عن الاتحاد العام للمغتربين، 1987م.

9. المغتربون والوحدة اليمنية في مؤتمرهم الأول، إصدارات شؤون المغتربين 2000م.
10. النقيرة، محمد عبدالله، انتشار الإسلام في شرق إفريقيا ومناهضة الغرب له، دار المريخ للنشر، الرياض، 1982م.
11. الهمداني، أبو محمد الحسن، الجوهرتين العتيقتين، تحقيق محمد محمد الشعبي، دار الكتاب، دمشق، 1982م.
12. انجرامس، دبليو انتش، حضرموت 1934-1935، تعريب، سعيد عبدالخير النوبان، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، 2001م.
13. بامخرمة، أبو محمد عبدالله الطيب، ثغر عدن، ليدن هولندا، 1936.
14. بامطرف، محمد عبدالقادر، الجامع لشمع أعلام المهاجرين المنتسبين إلى اليمن وقبائلهم، ج2، دار الهمداني، عدن، 1984م.
15. بامطرف، محمد عبدالقادر، الهجرة اليمنية، وزارة شؤون المغتربين، صنعاء، ط1، 2001م.
16. بلفقيه، عيروس علوي، جغرافية الجمهورية اليمنية، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، 1997م.
17. ابن عبدالحكم، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله، فتوح مصر والمغرب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1425هـ/ 2004م.
18. حسن، يوسف فضل، مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي 1450-1821، منشورات جامعة الخرطوم، الخرطوم، 1989م.
19. حميدة، محمد محمود، دراسة لبعض الجاليات الأجنبية بالسودان 1900-1977م، منشورات جامعة الخرطوم، الخرطوم، 1982م.

20. شرف الدين، أحمد حسين، اليمن عبر التاريخ، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط1، 1963م.
21. شهاب، حسن صالح، تاريخ اليمن البحري، دار الفارابي، بيروت، 1977م.
22. علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج2، دار الساقى، بيروت.
23. غانم، نزار محمد عبده، جسر الوجدان بين اليمن والسودان، منشورات نزار غانم، صنعاء، ط1، 1993م.
24. كتاب "المغتربون والقائد"، صدر في طبعتين متتاليتين عن وزارة شؤون المغتربين عامي 1998م، و1999م.
25. كتاب المغتربون والوحدة اليمنية في مؤتمرها الأول، وزارة شؤون المغتربين، صنعاء 2000م.
26. ماکمايکل، هاروولد، تاريخ العرب في السودان، طباعة مركز عبدالکريم مرغني الثقافي، الخرطوم 2006م.
27. دور المهاجرين الحضارم والإسلام في مدغشقر 1750-1976م، "ملخص بحث نشر في ملخصات بحوث مؤتمر حركة الهجرة العربية، مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية لندن، ترجمة جامعة عدن، إبريل 1995م.

خامساً: المجلات والصحف

1. الإدريسي، مبارك حسن الخليفة، صحيفة الأيام اليمنية، بتاريخ 14/نوفمبر/2001م.
2. الأصبحي، محمد عبدالواسع حميد، مقابلة شخصية، مجلة الوطن، العدد الثالث، مارس 1985م.

3. البيضاني، عيروس حسين فرج، مقابلة صحفية، مجلة الوطن، مارس 1985م.
4. التيرابي، محمد خالد، التمازج العربي الإفريقي عبر القرون، صحيفة الحياة، العدد 10634، 1962/3/29م.
5. الحميري، منصور عبدالعزيز، مجلة الوطن، العدد الثالث، مارس 1985م.
6. الصلوي، العزي، ملف خاص عن المهاجرين اليمنيين في السودان، مجلة الوطن، العدد الثاني، فبراير 1985م.
7. الضالعي، عبدالله، حديث صحفي، صحيفة (26 سبتمبر)، العدد (1309)، 22 فبراير 2007م.
8. العريقي، محمد عبدالماجد، المغتربون اليمنيون في شرق إفريقيا، صحيفة الثورة (اليمنية) 1998-6-28م.
9. العطار، محمد سعيد، حوار صحفي، نشر على جزأين في صحيفة 13 يونيو منتصف عام 1981م.
10. الفاتش، محمد عبدالوهاب، الجاليات اليمنية في السودان، مجلة الوطن، العدد الثالث، مارس 1978م.
11. الفقيه، صالح أحمد، الهجرة اليمنية إلى السودان، مجلة الوطن، العدد الخامس، مايو 1986م.
12. الياسين، أنور، استطلاع صحفي عن جزر القمر، مجلة العربي، العدد 433، ديسمبر، 1994م.
13. باصرة، صالح علي، الهجرة اليمنية إلى شرق إفريقيا منذ التاريخ القديم وحتى منتصف القرن العشرين، مجلة الثوابت، العدد 24، إبريل – يونيو 2001م.

14. زكريا، جمال قاسم، استقرار العرب في الساحل الشرقي لإفريقيا، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد الخامس، إبريل، 1971م.
15. زكريا، جمال قاسم، دور العرب في كشف إفريقيا، مجلة عالم الفكر، الكويت العدد الرابع، يناير 1971م.
16. عبدالجواد، زكريا، مجلة العربي، العدد 506، يناير 2001م.
17. عثمان، عبده علي، الأخدام في اليمن أصولهم وعاداتهم، مجلة دراسات يمنية، العدد الأول، 1978م.
18. غالب، ضرار عبدالدائم، تحقيق صحفي، صحيفة الثقافية، العدد "63".
19. غانم، نزار، مدني قاعدة النضال الوطني، مجلة الوطن، العدد الثاني، إبريل 1990م.
20. مجلة السودان، العدد 20، أبناء اليمن السعيد، سبتمبر، نوفمبر 1961م.
21. مجلة العربي الكويتية، استطلاع صحفي عن تنزانيا، العدد "479"، أكتوبر 1998م.
22. مجلة العربي الكويتية، العدد 355، يونيو 1988م.
23. مجلة نداء الوطن، (عدن)، العدد 6، سبتمبر - ديسمبر 1987م.

الهجرة التهامية

أسبابها.. وآثارها

(صور من معاناة المهاجر في المملكة العربية السعودية)

المستشار/ جمال عبدالرحمن عبدالله الحضرمي (*)

في تاريخ 2021/10/16م

مقدمة:

جاءت الهجرة نتيجة لحراك مجتمعي من بلد لآخر سعياً للرزق أو لطلب العلم، أو لظلم وظلم لحق بالمهاجر في بلده الأم. وقد لعبت الكوارث الطبيعية والحروب والغزوات في العصور القديمة دوراً كبيراً في إيجاد ظاهرة عرفت حديثاً باسم "التهجير القسري" الذي دفع – في بعض الأحوال – جماعات وأقواماً كاملة لترك مكانها والنزوح بعيداً، كما حصل لقوم سبأ اليمنيين بعد تهم سد مارب، وهجرتهم من اليمن، وتفرقهم في الجزيرة العربية، ومصر، وإفريقيا هذه الهجرة التي كتبها المؤرخون ووثقها بسبب تهم سد كمؤشر عن واقع اجتماعي في حينه، وتلتها أسباب عديدة للهجرة والتنقل داخل اليمن والجزيرة العربية وخارجها، وكانت جميعها للبحث عن الرزق والهروب من الحروب والمجاعة في البلد الأم.

لقد شهد العالم، منذ النصف الثاني من القرن العشرين، تطورات متسارعة نتيجة لاكتشاف أجهزة الحاسوب وشبكة الإنترنت وما رافق ذلك من تطور علمي وتكنولوجي، مما جعل علماء الاجتماع يطلقون على العصر الحديث "عصر الانفجار المعرفي"، الذي تلاشت معه الجغرافيا ببعديها الزماني والمكاني، وأصبح العالم يعرف بـ"القرية الكونية"، وأصبحت التكنولوجيا هي المسيطرة على كل مجالات الحياة، وبدخول هذا المتغير المهم في عالمنا تغيرت وفقاً لذلك نوعية العمالة المطلوبة في سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي. حيث تحولت من عمالة تعتمد على الجهد العضلي إلى عمالة تعتمد على الجهد الذهني المعرفي القادر على التعامل مع التكنولوجيا، واستيعاب كل ما يستجد في سوق العمل. ووفقاً لهذا المتغير، تسعى الدول اليوم جاهدة إلى تأهيل عمالتها وفق متطلبات عصر التكنولوجيا، وبما أن العمالة المهاجرة هي

الرديف الأساس للتنمية في بلدانهم، حيث تعد تحويلاتهم النقدية من أهم الموارد الاقتصادية التي تدعم استقرار العملة الوطنية، ناهيك عن دورهم في الاستثمار في بلدانهم، والدفع بعجلة التنمية، وتشغيل الأيدي العاملة، مما يساعد على الحد من البطالة أو التقليل من ظاهرة الفقر، لذلك تسعى كثير من الدول اليوم إلى إعادة رسم سياستها وخططها وبرامجها بما يضمن استغلال مواردها البشرية، من خلال تدريبها وتأهيلها وتمكينها من الحصول على فرص العمل المناسبة وفقاً لمتطلبات العصر. وبما أن العمالة في اليمن، بشكل عام، وتهامة بشكل خاص، تعد دون المستوى المطلوب للعمالة المؤهلة والمدرّبة، فقد أصبحت من العوامل المعيقة للاستثمار والتنمية، بل تعد من أهم المعوقات أمام انضمام اليمن لدول مجلس التعاون الخليجي. وباعتبار ثروتنا البشرية هي أعلى ما نملك وكل ما نملك، والبديل المناسب لدول مجلس التعاون الخليجي لإحلالها محل العمالة الآسيوية التي أصبحت تشكل تهديداً واضحاً لشعوب ودول المنظومة الخليجية وهويتها العربية، ولعل هذه من أبرز الأسباب التي تجعل دول الخليج ترفض العمالة اليمنية، إضافة إلى وجود أسباب أخرى تتمثل في التغيير الديموغرافي والسكاني في مجتمعاتهم بسبب وجود الإنسان اليمني الأكثر قبولاً داخل تلك المجتمعات، مما يجعل قيادات تلك الدول تعمل على تقليص الوجود من العمالة اليمنية، ولذا فوجود العديد من المعوقات التي تحول دون تمكينهم من العمل في الخليج وجدوى استيعابهم في إطار منظومة العمل الخليجية، الأمر الذي يحتم علينا رسم الخطط والبرامج الهادفة التي تضمن تأهيل العمالة اليمنية وفقاً لمتطلبات السوق المحلية والخليجية لخلق تحالف قائم على الشراكة وتبادل المنفعة معاً في إطار منظومة واحدة متكاملة.

وهنا تبرز مشكلة البحث في أنه لا بد من الإجابة على عدد من التساؤلات حول الهجرة اليمنية، ومنها التهامية وعلاقتها المتبادلة بالدول المجاورة، وخاصة المملكة العربية السعودية، ويمكن تلخيص المشكلة في الرد على:

- ما أسباب الهجرة التهامية (الطاردة والجاذبة)؟

- ما الأثار المترتبة عليها للفرد والمجتمع؟

- ما علاقة دول الجوار (المملكة العربية السعودية) بتنامي هذه الظاهرة؟

وعلى وجه الخصوص فإن مشكلة الهجرة في تهامة قد تبرز من خلال (ما انعكس على تراجع وتدهور القطاع الزراعي والسمكي، وبالتالي الاستمرار في انخفاض مستوى دخل الفرد، وتراجع التنمية، وتدهور معيشة السكان في هذه المنطقة الجغرافية من اليمن).

كما يهدف البحث إلى التعرف على حجم ظاهرة الهجرة في تهامة وأثرها على واقع التنمية والعادات والتقاليد والمقومات الاقتصادية والاجتماعية للسكان في تهامة اليمن، وعلى وجه التحديد يهدف إلى: تقدير حجم الهجرة من تهامة في أواخر القرن الماضي، وإبراز آثار هذه الظاهرة على السكان في تهامة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، والتعرف على حجم معاناة المهاجر في بلد المهجر وعند عودته من خلال بعض النماذج عن أسر مهاجرة إلى دولة الجوار (المملكة العربية السعودية).

وقد اعتمدنا المنهج الوصفي ليكون منهجاً لهذا البحث؛ كونه مناسباً لوصف نشاط الهجرة في تهامة، ولتحقيق أهداف البحث، مع اعتمادنا على وضع الإسقاطات الرقمية لقياس حجم الهجرة بهدف توضيح حجم هذه الظاهرة وقياس أثرها، وسعينا إلى جمع المعلومات من خلال البحث المباشر، والالتقاء ببعض الشخصيات الاجتماعية في المنطقة، والاستقراء، وتتبع البحوث

والدراسات المماثلة التي تمت من قبل الباحثين في الجهات الرسمية، والأجهزة الإحصائية المختصة في اليمن حول ظاهرة الهجرة اليمنية للخارج. وقُسم البحث إلى مدخل، وسبعة فصول، وخاتمة، وتوصيات.. وهي كما يلي:

(مدخل ومفاهيم، وسبعة فصول هي:

الفصل الأول: سكان تهامة.. والهجرة.

الفصل الثاني: الهجرة التهامية.. أسبابها.. ودوافعها.

الفصل الثالث: مراحل الهجرة التهامية.

الفصل الرابع: الآثار المتبادلة للهجرة من تهامة.

الفصل الخامس: أثر السياسات الرسمية للحكومة اليمنية على المهاجر.

الفصل السادس: صور من معاناة المهاجر في بلد المهجر، (المملكة

العربية السعودية أمودجاً).

الفصل السابع: نتائج الدراسة والخاتمة والتوصيات).

مدخل ومفاهيم:

كتب الكثيرون عن التعريف بالهجرة والمهاجر، وما يهمننا هنا هو التعريف

بالمهاجر في تهامة، ويمكننا توضيح ذلك من خلال ما يلي:

1- التعريف بالمهاجر في تهامة:

تعرف منظمة الهجرة العالمية- وفقاً لما ورد في ويكيبيديا في تعريفها

للـهجرة والمهاجر- بأن المهاجر " هو شخص ينتقل من مكان لمكان آخر

للعيش فيه، وغالباً من أجل العمل إما بصورة مؤقتة أو دائمة، والعامل المهاجر

هو الشخص الذي يمارس عملاً في دولة لا تعد وطنه، بينما المهاجر غير

القانوني هو المهاجر الذي لا يحمل تصريحاً قانونياً للبقاء في الدولة المضيفة،

أو يحمل أوراقاً لكنها مزورة بحيث يشكل ذلك عائقاً له للتمتع بحقوقه الإنسانية".

وعليه، فإنني أعرف المهاجر التهامي بأنه "الإنسان القاطن في تهامة اليمن، والباحث عن فرص العيش في بلد المهجر بعد أن ضاقت به السبل في بلده الأم"، وفقاً للتعريف السابق الصادر عن منظمة الهجرة العالمية.

أما واقع الهجرة في تهامة فهو ناجم عن عوامل وظروف اقتصادية واجتماعية وبيئية تجعل الهجرة من تهامة وسيلة للبحث عن حياة أفضل، وهي لدى كل مواطن يرغب في تحسين مستوى معيشته ودخله. ولا توجد هجرة في تهامة مطلقة بدون أسباب، ولكنها قضية ضيق العيش، والتهجير القسري المستمر للإنسان من أجل السيطرة على الثروة والسلطة من قبل المتنفذين عليها. إنها قضية وطن يُجرد فيه المواطن من حقوقه، ويتم ابتزازه بكل الوسائل بعد أن كان مساهماً في حضارة أمة فتحت الأندلس، ونشرت العلم والفقهاء في أرجاء الأرض. وتهامة مصدر الخير والعتاء للإنسان اليمني، ومركز التحول الفكري والعلمي بعد انتشار الدعوة الإسلامية، وقيام أول حكم مستقل عن مركز الخلافة الإسلامية في بغداد، في عهد حكم محمد عبد الله بن زياد، عام (819م - 203هـ).

2- التعريف بتهامة:

تهامة هي الأرض المنبسطة، وهي الأرض الواقعة بين السهل والجبل، وسميت تهامة لشدة حرها وركود ريحها، وهي من التهم، وهو شدة الحر وركود الريح.. يقال: تَهَمَ الحرُّ إذا اشتد، ويقال: سميت بذلك لتغير هوائها، ويقال: تهم الدهن إذا تغير ريحه.

ويرى المؤرخ أبو الحسن الهمداني أن الجزيرة العربية تقسم إلى خمسة أقسام هي: (تهامة، والحجاز، ونجد، والعروض، واليمن) لتتصل حدودها في الشمال بوادي الشام والعراق، ويحدها غرباً بحر قزوين، وشرقاً الخليج العربي، وذلك وفقاً للتعريف اليوناني والروماني، الذي يجعل حد الجزيرة العربية عند نهر الفرات، بحسب ما ذكره الدكتور عبد الله أبو الغيث⁽¹⁾.

كما يرى أن سهل تهامة يمتد من رأس خليج العقبة حتى مضيق باب المنذب، ويقسم إلى سلسلة جبال السراة المجاور لها من الشرق، والبحر الأحمر من الغرب، كما تقسم تهامة إلى تهامة الحجاز وتهامة اليمن، ويمتد عرضها بين (55-15) كم، ويبلغ أقصى اتساع لها ما بين جدة وجيزان، ويضيق في الشمال، حيث تقترب جبال مدين من البحر، ولا تترك إلا شريطاً ساحلياً ضيقاً⁽²⁾.

أما موقع تهامة المقصودة في البحث هنا فهي "تهامة اليمن" ضمن حدود الجمهورية اليمنية، التي تشتمل على عدة محافظات متجاورة على الساحل الغربي لليمن، وأسواقها موجودة في تهامة، مثل بعض مديريات حجة، والمحويت، وريمة، ووصاب من ذمار، وبعض مديريات تعز. وعليه فتهامة المقصودة بالدراسة هي واحدة من المناطق ذات التاريخ القديم الموجودة في إقليم غرب شبه الجزيرة العربية، وهي منطقة السهل الساحلي المحاذية للبحر الأحمر في الكيان السياسي المسمى حالياً بالجمهورية اليمنية، والممتدة من حدودها الشمالية في محافظة حجة وحتى باب المنذب في الجنوب الغربي لها.

(1) أبو الغيث، د. عبد الله، العلاقات السياسية بين جنوب الجزيرة وشمالها، ص18، صادر عن وزارة الثقافة والسياحة، اليمن، عام 2000م.
 (2) العلاقات السياسية بين جنوب الجزيرة وشمالها، مصدر سابق، ص20.

ويطلق مسمى تهامة منذ القدم على الموطن الجغرافي لإنسان تهامة المحدد من حلي بن يعقوب حتى باب المنذب، قبل أن تكتسب تسميات جديدة بعد التقسيمات الإدارية، ومواقع موانئها الموجودة على طول الساحل، وبحكم موقعها الجغرافي المميز غرب الجزيرة العربية على امتداد البحر الأحمر أهم وأقدم بحار العالم وأكثرها حيوية وأهمية وكثافة لحركة الملاحة البحرية العالمية، فقد شكلت تهامة واحدة من أهم مناطق التماس والالتقاء وتفاعل الإنسان اليمني مع العالم الإنساني من حوله عبر عصور التاريخ القديم والوسيط والحديث والمعاصر، فكان لها أثر كبير في الساحل المقابل في القرن الإفريقي والمحيط الهندي من خلال التبادل التجاري والثقافي والحضاري بين الطرفين.

وتعد تهامة امتداداً طبيعياً بمحاذاة البحر الأحمر، متواصلة ببعضها البعض في تقسيمات جغرافية يطلق عليها تهامة الحجاز، وتهامة اليمن (عك والأشاعرة)، وتمتد تهامة اليمن من باب المنذب والمخا جنوباً وحتى حرض وجيزان، ومنطقة حلي ابن يعقوب شمالاً، ويحدها من الغرب البحر الأحمر، ومن الشرق جبال السراة المشتملة على جبال وصابين، وريمة، والمحويت وحجة وجبال عسير بالترتيب من الجنوب إلى الشمال.

ويبلغ عدد سكان تهامة محل الدراسة نحو (3534162) نسمة، حسب تعداد 2004م، وهي الموجودة في المديريات الساحلية، وحوالي (4859398) حسب تقديرات للسكان لعام 2015م، كما سنوضحها لاحقاً.

الفصل الأول

سكان تهامة.. والهجرة

1- سكان تهامة:

تعد التجمعات السكانية في تهامة من أهم التجمعات والأكثر كثافة سكانية في اليمن، حيث يتركز معظمها في السهل الساحلي، ومصبات الوديان، والحواز في الجبال المطلة على تهامة.

ولذا فقد تم تحديد تلك التجمعات على أساس التقسيم الإداري الأخير للجمهورية اليمنية، الصادر عام 2000م، من جهة، وتقارب الخصائص البيئية والثقافية والاجتماعية لتلك التجمعات السكانية مع البيئة الساحلية لتهامة من جهة أخرى.

ويرجع تشكل الهيكل الإداري القائم حالياً في تهامة إلى التقسيم الإداري الصادر في عام (2000م)، وعلى أساس تقسيماته كوحدات إدارية من المحافظات المشرفة أو الواقعة في السهل الساحلي لتهامة أو امتداداتها، شملت تهامة عدداً من المديريات في محافظات (حجة، والمحويت، وريمة، وذمار، والحديدة، وتعز).

وقد اجتهدنا في تحديد تلك التجمعات السكانية (المديريات) كأجزاء واقعة في نطاق المحافظات المذكورة آنفاً؛ باعتبارها معبرة عن واقع مناخ وبيئة تهامة، والجدول الآتي يوضح عدد السكان للمديريات في المحافظات التي تم تحديدها في النطاق الجغرافي لتهامة من المحافظات، وفقاً للتقسيم الإداري لعام 2000م:

جدول يوضح عدد السكان في محافظات (حجة، المحويت، ريمة، الحديدة، ذمار، تعز) وفقاً للتعداد السكاني لعام (2004م)⁽³⁾.

عدد السكان عام 2004م	عدد المديریات	المحافظة
313714 نسمة	5	حجة
212272 نسمة	3	المحويت
394448 نسمة	6	ريمة
313754 نسمة	2	ذمار
2157544 نسمة	26	الحديدة
142430 نسمة	4	تعز
3534162 نسمة	46	الإجمالي

ومن الجدول السابق نجد أن عدد المديریات المدروسة، التي تشكل إقليم تهامة (46) مديرية، يسكنها نحو (3534162) نسمة، جميعها بحاجة إلى تنمية حقيقية، وتوفير للخدمات الاجتماعية لتساهم في استقرار المواطن، والحد من الهجرة الداخلية والخارجية، ورفع مستوى معيشته وتحسينها مستقبلاً.

2- تقدير عدد المهاجرين في المحافظات:

لقد بلغت نسبة الهجرة من السكان إلى الخارج نحو 7,3%، وفقاً للتقديرات الإحصائية خلال السنوات من (1975م- 2020م)، وعليه فإن الجدول الآتي يوضح تلك الإسقاطات من المهاجرين على مستوى سكان المحافظات التهامية وما جاورها، وهي تقديرات أولية قابلة للزيادة في ظل أوضاع اليمن بعد عام 2015م.

(3) الحضرمي – جمال عبد الرحمن - كتاب اليمن الإنسان والتنمية (تهامة أنموذجاً) – صنعاء - ص 41-45 الطبعة الأولى، عام 2019م

جدول يوضح إسقاطات للمغتربين في المحافظات التهامية في عام 2015م⁽⁴⁾.

اسم المحافظة	إسقاطات السكان 2015م	عدد المهاجرين (تقديرات أولية)
محافظة الحديدة	3006000	219438
محافظة حجة	2015000	147095
محافظة المحويت	660000	48180
محافظة ريمة	536000	39128
محافظة تعز	3051000	222723
الإجمالي	9268000	676564

وقد تم الاعتماد على إسقاطات سكانية للجهاز المركزي للإحصاء للعام 2015م، وتقديرات الباحث لعدد المهاجرين من أبناء المحافظات التهامية بحسب المعلومات المتاحة.

ومن خلال الجدول التالي يتضح عدد سكان المحافظات التهامية وما جاورها، حسب تعداد 1994م، وعدد المهاجرين من تهامة إلى الخارج، مع توضيح لعدد العائدين من دول الخليج وفقاً لبيانات العائدين والمهاجرين بعد عام 1992م، وذلك على النحو الآتي:

اسم المحافظة	عدد السكان في عام 1994م	عدد المهاجرين 1990م	عدد العائدين 1990م	نسبة الهجرة من السكان
محافظة الحديدة	1749914	148000	266000	8%
محافظة حجة	1168700	122000	63000	10%
محافظة المحويت	402992	غير محدد	غير محدد	-
محافظة ريمة	394448	غير محدد	غير محدد	-
محافظة تعز	1769580	غير محدد	غير محدد	-
إجمالي سكان تهامة	5485634	400451		7.3%
سكان اليمن	11849000	بيانات غير واضحة		-

(4) الجهاز المركزي للإحصاء للعام 2015م، صنعاء - إسقاطات سكانية - وتقديرات الباحث للمهاجرين من تلك المحافظات.

كما أن الجدول الآتي يبين أعداد المهاجرين اليمنيين بين عامي 1975-

2020م

تقديرات للهجرة التهامية	عدد المهاجرين اليمنيين	العام
90082	1234000	1975
101819	1394778	1981
121778	1668199	1986
138700	1900000	2013م
170740	2338900	2020م

وقد تم وضع تقديرات لعام (2013م، 2020م) من قِبَل الباحث، وكذلك تقدير الهجرة التهامية بما يعادل (7،3%)، كما أن عدد السكان في أكبر محافظتين في تهامة هما حجة والحديدة في تزايد مستمر، فقد بلغ عدد سكان محافظة الحديدة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام (1994 ميلادية) حوالي (1،749، 914) نسمة، بينما ارتفع إلى (2،157، 552) عام 2004م، وبلغ عدد سكان محافظة حجة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2004م (1479568) نسمة، وينمو السكان سنوياً بمعدل 0،034%. ومن خلال الجدول، يتضح أن أعداد المهاجرين في زيادة مستمرة نتيجة الأسباب المختلفة التي سبق ذكرها، فقد ارتفع العدد من عام 1975م إلى عام 2020م بما نسبته (188%)، وهي نفس النسبة لتضاعف عدد المهاجرين من تهامة أيضاً.

وظلت محافظة الحديدة طاردة للسكان خلال السنوات الماضية، على الرغم من أن مركز المحافظة هو مركز جاذب للهجرة الداخلية؛ لوجود الميناء وبعض المنشآت الصناعية التي تساعد على امتصاص البطالة، وتشغيل قطاع واسع من العمالة.

3- منافذ الهجرة في تهامة:

لقد كان للموانئ القديمة دورٌ مهم في تاريخ هذه المنطقة وربطها بالعالم الخارجي، فقد أسهمت الموانئ اليمنية القديمة الواقعة في الإطار الجغرافي لتهامة كالحديدة، والفازة، وغليفقة، واللحية، وابن عباس، وميدي، وحرص والخوخة، والمخا، وأبو زهر، وعلى مدى فترات زمنية طويلة مضت في حركة التبادل التجاري مع كثير من بلدان العالم العربي والإسلامي في آسيا وإفريقيا، وهي منافذ التواصل والهجرة مع العالم الخارجي وطريق التجارة معها.

4- مسميات لسكان تهامة:

يوجد في تهامة عدد من السكان أصولهم يمنية وبها تجمعات مختلفة من سكان وافدين عليها، ضمن الحراك السكاني لليمن والدويلات المتعاقبة عليها. ويستوطن تهامة قبيلتان أساسيتان، إلى جانب بعض القبائل والوافدين من خارج اليمن في عهود الأيوبيين والأتراك وغيرهم، مثل (بقايا الأحباش والفرس والتركماني)، وشرائح اجتماعية أخرى ممن استوطنوها فيما بعد، وتعد محافظة الحديدة، بما تشمله من مديريات مختلفة، حاضرة تهامة اليمن، وأهم مدنها: (مدينة الحديدة- وزبيد – وباجل – وبيت الفقيه – والمراعة... إلخ)، وهي المدن المهمة التي تعد مراكز رئيسة للمديريات حسب التقسيم الإداري الحديث.

ووفقاً لما ورد في كتاب "تهامة في التاريخ" فإن من أهم سكان تهامة

قبيلتين اشتهرتا فيها وهما:

أولاً: قبيلة الأشاعرة

ومن قبل كان للأشعرين مكانتهم في معظم مناطق تهامة، وهم ينتسبون إلى الأشعر بن نبت بن أدد بن يشجب بن يعرب بن زيد بن كهلان بن سبأ، وهو (أبو الأشاعرة)، ومن قبائلها الركب، والزرائق، والمعازبة، وكذلك قبائل عك، ومنها الحميريون وكنانة، ويتواجدون في مناطق متفرقة في تهامة، بما فيها من العشائر والفخوذ، وتمتد من المخا إلى وادي رماع شمالاً، وعاصمتها (مدينة زبيد). والأشاعرة: هم فرع من كهلان بن سبأ، وهم من نسل الأشاعرة (نبت بن زيد بن عمرو بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ)، ومساكن الأشاعرة في بلاد زبيد، وبلاد حيس، وفي جبل راس من قضاء زبيد، وفي هذه الأماكن قبائل من غير الأشعريين، ومن الأشاعرة (أبو موسى الأشعري) الصحابي المشهور وأحد عمال الرسول الكريم-صلى الله عليه وسلم- في اليمن، ومن قبائلها المحليين (قبيلة المعاصلة، وقبيلة السوح، والتحيتا، والقراشية العليا، والقراشية السفلى، والمحط)، إضافة إلى تواجدها في المديرية المذكورة سابقاً. ويوجد عدد من المسميات لمناطق قديمة مهمة منها:

- الحصيب: (وهو من أبناء عبد شمس بن وائل بن الغوث بن حيدان، وأولاده، والآخرين هم "الصوار، موكف، قفاعة، الصهيب، بالإضافة إلى الحصيب"، وقال الهمداني عن الحصيب أنه (سكن الحصيب بن شمس أسفل وادي زبيد، فسميت زبيد بهم (الحصيب) بن (يهير ذي المر علي يهبار)، والمقصود به (ذمار علي) - بن ينكف بن شمس)⁽⁵⁾.

(5) المصدر السابق.. التاريخ العام لليمن للحداد، المجلد الأول ص114.

- رماع: وهو رمع بن عمرو بن الحارث ذي أصبح بن زيد بن قيس بن صيف بن زرعة (حمير الأصغر)، وباسمه سمي وادي رمع في تهامة، وهو بين واديين (وادي زبيد، وادي سهام)، وهو الأقرب إلى وادي زبيد، وهو الفاصل بين جبال وصاب وجبال ريمة.

- سهام: وهو من أبناء سهمان بن نمران بن هجان، وهو وادٍ في تهامة يصب في البحر الأحمر، ومسقاه من جبال أنس)⁶.

- حيس: وهو اسم لحيس بن ذي رعين (يريم بن سهل بن زيد بن عمر بن قيس بن معاوية بن جشم بن عبد شمس)⁷، وبه سميت مدينة حيس من بلاد الركب من تهامة، وتشكل حالياً مديرية من محافظة الحديدة.

ثانياً: قبائل عك

وتمتد من شمال رماع مع تداخل بعض القبائل، ومنها (الحكم، وكنانة) في المخلاف السليماني حتى عسير.

وعك: بفتح العين المهملة وتشديد الكاف، اختلف النسابون في نسبها، فمنهم من يلحقها بـ(معد بن عدنان) - وهذا ما يرجحه النسابة من علماء هذه القبيلة - وبعض المؤرخين يلحقها بـ(عدنان) - بالمثلث - ثم الأزد بن عبد الله.

ويقول المؤرخ محمد علي الأكوغ في تعليقه على "المفيد في أخبار صنعاء وزبيد". وقطنوا (الكدرا) المدينة القديمة شرق المراوغة من مدن اليمن التهامية.

وقال محمد أحمد الحجري في كتابه "بلدان اليمن وقراه"، الجزء الثاني ص 608: "من قبائل اليمن نسبة إلى علي بن عدنان بن عبد الله بن الأزود بن

(6) المصدر السابق.. التاريخ العام لليمن للحداد، المجلد الأول ص115.

(7) المصدر السابق التاريخ العام لليمن للحداد، ص 116.

النعث بن مالك بن زيد بن كهلان، ومن بطونه أربعة (غافق، وساعدة من ولد الشاهد بن عك، ويمسق، وبلان من ولد عبد الله ومن فروع غافق: القيادية، والمقامرة، ودهنة، والرماة، وغسان، وشبام"⁽⁸⁾).

ومن فروع مساعدة: (لام، وصحر، وعج، وزعل، وقين، وقاضية، وعلامة، وهامك، وقحري، والرياص، وزق، والرقابا، والمغالة).

ومن فروع عبس: زهير، ومالك، وصريف، وزيد، وعبيدة، والحرثة والهزيمة، والجاح، وغنم، وتاج، ومنسك، وعمران، وبجيلة، والحشابرة، ومور، والعساكر، وسبعة، والمقاوية.

ومن فروع بولان: العلوي، والجربي، والقهيبي، والجرايح، وعدلان، والريوة، والواعظات، والهليلي، والضحي، والكعبيين

ويقول الحجري: والمعروف اليوم من قبائل عك في تهامة ما يلي:

(الجحبا، والربصة، والرقباء، والمغالسة، والعسير، والقحري، والجرايح، وخليل، والواعظات، والبعية، والزعلية، وبني جامع، ومور، والزيدية، وعبس، وجبال دهنة، وبير البيعة، وسوق، بجيلة، وذوال)⁽⁹⁾.

(المعازبة) و(الزرانيق): قبيلة كبيرة مشهورة من عك شمال بيت الفقيه وجنوبها، وكان لها دورٌ تاريخيٌّ في العهد الرسولي والظاهر. ونسب (المعازبة) يعود إلى معزب بن عبيد من محمد الفارس بن زيد بن ذوال بن أزد شنوءة العكي، ومن المعازبة الزرانيق، ويعود نسبها إلى (زرنوق بن محمد الصغير بن حامد الصغير بن الوليد بن زكريا بن محمد الكبير بن حامد الكبير بن معزب). ومعازبة ملحان هم نقيلة من معازبة تهامة، وفخذ منها.

(8) الحضرمي – عبد الرحمن عبد الله (تهامة في التاريخ)، إصدارات المعهد الفرنسي للأثار والعلوم الاجتماعية صنعاء- دمشق (2005م).

(9) تهامة في التاريخ - عبد الرحمن الحضرمي - صفحة ص 279 - مصدر سابق.

والزرائيق نسبها إلى المعازبة، وينتهي نسبها إلى عك العدناني، وليس عدنان القحطاني، وكل القبائل التهامية المنسوبة إلى عك، المراد (عك العدناني). يقول الأستاذ عبد الله خادم العمري: (زرنوق أو زرنق بن الوليد بن زكريا بن محمد بن حامد "الكبير" بن معزب بن عبيد بن محمد الفارس بن زيد بن ذوال بن شنوءة بن ثوبان بن عبس بن صحارى بن غالب بن (عبد الله الشاهد)⁽¹⁰⁾ بن عك (بن معد)⁽¹¹⁾ بن عدنان)⁽¹²⁾.

-
- (10) ورد في كثير من المصادر "عبد الله" ما عدا وطيطوط يقول: "الشاهد بن عبد الله"، وبالرجوع إلى كثير من الأنساب في "تاريخه" وجدنا أن هناك لبساً، والصواب الشاهد هو نفسه عبد الله، كما حصل في "محمد الفارس" وقالوا "محمد بن الفارس".
- (11) ورد في كثير من المصادر والمخطوطات، بينما يقول وطيطوط في تاريخه "عك بن عدنان".
- (12) العمري - عبد الله خادم أحمد، سلسلة بيوتات العلم - الجزء الأول - بيت العجيل فروعه ومشاهيره، ص 60، صنعاء.

الفصل الثاني

الهجرة التهامية.. أسبابها.. ودوافعها

تظل الدوافع والأسباب مرتبطة بعضها ببعض في مثل هذه الظاهرة، ومن الصعب الفصل بينها، فهي متداخلة كل يؤدي إلى الآخر، فالأسباب مرتبطة بعوامل خارجة عن المهاجر نفسه، والدوافع منبثقة عن رغباته الشخصية وتأثره بالغير، ولكنها في مثل هذه الظاهرة تكون متكاملة مع بعضها، وسنوضح ذلك على النحو الآتي:

1- أسباب الهجرة التهامية:

هناك العديد من الأسباب التي تجعل الهجرة من تهامة عملية مستمرة، ولعل أبرزها هو الوضع الاقتصادي للمواطنين فيها، وسيطرة قوى محلية على مصادر المعيشة في تهامة، سواء في قطاع الزراعة، أو الصيد، أو الموانئ وخدماتها، وكذلك قطاعات الخدمات المختلفة. ويمكن القول إن السبب الرئيسي للهجرة من الدول النامية، وخاصة من جنوب الجزيرة والقرن الإفريقي، ومثلها الهجرة من تهامة اليمن، سواء بشكل نظامي أو غير نظامي، يكمن في تردي الظروف الاقتصادية. فكما ورد في مؤتمر لندن لشركاء اليمن، الذي انعقد في لندن في نهاية يناير عام 2010 م، فإن الأسباب الاقتصادية تقف بشكل عام خلف التحديات التي تواجهها اليمن، ومنها تحدي الهجرة. ويمكن القول أن من أهم دوافع الهجرة الجماعية المنظمة أو غير المنظمة، وزيادة أعداد الشباب اليمنيين الذين يقبلون عليها ترجع إلى أسباب اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وأهمها⁽¹³⁾ "الفقر والبطالة وتناقص فرص العمل فيها،

(13) تقرير مؤتمر لندن لشركاء اليمن في التنمية، الذي انعقد في لندن نهاية عام 2010م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وزيادة حدة الفوارق بين الفقراء وبين الأغنياء، كما أن ازدياد الوعي بهذه الفوارق، مع إتاحة وسهولة السفر أمام الجميع بسبب القرب الجغرافي والتقدم الذي حدث في الاتصالات الدولية ووسائل السفر، في الوقت الذي تقلصت فيه منافذ الهجرة المنظمة كل ذلك ساهم بلا شك في اندفاع مزيد من الشباب اليمني سعياً وراء تحقيق حياه أفضل عبر طرق ووسائل مختلفة لتحقيق ذلك". وجميع تلك الأسباب قد أكدتها العديد من التقارير الدولية للأمم المتحدة في الآونة الأخيرة، باعتبارها من الأسباب الحقيقية للهجرة اليمنية، ومنها الهجرة التهامية.

ولا شك أن تعدد أسباب الهجرة من تهامة هي التي خلقت العديد من الدوافع لدى المواطن من كل محافظات اليمن للخروج من اليمن؛ لأن وجود منافذ برية وبحرية في تهامة ساعدت على التحرك إلى دول الجوار بكل يسر وسهولة، ويتم التأثير بكل عوامل هذا التداخل الجغرافي مع دول الجوار، سواء عبر البر أو البحر. ويرى مؤلف كتاب الهجرة اليمنية طبيعتها – أسبابها – نتائجها⁽¹⁴⁾ أن زيادة عدد السكان في اليمن ظاهرة ملموسة، ولكنها ليست وحدها مصدر المشكلة الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية الأخرى المختلفة في هذا البلد، ويمكننا أن نورد جملة من الأسباب التي تنجم عنها هذه المشكلات، كما يرى الكتاب المذكور، تلك الأسباب يمكن حصرها وتوضيحها بما يلي:

أولاً: عدم مشاركة جانب كبير من السكان في النشاط الاقتصادي، وخاصة في تهامة المنحصر بقطاع الزراعة، والصيد، وقطاع الخدمات. ولعل أهم تلك الأسباب عدم مشاركة جانب كبير من السكان في النشاط الاقتصادي، واشتغال

(14) الزعبي وشجاع الدين، د. محمد أحمد الزعبي، و د. أحمد محمد شجاع الدين، كتاب الهجرة اليمنية طبيعتها، أسبابها، نتائجها، ص 5.

الكثير منهم في مجالات لا يتولد فيها فائض اقتصادي، ونمو الإنتاج ببطء شديد، بل تدهوره في بعض النواحي، ونموه بمعدلات لا تفي بحاجة الأعداد المضافة إلى السكان كل عام، وعجز القطاعات الإنتاجية عن توفير فرص عمالة كافية تتناسب مع الزيادة السنوية للسكان، وانخفاض الوعي العام، لا سيما الوعي بضرورة العمل كمرادف للحياة، وغياب التخطيط الاستراتيجي لعملية التنمية بوجوهها المختلفة، أو على الأقل فوضى هذا التخطيط، وعدم الدقة والصرامة فيه، وبقاء الاقتصاد الوطني ثابتاً، وجميعها ساعدت على انتشار هذه الظاهرة.

ثانياً: تكمن أسباب الهجرة بأشكالها (الشرعية وغير الشرعية) إلى الخارج، في حزمة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، إضافة إلى تغيّر في منظومة القيم الثقافية والاجتماعية بشكل سمح بتفشي الظاهرة، وربما تكون مرشحة للزيادة خلال الفترة القادمة.

ثالثاً: ومن الأسباب التي تؤدي إلى تشجيع الهجرة، وذلك في ضوء ازديادها، سواء فيما يتعلق بكون هذه العوامل محلية الصنع أو إقليمية وحتى دولية، وبتضافر عدة عوامل تجعل الهجرة لليمنيين بمثابة ظاهرة، ومن أهم هذه الأسباب:

أ- ارتفاع مستويات الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية.

ب - تفشي ظاهرة البطالة، المتمثلة في عدم توفر فرص عمل، فقد زادت نسبة البطالة خلال الأعوام الماضية، حيث وصلت إلى 30% عام 2007، وفي عام 2008 زادت النسبة إلى 35.7%، وزادت عام 2009 إلى أكثر من 40% لتصبح في عام 2019م نحو 85%، وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء في تقاريره السنوية.

ج - ازدادت هجرة الريفيين أيضاً بسبب الانفجار السكاني، وتآكل الرقعة الزراعية، والتوسع العمراني، خلال العقود الثلاثة الماضية، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية والإيجارات التي وصلت إلى أكثر من خمسة أضعاف مما كانت عليه قبل أزمة حرب الخليج، إضافة إلى تفاقم مشكلات شحة المياه والري التي ساهمت بشكل كبير في هجر المزارعين وأسره لعملية الزراعة، ويعد هذا عاملاً رئيساً للهجرة التهامية إلى الخارج لتحسين دخولهم.

د - كما أن من الأسباب المهمة والرئيسة لزيادة الهجرة وجود دافع الغيرة والمحاكاة عند الشباب والأسر من التفاوت الطبقي بين الشباب العائد من الهجرة بعد تجربة ناجحة، إذ عاد بعضهم محملاً بالعملات الأجنبية، وأخذ يشيد أفخم القصور والمنازل، ويقتني أحدث وأغلى الموبايلات والسيارات، مما أدى لمزيد من التطلع للهجرة، حتى لو كانت هناك مخاطرة (وهذا العامل يعكس حجم تأثير المهاجر بنمط الاستهلاك في دول المهجر وانعكاسه على مجتمعاته الفقيرة).

هـ - فشل جهات التعليم المهني في تخريج شباب مدرب على العمل، وساهم هذا أيضاً في اتجاه رجال الأعمال والمستثمرين والقطاع الخاص إلى استيراد عمالة أجنبية مدربة من الخارج، رغم زيادة البطالة في اليمن، خاصة في قطاع النفط والخدمات العامة (الصحة والتعليم).

و - من جهة أخرى أدت سياسات تحرير الأسواق إلى اعتماد الاقتصاد اليمني على بعض السلع المستوردة لرخص سعرها في الأسواق العالمية، وبالتالي تدهورت أوضاع بعض المنتجات الزراعية الاستراتيجية التي كان من خلالها يتم تشغيل الآلاف من العمال وتوقف إنتاجها، مثل زراعة القطن

والسبب، وتراجع إنتاج البن، ومحصول المانجو وغيرها، مما أدى إلى وجود بطالة موسمية ودائمة ساعدت على الهجرة التهامية إلى دول الجوار. ز- عدم مواكبة صغار المزارعين لتطورات السوق الحرة في ظل اتجاه الحكومة إلى الانفتاح الاقتصادي، دون تقديم الدعم الملائم لصغار المزارعين والصناع والحرفيين، خاصة في مجال التسويق والإرشاد الزراعي، إضافة إلى ضعف التعاونيات وعدم القيام بدورها في تنمية أوضاع المزارعين.

ح - عدم استقرار الأوضاع الأمنية الداخلية في اليمن، طوال العقود الماضية، بمعنى حدوث حروب ونزاعات أهلية داخلية في اليمن في الفترات الماضية، وهذا يؤدي إلى هروب الناس وهجرتهم للخارج خوفاً على حياتهم. تلك العوامل مجتمعة أو متباينة لها أثر كبير على انتشار ظاهرة الهجرة في اليمن، وتهامة على وجه الخصوص.

2- دوافع الهجرة:

يرى الباحث أن من أهم دوافع الهجرة التهامية ما يمكن التأكيد عليه في ما يلي:

1- الهروب من التسلط والاستبداد السياسي: إنها ملخص خارطة اليأس والمستضعفين الذين يمتلكون ثروات هائلة يعيث بها الفاسدون والمتسلطون، منذ محاولة أحد الأئمة معاقبة تهامة ومركز تنويرها في زبيد، في عهد (الإمام المطهر بن يحيى شرف الدين، (ولد في 3 يناير 1503م، وتوفي في 9 نوفمبر 1572م، وهو إمام المذهب الزيدي في اليمن من 1547م إلى 1572م)، وقد اشتهر بقتله للأسرى والرهائن. وبعد أن قام بالسيطرة على لحج وتعز فر المواطنون إلى زبيد، ولقي هزيمته مرتين، حسب ما يذكره المؤرخون وبقي

التاريخ يجر ذيله لإبراز أنواع مختلفة من الصراعات في عهود مختلفة من قيام الدويلات اليمنية حتى عصر وجود الخلافة العثمانية وتسليمها السلطة، بعد "صلح دعان" للحكم المتوكلي في اليمن، وما وقع حرب الزرانيق في مطلع القرن العشرين، إلا حادثة من حوادث عدم الاستقرار والرضا عن حكمهم، حيث مر 92 عاماً على انتهاء الحرب بين دولة الأئمة وقبائل تهامة من الزرانيق في عام (1928م)، وما زالت حجة تعرف مقبرة الزرانيق، بعد أن سجن أحمد حميد الدين قرابة ألف مقاتل منهم ماتوا تبعاً في ظلمات سجنه، وكانت انطلاقة ثورتهم التي عرفت بـ«ثورة الزرانيق» أول ثورة شعبية ضد حكم الإمام يحيى عام 1919م، وشكلت سعة فضاء إقليم تهامة براً وبحراً، وتناقضاً مريباً مع ضيق أفق الحياة الكريمة لأهلها حتى وقت قريب. واستمر هذا الحال حتى كتابة هذا البحث، فقد أبرز تقرير صادر عن مجلس النواب⁽¹⁵⁾ تم استعراضه في يوم الثلاثاء الموافق 6 إبريل عام 2010م قائمة بأسماء ناهبي أراضي تهامة في محافظة الحديدة غرب اليمن، من بينهم عدد من القيادات السياسية والإدارية والعسكرية. وكشف التقرير عن أربعمئة حالة اعتداء على تلك الأراضي، وتقدم 184 مواطناً بالشكوى إلى المجلس، ولم يتم إنصاف معظمهم، وهذا نموذج للتسلط السياسي على أبناء تهامة في السنوات العشرين الأخيرة بعد عام 2000م.

2- عدم توفر فرص العمل وضعف الأنشطة الاقتصادية: على الرغم من امتداد تهامة على جزء واسع من أخصب أراضي اليمن، وبها العديد من

(15) موقع الاشتراكي نت

<http://hic-mena.org/news.php?id=pG9maw==#.YTWGMY7XLIU>

شاهد في 2021/9/6م

الوديان، ومن كونها نافذة كانت في وقت من الأوقات الوحيدة على العالم، ومحتوية على ميناء الحديد، والتي ما زالت أهم ميناء يمني، وتشكل ما نسبته نحو ستين في المائة من واردات اليمن، وترسو عليها أغلب السفن؛ بحكم ضعف الإقبال على ميناء عدن، لأسباب متعددة. ومنذ سنوات كانت الحديد تمثل القبلية الأولى للسياحة الموسمية الداخلية، وساهمت بشكل كبير في استقرار اليمن وازدهاره خلال السنوات الماضية بعد ثورة 26 سبتمبر 1962م، إلا أن تهامة تعد من المناطق الطاردة، للسكان وحافزاً كبيراً لخروجهم إلى دول الجوار، وخاصة بعد اكتشاف النفط لدى دول الخليج العربي مع بداية الستينيات، وارتفاع أسعاره في السبعينيات، ووجود فرص عمل كبيرة في المملكة العربية السعودية لقربها وإمكانية الوصول إليها عن طريق الهجرة الشرعية أو غير الشرعية.

كما تعد ظاهرة التسول في تهامة الناجمة عن وجود عامل الفقر والبطالة التي يعيشها معظم المواطنين فيها ظاهرة غير عادية، بل هي ظاهرة سياسية – تنموية بامتياز، الهدف منها إفقار المواطنين والاستفادة من خيراتهم لصالح فئات غنية مستغلة صاحبة نفوذ وناهية للأرض والموارد والمصالح، ومسيطرة على مصادر رزق المواطنين لصالحها، بدعم وتشجيع وغطاء محلي لا يخدم المواطنين في تهامة، ويجعلها ظاهرة طاردة للسكان وموجهاً أساسياً للهجرة إلى الخارج.

الفصل الثالث

مراحل الهجرة التهامية

لقد مرت الهجرة التهامية كغيرها من أنواع الهجرة اليمنية المعاصرة التي مرت بالمراحل الآتية، كما يراها تقرير صادر عن وزارة المغتربين يلخص حال الهجرة اليمنية إلى الخارج وأسبابها، ومقدم إلى المؤتمر العام الثالث للمغتربين في عام 2012م، ونوردها هنا وفقاً لما ورد في ذلك التقرير⁽¹⁶⁾:

أ - مرحلة ما قبل الطفرة النفطية:

وتمتد هذه المرحلة من 1940 وحتى 1973م، وكان الاتجاه العام لحركتها هو توافد العمالة نحو الأقطار النفطية، في حركة تعكس إلى حد ما تفاعلات العرض والطلب في كلِّ من بلدان الإرسال والاستقبال. ولقد كان أهم ما يميز بلدان الإرسال في هذه المرحلة هو ندرة الموارد، ووفرة السكان، وعنصر العمل، وهذا الحال ينسحب على بلد كاليمن تماماً، فيما تميزت بلدان الاستقبال بوفرة الموارد، وندرة السكان، وقوة العمل، ولذا أصبحت تلك الدول تشكل عامل جذب للمغترب اليمني.

ب - مرحلة الطفرة النفطية:

شهدت هذه المرحلة مناسبتين تم خلالهما ما اصطلح على تسميته (تصحيح أسعار النفط)، الأولى مع حرب أكتوبر 1973م، والثانية عام 1979م. وأدى تصحيح الأسعار إلى ثورة في أسواق النفط العالمية، حيث قفزت مداخيل الدول العربية من الصادرات النفطية إلى ما يقارب 208 بلايين دولار من بداية عام 1980، وقد دفعت هذه العائدات الضخمة للدول الخليجية إلى تبني برامج

(16) تقرير صادر عن وزارة المغتربين عن الهجرة اليمنية إلى الخارج وأسبابها عام 2012م، وموقع صحيفة 26 سبتمبر العدد (1663)، اليوم الوطني للمغتربين، تاريخ 17 أكتوبر 2012م، شوهد في 10 أكتوبر 2020م.

وخطط تنمية طموحة تنطوي على استثمارات ضخمة في مجال البنى التحتية، أدت إلى تدفق هائل لفائض قوة العمل نظراً لزيادة الطلب عليها في دول الخليج العربي، وشهدت هذه المرحلة التي امتدت بين عامي 1973- 1982م نشاطاً كثيفاً لحركة انتقال العمالة، وانعكس ذلك في زيادة حجم التحويلات من عوائد المغتربين إلى الداخل، التي انتعشت بها الحياة الاقتصادية بشكل ملموس.

ج - مرحلة الركود والتراجع:

في بداية الخمس السنوات الأولى من عقد الثمانينيات من القرن العشرين انهارت أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتراجعت العوائد النفطية العربية إلى ما يقارب 92 بليون دولار عام 1985م، وبدأت الدول النفطية بمراجعة سياساتها الاقتصادية وخططها الاستثمارية، وكان لزاماً عليها مراجعة وضع العمالة الوافدة، لاسيما أن البطالة أضحت واقعاً معيشياً يطال العمالة الوطنية. فبدأت مرحلة من التشديد والتقييد شملت حزمة من القرارات منها تقليص التعاقدات الجديدة، والتشديد على استقدام المرافقين، وتقليص الرواتب والأجور، ومحاولة فرض ضرائب دخل على الوافدين، وصولاً إلى الاستغناء عن خدمات عدد كبير من العمالة الوافدة.

د - مرحلة الهجرة المعاكسة:

تشكل نهاية المرحلة السابقة بداية لمرحلة جديدة أصبحت تعرف بمرحلة "الهجرة المعاكسة"، أو "العمالة العائدة". وإذا كان التراجع الاقتصادي العالمي، بامتداداته الإقليمية، سبباً صارخاً في عودة العمالة الوافدة لتحت رحالها في ديارها الأصلية، فاكتمال مشروعات البنى التحتية في عدد من أقطار الخليج العربي كان أيضاً سبباً مضافاً ومهماً في تلك العودة. ولكن حرب الخليج الأولى والثانية ومجمل تداعياتها تسببت في العودة المفاجئة والجماعية للعمالة اليمنية،

فقد وصل عدد العاملين العائدين من السعودية والكويت ما يقارب (732.000) عامل، وما ترتب عليها من ارتفاع لمعدلات البطالة، وتضاعف إشكاليات الاستيعاب، وقد كانت معظم العمالة العائدة من بلد المهجر متركرة في المناطق النهامية، حيث شكلت ما نسبته نحو (60%) من هذه العمالة العائدة، فبعد حرب الخليج الثانية (1990-1991) - وقرار الحكومة اليمنية بعدم دعم قرارات مجلس الأمن بشأن التدخل الدولي لإخراج جيش العراق من الكويت- تم ترحيل العمال اليمنيين قسراً من دول الخليج، وقد أدى ذلك إلى عودة حوالي مليون يمني من السعودية وحدها، وإلى جانب تزايد الطلب على الخدمات العامة والضغط على سوق العمل، نتج عن خسارة تحويلات هؤلاء العمال تدهور اقتصادي سريع واضطراب اجتماعي في اليمن، يعد بدوره عاملاً مساهماً في الحرب التي شهدتها البلاد عام 1994م وكذلك الأزمة الاقتصادية الحالية¹⁷.

هـ - مرحلة الهجرة المقيدة:

وهي مرحلة العشرينيات التي ازدادت فيها الشروط المقيدة للإقامة والعمل في دول الخليج، نتيجة لما تأثرت به تلك الدول من سيطرة للعمالة الماهرة من الدول الآسيوية والأوروبية، وعدم قدرة المواطن اليمني على المنافسة إلا في قطاعات محدودة من جهة، ورغبة تلك الدول في إحلال العمالة الوطنية محل العمالة المستوردة نتيجة ضغوطات اجتماعية وسياسية داخلية، ولذا عملت على إيجاد "نظام الكفيل"، ووضع الشروط التقييدية التي جعلت المهاجر يعمل تحت مزاج وسيطرة الكفيل ورحمته واستغلاله، مما عكس صعوبة التعامل مع الأنظمة والقوانين النافذة في تلك الدول وجعلها طاردة للهجرة.

(17) موقع مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، الدور الحيوي للتحويلات المالية في الحد من الانهيار الاقتصادي. شوهده في 2021/8/7م.

<https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/7473>

و - مرحلة استمرار الهجرة المؤجلة:

يتوقف بلورة هذه المرحلة ومدى نضجها على الحديث عن التكامل الاقتصادي بين اليمن وأشقائها في مجلس التعاون الخليجي مستقبلاً، ضمن بلورة جديدة لسياسات واستراتيجيات خليجية لاستيعاب القوى العاملة اليمنية وإحلالها بدلاً عن العمالة الآسيوية، التي تشكل خطراً استراتيجياً على سكان الخليج العربي ودولها، بما فيها جعلها أكثر انتقائية ونوعية عما كانت عليه في السابق، أي ضمن ما يسمى أيضاً بـ"اقتصاديات المعرفة". وتجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك توجهات من قبل اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي تهدف إلى جذب الأيدي العاملة اليمنية وفق برنامج زمني واسع، غير أن هذه الأيدي العاملة لن تكون كسابقتها، بل هي من النوع ذي المهارات والخبرات، وهذه الشروط مازالت بعيدة التنفيذ، سواء من قبل الحكومة اليمنية التي يتطلب منها بذل جهد كبير في الاستثمار البشري، أو من قبل الدول المستقبلية التي مازالت تفضل العمالة الماهرة المستوردة من آسيا.

ز - مرحلة الصراع وهجرة العقول:

(وهذه المرحلة مضافة من الباحث)، حيث يرى أنها مرحلة ظهرت أخيراً بعد أحداث الربيع العربي، أي بعد أحداث 2011م في اليمن، وتوسع نطاق الصراع السياسي في اليمن وبقية الدول العربية ذات الكثافة السكانية، وكان ذلك بدعم وتمويل خليجي في معظم الدول العربية التي مرت بالربيع العربي، كما يسمى، وقد انعكس ذلك الصراع على وجود هجرة واسعة للعقول ورأس المال اليمني إلى دول الجوار، وخاصة التوجه نحو مصر، والأردن، والمملكة العربية السعودية، وأثيوبيا، مما عكس ذلك نفسه على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمهاجر اليمني عامة وأبناء تهامة خاصة، وتطور الأمر إلى

صراع مسلح مع دول الجوار بعد قيام التحالف العربي- بقيادة المملكة العربية السعودية وعدد من الدول المتحالفة معها في 23 مارس 2015م- بإعلان الحرب على اليمن والاعتداء عليها بالطيران، واستمرارها حتى وقت كتابة البحث عام 2021م.

وتشير تقارير إلى أنه خلال الثلاث السنوات الماضية من العدوان، هاجرين اليمن أكثر من خمسة آلاف كادر يماني نوعي، (كما ورد في صحيفة الثورة، العدد 616058 بتاريخ 12 مارس 2020م، في تقرير لها أعده محمد شرف)، هذا إلى جانب عشرات الآلاف من حملة الشهادات العليا والمتوسطة الذين يعملون في دول الجوار، ويمثل الأطباء والمعلمون نسبة كبيرة من المهاجرين إلى خارج اليمن. وتصل نسبة العجز في الكادر الطبي في اليمن، بحسب أرقام وزارة الصحة اليمنية، إلى 50%، تحديداً في وقت وصول الحرب ذروتها، وهو ما تسببت فيه، كعامل أساسي، هجرة الكوادر الطبية ذات التخصص النوعي، ومنهم العديد من المهاجرين إلى دول الخليج الغنية.

الفصل الرابع

الأثار المتبادلة للهجرة من تهامة

ونقصد بها هنا وجود آثار متبادلة بين المهاجر والبيئة التي عاش فيها في بلد المهجر أو في بلده، بعد عودته من المهجر، ويمكن توضيح ذلك بحسب البيانات المتاحة، والتوجهات العامة التي أثرت في السلوك الاجتماعي لعودة المهاجرين كما يلي:

1-4- الجانب الاقتصادي:

انعكس نشاط المهاجرين في تهامة من خلال التوسع في قطاع البناء وحركة الإعمار، فقد وجدت العديد من القرى والمدن التي توسعت خلال الثلاثين السنة من القرن الماضي، فقد نجد أن عدد المساكن قد ازداد بنسبة تقترب من عدد الأسر في تهامة، حيث كان عدد الأسر في تهامة خلال العام 1994م نحو (685704) أسر، وعدد المساكن نحو (617133) مسكناً، ليصبح عددها نحو (1158500) أسرة في عام 2015م، ونحو (1042650) مسكناً.

كما تحقق انتعاش اقتصادي، فتم شراء الأراضي الزراعية، وحدث توسع في ملكية الرقعة الزراعية ومحاولة تنميتها، بل ظهرت الرغبة في شراء الأراضي الزراعية واستثمارها من قبل أبناء العاملين في الأراضي الزراعية، والتوسع في الإنتاج خلال التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين، حتى قيام أحداث 2011م، التي انعكست على واقع اليمنيين وأدت إلى تراجع استثمارات المغتربين، بل وبروز هجرة جديدة من المواطن اليمني إلى الخارج بسبب ما لحق به من أضرار.

4-2- تحويلات المهاجر التهامي ومجالات عمله

ساهمت تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج في دعم ميزان المدفوعات، وأدت في بعض السنوات إلى تحويل عجز الميزان إلى فائض. وبلغ فائض ميزان التحويلات حوالي 10542 مليون دولار في المتوسط خلال الفترة 2000-2012 م، (البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية).

ومع اشتداد التنافس في سوق العمل الخليجي عموماً، وفقدان العمالة اليمنية المزايا التي كانت تتمتع بها في تلك الدول قبل عام 2011م، تحديداً دخول العامل اليمني إلى السعودية دون الحاجة لتأشيرة دخول، وكذلك العمل فيها دون كفيل، وخصوصاً لتلبية متطلبات السوق وإعادة تنظيم تلك العلاقات والبحث في تأهيل العمالة اليمنية للعمل بدول الخليج، وبرز كذلك هدف التكامل وإدماج الاقتصاد اليمني في الاقتصاديات إلى ذلك التجمع الإقليمي كأحد مرتكزات وأهداف مشروع الخليجية، للانضمام الكامل وصولاً الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر للفترة 2011-2015م، واعتبرت هذه المسألة وتوفير فرص عمل لليمنيين في تلك الدول الأولوية الثانية من الأولويات العشر التي تبنتها الحكومة اليمنية في عام 2012م، رغم أنها لم تلق تنفيذاً حتى الآن، واقتصر الأمر على إعداد دراسة حول استيعاب العمالة اليمنية في أسواق العمل لدول الخليج، بل إن موقف الحكومة اليمنية بعد ترحيل السعودية عشرات الآلاف من العمالة اليمنية كان متخاذلاً ولم يطالبها بالتعويضات القانونية اللازمة للمهاجر اليمني.

ومن خلال تقارير البنك المركزي، نجد أن بيان حجم التحويلات خلال الأعوام 2000، و2010، و2012م موضحة في الجدول الآتي، مع تقديرنا لحجم التحويلات للمغترب في تهامة بما يعادل (25%) من إجمالي

التحويلات، وفقاً لتقديرات الباحث، وهو مجرد مؤشر على حجم ودور هذه العمالة في التنمية المجتمعية وأثرها على ميزان المدفوعات للحكومة اليمنية:

السنة	قيمة التحويلات (مليون دولار)	المبالغ المقدرة لتحويلات المهاجرين من تهامة (مليون دولار)
2000م	1327	332
2010م	1476	369
2012م	3301	825

المصدر: البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي للأعوام (2005، 2012م).

كما أن العمالة المهاجرة التهامية في معظمها عمالة غير ماهرة، وهي عادة ما تعمل في القطاعات الخدمية، والتجارية، والبناء والتشييد، وقطاع الاتصالات وخدماتها، والنقل، وجميعها خدمات لا تحتاج إلى مستويات عليا من التأهيل والتدريب، ويمكن تصنيفها بأنها عمالة شبه ماهرة وغير مباشرة، أو تقوم بأعمال مكتبية.

4-3- التأثير الاجتماعي:

لقد برز هذا المجال من خلال تقارب العادات والتقاليد، والمغلاة في المهور، والمفاخرة في إقامة الأعراس والمناسبات، وشراء السيارات والتنافس في موديلاتها، وكذلك محاولة الشباب في التوجه نحو الهجرة للتشبه بمن سافر وعاد ببعض المقتنيات والملكيات المستحدثة له، وظهر ذلك في دخول أنماط جديدة من الاستهلاك والعادات والتقاليد الاجتماعية المستوحاة من بلد المهجر، وبرز ذلك في أنماط الأعراس والحفلات، وعادات الولادة، والتفاخر في المناسبات والأعياد.

4-4- التأثير الديني:

برزت المدرسة الدينية للفكر الوهابي وارتباطاته السياسية بشكل واضح وجلي في كثير من مناطق تهامة، بل أنشئت مراكز لتعليم الأفكار الوهابية

وارتباطاتها المذهبية ببلد المهجر، ولحق بها فكر المذهب السلفي بعد أحداث أفغانستان، وانتشرت مدارسه، وحدث العديد من التصادم الفكري مع علماء الشافعية في مناطق مختلفة من اليمن، وخاصة في تهامة، ولعل أبرز مراكز تلك المدارس مركز في مدينة بيت الفقيه، وآخر في مدينة زبيد قاده شخصية دينية يدعى عبد المحسن ثابت، خريج المدينة المنورة، قرآن كريم، والشيخ عبد الله الأهيف، ولحق بهم العديد من الأتباع الذين عاشوا لسنوات في المهجر، والتحقوا بالتيارات الدينية في حينها، ولقوا انتشاراً واسعاً في معظم ريف تهامة ومدنها، وهم جميعاً يتبعون المدرسة الوهابية للوادي الذي قام بتأسيس معهد "دار الحديث" في بلدة دماج، في ضواحي صعدة، وكانت الميزانية مفتوحةً والإنفاق بلا حدود. وبالإضافة إلى "دار الحديث"، أنشأ الوادي مراكز "تحفيظ القرآن" في أماكن عديدة أخرى في صعدة. وشيئاً فشيئاً، اتضحت معالم مشروع الوادي وضخامته، وتحولت "دار الحديث" إلى ما يشبه جامعةً سلفيةً عالميةً يأتيها طلابٌ متشددون من شتى أنحاء العالم لينهلوا من "العلم الشرعي" الذي يبشّر به الوادي وبقية الشيوخ الوهابيين، حيث كان الطلاب القادمون من الخارج لا يدفعون مقابلًا، بل يتمّ الإنفاق عليهم وإيواءهم، وحتى تزويجهم. وتوسعت هذه الظاهرة في عدد من المدن والمحافظات اليمنية، وأسست المراكز الدينية التي تعلم المذهب الوهابي، وخاصة في المحافظات الوسطى في اليمن، حيث الكثافة السكانية، لتصبح بعد ذلك قوةً سياسية لها تأثيرها على الحياة والسلطة في المجتمع اليمني لاحقاً.

ومن الأفكار المؤثرة على النشاط الديني للمهاجرين توزيع الكتب والملازم والتوجهات المضادة للمدارس الدينية في اليمن قديماً، ومنها الكتب والملازم والمناهج التي تدرّس، وهذه عيّاتٌ منها انتشرت في معظم المراكز المذكورة،

ويعلمها الشيخ مقبل الوادعي لتلاميذ في معهد "دار الحديث": "الروافض والشيعة أشد على الإسلام من اليهود والنصارى"، "الشيعة هم آلة لكل طاعن في الإسلام"، "السنة بين الشيعة والشيوعية"، "الشيعة وحرهم لسنة المصطفى"، "رياض الجنة في الرد على أعداء السنة"، "الطليعة في الرد على غلاة الشيعة"، ومثلها الكثير. وقد رُد عليهم من قبل علماء الزيدية المعتدلة والشافعية، ولكن حركتهم اتسعت وأثرت في صفوف المهاجرين والعائدين من كل أبناء اليمن.

وبسبب هذه المدرسة الوهابية ظهرت مدارس دينية أخرى تمثلت في مدرسة آل البيت، والمدرسة الصوفية، والمدرسة المطرفية وغيرها، وسعت جميعها للبحث عن مصادر دخل وتمويل لفكرها بما يحقق لها مآربها، وإبراز مكانتها الدينية والسياسية، وأدى هذا إلى تغريب المجتمع وتمزيقه فكرياً وعقدياً ودينياً. ولعل من النماذج المفيدة للهجرة الدينية الوسطية هو التعريف بشخصية دينية مؤثرة خلال هذه الفترة، جاء لطلب العلم في مدينة زبيد بعد أن درس على علماء من أبنائها في المهجر، وتحول إلى شخصية اجتماعية ودينية مهمة ومرموقة في تهامة واليمن، وفي بلده أثيوبيا، وهو من علماء التفسير المعاصرين، هو⁽¹⁸⁾ (العلامة القاضي أسد حمزة عبد القادر الأوسي الحسني الحنفي الماتريدي)، ولد في أثيوبيا سنة 1336هـ - 1918م، ثم انتقل إلى مدينة زبيد في اليمن، وعاش فيها، ومن شيوخه في أثيوبيا (أحمد محمد عبده، ومصطفى داود، ومحمد سراج، ومحمد أمان)، ومن شيوخه في مدينة زبيد (محمد يوسف فقير، وإبراهيم عبدالله المزجاجي، وسليمان بن محمد الإدريسي، والمقريئ حسين محمد عبدالله الوصابي، وله منه إجازة، وعبدالله بن

(18) موقع ملتقى أهل التفسير.. شوهد في 2021/9/6م.

زيد المعزبي، وأحمد محمد السالمي، وله إجازة من العلامة عبدالرحمن محمد الأهدل)، وكان في الفروع على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة، وأما في الأصول فعلى مذهب الماتريديّة، وعمل مدرساً في مدرسة الأشاعر، وفي مدرسة الفرحانية في مدينة زبيد حتى عام 1374هـ/1954م، ثم مدرساً بالمعهد الديني في مدينة زبيد سنة 1382هـ/1962م، ثم تعين حاكماً للقضاء والأوقاف في مدينة زبيد، ثم عاد إلى التدريس، ثم تعين سنة 1400هـ/1980م عضواً في محكمة الاستئناف في لواء الحديدة بقرار جمهوري، ثم تعين بقرار آخر عضواً في مجلس الشورى سنة 1408هـ/1988م، وترأس أول جلسة له، ثم عضواً في مجلس النواب بعد قيام الوحدة اليمنية، وترأس أول جلسة له، ثم تعين بقرار جمهوري سنة 1414هـ/1994م بدرجة قاضي محكمة عليا، وعمل خطيباً للجمعة في الجامع الكبير في مدينة زبيد، وظل مواصلاً للتدريس، لا سيما في مدرسة الفرحانية لعلم التفسير، والحديث، واللغة والفقّه الحنفي، والعقيدة، فتخرج عليه جماعة من العلماء وطلبة العلم، وحظي باحترام العلماء في اليمن وأثيوبيا، وكانت تطلب منه الفتوى من كل مكان.

4-5- التأثير الثقافي والسياسي:

كان للمهاجر اليمني دور كبير في النظم السياسية والثقافية في بلد المهجر، ومن خلال تتبع الأحداث والمعلومات الواردة في هذا المجال فإنه يمكننا أن نورد ذلك التأثير المتبادل بين المهاجرين اليمنيين وبلد المهجر من خلال ما كتبه المؤرخون اليمنيون المعاصرون أمثال الدكتور صالح باصره، والأستاذ عبد الرحمن عبدالله الحضرمي اللذين تحدثا عن هذا الجانب المهم من التأثير، وخاصة في بلاد شرق إفريقيا المجاورة بغرض الاستفادة والاسترشاد وفقاً لما يلي:

(الهجرات إلى بلاد الصومال وأثيوبيا)

يرى أ. د. صالح علي باصره⁽¹⁹⁾ (أن الهجرات إلى بلاد الصومال وأثيوبيا وإريتريا حالياً كانت تمر عبر جزيرة دهلك ومصوع وزيلع وغيرها، وهي متأثرة بالثقافة العربية الإسلامية، وكان للعرب القادمين إليها من اليمن- وعلى وجه الخصوص تهامة وحضرموت- دور في نشر الإسلام حتى إلى بدو العفار «الدناكل»، وأدى ذلك إلى قيام عدد من الإمارات التي عرفت بالطراز الإسلامي ومن أشهرها: أوقات، وعدل، وفنجار، وحديه، ولويت، ودوارو، وهديه، وبالي، وموره، وهرر، وأسس إمارة أوقات أسرة من بني مخزوم، وتحالفت الإمارات الإسلامية بقيادة «أوقات» حتى شمل هذا التحالف جزءاً من جنوب شرق الحبشة وشمال الصومال، وصارت مساحة الإمارات الإسلامية المتحالفة أوسع من مساحة مملكة الحبشة، علاوة على سيطرتها على النشاط التجاري بين داخلية الحبشة والموانئ المطلة على البحر الأحمر، وأقامت هذه الكيانات الإسلامية الإفريقية ذات المنشأ العربي في كلٍّ من أثيوبيا والصومال علاقات مع اليمن، وعلى وجه الخصوص مع الدولة الرسولية، والدولة الطاهرية، والدولة القاسمية⁽²⁰⁾، ولقد تمت مراسلات ووفود بين سلاطين دويلات الشريط الساحلي الإفريقي وملوك وسلطين الدولتين الرسولية والطاهرية، واتصل ملوك الحبشة باليمن، وكان هدف هذا الاتصال ضمان عدم تدخل اليمن في الصراع الدائر بين الدولة الحبشية ومسلمي السلطنات، غير أن ملوك الدولة الرسولية، ثم الدولة الطاهرية- لاحقاً - مدوا يد المساعدة لدول

(19) باصره - أ. د. صالح علي - الهجرة اليمنية إلى شرق إفريقيا حتى منتصف القرن العشرين، مقال منشور في موقع مهارات الإلكتروني رقم (1624).

<https://www.mahaarat.com/?p=1624>

(20) الحضرمي، عبدالرحمن عبد الله، ضحايا الصراع السياسي في اليمن، بحث منشور على حلقات في أعداد مجلة الحكمة عام 1976م، الأعداد (25، 53، 54).

الشريط الساحلي الإسلامية، واقتصر المدد على الخيول وأدوات القتال، دون المشاركة الفعلية في مواجهة نجاشي الحبشة، وتكالب حكام الحبشة والبرتغاليون ضد الدويلات الإسلامية، فاحتل البرتغاليون منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي الكثير من الموانئ الإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، كما عمل الأحباش على نشر المسيحية بين الوثنيين، فتقلص نفوذ الحلف الإسلامي. وبعد انتهاء عهد النفوذ البرتغالي في سواحل شرق إفريقيا حل محله النفوذ الإيطالي، والبريطاني، والفرنسي.

لقد تقاسمت الدول الاستعمارية الثلاث أرض الصومال وإريتريا وجيبوتي، وخصصت أثيوبيا للنفوذ الإيطالي، ثم الإنجليزي، وحاولت مصر مد نفوذها إلى بعض مناطق القرن الإفريقي عبر السودان، غير أن هذه المحاولة جوبهت بمقاومة من المستعمرين الأوروبيين. وشهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى هجرات يمنية حديثة إلى مناطق القرن الإفريقي، وعلى وجه الخصوص من حضرموت، وعدن، وتعز، وزبيد⁽²¹⁾، وكوّن بعض المهاجرين الجدد نفوذاً تجارياً لهم في بعض مدن وموانئ إريتريا، وجيبوتي، والصومال، وخاصة في زيلع، وبربرا، وأسمر، وكسمايو، ومصوع، واشتغل البعض الآخر بأعمال عضلية في تلك الموانئ، أو على ظهر السفن التجارية بين الساحل الآسيوي والساحل الإفريقي للبحر الأحمر، وظل الكثير من المهاجرين الجدد على صلة بوطنهم الأم، عكس الذين سبقوهم في الهجرة في القرون الثلاثة السابقة لبداية القرن العشرين، فقد اندمج السابقون في مجتمعهم الإفريقي وذابوا فيه كما هو حال الذين هاجروا إلى بلاد الحبشة في التاريخ القديم،

(21) الحضرمي، عبد الرحمن عبد الله، ضحايا الصراع السياسي، مجلة الحكمة، العدد 57، فبراير 1977م.

وشهدت أثيوبيا والصومال ثورات إسلامية منقطعة ضد الأحباش المسيحيين والمستعمرين الأجانب.

لقد كان للهجرات العربية- وعلى وجه الخصوص اليمنية والعمانية- إلى شرق إفريقيا، في القرنين الثامن والتاسع الهجري- تأثير كبير في معظم جوانب حياة هذه المنطقة، ومنها الجانب الإثنوجرافي والجانب الديني، وكذلك الجانب التجاري. ويورد الكاتب حسن صالح شهاب في كتابه «تاريخ اليمن البحري» عبارة مقتبسة من كاتب غربي تلخص- وبايجاز- دور وتأثير المهاجرين العرب بعد الإسلام في شرق إفريقيا، وخاصة في الشريط الساحلي، هذه العبارة تقول: "على طول الشريط الساحلي الممتد من مقديشو شمالاً إلى سفالة جنوباً والجزر المجاورة له، أنشأ العرب مستوطنات كتلك المستوطنات التي أقامها الفينيقيون على سواحل البحر الأبيض المتوسط، وشيدوا حضارة أدهش مستواها الرفيع البرتغاليين عندما شاهدوها لأول مرة، وكان الدور الذي لعبه الحضارمة وأبناء اليمن وتهامة في بناء هذه الحضارة دوراً لم يقوموا بمثله حتى في وطنهم الأصلي".

الفصل الخامس

أثر السياسات الرسمية للحكومة اليمنية على المهاجر

تتأثر أوضاع المهاجرين في بلد المهجر بالسياسات والقوانين المتخذة في بلد المهجر، أو من قبل الحكومة اليمنية تجاه تلك الدول، ويقصد به معرفة واقعهم نتيجة تطبيق القوانين والإجراءات الموجودة في بلد المهجر، ومدى تأثرهم بالعلاقات المتبادلة بين الحكومات المتعاقبة في اليمن مع تلك الدول، وتغير السياسات المتبادلة فيما بينهما، وتأثيرها سلباً أو إيجاباً على المهاجرين، وهذا ما نحاول توضيحه، فنجد أن هناك أنواعاً مختلفة من التأثير على المهاجر، وهي حالات عامة شملت المهاجرين من كل اليمن، وتأثر بها أكثر المهاجر التهامي، وكان لها ارتباطها بالأحداث الإقليمية والدولية خلال الخمسين السنة الأخيرة، ويمكن أن نوردتها كما يلي:

أولاً: الأحداث الدولية والإقليمية المؤثرة على المهاجر:

1- عوامل إقليمية:

تتأثر علاقة المهاجرين اليمنيين في بلدان المهجر بالعلاقات السياسية التي تربط هذه الدول باليمن سلباً وإيجاباً، والأمثلة كثيرة على ما أوردناه، كما أن أوضاع المغتربين اليمنيين في بلدان المهجر تتأثر بالأوضاع السياسية داخل بلد المهجر نفسه، وسوف نورد هنا بعض الأمثلة، فعندما سيطر الاشتراكيون على الحكم في أثيوبيا تأثر المغتربون جراء تأميم الدولة في أثيوبيا لممتلكات القطاع الخاص، ومنها ممتلكات الجالية اليمنية هناك التي أعيدت قبل فترة وجيزة.

- أزمة الخليج الثانية عام 1990م وغزو العراق للكويت، حيث كان لهذه الأزمة الأثر السلبي الكبير في حياة المغتربين اليمنيين، فقد عاد ما يقارب من مليون عائد يماني من دول الخليج، وأغلبهم من السعودية، وفقدت ممتلكات عدد كبير منهم، وفقد هؤلاء المغتربون العائدون مصادر دخلهم التي كانوا يعيشون عليها هم وأسرهم، وأثرت هذه العودة المفاجئة والضحمة تأثيراً سلبياً جداً على اقتصاد الوطن نفسه، بزيادة معدلات البطالة والفقر، وإحداث أزمة سكنية، وبالذات في المدن الرئيسية.

- الحرب الأهلية في الصومال منذ عام 92م التي على إثرها عاد المغتربون اليمنيون وفقدوا كل ممتلكاتهم جراء الحرب الطاحنة في الصومال التي أضاعت بلداً بكامله، وليس هذا فحسب بل وإن اليمن استقبل ملايين اللاجئين الصوماليين على أراضيه، وما ينتج عن ذلك من تحديات اقتصادية، وأمنية، واجتماعية باهظة تتحملها اليمن.

- الحرب بين إريتريا وأثيوبيا، وكذلك النزاع اليمني الإريتري على جزر حنيش كان لها الأثر على المغتربين من خلال الضغوطات التي تعرضوا لها في تلك الفترة.

2- عوامل دولية: وقد تمثلت في:

- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م الإرهابية التي تعرضت لها أمريكا، وكان من أثارها قتل عدد من المغتربين، وسلب ونهب أموالهم، والمضايقات التي يتعرض لها المغتربون حتى اليوم في أمريكا، ولم تقم حكومة اليمن بالدور المطلوب منها للدفاع عن المواطن اليمني.
- كان الحدث الأكثر تأثيراً في العالم منذ العام 2008م هو تداعيات الأزمة الاقتصادية المالية العالمية التي اجتاحت بورصات العالم، وأدت إلى خسائر

فادحة مُنيت بها الدول العظمى، والشركات والبنوك، والتجار، والمغتربون. وفي اليمن كان تأثير الأزمة المالية العالمية سلبياً جداً على اقتصادها، حيث شكلت تداعيات تلك الأزمة تحدياً جديداً وقوياً أُضيف إلى بقية التحديات التي تواجهها اليمن، بل كان هذا التحدي من أقوى التحديات نظراً لمحدودية موارد اليمن وبروز المشاكل الأمنية، ومع ذلك فقد استطاعت اليمن، ومن خلال التزامها ببرنامج الإصلاح المالي والإداري الذي أطلقته منذ عام 1995م، تحقيق معدلات نمو حقيقية للقطاعات الاقتصادية، وتخفيض معدلات التضخم والبطالة، وتحقيق استقرار في سعر الصرف، وإحداث توازن مستقر في ميزان المدفوعات وفي الموازنة العامة، إضافة إلى توفير مناخ جاذب للاستثمارات عن طريق الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحقيق مزيد من الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي. وقد بدأت الدولة ببرنامج للتثبيت يهدف إلى تخفيض عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات من خلال تنفيذ عدد من السياسات المالية والنقدية. وباشرت كذلك تنفيذ برامج التكيف وإعادة الهيكلة التي تشمل تحرير الأسعار والتجارة، وخصخصة المشروعات العامة، وتشجيع الإنتاج لغرض التصدير.

ثانياً- تأثير أزمة الخليج على المهاجرين اليمنيين:

اشتراطت حكومة المملكة العربية السعودية على جميع العاملين في أراضيها الحصول على الإقامة مسبقاً، أو الخروج من أراضيها، وذلك نتيجة لردود الفعل من مواقف تلك الدول من حرب الخليج، فانعكس ذلك سلباً على الاقتصاد اليمني الذي كان يمر بمرحلة الدمج بعد الوحدة اليمنية في عام 1990م، وضعف بنيته على تحمل أعباء العائدين من المهجر الذين شكلوا

شكلت نسبة (18%) من عدد السكان، حيث كان يصل إلى المنافذ الحدودية لليمن ما بين (2000-2400) عائد في اليوم، خلال الفترة سبتمبر - أكتوبر 1990م، وحتى مطلع عام 1991م، وقد مرت اليمن بأزمة حقيقية بعد عودة المهاجرين اليمنيين من دول الخليج العربي. وذلك نتيجة لموقف الحكومة اليمنية بشأن الحرب العراقية واحتياح أراضي دولة الكويت، مما أثر على العلاقات مع تلك الدول، وتسبب في طرد عدد كبير من المهاجرين اليمنيين في تلك الدول.

وكان لتلك الاشتراطات من حكومة المملكة العربية السعودية على جميع العاملين في أراضيها الحصول على الإقامة الأثر الكبير على المهاجرين اليمنيين، حيث وجدت صعوبات عديدة أمامهم، سواءً الذين كانوا مهاجرين هجرات طويلة أو قصيرة المدى، وصارت أوضاع اليمنيين أكثر تعقيداً وسوءاً عن ذي قبل، وأدى هذا الإجراء إلى توسيع للخلاف بين حكومتي البلدين وأوجد نوعاً من الفجوة بينهما، وكان صدوره بمثابة صدمة شديدة للمهاجرين اليمنيين، وخاصة الذين قدموا زهرة أعمارهم في العمل المتواصل في المملكة العربية السعودية، وأجبر بعض المهاجرين اليمنيين على بيع محلاتهم بأرخص الأثمان، أما الذين يملكون أموالاً مودعة في البنوك فقد تركوها بسبب الإجراءات الشديدة التي اتخذتها السعودية، وجعلت من الصعب على المهاجرين اليمنيين أخذ مدخراتهم، وقد أراد البعض منهم تحويل أموالهم من البنوك السعودية إلى البنوك الأجنبية، ولكن حتى هذا الأمر لم يكن ممكناً، وكثير من المهاجرين باعوا منازلهم بأرخص الأثمان، وبالذات الذين مر على هجرتهم إلى السعودية زمن طويل، والبعض منهم تركوا سياراتهم والشاحنات الكبيرة التي

كانوا يمتلكونها، أو باعوها بثمن بخس. وترك البعض من المهاجرين منازلهم وهي في طور التشييد، ولم يتمكنوا حتى من بيع ما قد تم بناؤه منها. ولقد ارتفع عدد المهاجرين اليمنيين الذين كانوا يعودون من المملكة العربية السعودية يومياً أثناء أزمة الخليج، حيث وصل عدد المهاجرين الذين كانوا يعودون يومياً عشرة آلاف عائد، ووصل إلى ألف عائد في اليوم في آخر شهر ديسمبر 1990 م وبداية 1991م.

ولكن العمال الذين تركوا السعودية ولديهم أموال مودعة في البنوك السعودية ومشروعات يقومون بتنفيذها، والعمال من ذوي المهارات النادرة سمح لهم بالعودة مباشرة إلى السعودية، خاصة من أبناء المحافظات الجنوبية، على الرغم من عدم حصولهم على الإقامة مباشرة بعد إعلان البعض من المهاجرين الذين لديهم استثمارات عديدة في السعودية أنهم قد منحوا الإقامة بعد صدور القرار المذكور دون أن يتعرضوا إلى أية مضايقات. وإلى بجانب المهاجرين العائدين من السعودية ودول الخليج، فإن الكثير من المهاجرين اليمنيين إلى الصومال وأثيوبيا، المتأثرين بأحداث هذين البلدين التي دارت بعد انتهاء أزمة الخليج عادوا إلى اليمن عن طريق القوارب الشراعية، أو عن طريق الجو، ووصل عددهم إلى ألفي مهاجر، ومن المتوقع أنه قد ارتفع هذا الرقم إلى خمسين ألف مهاجر⁽²²⁾.

2-1- مؤشرات عودة المهاجرين بعد أزمة الخليج:

تبين من حصر عدد المغتربين العائدين على إثر أزمة الخليج في بداية التسعينيات أن حجم العمالة اليمنية العائدة ومرافقيهم قد وصل إلى نحو

(22) تقرير عن إحصاءات عودة المهاجرين بعد أزمة الخليج، الجهاز المركزي للإحصاء، مقدم لمجلس الوزراء، نوفمبر عام 1992م.

(800.731 نسمة)، وتمثل العمالة العائدة منهم حوالي (318565 عاملاً)؛ أي نسبة 5.43% من إجمالي العائدين، ويقع حوالي 75% منهم بين سن 20-45 سنة، ويصل نسبة الأميين فيهم نحو 44، %، و 37% منهم لديهم معرفة بالقراءة والكتابة، و17% يحملون شهادات ابتدائية أو إعدادية أو ثانوية، أما بقية النسبة فهي موزعة بين حاملي الدبلوم الفني أو الشهادة الجامعية، إضافة إلى عدد من الحالات غير مبينة (0,5)، وبالنظر إلى توزيع العمال العائدين على المحافظات يتضح أن 8.44% منهم يقيمون في محافظات الحديدة، وإب، وتعز، ويلي ذلك 4.17% منهم يقيمون في محافظتي شبوة، وحضرموت، وقد أدى تركيز العمال العائدين في هذه المحافظات إلى ازدياد الطلب على السكن والخدمات المختلفة، لاسيما في محافظة الحديدة، وحضرموت وحول المدن الكبيرة فيها.

وقد قدرت نسبة العائدين من العمال في أمانة العاصمة، والبيضاء، وحجة، وصنعاء، وعدن، وذمار، على التوالي 3,4%، 3,5%، 4,0%، 4,3%، 4,8%، 5,6% من إجمالي العائدين في تلك الفترة البالغين نحو تسعمائة ألف نسمة تقريباً، وقد استقر عدد كبير منهم في محافظة الحديدة التي اتخذوها موقعاً مؤقتاً لنزوح آخر إلى مدن يمنية ومحاولة الاستقرار فيها، مما ترتب على ذلك زيادة في أعباء الخدمات في تلك المحافظة، وعدم استقرار الأسعار، ووجود زيادة مفاجئة للسكان، مع عجز مستمر من الحكومة في تقديم تلك الخدمات العامة.

2-2- العلاقة بدول الخليج مستقبلاً:

إن العلاقة مع دول الخليج ستظل علاقة مهمة وراسخة، ولا بد من النظر إليها مستقبلاً من خلال واقع الجوار والترابط معهم، ولهذا لا بد أن تشمل العديد

من الحقائق أهمها:

- 1- تمثل الهجرة اليمنية إلى الدول الخليجية من أجل العمل عنصراً مهماً من عناصر التخفيف من حدة البطالة، ومكافحة ظاهرة الفقر، والتنمية، ليس على مستوى اليمن فحسب وإنما على مستوى منطقة الخليج العربية.
- 2- تمثل الهجرة ظاهرة صحية ومصدراً للإثراء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمختلف الأطراف، الأمر الذي يتطلب من جانب الحكومة اليمنية إدارة جيدة تقوم على تناول الظاهرة من خلال منهج شامل متكامل يعالج كافة أبعادها الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية، ومن خلال التصدي لجذورها، بحيث لا يكون التركيز على بعد واحد وهو البعد الأمني، على حساب الأبعاد الأخرى.
- 3- أهمية وجود سياسات وطنية وإقليمية متجانسة ومتناسقة تأتي نتاجاً لتنسيق كامل بين كافة وزارات وأجهزة الدولة المعنية بموضوع الهجرة، بما يمثل حافزاً لبلورة الرؤية الشاملة لسياسات الهجرة. وفي هذا السياق تأتي أهمية التركيز على قضايا بناء القدرات المؤسسية لتلك الوزارات والأجهزة الوطنية، وتنمية مواردها البشرية.
- 4- تشكل قضية تأهيل العمالة اليمنية أهمية خاصة لخدمة أهداف التنمية، وكذلك لجعلها تتوافق مع احتياجات أسواق العمل الخارجية عامة والخليجية خاصة، ومن الأهمية أن يتعاون مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي مع اليمن في تحقيق هذا الهدف، بما يحقق مصلحة مشتركة لجميع الأطراف.
- 5- تعد قضية التحويلات أحد أهم الأبعاد التنموية للاغتراب والهجرة، حيث تسهم في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونظراً لما تمثله من مورد

مهم للنقد الأجنبي، فإنه من المفيد دراسة أفضل السبل لتعظيم الاستفادة من هذه التحويلات، بل وزيادتها واستثمارها في المشروعات الإنمائية، وعدم قصرها على الخدمات المباشرة.

6- أهمية البعد الثقافي للهجرة اليمنية إلى دول الخليج، وإسهامها في الحفاظ على الهوية العربية للمنطقة، وتعزيز التفاهم والاحترام المتبادل بين شعوبها، الأمر الذي يتطلب تكثيف الحوار بين الجانبين، ومحاربة التمييز والعنصرية وحماية حقوق المهاجرين وكرامتهم، ومن ثم أهمية توظيف الأدوات الإعلامية في تغيير المفاهيم والصور الخاطئة عن المهاجر. وهذه هي العوامل التي تدفع بالمواطنين في تهامة إلى الهجرة نحو دول الخليج، وخاصة إلى المملكة العربية السعودية.

الفصل السادس

صور من معاناة المهاجر في بلد المهجر

(المملكة العربية السعودية أنموذجاً)

أولاً: صور من واقع الأسر التهامية في المملكة:

لقد وضحنا في الفقرة السابقة معاناة المهاجر اليمني وتأثره بأنظمة وإجراءات وقوانين العمل في المملكة العربية السعودية، ونود أن نتطرق هنا إلى واقع أسر مهاجرة من أبناء تهامة لكي نعكس تجربتهم في الهجرة ومدى ارتباطهم بالمنطقة، وقد كان هذا التتبع من خلال اللقاء المباشر مع تلك الأسر والشباب، وكان لقائي بهم في مدينة جدة عام 2019م أثناء أدائي للعمرة في شهر رمضان خلال الفترة من (21 رمضان إلى -10 شوال للعام 1440هـ)، وظلت أسباب هجرتهم هي العوامل الطارئة لهم من بلادهم، والمتمثلة بالفقر، والحاجة إلى تحسين مستوى دخولهم، وعدم تمكنهم من زراعة أرضهم، والحصول على فرص عمل مناسبة لهم في بلادهم الأم، ويمكن سرد أوضاع بعضهم على النحو الآتي:

1- هجرة شباب من مديرية زبيد:

من إحدى مديريات تهامة هاجرت أسرة كبيرة الواحدة تلو الأخرى ابتداءً بجدهم الأكبر (يوسف قطاب الزبيدي) الذي هاجر في عام 1957م بعد أن كانت تجارته محصورة بين عدن وتهامة، يستورد بعض البضائع وبييعها، وبعد قيام الثورة في الستينيات ترك اليمن وتوجه نحو المملكة العربية السعودية، وتحديداً مدينة جدة، ولحق به أولاده الأربعة، وكلما كبر أحدهم، وأصبح قادراً على الهجرة سافر والتحق بوالده، وكان قد لحق به إخوته وأولاد عمه، وعاد بعض أولاده للزواج من الأهل، ثم تسرب الواحد تلو الآخر إلى بلد

المهجر مع زوجاتهم ليستقر بهم المقام، ويخلفوا أولاداً في بلد المهجر. وجميعهم لم يحصلوا على الجنسية السعودية أو التابعة، على الرغم من وجودهم فيها منذ منتصف القرن الماضي، وقد خلف أكبرهم خمسة أولاد، وخلف الثاني أربعة أولاد وبننتين، وخلف الثالث ستة أولاد، وخلف الرابع ولدين وبنناً، وقد تزوج الأحفاد، وخلف كل منهم أبناءهم بعد أن تزوجوا في المهجر من أبناء أسر يمنية مهاجرة. وهكذا دارت بهم الأيام، ولم يحققوا أي منجزات من هجرتهم سوى بناء منازل لهم في بلدهم اليمن ليسكنوها بعد عودتهم، وليحافظوا على مستوى معيشي محدد، على الرغم من تضحية آبائهم وجدهم خلال تلك السنوات. وقد انحصرت أعمالهم في التجارة، وقطاع البناء، والمطاعم، ويطاردهم الواقع في بلد المهجر، والفقر واليأس في بلدهم، وظل مستواهم المعيشي والثقافي دون المطلوب، وتأثروا جميعهم ببعض القوانين والقرارات القاسية للحكومة السعودية وإجراءاتها التي تم استحداثها للتعامل مع ممارسات شريحة معينة من المهاجرين ولكن تم تطبيقها بشكل عام على جميع المهاجرين اليمنيين.

2- هجرة أخرى من مديرية بيت الفقيه:

من قضاء بيت الفقيه هاجرت أسرة كبيرة وهاجر أفرادها الواحد تلو الآخر ابتداء بجدهم الحاج منصور المسعودي، من قرية بيت المسعودي، الذي كان يعمل فلاحاً في أرضه بوادي رماح حتى مطلع السبعينيات، ثم هاجر عام 1975م ونقل عمله إلى جدة بعد ازدهارها في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، بعد أن كانت تجارته محصورة بين جدة وتهامة لتسويق المنتجات الزراعية (الباميا، والحب، وبعض المنتجات الأخرى)، ويستورد بعض البضائع ويبيعها، ولحق به أولاده بعد أن كبروا، وأصبحوا قادرين على

الهجرة، وكان قد لحق به إخوته وأولاد عمه، وعاد بعض أولاده للزواج من الأهل، ثم تسرب الواحد تلو الآخر إلى بلد المهجر مع زوجاتهم، ليسقر بهم المقام، ويخلفوا أولاداً في بلد المهجر، وجميعهم لم يحصلوا على الجنسية السعودية أو التابعة على الرغم من وجودهم فيها منذ منتصف القرن الماضي، وقد تزوج الأحفاد وخلف كل منهم أبناءهم بعد أن تزوجوا في المهجر من أسر يمنية مهاجرة، وهكذا دارت بهم الأيام، ولم يحققوا أي منجزات من هجرتهم سوى بناء منازل لهم في بلدهم اليمن ليسكنوها بعد عودتهم، وليحافظوا على مستوى معيشي محدد، على الرغم من تضحية آبائهم وجدهم خلال تلك السنوات، وقد انحصرت أعمالهم في التسويق الزراعي، وتجارة المواد الغذائية، ثم عادوا ولم يحصلوا على الجنسية من المملكة رغم طول المدة لإقامتهم، وبعضهم من مواليد مكان هجرتهم.

3- صورة من هجرة آل البطاح:

هاجر محمد سعيد البطاح في عام 1967م بعد أن بلغ الحلم، وتحرك لطلب العلم من مدينته في زبيد إلى مدينة الحديدة، ولم يحصل على فرصة للتعليم، وحينها قرر مع مجموعة من شباب المدينة السفر إلى جدة للعمل، ولم تكن الطريق مهياًة للسفر إلا عبر البحر، فوجد نفسه مع زملائه في قارب تهريب إلى جدة مقابل مبالغ مالية زهيدة في حينها، ومن تلك اللحظة كانت جدة مستقراً له، ليبدأ رحلة المعاناة مع الهجرة، ويترك مدينته زبيد بعد أن ضاقت أحواله المعيشية، ولم يتمكن من التحصيل العلمي في مدينة الحديدة، واستقر حاله في مدينة جدة ليعمل في الإدارة الحكومية هناك، ورغم الفترة الزمنية الطويلة ظل خاضعاً لتهديد قرارات العمالة الوافدة وإحلال أبناء المملكة محله، رغم خبرته وطول فترة عمله.

4- مواطن من مديرية ميدي:

يود الدخول إلى السعودية بطريقة غير شرعية، عبر طرق وجبال وعرة في محافظة صعدة شمال اليمن، وحتى الوصول إلى جنوب السعودية بمبلغ ثلاثة آلاف ريال سعودي، نحو 800 دولار أميركي، ويؤكد معاناته كثيراً من الطريق الجبلية، ووجود مخاطر على حياته في أوقات كثيرة، "لكن المهرب كان يطمئني بين الحين والآخر"، مشيراً إلى أنه عمل لمدة تسعة أشهر في أحد المحال التجارية مقابل 1500 ريال سعودي (400 دولار أميركي)، وكاد يحصل على تأشيرة عمل قانونية، ولكن تم اكتشافه في الأخير، وأعيد تهجيره إلى اليمن.. إنه المغترب سعيد جوشي من أبناء مديرية القناوص، ثم عاود الكرة وهرب إلى السعودية ليسكن عند أهله بدون تأشيرة دخول، وإذا ألقى القبض على الفرد يتم حبسه لمدة ثلاثة أشهر على الأقل ثم ترحيله إلى اليمن.

والعبرة من تلك النماذج (أن الهجرة اليمنية هي هجرة للبحث عن حياة أكثر استقراراً وأماناً بمغامرات غير محسوبة النتائج بسبب عدم الاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي في البلد الأم، وسيطرة قوى سياسية واجتماعية تجبر الأفراد على الهجرة وترك منازلهم وأراضيهم)، وهي نماذج للهجرة غير الشرعية إلى السعودية، وهناك معاناة أخرى مرتبطة بنوع العمل وخصه، والأعمال التي يمنع على اليمنيين العمل فيها.

ثانياً: واقع الهجرة بعد عام 2015م:

تظل الحرب المستمرة في اليمن تدفع الكثيرين من اليمنيين إلى البحث عن فرص خارج البلاد، ولو كان الخيار هو الهجرة السرية، وهؤلاء يبحثون عن الأمان والحد الأدنى من أساسيات العيش الكريم، الذي لم يعد موجوداً في

البلاد، حيث دفعت الحرب المتصاعدة في اليمن منذ أكثر من ست سنوات، الكثير من اليمنيين إلى البحث عن فرص للهجرة وبدء حياة جديدة في دول أخرى، بعدما شعروا باليأس، واعتقدوا أن الأوضاع لن تستقر في بلادهم. وانقسم المهاجرون إلى نوعين من الهجرة وبتجاه الدول التي تقدم لهم الامتيازات والجنسية وهما: (هجرة لرأس المال، وهجرة للعقول والخبرات). وهذه الهجرة ليست محط دراستنا هنا، ولكن يمكن الإشارة إلى أن عدداً من الكوادر العلمية التي هاجرت من جامعة الحديدة فقط تزيد على (ثلاثين عالماً، وأكثر من عشرين إدارياً)، كما أن حركة رأس المال من محافظة الحديدة قد تجاوز رقماً كبيراً وخاصة أن معظم البيوت التجارية اليمنية كانت مستقرة في الحديدة، مثل (إخوان ثابت، ومجموعة هائل سعيد، وعبد الجليل ردمان وإخوانه، وغيرهم) بعد أن ضرب التحالف مصانعهم وقدراتهم المالية في الحديدة.

ثالثاً: معاناة المهاجرين من الأنظمة والقوانين في المملكة العربية السعودية:

تبرز المعاناة في تزايد المخاطر التي كان يتعرض لها المهاجر غير الشرعي خلال السنوات الماضية عند هجرته، حيث أدت محاولات المهاجرين غير القانونيين إلى مصرع أكثر من أربعين مهاجراً في الحدود اليمنية السعودية خلال عام 2009، بينما فقد حوالي 500 مهاجر خلال عام 2009، ولا يكاد يمر يوم أو أسبوع إلا وتقوم السلطات السعودية بالقبض على مجموعات للمهاجرين اليمنيين المجهولين الذين يحاولون الهروب من اليمن إلى السعودية ودول الخليج، وعليه فإننا في هذا الفصل سوف نركز على توضيح بعض المشاكل المرتبطة بوجود المهاجر اليمني عامة والتهامي على

وجه الخصوص في بلد المهجر، ولا نجد أفضل من نموذج المعاناة لدى حكومة (المملكة العربية السعودية) التي تبتكر شروطاً تعجيزية كل فترة وأخرى لطرد المهاجرين، والتعذر بإحلال العمالة السعودية بدلاً عنهم، على الرغم من وجود العديد من الاتفاقيات التي كان المتوقع منها أن يكون للمهاجر اليمني امتيازات خاصة به تجعله في الصفوف الأولى للعمالة الوافدة إلى المملكة، وما يهمننا هنا هو الإشارة إلى أبرز المتغيرات المرتبطة بأوضاع المغتربين، فمنذ اندلاع حرب الخليج الثانية 1990م، التي عوقب على إثرها الشعب اليمني، انصب غضب الأشقاء الخليجين، وبالذات السعوديين، بحكم حجم المهاجرين اليمنيين لديهم، باتجاه تحميل أفراد المجتمع خطأ السياسات الرسمية، حيث قامت السلطات هناك باتخاذ إجراءات فورية مفاجئة ومربكة أدت إلى طرد مئات الآلاف من المغتربين اليمنيين بصورة قسرية، ففقدوا مكاسبهم المالية وحقوقهم القانونية التي كان يفترض أن تجد الحماية من قبل الجهات المسؤولة عن تطبيق نظم وقواعد وتشريعات العمل.. وكان من المؤسف أن رافق هذه الإجراءات حملة إعلامية اتخذت أسلوب التأثير النفسي، وخلقت حالة من العدائية ضد اليمنيين، فوقعوا تحت طائلة التهديد والعقاب والخوف، إلى درجة جعلت غالبية المغتربين يشعرون أن (سلامة الروح من المشرق صبور)، كما يقول المثل اليمني، فلا القوانين تحميهم أو تعطيهم حق البحث عن حقوقهم، ولا السلطات مستعدة أن تسمح لهم بطرق الأبواب الرسمية لتقديم شكاوهم، وتوضيح مطالبهم المشروعة، وحتى الواقع الاجتماعي الذي عاشوا معه وفيه عقوداً من الزمان بونئام وسلام، استُعدي ضدهم من خلال الضغط الإعلامي، والتعبئة النفسية، والتحريض المتعمد والإشاعات المغرضة، ولا شك أن كل تلك الإجراءات بما خلفته من آثار

ونتائج اقتصادية واجتماعية ونفسية وحزازات نوعية، قد عبرت عن وجود تنكر واضح وصريح لعلاقات الأخوة وحقوق الجوار التاريخية التي أكدت عليها معاهدة الطائف 1934م، والتي سُميت حينها (معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية).

معاناة المهاجر من قوانين وإجراءات المملكة:

كان لليمنيين السبق في الهجرة بكل أشكالها وصورها، حيث تعد الأسباب المحفزة للهجرة متوفرة في منطقة سهلة الحركة إلى دول الجوار، وتوفر الدوافع والأسباب الاقتصادية والاجتماعية المحفزة للهجرة إلى الخارج، ومن أهمها وجود عوامل الاضطهاد السياسي، ونهب الأراضي الزراعية والبسط عليها واستملاكها بالقوة، وتهجير مزارعيها أحياناً، وجميعها أسباب أدت وتؤدي إلى الهجرة إلى الخارج كما ذكرنا ذلك في دوافع الهجرة، ويمكننا توثيق بعض المعاناة التي تواجه اليمنيين في الهجرة إلى الخارج، وخاصة أبناء تهامة الذين عانوا الأمرين من الهجرة إلى دول الجوار، ومنها المملكة العربية السعودية، بسبب القوانين والأنظمة والإجراءات التي تتخذها المملكة ضد المهاجرين، وقد أوردنا نماذج لها على النحو التالي:

1- نظام الكفالة والكفيل:

وهو نظام تعامل صعب مع المهاجرين في المملكة العربية السعودية، ويعد هذا النظام شكلاً من التضييق والسجن لأبسط الأسباب، ينتج عنه ترحيل المهاجرين بشكل شبه يومي، وإعادةهم قسراً إلى اليمن.. وإليك نماذج لما كتب عن ذلك من قبل الإخوة الصحفيين، فبحسب ما يرى الكاتب أشرف الريفى من صور (صحيفة الوحدوي نت - أشرف الريفى بتاريخ يوم الثلاثاء 25 مايو

2010) تلك المعاناة فيقول(23): (إن نظام الكفالة يعرض المغتربين للابتزاز والإهانة، ويحولهم إلى سلعة للبيع والشراء، ومن ثم طردهم دون حفاظ على أدنى حقوقهم، فيما الحكومة اليمنية صامتة.. يمنيون مضطهدون في الخليج والمملكة). ويورد التحقيق الصحفي أن المغتربين اليمنيين في المملكة السعودية ودول الخليج يعيشون أوضاعاً مأساوية تحت وطأة نظام الكفالة، واستبداد وابتزاز الكفيل، فكم من مغترب يماني يعيش تحت رحمة الكفيل، وكم من مغترب رحل تاركاً ممتلكاته هناك بسبب خلاف بسيط مع الكفيل.

وفي المملكة السعودية يصير الكفيل وصياً على المغترب أو العامل، فلا يحق للأخير أن ينتقل إلى مدينة أخرى، أو أي مكان إلا بعلم الكفيل وبإذنه، كما لا يحق له الانتقال إلى عمل آخر إلا برضاه أيضاً، ناهيك عن الرسوم التي يفرضها الكفيل على المغترب، ويتحول اليمني إلى سلعة للبيع والشراء ابتداء من شرائه لفيضة السفر، مروراً برسوم الإقامة، وابتزاز الكفيل، ورسوم التجديد، وهو شكل من أشكال القسر الحديث الذي لا يتناسب مع النظام العالمي لحقوق الإنسان، بل هو نظام منتهك للحقوق ومخالف للقوانين والحريات والأديان.

إن نظام الكفالة المسكوت عليه من قبل الحكومة اليمنية لم يعد مقبولاً دولياً، وبدأت المنظمات الحقوقية الدولية تعمل منذ سنوات لإلغائه، فيما قامت دولة البحرين بإلغائه فعلياً، ويتطلب من حكومة المملكة السعودية إسقاط هذا النظام القاسي، فيما موقف الحكومة اليمنية سلبى تجاه هذه القضية رغم وجود أكثر من مليوني يماني في السعودية فقط، جميعهم يعانون من معاملة غير لائقة، وتعميدات شتى، فقد أكدت المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة أن دول الخليج العربية مطالبة بإنهاء نظام الكفالة الذي تطبقه على العاملين

(23) موقع الوحدوي نت – شوهد يوم الثلاثاء 25 مايو 2010م.

المغتربين، والذي يتركهم تحت رحمة أصحاب العمل معرضين لانتهاكات محتملة.

وقالت نافانيثيم بيلاي، وهي مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في كلمة لها في أول جامعة للجنسين في السعودية في مدينة جدة: "تشير التقارير المتعلقة بهذه المنطقة بشكل مستمر إلى ممارسات غير قانونية، ومصادرة جوازات سفر وعدم صرف الأجور، واستغلال من جانب وكالات توظيف، وأصحاب أعمال معدومي الضمير". وأضافت: "البعض يحتجزون لفترات طويلة بعد فرارهم من أرباب عمل يسيئون لهم، وربما لا يتمكنون من الحصول على استشارة قانونية، أو حل فعال لمعاناتهم". واصفة هذا النظام بتكريس التمييز والاستغلال. وأضافت أنه "يقيد العمال تماماً بمخدوميهم، مما يساعد أرباب العمل على ارتكاب التجاوزات، مثل منع العمال من تغيير وظائفهم، أو حتى مغادرة البلاد في بعض الأحيان". وفي محاضرة ألقته بجامعة جدة في المملكة العربية السعودية قالت نافي بيلاي "للأسف غالباً ما يتعرض العديد من المهاجرين في هذه المنطقة ومناطق أخرى للتمييز والعنف والاستغلال، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان". وقالت نافانيثيم (إنها ترحب بخطط بعض دول الخليج لإصلاح نظام الكفالة، وتحت الدول الأخرى على أن تحذو حذوها، مشيرة إلى أنها تساند هذه الجهود، وتدعو دولاً أخرى لاستبدال نظام الكفالة بقوانين عمل حديثة يمكنها الموازنة بشكل أفضل بين الحقوق والواجبات)⁽²⁴⁾.

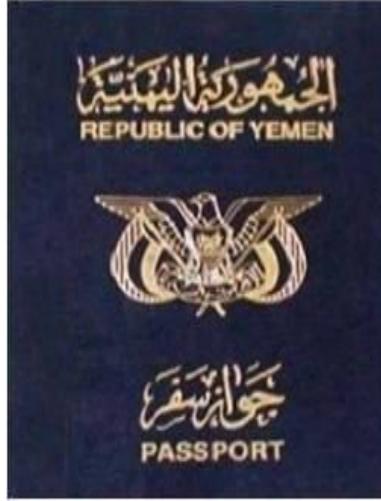
(24) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كلمة نافانيثيم بيلاي في جامعة بمدينة جدة.

هذا النقد الغربي للسعودية يشكل تقدماً إيجابياً؛ كون السعودية نادراً ما تتعرض لانتقادات من حلفائها الغربيين بسبب نفوذها المرتكز على إمدادات البترول العالمية، وتمكُّها لأصول بمليارات الدولارات.

ومشاكل المغتربين اليمنيين في السعودية بالذات لا تتوقف عند تعقيدات نظام الكفالة، بل وصل حد تحويلهم إلى سلعة للبيع والشراء، بحيث تباع لهم "فيزا" المحددة قيمتها بـ 2000 ريال سعودي بمبالغ باهظة تصل أحياناً إلى 15 ألف ريال سعودي، كما يشكو العديد من العمال من احتجاز أصحاب العمل لجوازات سفرهم طيلة مدة التعاقد، ولا يدفعون أجورهم بانتظام، ويستقطعون عليهم أحياناً مبالغ نظير السكن، وتكاليف الرعاية الصحية، فنظام الكفيل (هو نظام إداري معاصر ومعقد لا يخدم المغترب). أما بالنسبة لأولئك الذين يملكون محلات تجارية مسجلة بأسماء كُفلاء سعوديين، فلهم قصة أخرى عبَّر عنها أحدهم في بقوله: (أملك ثروة ومحلات ولكني لا أملكها، وكأنها ليست لي، والله إذا الكفيل أخذ المال مني يقدر يزفرني اليوم الثاني، بدون أي حق... إلخ)، وهنا تكمن مأساة المهاجر والظلم الذي يحيط به.



صور من تجمعات الترحيل



جواز السفر للجمهورية اليمنية

2- قانون السوابق:

يعد هذا القانون من أهم التدابير الجديدة التي اتخذتها السعودية ويتعرض بموجبه أكثر من مائة ألف مغترب يمني للترحيل والخروج النهائي من أراضيها، وذلك من خلال إصدار قانون "السوابق" الذي ينص على أن كل من عليه أي سابقة قضائية، وصدر ضده حكم، مهما كانت الواقعة، بالخروج النهائي من أراضي المملكة، حتى لو مضى على سابقته أكثر من 30 عاماً وهو مقيم بصورة شرعية. وبدأت السلطات السعودية باتخاذ هذه الإجراءات في عام 2006م، ونحو مليون مغترب يمني مهدد بالخروج النهائي بفعل ذلك القانون، وفي العام 2006 طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية بإلغاء نظام الكفالة لتسببه بكثير من الانتهاكات لحقوق العمالة الأجنبية في البلاد، كما طالبت بإنشاء محكمة، أو مجلس، أو هيئة عليا تختص بالفصل في دعاوى مخالفات القواعد الشرعية التي تتعارض مع النظام الأساسي للحكم والاتفاقيات

الدولية المنضمة إليها المملكة، ويبقى اليمنيون خاضعين لنظام البيع والشراء السعودي في تجارة علنية للفيضة يجب أن تتوقف، حيث يتم إدخال حادثة السوابق لكل فرد في نظام إلكتروني، تكون إدارة الجوازات قادرة على التعرف عليه من أي منفذ من منافذ المملكة، فتم إعادة ترحيله ومنعه من الدخول، والتعامل معه بقسوة وشدة، وهذا ما رأيناه في منفذ الوديعة الحدودي، وكثيرة هي الاختلافات التي شابت مسار العلاقات اليمنية السعودية، في مراحلها المتعددة، سواء في مرحلة ما قبل قيام الثورة 1962م، أو ما بعدها، وحتى إجراء المصالحة الوطنية، أو في المراحل اللاحقة لعودة العلاقات بين البلدين (1970م) وحتى الآن.

3- السجناء اليمنيون:

يُعد موضوع السجناء اليمنيين في السجون السعودية، إحدى القضايا التي تحتاج إلى بحث جدي ومعالجة إنسانية وقانونية؛ ففي الوقت الذي يزداد فيه أعداد هؤلاء بصورة كبيرة فإن معاناتهم تزداد تقافماً، وسواء أكان هؤلاء من فئة السجناء المؤقتين الذين يتم احتجازهم وترحيلهم خلال أيام أم كانوا من فئة السجناء المحكوم عليهم بفترة طويلة، فإن هناك الكثير من المعلومات التي تؤكد تعرضهم لتعسفات متنوعة، ولا يعطون فرصة للدفاع القانوني عن أنفسهم، كما لا توجد منظمات حقوقية تتابع قضاياهم، وتتولى مهمة كشف معاناتهم وطبيعة الممارسات التي يتعرضون لها.

4- وضع الجيل الثاني من المغتربين:

هناك مئات الآلاف من الشباب من أبناء المغتربين الذين وُلدوا في المملكة، ويمكن تسميتهم بالجيل الثاني، أصبح وضعهم يمثل مشكلة في حد ذاته، فقد حرموا من الحصول على الجنسية السعودية رغم أنهم يحملون شهادات الميلاد

الرسمية، وتبعاً لذلك حرموا من مواصلة التعليم الجامعي، وحرموا كذلك من فرص العمل التي يحصل عليها أقرانهم من المولدين الآخرين؛ لأنهم يعاملون كأجانب مع أنهم لا يعرفون اليمن، ولم يعيشوا فيه، وأصبحوا معلقين في إطار واقع هم أصلاً جزء منه نفسياً وثقافياً وقانونياً، ولكنه يرفضهم تعسفاً واستكباراً.

5- السعودية وإجراءات أخرى ضد المغتربين:

لقد اتخذت المملكة السعودية أخيراً إجراءات قانونية ضد المهاجرين إليها وينعكس ذلك على المهاجرين اليمنيين، مما جعلهم يستصرخون ويدعون الحكومة اليمنية لإنقاذهم، ولكن لا حياة لمن تنادي، وبحسب ما ورد في موقع أخبار الساعة بتاريخ 2013/3/26م، حيث ينص تعديل قانون العمل لديها على أن تقوم السلطات السعودية بتعديل المادة 39 من قانون العمل الصادر في بداية شهر فبراير 2013م، على الرغم من أنها كانت محل انتقاد من منظمات حقوقية عديدة. وتضمن التعديل في المادة (إجراءات عقابية مشددة، كما ألغيت مادة أخرى كانت تلتزم بالغرامة بدلاً عن أية عقوبات أخرى)، وقالت صيغة التعديل في القرار الذي نقلته وسائل الإعلام الرسمية السعودية: (25) بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الداخلية في شأن ظاهرتي تراكم العمالة الأجنبية السائبة، وهروب بعض خدم المنازل من كفلائهم، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (50/114) وتاريخ 1433/10/22، قرر مجلس الوزراء ما يلي:

تعديل نص المادة 39 من نظام العمل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/51) وتاريخ 1426/8/23هـ، لتصبح بالنص الآتي: المادة 39:

(25) موقع أخبار الساعة بتاريخ 2013/3/26م.

1- لا يجوز- بغير اتباع القواعد والإجراءات النظامية المقررة- أن يترك صاحب العمل (الكفيل) عامله يعمل لدى الغير، ولا يجوز للعامل أن يعمل لدى صاحب عمل آخر، كما لا يجوز لصاحب العمل (الكفيل) توظيف عامل غيره، وتتولى وزارة العمل التفتيش على المنشآت، والتحقق في المخالفات التي يتم ضبطها من قبل مفتشيها، ومن ثم إحالتها إلى وزارة الداخلية لتطبيق العقوبات المقررة بشأنها.

2- لا يجوز لصاحب العمل (الكفيل) أن يترك عامله يعمل لحسابه الخاص، كما لا يجوز للعامل أن يعمل لحسابه الخاص، وتتولى وزارة الداخلية ضبط وإيقاف وترحيل وإيقاع العقوبات على المخالفين من العاملين لحسابهم الخاص (العمالة السائبة) في الشوارع والميادين، والمتغيبين عن العمل (الهاربين)، وكذلك أصحاب العمل والمشغلين لهؤلاء، والمتستريين عليهم، والناقلين لهم، وكل من له دور في المخالفة وتطبيق العقوبات المقررة.

- إلغاء المادة 233 من نظام العمل.

- الموافقة على (قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفي الأنظمة).

والمادة 233 التي تم إلغاؤها كانت تتضمن الإجراءات العقابية في حال المخالفة للمادة 39 حيث تنص على الآتي:

المادة 233: يعاقب كل من يخالف حكم المادة الـ 39 من هذا النظام بغرامة لا تقل عن 5 آلاف ريال، ولا تزيد عن 20 ألف ريال، وتعدد الغرامة بتعدد الأشخاص الذين وقعت المخالفة بشأنهم، ويتم ترحيل العامل على حساب من وجد يعمل لديه.

6- سياسة (توطين الوظائف): أدت الإجراءات التي بدأت الحكومة السعودية بفرضها لإحلال العمالة السعودية في سوق العمل عن طريق سياسة

ما سُمي بـ"توطين الوظائف"، المتمثلة في قصر عدد كبير من المهن على المواطن السعودي، مع زيادة كبيرة في الرسوم التي ينبغي على العامل الوافد أن يدفعها - إلى تعريض عدد كبير من العمالة الأجنبية في السعودية، ليس فقط لفقدان أعمالهم ومصادر دخلهم، ولكن أيضاً إلى تحمُّل غرامات باهظة، والترحيل في حالة المخالفة، وفي كل الأحوال سيضطر عدد كبير من العمال في الفترة القادمة إلى مغادرة السعودية، سواء لعدم الحصول على عمل مُصرح به، أو بسبب عدم القدرة على دفع الرسوم التي من المقرر أن تتضاعف سنوياً.

وفي العام 2011 بدأت السعودية بتطبيق نظام "نطاقات" الذي هدف إلى زيادة نسبة العمالة السعودية في سوق العمل، ففرضت على كل المؤسسات التجارية حداً أدنى من العمال السعوديين، وفي بداية العام 2013، أعلنت السلطات السعودية أنها بصدد تصحيح وضع العمالة الأجنبية، وترحيل كل من تثبت مخالفته للوائح المنظمة التي تقضي بضرورة العمل لدى الكفيل، فضلاً عن سعودة بعض القطاعات. وحسب التقارير الدولية فقد تم ترحيل مليون عامل، وأخذت اليمن الحصة الأكبر من العمالة المُرحلة، حيث بلغ عدد المرحلين اليمنيين ما نسبته 40% في المائة (أي قرابة 400 ألف عامل)، وفقاً لإحصائيات ميدانية قامت بها منظمة الهجرة الدولية⁽²⁶⁾ في معبر الطوال الحدودي بين اليمن والسعودية بين عامي 2013-2014م.

(26) عاصفة الترحيل: العمالة اليمنية في السعودية، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ومنظمة الهجرة الدولية. Arab Migrant Communities in the GCC, p 148-14

وثائق من قنصلية جدة لترحيل المغتربين

<p>12/17/2012 11:43 FAX</p> <p>Consulate General of the Republic of Yemen Jeddah</p> <p>الجمهورية اليمنية اليومانية</p> <p>11/19/2011 11:43 FAX</p> <p>رقم: 11/19/2011 التاريخ: 11/19/2011 الوقت: 11:43</p> <p>مبنى الآف الكتروني أديوك - بنك القروبي - المجموع زور الحار جرسية - و.م.ج.</p> <p>موضوع: انتهاء مهلة الاستقالة لثلاثة أشخاص نظام العمل الأجنبي مع إيسرر تصحيح الأخطاء</p> <p>أود الإشارة بأنه إنخراطاً من ظهر اليوم الأحد الموافق: 17/11/2011م تكون مهلة التمسيرة الاستقالة الثانية المسموحة نظام العمل والأقامة في المملكة السعودية المنتهية قد انتهت وبمقتضى أحكام والقرارات التنفيذية المتشتملة والقرود إستخوان يوم الاثنين الموافق: 19/11/2011م.</p> <p>هذا وقد عدت مساء اليوم - يومنا - مسجداً هذا التذكير بأنه في اليوم / مسعود التركي - المحتشد / اسم وزورا الثانية السعودية انتهت مهلة الأقامة الأجنبية والثالثة التي استمرت لمدة خمسة أشهر إنخراطاً من 17/11/2011م حتى 17/11/2011م ، وأن الجهات الأمانة بالنسبة مع وزورا العمل ملحقاً تلقياً الطويات والقيام بعمله لمدة ثمانية بقى المسمولين وبمسورة جامة وبحوزة و مستعمل معتملة من حيثيات بدون إستثناء ، مهماً أنه التذكير مرجح الحظي ، تلك وزور العمل السعودي بأن " مهلة التصديرة الاستقالة انتهت إلا أن تصحيح الأوضاع مستمر " وقد سبق التصريح بهذه القرارات بما يلي :</p> <p>" في مهلة التمسيرة الثانية من مهلة التصديرة توقفت إجراءات التفتيش والمرافعة والجرحين على المسمولين نظام العمل والأقامة لإتمامهم فرصة التصحيح أو إتمامهم - وبإتخاذ هذه المهلة منتهاً الأجازة السادسة وخمسة الأجراميات تطبيق الطويات معن الذين سبق إنتهاء التفتيش عليهم من قبل الطويات والقيام المسمولة - كما مستمر مهلة تصحيح الأوضاع لقب مستورين في مرجع الجهات المختصة لتصحيح أوضاعهم ."</p> <p>ولذلك لتتسارع الأمانة بأن الطويات والقرارات والجرود والترحيل وبموجب نوع المصالحات المتعلق على المسمولين من الثالث التالية :</p> <p>1- التمسيرة - مهلة - بطلب تصحيح الأخطاء - 17/11/2011م - 19/11/2011م - 19/11/2011م - 19/11/2011م - 19/11/2011م - 19/11/2011م WWW.YemenConsulateJeddah.com</p>	<p>12/17/2012 11:43 FAX</p> <p>Consulate General of the Republic of Yemen Jeddah</p> <p>الجمهورية اليمنية اليومانية</p> <p>11/19/2011 11:43 FAX</p> <p>رقم: 11/19/2011 التاريخ: 11/19/2011 الوقت: 11:43</p> <p>مبنى الآف الكتروني أديوك - بنك القروبي - المجموع زور الحار جرسية - و.م.ج.</p> <p>موضوع: إنهاء مهلة الاستقالة لثلاثة أشخاص نظام العمل الأجنبي مع إيسرر تصحيح الأخطاء</p> <p>أود الإشارة بأنه إنخراطاً من ظهر اليوم الأحد الموافق: 17/11/2011م تكون مهلة التمسيرة الاستقالة الثانية المسموحة نظام العمل والأقامة في المملكة السعودية المنتهية قد انتهت وبمقتضى أحكام والقرارات التنفيذية المتشتملة والقرود إستخوان يوم الاثنين الموافق: 19/11/2011م.</p> <p>هذا وقد عدت مساء اليوم - يومنا - مسجداً هذا التذكير بأنه في اليوم / مسعود التركي - المحتشد / اسم وزورا الثانية السعودية انتهت مهلة الأقامة الأجنبية والثالثة التي استمرت لمدة خمسة أشهر إنخراطاً من 17/11/2011م حتى 17/11/2011م ، وأن الجهات الأمانة بالنسبة مع وزورا العمل ملحقاً تلقياً الطويات والقيام بعمله لمدة ثمانية بقى المسمولين وبمسورة جامة وبحوزة و مستعمل معتملة من حيثيات بدون إستثناء ، مهماً أنه التذكير مرجح الحظي ، تلك وزور العمل السعودي بأن " مهلة التصديرة الاستقالة انتهت إلا أن تصحيح الأوضاع مستمر " وقد سبق التصريح بهذه القرارات بما يلي :</p> <p>" في مهلة التمسيرة الثانية من مهلة التصديرة توقفت إجراءات التفتيش والمرافعة والجرحين على المسمولين نظام العمل والأقامة لإتمامهم فرصة التصحيح أو إتمامهم - وبإتخاذ هذه المهلة منتهاً الأجازة السادسة وخمسة الأجراميات تطبيق الطويات معن الذين سبق إنتهاء التفتيش عليهم من قبل الطويات والقيام المسمولة - كما مستمر مهلة تصحيح الأوضاع لقب مستورين في مرجع الجهات المختصة لتصحيح أوضاعهم ."</p> <p>ولذلك لتتسارع الأمانة بأن الطويات والقرارات والجرود والترحيل وبموجب نوع المصالحات المتعلق على المسمولين من الثالث التالية :</p> <p>1- التمسيرة - مهلة - بطلب تصحيح الأخطاء - 17/11/2011م - 19/11/2011م - 19/11/2011م - 19/11/2011م - 19/11/2011م - 19/11/2011م WWW.YemenConsulateJeddah.com</p>
<p>12/17/2012 11:43 FAX</p> <p>Consulate General of the Republic of Yemen Jeddah</p> <p>الجمهورية اليمنية اليومانية</p> <p>11/19/2011 11:43 FAX</p> <p>رقم: 11/19/2011 التاريخ: 11/19/2011 الوقت: 11:43</p> <p>مبنى الآف الكتروني أديوك - بنك القروبي - المجموع زور الحار جرسية - و.م.ج.</p> <p>موضوع: إنهاء مهلة الاستقالة لثلاثة أشخاص نظام العمل الأجنبي مع إيسرر تصحيح الأخطاء</p> <p>أود الإشارة بأنه إنخراطاً من ظهر اليوم الأحد الموافق: 17/11/2011م تكون مهلة التمسيرة الاستقالة الثانية المسموحة نظام العمل والأقامة في المملكة السعودية المنتهية قد انتهت وبمقتضى أحكام والقرارات التنفيذية المتشتملة والقرود إستخوان يوم الاثنين الموافق: 19/11/2011م.</p> <p>هذا وقد عدت مساء اليوم - يومنا - مسجداً هذا التذكير بأنه في اليوم / مسعود التركي - المحتشد / اسم وزورا الثانية السعودية انتهت مهلة الأقامة الأجنبية والثالثة التي استمرت لمدة خمسة أشهر إنخراطاً من 17/11/2011م حتى 17/11/2011م ، وأن الجهات الأمانة بالنسبة مع وزورا العمل ملحقاً تلقياً الطويات والقيام بعمله لمدة ثمانية بقى المسمولين وبمسورة جامة وبحوزة و مستعمل معتملة من حيثيات بدون إستثناء ، مهماً أنه التذكير مرجح الحظي ، تلك وزور العمل السعودي بأن " مهلة التصديرة الاستقالة انتهت إلا أن تصحيح الأوضاع مستمر " وقد سبق التصريح بهذه القرارات بما يلي :</p> <p>" في مهلة التمسيرة الثانية من مهلة التصديرة توقفت إجراءات التفتيش والمرافعة والجرحين على المسمولين نظام العمل والأقامة لإتمامهم فرصة التصحيح أو إتمامهم - وبإتخاذ هذه المهلة منتهاً الأجازة السادسة وخمسة الأجراميات تطبيق الطويات معن الذين سبق إنتهاء التفتيش عليهم من قبل الطويات والقيام المسمولة - كما مستمر مهلة تصحيح الأوضاع لقب مستورين في مرجع الجهات المختصة لتصحيح أوضاعهم ."</p> <p>ولذلك لتتسارع الأمانة بأن الطويات والقرارات والجرود والترحيل وبموجب نوع المصالحات المتعلق على المسمولين من الثالث التالية :</p> <p>1- التمسيرة - مهلة - بطلب تصحيح الأخطاء - 17/11/2011م - 19/11/2011م - 19/11/2011م - 19/11/2011م - 19/11/2011م - 19/11/2011م WWW.YemenConsulateJeddah.com</p>	<p>12/17/2012 11:43 FAX</p> <p>Consulate General of the Republic of Yemen Jeddah</p> <p>الجمهورية اليمنية اليومانية</p> <p>11/19/2011 11:43 FAX</p> <p>رقم: 11/19/2011 التاريخ: 11/19/2011 الوقت: 11:43</p> <p>مبنى الآف الكتروني أديوك - بنك القروبي - المجموع زور الحار جرسية - و.م.ج.</p> <p>موضوع: إنهاء مهلة الاستقالة لثلاثة أشخاص نظام العمل الأجنبي مع إيسرر تصحيح الأخطاء</p> <p>أود الإشارة بأنه إنخراطاً من ظهر اليوم الأحد الموافق: 17/11/2011م تكون مهلة التمسيرة الاستقالة الثانية المسموحة نظام العمل والأقامة في المملكة السعودية المنتهية قد انتهت وبمقتضى أحكام والقرارات التنفيذية المتشتملة والقرود إستخوان يوم الاثنين الموافق: 19/11/2011م.</p> <p>هذا وقد عدت مساء اليوم - يومنا - مسجداً هذا التذكير بأنه في اليوم / مسعود التركي - المحتشد / اسم وزورا الثانية السعودية انتهت مهلة الأقامة الأجنبية والثالثة التي استمرت لمدة خمسة أشهر إنخراطاً من 17/11/2011م حتى 17/11/2011م ، وأن الجهات الأمانة بالنسبة مع وزورا العمل ملحقاً تلقياً الطويات والقيام بعمله لمدة ثمانية بقى المسمولين وبمسورة جامة وبحوزة و مستعمل معتملة من حيثيات بدون إستثناء ، مهماً أنه التذكير مرجح الحظي ، تلك وزور العمل السعودي بأن " مهلة التصديرة الاستقالة انتهت إلا أن تصحيح الأوضاع مستمر " وقد سبق التصريح بهذه القرارات بما يلي :</p> <p>" في مهلة التمسيرة الثانية من مهلة التصديرة توقفت إجراءات التفتيش والمرافعة والجرحين على المسمولين نظام العمل والأقامة لإتمامهم فرصة التصحيح أو إتمامهم - وبإتخاذ هذه المهلة منتهاً الأجازة السادسة وخمسة الأجراميات تطبيق الطويات معن الذين سبق إنتهاء التفتيش عليهم من قبل الطويات والقيام المسمولة - كما مستمر مهلة تصحيح الأوضاع لقب مستورين في مرجع الجهات المختصة لتصحيح أوضاعهم ."</p> <p>ولذلك لتتسارع الأمانة بأن الطويات والقرارات والجرود والترحيل وبموجب نوع المصالحات المتعلق على المسمولين من الثالث التالية :</p> <p>1- التمسيرة - مهلة - بطلب تصحيح الأخطاء - 17/11/2011م - 19/11/2011م - 19/11/2011م - 19/11/2011م - 19/11/2011م - 19/11/2011م WWW.YemenConsulateJeddah.com</p>

13/11 2013 11 54 522

13/11 2013 11 54 522

Committee Council of the Republic of Yemen

الهيئة العامة للغرض من أجل تدوير الاقتصاد الوطني وحسن استغلال الموارد البشرية في قطاع الزراعة

البيانات:

(أ) المرشحين عبر الإدارة الوطنية بمنطقة نجران والكنديين من الرياض والمنطقة الشرقية ممن عُزلوا عن مناصب الخشوع – التبع على متن

شخص قريباً	٥٩٩١
=	٣٩٩١
=	٢٠٠٠
=	١٩٩١
الاجمالي	١٢٩٩١

(ب) المرشحين عبر إدارة الرياض ومنطقة نجران والكنديين من الرياض والمنطقة الشرقية ممن عُزلوا عن مناصب الخشوع – التبع على متن

• المرشحين القلائد من الرياض والمنطقة الشرقية ٣٨٥٠ شخص

• المرشحين عبر إدارة الرياض بمنطقة نجران ٥٥٠

الاجمالي ١٤٠٢١

(ج) المرشحين عبر مراكز الخدمات الصحية للأطباء والممرضين " قيد الترحيل"

حوالي ١٥٠٠ شخص

الاجمالي حتى تاريخ ٢٠١٢/١١/١٧ حوالي ٢٠٥٢١ شخص

التكرم بالإبلاغ... وسبقكم بالمسجلات تماماً.

وتفوا على الاحترام والتقدير.

المعلم/ علي محمد العنسي

١٣

رئاسة الجمهورية اليمنية / جدة

نسخة مع توجيه إلى

دولة الخبز / رئيس مجلس الوزراء / صنعاء

سعادة الخبز / مستشار رئيس الجمهورية / صنعاء

13/11 2013 11 54 522

13/11 2013 11 54 522

Committee Council of the Republic of Yemen

الهيئة العامة للغرض من أجل تدوير الاقتصاد الوطني وحسن استغلال الموارد البشرية في قطاع الزراعة

البيانات:

(أ) طلبت القنصلية العامة وعلى مدى القنصلية القبول الدائم لعدد من المتقدمين لطلب اللجوء السياسي والتمسوا على منحهم إقامتهم ، ويرى إيداعات لوائح العمل السياسي وتمسوا بفتح العمل الدائم.

(ب) تولى تدوير الاقتصاد الوطني وحسن استغلال الموارد البشرية في قطاع الزراعة والمنطقة الشرقية ممن عُزلوا عن مناصب الخشوع – التبع على متن

(ج) طلبت القنصلية العامة بصورة منظمة عبر مندوبيها الميدانيين في مراكز الأواء والكنديين في حجة نجران وشابح حرس الحدود بمنطقة نجران ، ومنطقة نجران من إجراءات فتح عمل وإيداع الأرقام.

(د) قامت السفطات السعودية - قبل انتهاء المهلة التمهيدية لسفطات نظام الأقامة والتمسوا بفتح مراكز الأواء والكنديين والجوازات التي كانت مطروحة في مدينة جدة إلى المركز الجديد الذي جرى تأسيسه في منطقة المنصور تحت مسمى " مركز الخدمات الصحية للأطباء والممرضين " ويحد بحوالي " ١٠ كيلومتر" حيث جرى تخصيص مكتب والكنديين للأقامة للتمسوا بالبيانات كالتالي للتصاريح لخدمة أبنائها بعدد كبيراً من الرياض بالمنطقة.

لذا: المندوبات الأولية لأعداد المرشحين من الأواء اليمنية المشاهدين بعد انتهاء المهلة التمهيدية:

تكررت محاولات التفتيش والتدويرات خلال الأشهر الأول من المهلة على مايلي:

- منطلق نظام الأقامة من لإحصول الأقامة الثقافية والشاهدين بالإضافة إلى التفتيش عليهم ومساوئهم ، سواء بقتل أو الأواء
- وفقاً للمعلومات الأولية التي وردت إلى القنصلية العامة عبر مندوبيها في الميدان في منطقة نجران ومنطقة نجران ومركز خدمت الأواء ، أكد ترويض أعداد الأواء الضمير من الشاهدين فأنهم الأقامة الذين جرى ترحيلهم خلال الأشهر الأول من إنهاء المهلة التمهيدية ، على النحو الآتي:

13/11 2013 11 54 522

13/11 2013 11 54 522

Committee Council of the Republic of Yemen

الهيئة العامة للغرض من أجل تدوير الاقتصاد الوطني وحسن استغلال الموارد البشرية في قطاع الزراعة

رئاسة الجمهورية اليمنية / جدة

WWW.YemenCommittee.org

ومما سبق يمكن للحكومة اليمنية أن تعمل على تنفيذ المقترحات المقدمة لمجلس الوزراء عام 2010م للتخفيف من معاناة المهاجرين في ظل الأوضاع والظروف الحالية(27).

(27) اليمن.. والعودة الثالثة للمغتربين، ورقة مقدمة لمجلس الوزراء في عام 2010م، إعداد جمال عبد الرحمن عبد الله الحضرمي - مستشار رئيس الوزراء.

الفصل السابع

خاتمة وتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولاً: إن الهجرة التهامية ليست بمعزل عن الهجرة اليمنية عامة، ولكنها الأكثر تضرراً.

ثانياً: زيادة عدد المهاجرين من تهامة ناجمة عن وجود اضطهاد سياسي كبير كان يعاني منه المواطن، وتسلب حقوقه السياسية والمدنية خلال الأعوام الماضية وينعكس ذلك على حياته ومعيشته.

ثالثاً: الهجرة التهامية أدت إلى تراجع المساحات المزروعة في تهامة وقلة الاصطياد البحري والرعي، وتناقص الخبرات والمهارات في العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً: كانت الهجرة التهامية هجرة مبكرة، ولم تعتمد على التأهيل والتدريب لتكوين كوادر يحتاجها سوق العمل في بلد المهجر، فأصبح المهاجر يعمل في المهن والحرف غير الماهرة، إلا إذا تعلم في بلد المهجر.

خامساً: اعتمدت الأسواق المجاورة في بلد المهجر على بعض المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية من تهامة، وكانت تخضع لشروط ومعايير دولية لتنافس منتجات من دول أخرى، وهذا ساهم في زيادة حركة الهجرة وتحول المزارع اليمني إلى مسوق ومهاجر في معظم الأحيان لعدم وجود حوافز محلية تشجعه على التصدير والإنتاج.

سادساً: عدم وجود الاهتمام الكافي من الحكومات اليمنية السابقة بتنظيم الهجرة، وتدريب المهاجرين وتأهيلهم.

تلك بعض النتائج، والدراسة بحاجة إلى مزيد من البحث والتدقيق في جوانب مختلفة من حياة المهاجر حتى يتم الاستفادة منها، ومعالجة أوضاع المهاجر التهامي لاحقاً.

ثانياً: مقترح المعالجة لواقع الهجرة اليمنية:

تم التأكيد في هذه الدراسة على المقترحات المقدمة لمجلس الوزراء في عام 2010م، باعتبار أنها لم تنفذ في حينه، وما زال المهاجر اليمني بحاجة إليها في بلد المهجر، ونحتاج إليها بعد واقع وظروف الحرب الأخيرة في اليمن ومنها:

أولاً: الإجراءات الأنوية والمستعجلة

- تدخل الحكومة لدى المملكة من أجل إعطاء فرصة أخرى لمعالجة وضع الإخوة المغتربين وإعطائهم امتيازات استثنائية في هذه المرحلة، وتكريس مبدأ الأخوة وحسن الجوار.
- تحقيق الأمن والاستقرار لليمن، ووقف الحرب والصراع المسلح بين القوى السياسية.
- قيام الحكومة بحصر العائدين من أجل العمل على توفير الخدمات المناسبة لهم في مواقع تمركزهم عبر برنامج إسعافي يتم القيام به، مثل خدمات الصحة والتعليم، وتوفير الأماكن المناسبة لهم.

ثانياً: إجراءات لاحقة

- استكمال مشاريع التعليم الفني والتدريب المهني، وإعادة تأهيل الشباب اليمني، وخاصة العائدين منهم، ودراسة السوق المحلية أو الخارجية لاستيعابهم.

- إدماج التعليم الفني والتدريب المهني في التعليم العام عبر برامج تأهيلية، أو تخصصات بعد الصف التاسع، وفي المرحلة الثانوية.
- إعادة الاستثمار في الإنسان اليمني وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية والخدمية بما يجعله منافساً حقيقياً في السوق المحلية أو الإقليمية.
- وضع تصور شامل لمشكلة الهجرة ومعالجتها وفقاً لرؤية استراتيجية واضحة مستقبلاً.

وعليه فإن الهجرة في تهامة ليست منفصلة عن واقع الهجرة في اليمن، بل هي متطابقة مع غيرها من المحافظات اليمنية، وتخضع لنفس الأسباب والعوامل، إلا أن ما يزيدها سوءاً هو واقع التنمية في تهامة، وتأثيرها بشكل طارد لأبنائها، مما يجعل منها أداة إضافية لتوسع نطاق الهجرة وتشثيت المواطنين، ويبرز ذلك في ارتفاع عدد المهاجرين خلال السنوات الخمسين الماضية، ومع قيام الحرب بعد عام 2015م نلاحظ إحلالاً للسكان فيها وتمزيقاً للمجتمع، وتشثيتاً للتجمعات السكانية بشكل مؤثر على النسيج الاجتماعي والاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، وإعادة التوطين هذه مرتبطة بوسائل قهر اجتماعي، وسيطرة على مناطق العيش والرزق في تهامة.

ولا نجد ما نوصي به أولاً سوى الاستقرار والتنمية والسلام لتهامة والوطن اليمني، والاستمرار في البحث عن هذه الجزئية من الهجرة في تهامة وارتباطها بالمشاكل القائمة حالياً، خاصة بعد الهجرة القسرية للسكان بعد أحداث حرب 2015م وحتى الآن، ومعرفة هل هناك توجه للإحلال بديلاً للسكان، أم أن ما يحدث هو نتائج الحرب القائمة وإفرازاتها التي قد تخلق مجتمعات جديدة وتواجداً مختلفاً للسكان.

كما نوصي بالعمل على معالجة كافة نتائج الدراسة حتى نتمكن من الحد من هذه الظاهرة وتحقيق الطمأنينة للمهاجر داخل وطنه وخارجه. والباحث يرى أن الدراسة مازالت بحاجة إلى التوسع والقراءة الميدانية لتفاصيل أكثر عن حياة المهاجر في تهامة، والتعرف على أسباب أخرى لم نتمكن من ذكرها، قد تظهر عبر اللقاءات المباشرة مع المهاجر التهامي، لذا نوصي بالقيام بها لاحقاً.

والله الموفق

تم البحث في 2021/3/31م
المستشار/ جمال عبد الرحمن عبد الله الحض

المراجع:

- 1- الإمام المطهر بن يحيى شرف الدين - ويكيبيديا.
- 2- أبو الغيث – عبد الله - العلاقات السياسية بين جنوب الجزيرة وشمالها – صادر عن وزارة الثقافة والسياحة اليمن عام 2000م.
- 3- كتاب بغية المغانم في فصول التهائم للعلامة محمد بن حسن فرج، تحقيق عبد الله خادم العمري، صنعاء 2000م.
- 4- الحداد، محمد يحيى، كتاب التاريخ العام لليمن للحداد، ثلاثة مجلدات، صنعاء، وزارة الثقافة، 2000م.
- 5- الحضرمي، عبد الرحمن عبدالله، تهامة في التاريخ، إصدارات المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية، صنعاء، دمشق (2005م).
- 6- العمري، عبد الله خادم أحمد، سلسلة بيوتات العلم - الجزء الأول - بيت العجيل فروع ومشاهيره، صنعاء - 2005م.
- 7- الحضرمي، جمال عبد الرحمن، كتاب تهامة الإنسان والتنمية، الطبعة الأولى، صنعاء، عام 2019م.
- 8- الزعبي، محمد الزعبي، الكتاب المرجعي في الثقافة السكانية، مركز البحوث والدراسات اليمني، صنعاء، 1994م.
- 9- موقع صحيفة 26 سبتمبر، العدد (1663) اليوم الوطني للمغتربين تاريخ 2012/10/17م.
- 10- تقرير الجهاز المركزي للإحصاء، مقدم لمجلس الوزراء في نوفمبر 1992م.

- 11- الحضرمي، عبدالرحمن عبدالله، ضحايا الصراع السياسي، نشرت الدراسة على حلقات في أعداد من مجلة الحكمة، العدد 52، 53، 54 للعام 1976م.
- 12- باصره - صالح علي - الهجرة اليمنية إلى شرق إفريقيا حتى منتصف القرن العشرين.. رابط الموقع مهارات:
(<https://www.mahaarat.com/?p=1624>)
- 13- مقبل، سيف علي، ضحايا الصراع السياسي ومسألة الغزو الحبشي، مجلة الحكمة، العدد 57 فبراير 1977م.
- 14- دراسة حول: "تقييم سياسات الهجرة في اليمن ودول الخليج وآثارها على التنمية الشاملة ومستقبل العمالة الآسيوية في دول الخليج". إعداد: رابطة المعونة لحقوق الإنسان والهجرة – صنعاء، أكتوبر 2011م.
- 15- موقع صحيفة الوجدوي نت - أشرف الريفى، الثلاثاء 25 مايو 2010م.
- 16- موقع مارب برس، بتاريخ - السبت 06 نوفمبر، 2010 عن معاناة المغتربين اليمنيين.
- 17- موقع إلكتروني - العربي الجديد في 23 ديسمبر 2020م.
- 18- الحضرمي، جمال عبد الرحمن، اليمن والعودة الثالثة للمغتربين، ورقة مقدمة لمجلس الوزراء، 2010م.

الهجرة اليمنية إلى المملكة المتحدة

أكرم محمد علي المصنعي (*)

(*) ناشط وباحث يمني مقيم في المملكة المتحدة.

تمهيد:

يصف هذا التقرير طبيعة الهجرة من اليمن إلى المملكة المتحدة وتاريخها وآثارها. ومن خلال القيام بذلك، يحاول إلقاء الضوء على ما وصفه هاليداي Halliday (1992م) بـ"المجتمعات غير المرئية"، كالمجتمع اليمني الذي يقيم في جميع أنحاء المملكة المتحدة.

ويتناول القسم الأول من التقرير التالي تاريخ الهجرة اليمنية، منذ تأسيسها المبكر في مجتمعات الموانئ، إلى تعبيرها المعاصر عبر مدن في المملكة المتحدة.

ثانياً، يحدد التقرير الخصائص الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمع المهاجرين اليمنيين، ويشرح بالتفصيل الأثر المتبادل الحالي الذي يحدثه هؤلاء المهاجرون في المملكة المتحدة واليمن.

وأخيراً، يقدم هذا التقرير تحليلاً عن أثر تاريخ إصلاحات سياسة الهجرة المتغيرة للحكومة البريطانية على المجتمعات المحلية اليمنية، مع تحديد الدروس المستقبلية التي يمكن استخلاصها.

1- السياق التاريخي

يؤكد هاريسون Harrison (2020م)، أن الهجرة من اليمن إلى العالم الرحب ليست ظاهرة جديدة أو حديثة، بل إنها تشكل جانباً أساسياً من تاريخ اليمن قبل الإسلام. ولقد أدى هذا إلى تشكيل تجربة يمنية معينة وتعبير ثقافي خاص، على سبيل المثال، كما يقول الجملي و ورولينز al-Jumly and Rollins (1997م) بالتفصيل، "لقد أصبحت الهجرة وما صاحبها من الاغتراب والاستلاب موضوعاً مهيمناً في الشعر اليمني". وتاريخياً، كانت هجرة الأجزاء الشمالية والغربية من اليمن- وكما وصفها هاريسون (2020م)- موجهة نحو البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، كما يظهر- على سبيل المثال- في المظاهر البارزة لشخصيات أسطورية يمنية في الكتاب المقدس. وفي المقابل، تم توجيه الأجزاء الجنوبية والشرقية من اليمن تاريخياً نحو المحيط الهندي، ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، في انتشار التبشير الحضرمي في أماكن مثل ماليزيا.

في حين يشير سيدون Seddon (2014م) إلى أن هناك أدلة على وجود بحارة من اليمن (يطلق عليهم البريطانيون في ذلك الوقت "لاسكرز Lascars")، في لندن منذ ثمانينيات القرن الثامن عشر، وترجع العلاقة العميقة بين هاتين الجغرافيتين متجذرة في استعمار مدينة عدن الساحلية من قبل البريطانيين في عام 1839م. ومع افتتاح قناة السويس في عام 1869م، وهو الحدث الذي توسع بشكل كبير في استخدام وحجم صناعة الشحن البحري، أصبحت عدن محطة إعادة تزويد حيوية للسفن البريطانية كمرافأ مهم على طول الممرات البحرية إلى الهند.

وكما يشير ضاحيه Dahya (1965م)، بدأت الموجة الأولى البارزة للهجرة اليمنية إلى المملكة المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر، "كانت السفن البريطانية بحاجة لأشخاص لهم قدرة على العمل في الأجواء الحارة داخل السفن، ولأن البحارة البريطانيين وجدوا صعوبة العمل في غرف الوقود، حيث كانت تلك الغرف حارة جداً وبشكل لا يمكن احتمالها، وبالتالي تم توظيف العرب اليمنيين كوقادين للفحم في غرفة الوقود، ولتحملهم لدرجة حرارة تلك المحركات البخارية التي كانت تعمل بالفحم". وتحولت البحرية التجارية البريطانية إلى الموانئ الاستعمارية - في غرب إفريقيا، وسنغافورة، وجزر الهند الغربية، وعدن- لملء وظائف غرفة المحركات.

وكما يصف هاليداي Halliday (1992م)، حرصت البحرية التجارية على توظيف طاقم من نفس المجموعة القبلية، وكانت الممارسة هي أن تكون هذه الأطقم الموجودة أسفل سطح السفينة يمنيين، أو أفارقة، أو صينيين، وأن يكون طاقم السفينة بريطانياً. ونتيجة لهذا أصبح اليمنيون بحارة عالميين، حيث نشأت مجموعات صغيرة من اليمنيين في موانئ زارتها السفن من عدن - في مرسليليا، ولوهافر، ونيويورك، وروتردام. وبحلول نهاية الحرب العالمية الأولى كانت المجتمعات اليمنية الصغيرة قد تأسست في جميع أنحاء المدن الساحلية، مثل ساوث شيلدز، وكارديف، وليفربول، وهال.

ونظراً لوضع عدن كمحمية بريطانية، فقد تم اعتبار أولئك القادمين من عدن فقط رعايا بريطانيين وقادرين على الحصول على عمل. وكانت عدن نفسها تمر بمرحلة انتعاش حيث طورت مصفاة لتكرير النفط، وأصبحت مركزاً للعمليات العسكرية البريطانية في الشرق الأوسط. ومن ثم، وكما أفاد دريش Dresch (2000م)، كانت هناك هجرة كبيرة داخل شمال اليمن وجنوبه إلى

عدن. وبحسب ما ذكر دريش Dresch (2000م) في عام 1890م: "كان نصف سكان عدن من العرب، ومعظمهم من الحجرية، والبيضاء". وانجذب اليمنيون من المرتفعات الشمالية لفرص العمل، وتمكن البحارة العرب من الحصول على عمل على متن السفن البريطانية من هذا الميناء. ونتيجة لذلك، يشير لوليس Lawless (1995م) إلى أن "الغالبية العظمى من البحارة العرب في ساوث شيلدز زعموا أنهم ولدوا في عدن، وبالتالي أنهم رعايا بريطانيون.. وفي الواقع، وُلد عدد قليل جداً من البحارة العرب في عدن".

وكما يشير عمل سيرل وشايف Searle and Shaif (1992م)، فإن إضفاء طابع التمييز العنصري على العمال المهاجرين جاء ليحدد الكثير من التفاضلية والتمييزية التي واجهتها هذه الموجة الأولى من اليمنيين طوال فترة تجربتهم في الهجرة في المملكة المتحدة. وبمجرد وصول اليمنيين البحارة إلى اليابسة، غالباً ما كانوا يواجهون صعوبة في العثور على سكن بسبب التمييز العنصري، وبالتالي أُجبروا على فتح نُزلٍ لبحارة العرب للعيش معاً. وفي الموانئ، في جميع أنحاء البلاد، لم تسمح نقابات العمال البريطانية لرجل ليس أبيضاً بالتقدم بطلب التقدم للوظائف أو تجديد تصريح عمله على سفينة.

بينما كان هناك مقدم طلب بريطاني أبيض لهذا المنصب؛ فعلى سبيل المثال- وكما يصف لوليس Lawless (1995م)- نشرت صحيفة البحارة الرسمية لنقابة الاتحاد الوطني للبحارة عدداً من المقالات "في محاولة لتشويه سمعة البحارة العرب، والإشادة بتفوق أطقم البحارة البريطانيين البيض"، وبالمثل، عندما مُنحت السفن البريطانية إعانات حكومية لإبقائها طافية، كان أحد شروط الدفع هو أن العمالة البريطانية البيض وحدها سوف تستخدم على السفن المدعومة. ويمكن القول إن هذه العداوة العنصرية بلغت ذروتها في ما يسمى

"الشغب العربي' Arab Riots " في ساوث شيلدز؛ عندما حدث نزاع على الوظائف في فبراير 1919م، حيث اشتبك مئات من البحارة البيض وعمال الموانئ مع العرب في ميل دام Mill Dam.

وبحلول منتصف القرن العشرين، توسعت المجتمعات اليمنية إلى ما هو ما أبعد من المدن الساحلية في كارديف، وليفربول، وساوث شيلدز، وهال. وبصفتهم بحارة، فقد قضوا وقتاً طويلاً في انتظار "الالتحاق" على السفن في مختلف الموانئ البحرية، ولذا قرروا التحول إلى العمل في الصناعة. كما يصف صاحبه Dahya (1965م)، بدأ اليمنيون في الإقامة في المدن الصناعية في برمنغهام وشيفيلد ومانشستر، وكانت هذه هي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عندما كان هناك توظيف كامل، وكان هذا العمل منتظماً وبأجور أفضل، إضافة إلى العمل الإضافي، والمكافآت، وظروف عمل أفضل، وفرت لهم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي لم يسبق لهم تجربته كمهاجرين.

وكما يشير هاليداي Halliday (1992م)، كان الاتجاه التقليدي في هذا الوقت هو أن يأتي اليمنيون إلى بريطانيا لمدة ثلاث إلى خمس سنوات، ثم يعودون إلى بلادهم لإقامة طويلة لمدة ثمانية أشهر أو سنة، قبل العودة إلى بريطانيا مرة أخرى، وقلة قليلة جلبت عائلاتها إلى بريطانيا، وكانوا جميعاً تقريباً يعتزمون العودة إلى وطنهم الأصلي عندما يتقاعدون. وقد أعطى هذا للجاليات اليمنية في بريطانيا طابعاً مميزاً. ما يصفه لوليس Lawless (1995م) بـ"عقلية الزائر sojourner mentality" - مقارنة بمجموعات المهاجرين الأخرى. ويصف هاليداي Halliday (1991م) "الضغوط القوية" داخل المجتمعات القروية في اليمن للحيلولة دون هجرة النساء من أجل ضمان الاستفادة من التحويلات المالية التي يرسلها العمال غير المتزوجين. وبشكل

رسمي أكثر، في جنوب اليمن الخاضع للحكم البريطاني، كانت سياسة الحكومة هي منع النساء المعيلات وأطفالهن من الهجرة إلى بريطانيا، في محاولة لوقف انخفاض تدفق العملات الأجنبية إلى البلاد، وفك الروابط بين المهاجرين والبلد الأم.

لذلك، لم تبدأ هذه الخصوصية في التغيير إلا في أوائل الثمانينيات، أي بعد 20 عامًا تقريباً من الاستقلال عن الحكم الاستعماري البريطاني، وما نتج عنه من تحرير للهجرة في جنوب اليمن. وبدأت المجتمعات اليمنية في توسيع ديموغرافيتها لتشمل الفئات العمرية الأخرى، مما أدى إلى تواجد دائم في المملكة المتحدة. ولكن من المهم ملاحظة أن غالبية النساء اليمنيات- كما يصف- الذويبي Alzouebi (2014م) اللاتي هاجرن في ذلك الوقت واجهن وضعاً شديداً للتقييد، أكثر مما كن يعشن في المنزل مع فرص عمل قليلة، ولا مكان اجتماع مجتمعي، ومحدودة، "الفرص المحدودة لتعلم اللغة الإنجليزية حتى بالحد الأدنى من الطريقة التي كان معظم المهاجرين الذكور يعيشون فيها".

وفي الوقت نفسه، كان هناك انخفاض في العدد الإجمالي لليمنيين القادمين إلى المملكة المتحدة في أواخر القرن العشرين. وطبقاً لتقديرات باحثين مثل هاليداي Halliday (1992م)، فإن "ثلاثة أرباع [الجالية اليمنية] اضطروا إلى الرحيل، في حين واجه آخرون فرصاً غير مؤكدة للتوظيف في المستقبل". وكان السبب الرئيسي وراء هذا هو الركود الاقتصادي؛ فقد أصاب ذلك القطاعات الهندسية في شيفيلد، وبرمنغهام، ومانشستر التي كان معظم اليمنيين يعملون فيها بشكل خاص، وكما يذكر هاليداي (2010م) أنه بحلول عام 1990م، وتوحيد اليمن الشمالي والجنوبي، لم تكن هناك هجرة جديدة في

كارديف وساوث شيلدز منذ عقود. ويشير هاليداي Halliday (2010م) إلى أنه في شيفيلد تم إجراء مسح في عام 1988م أظهر أن 83% من الرجال قد وصلوا قبل عام 1970م.

ولم ترتفع أعداد المهاجرين اليمنيين إلى المملكة المتحدة إلا مرة أخرى مع اندلاع الصراع الاقتصادي والحرب الأهلية في أوائل تسعينيات القرن العشرين، وفي أعقاب حرب الخليج العربي وردود الفعل الجيوسياسية المناهضة لرفض اليمن الانضمام إلى التحالف العسكري الأميركي السعودي ضد العراق. واستقر العديد من هؤلاء اليمنيين في لندن، ولكن أيضاً. كما اكتشف سيلبي وشايف Searle and Shaif (1992م)- كان هناك الاتجاه نحو "الهجرة التسلسلية chain migration" إلى التجمعات القائمة في ساوث شيلدز، وليفربول، وهال، وشيفيلد، وبرمنغهام، ومانشستر، حيث كانت المجموعات السابقة موجودة.

وهنا واصلت الجالية اليمنية وجودها المتنامي بشكل ثابت منذ ذلك الحين، وتزايدت مرة أخرى مع انزلاق اليمن إلى حرب أهلية بدأت في أواخر عام 2014م، إلى اللحظة المعاصرة التي يُجرى التحليل من أجلها في التقرير التالي.

2- الجاليات اليمنية في المملكة المتحدة

يتناول هذا القسم بالتفصيل الخصائص الجغرافية، والديموغرافية، والاجتماعية والاقتصادية، والسياسية لمجتمع المهاجرين اليمنيين المعاصرة في المملكة المتحدة، وذلك على النحو الآتي:

2.1 حجم السكان اليمنيين في المملكة المتحدة

إن إعطاء تقديرات دقيقة عن حجم الجالية اليمنية في المملكة المتحدة مهمة محفوفة بالتحديات، ففي حين أن التقديرات تشير إلى أن العدد الحالي لأولئك

الذين تم التعرف عليهم بصفقتهم الجالية اليمنية التي تعيش في المملكة المتحدة يتراوح ما بين سبعين إلى ثمانين ألف نسمة (هيئة الإذاعة البريطانية BBC، 2009م)، فإن التأصيل والتحقق من صحة البيانات لهذا العدد أمر صعب.

ويُسلط بحث الرشيد Al-Rasheed (1991م) الضوء على تضارب في الإحصائيات الرسمية عن الجاليات العربية البريطانية، حيث لاحظت أنه من المستحيل التوصل إلى تقدير لعدد العرب المولودين في المملكة المتحدة، وفي إشارة إلى تعداد عام 1981م، سلطت الضوء على مشكلة "مهاجري الجيل الثاني" الذين ولدوا في المملكة المتحدة - أطفال من ولدوا في البلدان العربية - لا يظهرون في أي إحصاءات رسمية؛ لأنهم مجمعون تحت اسم "المولودون في المملكة المتحدة". ومع ذلك، فإن إحصاء سكان المجتمعات العربية المختلفة، مثل اليمنيين غير ممكن؛ وكما تقول الرشيد Al-Rasheed (1991م)، "من الصعب تقسيم فئة "العرب" إلى الأجزاء المكونة لها؛ لأن هذه الفئات غير مدرجة بشكل فردي في معظم الإحصاءات الحكومية".

وفيما يتعلق بآخر تعداد أجري في عام 2011م، لا تزال هذه الصعوبات مستمرة؛ إذ يمثل العرب 0.4% من سكان إنجلترا وويلز، ومع 240,000 من المشاركين في التعداد الذين عرّفوا أنفسهم على وجه التحديد بأنهم "عرب"، ومع 27.6% من هؤلاء الذين ولدوا في المملكة المتحدة، كان ما مجموعه 18,053 شخصاً ولدوا في اليمن يقيمون في المملكة المتحدة: تم تسجيل 16,921 في إنجلترا، و853 في ويلز، و245 في اسكتلندا، و34 في أيرلندا الشمالية (تعداد السكان Census، 2011م).

منطقة	إنجلترا	ويلز	اسكتلندا	إيرلندا الشمالية
السكان المولودون في اليمن	921,16	853	245	34

الجدول 1. السكان المقيمون المولودون في اليمن
المصدر: تعداد 2011م.

2.2 جغرافيا الإقامة

وكما ذكر هاليداي Halliday (1992م)، في المناقشات اليمنية لمجتمعهم في بريطانيا، فإن الجغرافيا الانتقائية واضحة: "هناك بعض المدن معروفة لأن هناك يمينيين يعيشون فيها، بينما يتم تجاهل مدن أخرى بالكامل تقريباً". وعليه، فإن الهجرة إلى المملكة المتحدة من اليمن تخضع لجغرافية صارمة، حيث تنتقل من مدن الموانئ التي كانت في السابق بحاراً، ومجتمعات مركزة، إلى المراكز الصناعية التي أصبحت محور الهجرة في النصف الأخير من القرن العشرين.

ولاحظ (هاليداي Halliday ، 1992م) أيضاً، "أن أكثر من نصف مجموع المهاجرين غير البيض بعد الحرب استقروا في لندن والجنوب الشرقي، ولم يستقر أي يمني تقريباً". لكن كانت هناك جماعة يمنية صغيرة في منطقة ألدجيت شرق لندن، لكن لم يكونوا سوى بضع عشرات من اليمينيين، و"لم يكن هناك يمنيون في مدن أخرى مماثلة من مجموعات المهاجرين، على سبيل المثال، في ليستر، ونوتنغهام، وبرادفورد".

وكانت مدينة كارديف من أهم مراكز الموانئ المبكرة، مع الجيل الحالي من جيلها الخامس. وكما وصف سيدون Seddon (2014م)، أنه بحلول أوائل العشرينيات من القرن العشرين، كان ما يقدر بنحو 1500 يمني يعيشون في العاصمة ويلز (أو بلاد الويلز)، في الغالب في منطقة الموانئ "دوكلاندز" التي أصبحت تُعرف إلى حد ما باسم "خليج النمر"، وكان اليمينيون في هذا الوقت يشكلون نصف عدد الأقليات العرقية في كارديف، وكان من بين هؤلاء

المستوطنين الأوائل الشيخ عبدالله الحكيمي الذي أنشأ أول مسجد رسمي لليمنيين في أوروبا، "مسجد النور"، وقد تبرع الملك جورج السادس بأرض المسجد كهدية منه للطائفة اليمنية، استجابة لمواقفها ودعمها للتحالف في الحرب العالمية الثانية.

وكما أوضح ليفسي Livsey (2019م)، فإن مدينة ساوث شيلدز، في شمال إنجلترا، كانت أحد المواقع الأخرى ذات الأهمية الحيوية للمجتمع اليمني المبكر في المملكة المتحدة. في حين افتتح أول نُزُل للبحارة العرب في منطقة هولبورن على ضفاف النهر في عام 1909م، وكانت ساوث شيلدز موطنًا لمجتمع يمني بريطاني منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، وتم تجنيد اليمنيين بأعداد كبيرة خلال الحرب العالمية الأولى، مع ارتفاع عدد السكان اليمنيين في ساوث شيلدز إلى أكثر من 3000 بحلول ختامها. وكان الثمن الذي دفعه اليمنيون باهظًا، حيث كان ربع البحرية التجارية في ساوث شيلدز الذين فقدوا حياتهم في الحرب من اليمن، وبعد الحرب، كانت الجالية اليمنية أساسًا في إنشاء جامع الأزهر، وهو أحد أقدم المساجد في المملكة المتحدة (اشتهر عام 1977م، عندما بُورك زواج الملاكم محمد علي فيه)، واليوم، يبلغ عدد الجالية اليمنية في ساوث شيلدز نحو ألف نسمة.

3.2 سوق العمل

تناولنا في القسم 1.2 حجم السكان اليمنيين في المملكة المتحدة، وفي حين أن المعلومات التي تتعلق تحديداً بالمجتمع اليمني يصعب العثور عليها واستخدامها، فإن إضافة "العربية" كفة إلى التعداد السكاني في عام 2011م، توفر بعض المؤشرات على أداء هذا المجتمع في سوق العمل.

وتغطي بيانات التعداد السكان حوالي 25 مليون أسرة خاصة، وتشمل المؤسسات المجتمعية، مثل دور الرعاية، وقاعات السكن الجامعية، يتم تقريب كافة النسب المئوية إلى منزلة عشرية.

وتُظهر البيانات أن "العرب" ممثلون بشكل مبالغ فيه في جميع مراكز سوق العمل، وعلى الرغم من أن "العرب" من المرجح أن يكونوا ثلاثة أمثال هؤلاء، فإنه من المحتمل ألا يكونوا قد عملوا، أو أن يكونوا عاطلين عن العمل لفترة طويلة، كما أنه من المحتمل أن يتم تصنيفهم مرتين باعتبار أنهم أعلى إدارياً أو مهنيًا مقارنة بمتوسط أعضاء سوق العمل.

العرق	%	الإدارية والإدارية المهنية	المهنة الوسيطة	أصحاب العمل الصغار والعاملون لحسابهم	رقابية و فنية	المهنة شبه الروتينية	المهنة الروتينية	على المدى الطويل	لم يعمل أو عاطل عن العمل	طلاب بدوام كامل
جميع	%	20.5	13	9.3	7.2	14.3	11.6	5.9	8.2	
عرب	%	11.6	5.3	6.5	4.4	7.1	5.7	19.7	28.1	

الجدول 2. نسبة المجموعة العرقية العربية في مختلف المجموعات الاجتماعية والاقتصادية المصدر: تعداد 2011م.

كما تتيح لنا بيانات التعداد إجراء مقارنات بين العرق ونوع الجنس. وأبرزها أن 60% من النساء من الفئة العرقية العربية التي تم تصنيفها على أنها "لم تعمل أبداً، أو عاطلة عن العمل على المدى الطويل"، وهي أعلى نسبة للنساء من جميع المجموعات العرقية.

لم يعمل أو عاطل عن العمل على المدى الطويل	المهنة الروتينية	المهنة شبه الروتينية	رقابية وفنية	أصحاب العمل الصغار والعاملون لحسابهم الخاص	المهنة الوسيطة	الإدارية والمهنية	الإدارة العليا والإدارية المهنية	العرق
%	%	%	%	%	%	%	%	
60	4	7	0	0	9	10	8	المرأة العربية
40	6	11	6	11	4	11	12	الرجال العرب

الجدول 3. النسبة المئوية للمجموعات العرقية العربية من الذكور والإناث في مختلف

المجموعات الاجتماعية والاقتصادية

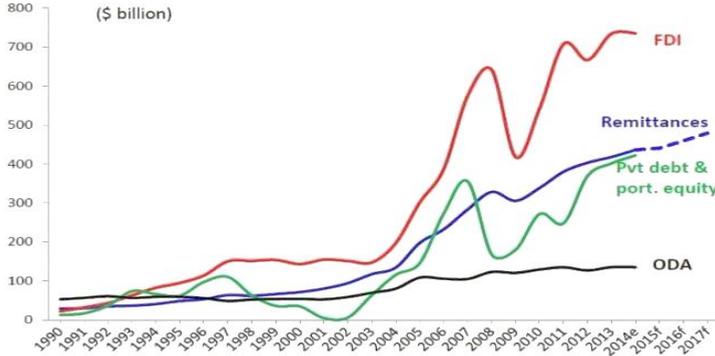
المصدر: تعداد 2011م.

ومع ذلك، يجب وضع هذه الأرقام في سياقها الاجتماعي. وكما يتضح من العمل الذي قام به مؤخراً كلٌّ من "زيويسن" و"دي ستاسيو" و"هيث" Di Stasio and Heath (2020)، فإن تجربة اليمنيين في سوق العمل تتشكل بفعل التمييز. وعلى الرغم من القوانين القوية نسبياً التي تحظر التمييز على أسس عرقية، والتمييز العنصري، والعرق، والديني (يصنف مؤشر MIPEX بريطانيا ضمن البلدان التي اتّسمت بسياسات مناهضة التمييز الأكثر مواتاة، جنباً إلى جنب مع البلدان التقليدية للهجرة، مثل كندا، والولايات المتحدة)، فإن مستوى التمييز المسجل في بريطانيا هو من بين أعلى المستويات في أوروبا. ويؤكد كلٌّ من "زيويسن" و"دي ستاسيو" و"هيث" Di Stasio and Heath (2020م) أن البريطانيين القادمين من أصل شرق أوسطي يقدمون طلبات أكثر بنسبة 90 في المائة من متوسط المواطنين البريطانيين البيض، حيث أظهرت الدراسة تغيراً ضئيلاً عن المستويات

المسجلة في أواخر الستينيات. ومن الجدير بالذكر أن الدراسة ترى أن التمييز الذي تواجهه الأقليات لا يختلف باختلاف نوع الجنس.

4.2 الأثر الاقتصادي

في حين أن مساهمات الهجرة اليمنية في الاقتصاد البريطاني هائلة، فإن دور الجالية اليمنية المهاجرة لليمن لا يمكن التقليل من أهميته، وتشكل التحويلات المالية الدولية شريان حياة مباشر لكثير من الأسر، وهي أحد أهم مصادر الدخل في اليمن، وكما أفادت وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية (2018م)، فقد أصبحت التحويلات مصدراً مهماً لتدفقات النقد الأجنبي التي تتجاوز القروض الخارجية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدات الخارجية. وكما يبين الشكل 4، فإن أهميتها تزداد بسبب كون تحويلات المغتربين مستقرة نسبياً، ولا تتأثر بدورات الصراع والحرب في اليمن.



الشكل 4: إجمالي دخل الاستثمار الأجنبي في اليمن 1990-2017م
مصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2018)

واحتلت التحويلات من المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بنسبة 61% من إجمالي التحويلات التي قدمها المغتربون اليمنيون في عام 2016م، تليها التحويلات من الإمارات بنسبة 18%، ثم الكويت بنسبة 5%، وقطر بنسبة

5%، في حين أن التحويلات من المملكة المتحدة تقع بين قوسين في إطار "الدول الأخرى" التي شكلت 11%. وفقاً لوزارة التخطيط والتعاون الدولي (2018م)، ويتراوح متوسط المبلغ المرسل لكل تحويل بين 200-500 دولار في الشهر، مع إرسال الأغلبية تحويلات إلى أسرهم على أساس شهري. لقد زادت مساهمة تحويلات المغتربين في الاقتصاد اليمني بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة من 9.9% في عام 2014م إلى 23.7% في عام 2017م. ووفقاً للتقييم الطارئ للأمن الغذائي والتغذية (2016م)، فإن الأسر التي تعتمد على التحويلات المالية كمصدر رئيسي للدخل شكلت حوالي 9% على المستوى الوطني في عام 2016م، (مقارنة بـ 6.5% في عام 2014)، وترتفع هذه النسبة إلى 11 في المائة بين الأسر الريفية.

والمثير للقلق، في سياق كوفيد-19، والصراع الحالي في اليمن، أن منظمة أوكسفام الدولية غير الحكومية التي لديها سجل معترف به في المجال الإنساني (2020م) قد أبلغت عن "انخفاض غير مسبوق في تدفق التحويلات المالية إلى اليمن"، ووفقاً لمقدمي خدمات تحويل الأموال في ست محافظات في جميع أنحاء اليمن، فقد أخبروا منظمة "أوكسفام" أنهم شهدوا انخفاضاً في عدد التحويلات بنسبة تصل إلى 80 في المائة بين يناير وأبريل في عام 2020م، حيث شهد اليمنيون العاملون في دول الخليج، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة انخفاضاً حاداً في دخلهم بسبب الجائحة.

2.5 التحصيل العلمي

استناداً إلى بيانات تعداد عام 2011م، يمكن النظر إلى الفئات التي تشمل اليمنيين على أنها حققت إنجازات عالية من حيث التحصيل العلمي لمستوى الشهادة الجامعية الأولى، حيث يحمل كلٌّ من "العرب" مؤهلات على مستوى

الدرجات العلمية، والقليل منهم ليس لديهم مؤهلات، مقارنة بالبريطانيين ذات الأغلبية البيضاء.

مؤهلات الدرجة العلمية	بدون مؤهلات	العرق
%	%	
25	24	البريطانيون البيض
28	18	العرب

الجدول 5. المؤهلات التي تحتفظ بها المجموعة العرقية المصدر: تعداد 2011م.

وكما تبين الدراسات الطولية التي أجراها مركز ESRC للبحوث الاقتصادية والاجتماعية بشأن ديناميات العرق أو (الإثنية)، (2013م)، تشير البيانات المستمدة من تعدادات 1991 و 2001 و 2011م إلى أنه حدث بين عامي 1991 و 2011م تحسن عام في التحصيل التعليمي، ولكن مجموعات الأقليات العرقية شهدت تحسناً أكبر مقارنة بالمجموعة البيضاء، غير أن أبحاثهم تشير أيضاً إلى مقياس غالباً ما يتم تجاهله للتحصيل التعليمي في الجامعة، وعند النظر إلى نسبة المؤهلين المقيمين في المملكة المتحدة في مؤسسات التعليم العالي الذين صنفوا في الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية في الشهادة الجامعية الأولى، وجد أن أولئك الذين تم تصنيفهم تحت الفئة العرقية "العربية" حققوا تعليماً أقل، بنسبة 13.6٪ مقارنة بفئة البيض.

2.6 المشاركة السياسية والتمثيل

كما يقول عبد الشايف Abdul Shaif الذي كان يرأس آنذاك جمعية الجالية اليمينية، في مقابلة سيرل وعبد الشايف Searle and Shaif (1992م)، لم يكن التأثير السياسي للمهاجرين اليمينيين محسوساً إلا في الجيلين الثاني والثالث:

"لم يكن الآباء، بل الأبناء والبنات هم الذين بدؤوا في تعبئة المقاومة التي كانت ضرورية، فقد رفضوا الخضوع؛ وخرجوا لتحدي النظام، ولم يكونوا كمثل آبائهم في هذا الصدد. وكان آباؤهم، برغم كونهم أشخاصاً من الطبقة العاملة، مطيعين، عازفين عن المقاومة والقتال؛ لأنهم شعروا أن حياتهم وحياة أسرهم ستكون في خطر إذا ما واجهوا هذا التحدي، وعلى هذا فلم يتحدّوا المجلس، أو أصحاب العمل، أو النقابات، أو الحكومة، ولم يشعر أطفالهم بأيّ من هذه القيود".

ونتيجة لذلك، فإن المشاركة السياسية والتمثيل السياسي لليمنيين لم ينشأ إلا في النصف الأخير من القرن العشرين.

وفي السبعينيات ظهر هذا الأمر في مجموعة من المنظمات المتميزة داخل الجالية اليمنية، مما يعكس جوانب مختلفة من الاضطرابات التي حدثت في الستينيات، وشمل ذلك "اتحاد العمال العرب"- وهو مجموعة من العمال الوافدين من شمال اليمن على صلة وثيقة بسياسات حكومة صنعاء- و"جمعية الرعاية اليمنية"، وهي تجمع صغير يساعد العمال المهاجرين الذين يعانون من مشاكل قد يواجهونها في ما يتعلق بالعمل أو جوازات السفر أو الضرائب.

ومع ذلك، كان اتحاد العمال اليمنيين هو أقوى هذه النقابات، وبحلول عام 1975م، كان اتحاد العمال اليمنيين قد حصل على عضوية 1900 عضو من مختلف الجاليات اليمنية البريطانية، وبهدف "إقامة صلة بين العمال هنا والحركة العمالية والحركة الاشتراكية الثورية في الوطن"، عقد اتحاد العمال اليمنيين اجتماعات في الأعياد الوطنية والدينية، ونظم فصولاً لمحو الأمية، وأنتج مجلات، وحشد العمال لمظاهرات فلسطين. ولكن تضاءلت حالة عدم الاستقرار المتزايدة بين اليمنيين في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، من

حيث الوحدة والقوة مع تورط الجاليات اليمنية البريطانية في الانقسام الذي طال أمده بين شمال وجنوب اليمن. ونتيجة لذلك، ابتعدت المشاركة السياسية عن الشكل المؤسسي لمجموعات العمل، بل عملت على مستوى محلي مجتمعي أكثر بكثير، وكما يقول سيدون Seddon (2014م)، في التسعينيات أصبحت الجماعات اليمنية المحلية فعالة في خلق وعي متزايد في مجلس المدينة المحلي فيما يتعلق بالحرمان الذي يواجهه أفراد الجالية اليمنية ومسؤولياتهم تجاه ذلك المجتمع. وبالمثل، يوضح هاليداي Halliday (2010م) أن "التفاعل المتنامي بين المجتمع اليمني والمؤسسات المحلية وتمويل مجموعة متنوعة من البرامج، ساعد على تعزيز المجتمع اليمني"، حيث وجد أفراد المجتمع اليمني "أنفسهم للمرة الأولى قادرين على التعامل مع المؤسسات في المجتمع البريطاني على مستوى المجتمع". وكما وصف مارتن جونز وجونز Martin-Jones & Jones (2000م)، فقد شمل ذلك إنشاء جمعية الجالية اليمنية في عدد من المدن، فضلاً عن تنظيم برامج التوظيف التعليمي، مثل حملات محو الأمية في اليمن. ونتيجة لذلك، يقول سيدون Seddon (2014م)، "على الرغم من انخفاض أعداد المنظمات السياسية السابقة وتراجعها، فإن درجة التنظيم والنشاط والتفاعل مع المجتمع المحيط كانت أكبر في بداية التسعينيات من أي وقت سابق".

3. سياسة الهجرة في الماضي والحاضر والمستقبل

يقدم هذا القسم الأخير تحليلاً عن أثر تاريخ إصلاحات سياسة الهجرة المتغيرة للحكومة البريطانية على المجتمعات المحلية اليمنية، والزيادة في تدفقات المهاجرين اليمنيين كطالبي اللجوء واللاجئين اليمنيين من اليمن وحول

العالم إلى المملكة المتحدة، مع تحديد الدروس المستقبلية التي يمكن استخلاصها.

1.3. سياسة الهجرة قبل عام 1945م

يمكن النظر إلى تاريخ تشريعات الهجرة البريطانية على أنها تبدأ بقانون الأجانب لعام 1905م. وقبل ذلك، كما كتب جيرفان Girvan (2018م)، لم يكن هناك تقليد للقيود وقت السلم على الدخول إلى بريطانيا، مثل بقية العالم، ولم تحل الفروق القانونية بين الرعايا البريطانيين وغير البريطانيين دون الوصول، "تمتع الأجانب بحرية الحركة داخل وخارج البلاد". (جيرفان، 2018م).

وقد قيد قانون الأجانب لعام 1905م، الذي كان رداً على التهديد المتصور لأعداد اليهود الروس والبولنديين المهاجرين إلى لندن، دخول أولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم عبء على الدولة، وتم تشديد هذه القيود بشكل مطرد طوال النصف الأول من القرن العشرين استجابة لـ "الهلع الأخلاقي" الناجم عن تكلفة "الهجرة غير المرغوب فيها".

وفي حين تمكن العديد من اليمنيين من تجنب الفئة القانونية من "الأجنبي الغريب" 'foreign alien' بسبب وضع عدن كمحمية بريطانية، فإن قانون الأجانب لعام 1919م والأمر المتعلق بالأجانب لعام 1920م أثرا على الكثيرين من المنطقة، ولا سيما البحارة اليمنيين. ويقيد التشريع حقوق العمالة للمقيمين الأجانب في المملكة المتحدة، ويمنعهم من الحصول على وظائف معينة، ويطلب منهم الحصول على إذن من وزارة العمل عند البحث عن عمل، واشترط على المهاجرين ألا يهبطوا إلا في الموانئ المحددة التي تعطيها خدمة الهجرة، وتم تكليف الشرطة بمراقبة دور الإيواء، حيث كان العديد من عمال

الموانئ اليمنيين يتجمعون ويعيشون، مع السماح للشرطة بإغلاقها، مع القدرة على ترحيل أي يمني تم القبض عليه لارتكاب جريمة. وكما أوضح جيرفان Girvan (2018م)، فقد تم تشديد التشريعات بشكل أكبر في أوائل الثلاثينيات 1930، مما حد من الحق في العمل، ومرة أخرى في عام 1938م، عندما طُلب من "الأجانب" القادمين إلى بريطانيا الحصول على تأشيرة دخول في بلد المغادرة.

3.2. سياسة الهجرة بعد 1945م

مع النقص الحاد في اليد العاملة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد جعل قانون الجنسية البريطانية لعام 1948م مواطني الكومنولث البريطاني بأكمله ومستعمرات مثل عدن، ومنح نظرياً هؤلاء المواطنين الأجانب نفس الحقوق التي يتمتع بها البريطانيون المحليون، بما في ذلك الحق في العمل في بريطانيا. وكما يقول شوستر وسولموس Schuster and Solomos (2004م)، من هذه النقطة فصاعداً أصبحت السيطرة على الهجرة محوراً للسياسات المستمرة، مع "تقارب كبير بين حكومة العمال والحكومات المحافظة"، وكانت الهجرة محورية في الحملة الانتخابية في عام 1959م، حيث دفع الخطاب المعادي للمهاجرين المحافظين إلى الفوز في الانتخابات، وسعى قانون الهجرة للكومنولث لعام 1962م إلى تقييد المواطنة بشدة، على سبيل المثال إخضاع أولئك الذين لم يتم إصدار جوازات سفرهم مباشرة من قبل حكومة المملكة المتحدة لمراقبة الهجرة، وأدى ذلك إلى تقييد حرية التنقل الممنوحة لكثير من اليمنيين عبر عدن.

وكما يصف هاليداي Halliday (1992م)، كان لقانون الهجرة للكومنولث لعام 1962م تأثير كبير على الهجرة اليمنية، أولاً، أدى ذلك إلى انخفاض كبير

في أعداد اليمنيين، مما جعل المملكة المتحدة موطنهم، مع زيادة الدول الأخرى، ولا سيما تلك الموجودة في الخليج، من جاذبيتها للعمال ذوي المهارات المنخفضة من اليمن. ثانياً، التغيير الكبير الذي اتسمت به عضوية الجالية اليمنية في بريطانيا شهد تغييراً؛ فقانون الهجرة للكومنولث لعام 1962م أوقف الهجرة القصيرة الأجل إلى بريطانيا، حيث وجد أولئك الذين يأملون في نقل المسؤولية الأسرية عن التحويلات المالية لباقي أفراد الأسرة أنفسهم عالقين، مع عدم وجود من يحل محلهم. "بما أنه لا يمكن لغيرهم أن يأخذوا مكانهم"، يقول هاليداي Halliday (1992م) "لقد أُجبروا على الاختيار بين خسارة الدخل من بريطانيا أو البقاء على طبيعتهم لبقية حياتهم"، مع تردي الأوضاع في وطنهم في ذلك الوقت، مما أجبر الكثيرين على اختيار الخيار الأول. وأخيراً، كما يوضح سيدون Seddon (1992م) فيما يتعلق بقانون عام 1962م، "يبدو أن هذا القانون التشريعي الوحيد يؤكد الرأي القائل إن الأقليات العرقية كانت تغزو المملكة المتحدة"، شكل مشهد ما بعد عام 1945م بداية تمييز عنصري بشكل متزايد بين الهجرة المرغوبة وغير المرغوب فيها، وهو خطاب بلغ ذروته في خطاب إينوك باول Enoch Powell الشهير "أنهار الدم" 'Rivers of Blood' في عام 1968م. وعكست السياسة اللاحقة ذلك؛ على سبيل المثال سمح قانون الهجرة لعام 1971م للمستوطنين السابقين وأحفادهم بالعودة إلى المملكة المتحدة، وهي ممارسة مصممة لمنع المهاجرين الملونين، يُحرم فيه السود وغيرهم من غير البيض من نفس الحقوق.

في نفس اليوم الذي دخل هذا القانون حيز التنفيذ، دخلت المملكة المتحدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC). وهكذا، وبينما تم تشديد الهجرة من

أماكن مثل اليمن، أعطيت حرية أكبر بكثير للمواطنين الأوروبيين الذين ينتقلون إلى المملكة المتحدة.

وكما يقول جيرفان Girvan (2018م)، فإن أهلية الحصول على الجنسية البريطانية بشكل صارم، ومكانة بريطانيا في أوروبا التي تنطوي على حرية تنقل المواطنين الأوروبيين، فقد تحرك تركيز سياسة الهجرة لمعالجة القانون المحيط باللاجئين وطالبي اللجوء. وحتى أوائل التسعينيات، لم تتلقَّ المملكة المتحدة سوى بضع مئات من طلبات اللجوء في السنة ساهم قانون الهجرة التقييدي في ارتفاع هذا العدد بشكل حاد.

بالنسبة لـ ستيفنز Stevens (1998م)، اتسمت سياسة الهجرة التي تنتهجها حكومات المحافظين في التسعينيات بتصُّبٍّ أوجه التمييز بين "اللاجئ"، و"طالب اللجوء"، و"المهاجر الاقتصادي"، وهي فئات تنطوي على حقوق مختلفة في البقاء، والحصول على الرعاية الاجتماعية والعمل. فعلى سبيل المثال، زاد قانون اللجوء والهجرة لعام 1996م من سلطات التفتيش والاعتقال، فضلاً عن تمديد العقوبات لطلبات اللجوء الزائفة، كما أنشئت "قائمة بيضاء" محددة للبلدان التي تم اعتبارها آمنة، وترفض تلقائياً طلب اللجوء من مواطن من دولة "مدرجة في القائمة البيضاء"، وفي الوقت نفسه، أدت التغييرات الأكثر عمومية في سياسات الرعاية الاجتماعية في بريطانيا إلى تقليص الإعانات الاجتماعية التي تمولها الدولة للجميع، مما أثر بدوره على المزايا التي يمكن الوصول إليها للاجئين وطالبي اللجوء.

3.3. سياسة الهجرة منذ عام 1997م

وكما يناقش جيرفان (2018م)، أظهر التقرير لوزارة الداخلية لعام 1998م الصادر عن وزارة العمل الجديدة أنه "أكثر عدلاً وأسرع وأكثر حملاً: نهج

حديث للهجرة واللجوء"، وقد أثبت أن الحكومة الجديدة ستستمر في السياسات التي أدخلها سلفها المحافظ، على سبيل المثال تم فرض عقوبات إضافية على من ينقلون "الداخلين السريين"، في حين تم إجراء بعض التحسينات على الخلفية الأوسع لسياسة الهجرة. على سبيل المثال حل قانون الجنسية والهجرة واللجوء لعام 2002م محل نظام القسائم بالدفعات النقدية، وتم تشكيل سياسة اللجوء من خلال سياسة اللجوء الأوسع في الاتحاد الأوروبي في هذه الفترة، وشهدت قواعد الهجرة لعام 2008م إدخال نظام الهجرة المعاصر القائم على النقاط الذي حاول قبول أولئك الذين لديهم إمكانات اقتصادية كبيرة.

وكانت حكومة المحافظين التي تلت ذلك، وظلت في السلطة منذ عام 2010م، تتسم بالالتزام بسياسة الهجرة التي أطلق عليها وصف "البيئة العدائية". وقد صُممت هذه المجموعة من التدابير الإدارية والتشريعية للحد من إجمالي الهجرة من خلال محاولة جعل أولئك الذين لا يملكون دليلاً على الإجازة يتركون أنفسهم طواعية، ويتركون العمل وفقاً لاتفاقهم. ولقد عكس هذا ما وصفته نورونها Noronha (2019م) بـ"تدجين الحدود"، حيث انتشرت شرطة الهجرة في مختلف أنحاء المجتمع، على سبيل المثال، ضرورة إلزام موظفي الخدمة الوطنية بالتحقق من حالة الهجرة لكل من يحضرون للعلاج في حالات غير طارئة.

والأهم من ذلك، أن خطاب وسياسة الهجرة لم يتجاوزا الطبيعة العنصرية للعقود السابقة، ويمكن رؤية الفروق العنصرية بين الهجرة "المرغوبة" و"غير المرغوب فيها" من خلال سياسة الهجرة في القرن الحادي والعشرين. ويصف McGhee ماكغي (2009) كيف فضل النظام القائم على النقاط "الوافدين من الاتحاد الأوروبي (الأوروبيين والبيض والمسيحيين)"، أو الطبيعة العنصرية

لـ"البيئة المعادية"، على سبيل المثال تصف نورونها Noronha (2019م) كيف أن "تورط العصابات" يستهدف بشكل غير متناسب الأفراد من السود، والآسيويين والأقليات العرقية في استخدامه لتبرير الترحيل.

3.4. تيارات الهجرة اليمنية

3.4.1. العمل والدراسة والهجرة الأسرية

اعتبارًا من الأول من يناير 2021م، انتهت حرية الحركة الأوروبية إلى المملكة المتحدة، مع خضوع جميع المهاجرين لنفس النظام القائم على النقاط. يجب على جميع القادمين إلى المملكة المتحدة للعمل أن يستوفوا مجموعة محددة من المتطلبات التي يحصلون على نقاط من أجلها، بعد ذلك يتم منح التأشيرات لأولئك الذين يحصلون على ما يكفي من النقاط.

وهناك حاجة إلى إجمالي 70 نقطة لتتمكن من التقدم للعمل في المملكة المتحدة، مع العديد من المعايير الإلزامية؛ وسيحتاج أي شخص قادم إلى المملكة المتحدة للعمل إلى إثبات أن لديه عرض عمل من كفيل مرخص له من وزارة الداخلية، وأن عرض العمل على مستوى المهارة المطلوبة، وأنهم يتحدثون الإنجليزية وفقًا للمعايير المطلوبة، ويجب أن يكون العمل عندئذ إما بالراتب المطلوب، أو أن يكون مهنة تحددها اللجنة الاستشارية للهجرة بأنها تعاني من نقص في العمال.

الخصائص	نقاط	إلزامية/قابلة للتداول
عرض عمل من قبل الكفيل المعتمد	20	إلزامية
الوظيفة بمستوى المهارات المناسبة	20	إلزامية
يتحدث الإنجليزية في المستوى المطلوب	10	إلزامية
راتب من 20,480 جنيهاً إسترلينياً إلى 23,039 جنيهاً إسترلينياً أو ما لا يقل عن 80% من السعر، الذهاب للمهنة (أيهما أعلى)	0	قابلة للتداول
راتب من 23,040 جنيهاً إسترلينياً إلى 25,599 جنيهاً إسترلينياً أو على الأقل 90% من السعر المستمر للمهنة (أيهما أعلى)	10	قابلة للتداول
راتب 25,600 جنيه إسترليني أو أكثر أو على الأقل معدل الذهاب للمهنة (أيهما أعلى)	20	قابلة للتداول
وظيفة في مهنة نقص على النحو الذي حددته اللجنة الاستشارية المعنية بالهجرة	20	قابلة للتداول
المؤهلات التعليمية: دكتوراه في موضوع يتعلق بالوظيفة	10	قابلة للتداول
المؤهل التعليمي: دكتوراه في مادة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ذات الصلة بالوظيفة	20	قابلة للتداول

الجدول 6 نقاط الهجرة

المصدر: تأشيرات المملكة المتحدة والهجرة، 2020م.

وتوجد طرق أخرى للهجرة قائمة على العمل، تتيح تأشيرة مهارات عالمية لأولئك الذين ليس لديهم فرصة دخول لعرض العمل إذا تم اعتمادهم من قبل هيئة معترف بها في المملكة المتحدة، ومعتمدة من قبل وزارة الداخلية (مثل الأكاديمية الملكية للهندسة، أو مجلس الفنون في إنجلترا). وتعمل فيزا الصحة والرعاية على تمكين الأفراد الذين يحملون عرض عمل من دخول دائرة الصحة الوطنية، وبالمثل، يسمح طريق التأشيرة الإبداعية لمن هم في صناعة إبداعية بدخول عقود قصيرة الأجل مع أصحاب العمل المرخص لهم من قبل وزارة الداخلية، وأخيراً، فإن طرق الشركات الناشئة والمبتكرة - التي غالباً ما

تسمى بشكل غير رسمي "تأثيرات ذهبية"- تمنح أولئك الذين يبدؤون مشروعاً تجارياً بقيمة 50,000 جنيه إسترليني على الأقل إلى المملكة المتحدة. وفيما يتعلق بالدراسة، تمنح تأشيرة طالب المملكة المتحدة الدخول لأولئك الذين عرض عليهم مكان في دورة في الجامعة، ولديهم ما يكفي من المال لدفع تكاليف الدورة، ويمكنهم التحدث باللغة الإنجليزية وقراءتها وكتابتها وفهمها. وتتوافر تأشيرة الخريجين لأولئك الذين أكملوا درجة علمية في المملكة المتحدة، ويُمنح الطلاب الدوليون فرصة البقاء في المملكة المتحدة، وممارسة أي عمل لمدة عامين بعد الانتهاء من دراستهم، وبالمثل، الطلاب الدوليون الذين يكملون درجة الدكتوراه.

وتوفر تأشيرة العائلة الفرصة للانضمام إلى أحد أفراد العائلة – الزوج، أو الخطيب، أو الطفل، أو الوالد، أو بالإضافة إلى ذلك أحد الأقارب الذي سيوفر رعاية طويلة الأجل - في المملكة المتحدة لأكثر من 6 أشهر، ومع ذلك، لا ينطبق هذا إذا كان أحد أفراد الأسرة موجوداً في المملكة المتحدة مؤقتاً بتأشيرة عمل أو تأشيرة طالب، حيث يمكن بدلاً من ذلك البقاء على أنه "تابع".

2.4.3. اللجوء .. الهجرة

وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR (2020م)، فقد تلقت المملكة المتحدة 31752 طلب لجوء في العام، وفي سبتمبر 2020م. تم قبول 68.8% من هؤلاء القادمين من اليمن.

وهناك نوعان من التشريعات الرئيسية التي تتم بموجبها الموافقة على اللجوء. وتعمل المطالبات في نفس الموقع 'Sur place' بشكل أساسي من خلال اتفاقية جنيف لعام 1951م المتعلقة بوضع اللاجئين، وتمنح هذه الاتفاقية الحماية لأولئك الذين لديهم أسباب للخوف من الاضطهاد بسبب دينهم، أو

عرقهم، أو آرائهم السياسية، أو عضويتهم، وهي اتفاقية تطلعية تركز على مخاطر الضرر في المستقبل، بدلاً من الضرر الذي يحدث، أو عدم وجود ضرر في الماضي. وهذا يشمل الأحداث التي تحدث بعد وصول الشخص إلى المملكة المتحدة التي يمكن أن تؤدي إلى خطر الاضطهاد في المستقبل. ويُمنح اللجوء أيضاً وفقاً للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام 1950م. وتستند مطالبات حقوق الإنسان هذه في أغلب الأحيان إلى المادة 3 (حظر التعذيب والمعاملة اللإنسانية أو المهينة)، أو المادة 8 (الحق في احترام الحياة الأسرية والحياة الخاصة)، ويمكن أن يكون طلب حقوق الإنسان قائماً بذاته، أو يكون جزءاً من طلب لجوء بموجب اتفاقية اللاجئين.

ووفقاً لتقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2020م)، فإن غالبية طالبي اللجوء لا يتمتعون بالحق في العمل في المملكة المتحدة، ولذا يجب عليهم الاعتماد على دعم الدولة، ويتم توفير السكن، ولكن لا خيار لطالبي اللجوء فيما يتعلق بموقعهم أو حالتهم. ويتوفر الحد الأدنى من الدعم النقدي حالياً بسعر 5.39 جنيه إسترليني في اليوم.

وتقييم أهلية الفرد هو عملية متعددة الخطوات، تشرف عليها وزارة الداخلية. تتضمن مرحلة الفرز الأولى جمع معلومات شخصية من طالب اللجوء، حيث تقرر وزارة الداخلية احتجازه، ويتبع ذلك مقابلة كاملة وموضوعية بشأن اللجوء، حيث يُسأل الطالب عن طلبه، ويتم فحص الأدلة، وينتج عن الحكم الناجح الذي من المتوقع أن يستغرق حوالي 6 أشهر، إما وضع لاجئ، أو حماية إنسانية، أو قرار الإقامة التقديري. ويمكن لأفراد الأسرة في الخارج لمن تم منحهم وضع اللجوء أو الحماية الإنسانية التقدم بطلب "لم شمل الأسرة".

وفيما يتعلق بطلبات اللجوء اليمنية، ذكرت صحيفة الغارديان، أن وزارة الداخلية قد أصدرت مشورة لواضعي القرار تفيد بأنه "في شمال غرب ووسط البلاد، من المرجح أن تكون مستويات العنف العشوائي على هذا المستوى، بحيث توجد أسباب جوهرية للاعتقاد بمثل هذا الشخص، فقط من خلال التواجد هناك، يواجه خطرًا حقيقيًا بالضرر الذي يهدد حياته أو شخصه"، (وينتور Wintour، 2016م). "في شمال وغرب ووسط البلاد"، تستمر النصيحة: "من المحتمل، في كثير من الحالات، أن تنتهك الظروف الإنسانية والأمنية المادة 3 و/ أو المادة 15 (ج) من الاتفاقية الأوروبية" (وينتور Wintour، 2016م).

5.3. الاتجاهات المستقبلية

في المستقبل القريب، كما كتب والش Walsh (2020م) لمرصد أكسفورد للهجرة، أدت جائحة Covid-19 إلى تقليل جميع تدفقات الهجرة إلى المملكة المتحدة. على سبيل المثال، فيما يتعلق بملتمسي اللجوء، وبمقارنة الربع الثاني من عام 2020م بنظيره في عام 2019م، انخفض مقدمو طلبات اللجوء (المتقدمون الرئيسيون والمعالون) بنسبة 41 في المائة، إلى أدنى عدد ربع سنوي منذ عام 2010م، وإصدار تأشيرات لم شمل الأسرة أيضاً بنسبة 92 في المائة.

كما يجادل مؤلفون، مثل جوردان Jordan (2021م)، بأن العقد القادم يمثل مفترق طرق محتملاً لسياسة الهجرة البريطانية، في حين أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يوفر فرصة لفتح حدود المملكة المتحدة أمام بقية العالم، تشير الاتجاهات الحالية إلى اتباع نهجٍ تقييدية متزايدة للهجرة من حكومة المحافظين. لقد أنهى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حرية الحركة

الأوروبية، وتسوية مجال الهجرة بالنسبة لبلدان مثل اليمن، وسيتعين على المملكة المتحدة أن تنظر إلى ما وراء أوروبا من أجل سد الفجوات في العمالة التي كانت تسدها في السابق الهجرة السلسة من أوروبا. ومن المرجح أن تطرأ تغييرات أخرى على تدفقات الهجرة في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، يشير Jordan (2021م) إلى أن 60,000 موظف من بين الموظفين الحاليين في دائرة الصحة الوطنية غير مؤهلين إذا تقدموا بطلب لدخول المملكة المتحدة بموجب النظام الجديد "القائم على النقاط".

4. Bibliography:

- Al-Jumly, M. and Rollins, J. (1997). *Emigration and the Rise of the Novel in Yemen*. World Literature Today. 71(1), pp.39-47.
- Al-Rasheed, M. (1991). *Invisible and Divided Communities*. In R. El-Rayess, ed. *Arab Communities in London*. London: Riad El-Rayyes Books.
- Alzouebi, K. (2014). *Identities and roots: a historical account of the Yemeni community in the South Yorkshire town of Sheffield, UK*. International Journal of Social Entrepreneurship and Innovation. 3(1), pp. 1-11.
- BBC. (2009). History of Islam in the UK. [online]. [bbc.co.uk](http://www.bbc.co.uk). Available at: http://www.bbc.co.uk/religion/religions/islam/history/uk_1.shtml
- Census (2011). *Census National Statistics*. London: Office for National Statistics (ONS).
- Dahya, B.U.D. (1965). *Yemenis in Britain: An Arab Migrant Community*. East African Institute of Social Research, Makerere University College.
- de Noronha, L. (2019). *Deportation, Racism and Multi-Status Britain: Immigration Control and the Production of Race in the Present*. Ethnic and Racial Studies, 42(14), pp. 2413-2430.
- Dresch, P. (2000). *A History of Modern Yemen*. Cambridge: Cambridge University Press.
- ESRC Centre on Dynamics of Ethnicity. (2013). *Dynamics of Diversity: Evidence from the 2011 Census*. University of Manchester.

- Girvan, A. (2018). *The History of British Immigration Policy: 1905-2016*. Refugee History, Timeline Resource. Norwich: University of East Anglia.
- Halliday, F. (1992). *Arabs in exile: Yemeni migrants in Urban Britain*. London: Tauris.
- Halliday, F. (2010). *Arabs in exile: Yemeni migrants in Urban Britain*. Second Edition. London: Tauris.
- Harrison, D.E. (2020). *Yemeni, Muslim, and Scouse: Ethnicity and Religion, Hybridity and Locality in Contemporary Liverpool*. Thesis. Leeds: The University of Leeds.
- Jordan, B. (2021) *Alternative Scenarios or Back to the Future? The Case of the UK*. in *Immigration, Social Cohesion and Political Reaction*. Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.
- Lawless, R. I. (1995). *From Ta'izz to Tyneside: An Arab Community in the North-East of England During the Early Twentieth Century*. Exeter: Exeter University Press.
- Livsey, P. (2019). *Study of the Yemeni Seamen of South Shields*. [online]. beyondthewesternfront.com. Available at: <https://beyondthewesternfront.com/study-of-the-yemeni-seamen-of-south-shields>
- Martin-Jones, M. and Jones, K. (2000). *Multilingual Literacies. Reading and Writing Different Worlds*. London: John Benjamins Publishing Co.
- McGhee, D. (2009). *The Paths to Citizenship: A Critical Examination of Immigration Policy in Britain since 2001*. *Patterns of Prejudice*, 43(1), pp. 41–64.

- Ministry of Planning and International Cooperation. (2018). *Yemen: Socio-economic Update 2018*. Economic Studies & Forecasting Sector. Issue 32.
- Oxfam. (2020). *Remittances to Yemen plummet as needs surge amid war and coronavirus*. News and Press Release.
- Schuster, L. and Solomos, J. (2004). *Race, Immigration and Asylum: New Labour's Agenda and Its Consequences*. *Ethnicities* 4 (2): pp. 267–300.
- Searle, C. and Shaif, A. (1992) 'Drinking from one pot': *Yemeni unity at home and overseas*. *Race and Class*, 33(4), pp.65–81.
- Seddon, M.S. (2014). *The last of the lascars: Yemeni Muslims in Britain, 1836-2012*. Leicester: Kube Publishing.
- Stevens, D. (1998). *The Asylum and Immigration Act 1996*. *The Modern Law Review*, 61(2), pp. 207-222.
- UK Visas and Immigration (2020). *An Introduction For Employers*. [online] GOV.UK. Available at: www.gov.uk/government/publications/uk-points-based-immigration-system-employer-information/the-uks-points-based-immigration-system-an-introduction-for-employers
- UNHCR (2020). *Asylum in the UK*. [online] UNHCR. Available at: <https://www.unhcr.org/uk/asylum-in-the-uk.html>
- Walsh, P.W. (2020). *Asylum and refugee resettlement in the UK*. Briefing Paper. Oxford: Oxford Migration Observatory.
- Yemen Emergency Food Security and Nutrition Assessment. (2017). *Emergency Food Security and Nutrition Assessment 2016 Analysis*. FAO, UNICEF and WFP.

- Zwysen, W., Di Stasio, V., and Heath, A. (2020). *Ethnic Penalties and Hiring Discrimination: Comparing Results from Observational Studies with Field Experiments in the UK*. Sociology. GEMM: Horizon2020.

الهجرة الاقتصادية والآثار التبادلية للمهاجرين
اليمنيين
(الحالة الأمريكية)

د. أمين محمد سعيد نويصر (*)

في 26 أكتوبر 2021م

(*) رئيس فريق الدراسة لمنطقة شمال أمريكا (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) .
فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

توطئة:

ليست كل الموارد الطبيعية الاقتصادية قابلة للتصدير في بلد كاليمن اتسم تقليدياً بشحة موارده ولا يملك إلا قوة عمل إنسانه، الذي تعرضت أرضه مراراً للكوارث الطبيعية من الجفاف، والقحط، وانتشار الأمراض، في ظل فقر مدقع وجهل متفشٍ في ريف البلد ومدنها المنغلقة والموصدة، إلى عهد ليس ببعيد، أمام تطلعات أبنائها بالمستقبل، أو حتى الأمل بالحياة الكريمة. ووضع كهذا اضطر إنسانها، تحت طائلة ضغط العوز والبيئة القاهرة الطاردة، إلى الهجرة الجبرية، فحمل أهله ومعاناتهم معه كهّم لصيق إلى شتى أقطار الأرض، معانياً لصنوف التهجير في ترحاله للبحث عن مخارج طلباً لتغيير واقعه المزري، للحيلولة دون الإيغال كلياً في دوامة الفقر المدقع المسدودة الأفق، أو انتظار حتمية هلاكه كبديل لم يختره. لهذا، نجد أن اليمني بطبيعته، وتاريخياً كإنسان، أضحي مهاجراً متنقلاً مغامراً لا يألو جهداً لتحدي الصعاب متى ما شعر بأن الوقت قد حان لتغيير مجرى حياته، ويملك قراره في سبيل تحسين مستوى معيشته رغم شحة إمكانياته وتواضع معارفه. إلا أن هدفه بالمقابل واضح المعالم أمامه، يسعى شاحداً هممه لتحقيقه دون تردد، ولهذا لا غرابة أن تجد اليمنيين سباقين بنزوعهم للهجرة التي أصبحت، عبر التاريخ، جزءاً من الهوية اليمينية رغم مخاطرها، وإلى بلدان قريبة أو بعيدة قد لا تربطهم بها أدنى قواسم مشتركة إلا الإصرار على اقتفاء أثر النجاح لبلوغ أهدافهم، متسلحين بعزيمتهم ومثابرتهم بتكريس جهودهم بالعمل في أعمال، وإن كانت شاقة، إلا أنها تتوافق مع حدود إمكانياتهم القابلة للتأقلم والتطوير لقدراتهم، استشعاراً منهم لقيمة العمل رافعة للإنسانية لا غير، مؤثرين ومتأثرين إيجابياً بالمجتمع المستضيف، وليصبحوا جزءاً لا يتجزأ منه، حيث ذاع صيتهم بتحليهم بشرف وأمانة المهنة،

معترزين بذاتهم دون أن يكونوا عالة على الغير، أو على مجتمع بلد المهجر،
بأدلين جهودهم المنصبة على الإسهام في بناء وتشبيد صروح كل المناطق
والبلدان التي هاجروا إليها، ويضعون بصماتهم على تنميتها، مفيدين ومستفيدين
في آن واحد.

أهداف الدراسة:

في ضوء الهدف العام لدراسة التأثيرات المتبادلة للهجرة اليمنية التي تبنت
القيام بها وتمويلها "مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية"، برعاية رجل الأعمال
الأستاذ علوان الشيباني، والمتمثل في دراسة أوضاع ومساهمات المهاجرين
اليمنيين في بلدهم وبلدان المهجر من أجل اكتشاف أسباب وعوامل هجرتهم
وعلاقتهم وتأثيرهم الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، والثقافي على البلد
الأم وبلد المهجر المستضيف لهم، والمندمجين بحياتهم الجديدة معهم، خاصة أن
أغلب المهاجرين يعملون بالتجارة كعمال وملاك، أو رجال أعمال يمكن لهم
التأثير على مسار التنمية، سواء على مستوى مدن اليمن ككل أو على مناطقهم
المحددة، وما هي تأثيراتهم على البلد إذا ما عادوا إليه، وكيف تنشط الجاليات
اليمنية في أوساط مجتمع المهجر، وما درجة رضاهم عن تجربتهم في الهجرة؟
ويمكن الإشارة للأهداف التفصيلية لهذه الدراسة بالإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال: (أ) ما أسباب هجرتك الرئيسية إلى أمريكا؟

السؤال: (ب) ما الأسباب الأخرى التي دفعتك للهجرة إلى أمريكا؟

السؤال: (ج) ما أهم الفرص والعوائق التي واجهتك في بلد المهجر؟

السؤال: (د) ما المشاكل والممارسات المعيشية في بلد المهجر؟

السؤال (هـ) ما تأثيراتك الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع اليمني؟

السؤال: (و) ما تأثيراتك السياسية والتعليمية والثقافية على المجتمع باليمن؟

السؤال: (ز) كيف يؤثر المهاجرون على مجتمع أمريكا بلد المهجر؟

السؤال: (ح) ما تأثيرك السياسي والثقافي كمهاجر على مجتمع بلد المهجر؟

السؤال: (ط) ما القطاعات الاقتصادية والخدمية المستفيدة من المهاجرين في

أمريكا وفي اليمن؟

السؤال: (ي) ما نسبة ما تحقق من أهدافك أو أحلامك في المهجر؟

السؤال: (ك) كيف تنظر إلى تجربتك بالهجرة، وهل أنت راضٍ عنها؟

وفي حدود هذه الدراسة، يمكن بحث هذه الآثار التبادلية للهجرة تأثيراً وتأثراً، من خلال تتبعها، واكتشاف طبيعتها وعلاقاتها، وتحديد أبعادها أيضاً عبر التعرف على أدوار المهاجرين اليمنيين بأمريكا في تشكيل تلك العلاقات ورسم ملامحها، وهذا ما هدفت الدراسة إليه بحثاً كمحط لاهتمامها عبر تقسيمها إلى مبحثين:

المبحث الأول: خلفية نظرية عن هجرة اليمنيين إلى أمريكا، ومراحلها، وأماكن تركيزهم وانتشارهم، وتأثير تحويلاتهم في الاقتصاد الوطني، وتوضيح أدوارهم وتأثيراتهم الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، على اليمن وعلى المهجر.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية للكشف عن التأثيرات المتبادلة للمهاجرين اليمنيين في أمريكا من خلال التحليل لبيانات الاستبانة في ضوء الإجابة عن مجموعة الأسئلة الخاصة بهذه الدراسة.

المبحث الأول

خلفية نظرية عن الهجرة اليمنية إلى أمريكا

التاريخ الاقتصادي للهجرة اليمنية لأمريكا:

لا جدال في أن علاقات اليمن بالولايات المتحدة الأمريكية تعود إلى العام 1804م، حيث تم إنشاء مركز تجاري في ميناء المخا لتجارة البن، والذي وصلت إليه في العام 1819م أربع سفن أمريكية لنقل محصول البن⁽¹⁾، حيث ذاع صيت اسم ميناء تصديره عالمياً في خضم التنافس الدولي لاحتكار تجارة سلعة القهوة اليمنية. كان ذلك في زمن كانت تنن فيه مضارب الجوار تحت وقع إملاق غزواتها العشائرية البينية للظفر بما يسد رمقها.

وترجح بعض المصادر أن اليمنيين هاجروا إلى أمريكا في أواخر القرن التاسع عشر، وبالتحديد المقرب إلى العام 1869م؛ مسببين ذلك بسهولة الانتقال النسبية التي أتاحتها احتلال مدينة عدن القريبة من قبل البريطانيين في العام 1839م⁽²⁾، وبالذات مع توفر وسائل النقل البحري من سفن البخار والفحم التي تنامي استخدامها مع تسارع وتيرة نهوض الثورة الصناعية الرأسمالية بأوروبا من جهة، وتصاعد التنافس المحموم بين دول الحقبة الاستعمارية الأوروبية المتصارعة على بسط النفوذ بحثاً عن المواد الخام في المستعمرات، وتأميناً لطرق النقل والتجارة بين المستعمرات من جهة أخرى، وقد نالت عدن بفعل استراتيجية موقعها نصيبها منها، وكان ذلك بمثابة استعمار اقتصادي بالدرجة الأولى يسعى إلى الهيمنة على الموارد الاقتصادية أينما وجدت بكميات وفيرة واحتياجات واعدة. لهذا كانت عدن ومينائها مطعماً للبريطانيين، بل ومنها

(1) غالب، يحيى، الهجرة اليمنية إلى الولايات المتحدة- مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، 2021م.
(2) Draw Walker <https://www.everyculture.com/multi/Sr-Z/Yemeni-Americans.html>.

كانت أيضاً منطقة ارتباط بمستعمراتها المشمسة، ومنفذاً شكل أيضاً نقطة انطلاق هجرة اليمينيين نحو الغرب بدرجة رئيسة، وخاصة بريطانيا وفرنسا، ومن ثم نحو أمريكا للبحث عن حياة أفضل في أرض الأحلام التي تقاطرت إليها الهجرات من معظم الدول الأوروبية أولاً، ومن المستعمرات في مرحلة ثانية لاحقة. إلا أن استقلال الولايات المتحدة الأمريكية كان قد شكّل علامة فارقة لأفكار رفض الاحتلال والاستعمار، والتي نظر إليها الأمريكيون كسكان جدد لدولة صاعدة بأنهم كانوا- وإلى حد ما- مرتبطين ببريطانيا عضويًا، امتداداً للعرق وقرابة الدم، ولكنهم فعلياً ليسوا أتباعاً للإمبراطورية وسياساتها، حيث تعززت تلك النظرة بفعل تنوع تدفقات الهجرة إلى الدولة الجديدة من أعراق مختلفة مشكلة من خليط أوروبي وغيره، ولم يعد مقتصرًا على عرق الإنجلوسكسون. لذلك لم تدم رابطة الدم النقية ببريطانيا الاستعمارية طويلاً كعامل حاسم للسيطرة؛ كون معظم السكان الجدد مهاجرين إلى عالم جديد بنظام آخر وبهوية، وقيم جديدة منصهرة مختلفة في خواصها عن أصولها، رغم نظام الرقّ الزراعي العرقي وسيادة العرق الأبيض فيها، فكان على البريطانيين أن يستيقظوا من أضغاث أحلام تواجدهم وتسلطهم، ويزعنوا لتغيير طريقة تفكيرهم، معتبرين الدولة الأمريكية الوليدة وسكانها من المهاجرين بمثابة طفل شبّ عن طوقه فتمرد على والديه.

مراحل الهجرة اليمينية لأمريكا:

لعل من نافلة القول إن الهجرة هي بمثابة حركة الناس بين البلدان التي لديها فائض في السكان إلى الدول التي لديها عجز في السكان، وبحاجة إلى قوى عاملة. وترجع تلك الحركة أو الهجرة إلى عدة عوامل اقتصادية سكانية، أو جغرافية، اجتماعية، سياسية، ومع ذلك يظل العامل الاقتصادي هو العامل

الرئيسي أو السبب المرجح والمسيطر على بواعثها. لهذا كانت الهجرات الأولى لليمنيين إلى أمريكا، مقتصرة على الذكور منهم بوصولهم إلى أمريكا عبر السفن البخارية، وسفن الفحم المتجهة من الموانئ البريطانية إلى مدينة نيويورك بولاية نيويورك شرق أمريكا. تلك كانت باكورة الهجرات إلى العالم الجديد، وقد سبقهم إليها اللبنانيون، والسوريون، والفلسطينيون (بلاد الشام)، على الرغم من اختلاف الديانة. وقد استعان اليمنيون بهم للسكن معهم أو العمل لديهم؛ وذلك بفعل عامل اللغة⁽³⁾ التي كانت تشكل عائقاً لاندماج اليمنيين في المجتمع الأمريكي، خاصة أنهم كانوا غير متعلمين؛ كونهم شدوا الرحال من بلد مغلق يعيش خارج التاريخ، ويسوده الجهل والفقر والمرض، بفعل تعنت الحكم العثماني، وتخلف الفكر الإمامي الكهنوتي السوداوي. ومع ذلك انتشر معظم أوائل المهاجرين، رغم قلة أعدادهم، للعمل في شرق آسيا، وإفريقيا، وأوروبا ليصلوا ويحطوا رحالهم في العالم الجديد، مستقرين في الولايات الشرقية، والشمالية، والوسطى، والغربية لوفرة فرص العمل فيها في مختلف المهن، وذلك لقابليتهم لتعلم الحرف التي لا تتطلب الكتابة والقراءة، ومنها العمل في المحلات التجارية، كمنافذ البيع في مدينة نيويورك، والمصانع التي تعتمد على تكرار الأداء الميكانيكي والعضلي، كمصانع السيارات في ديترويت ميشجن، أو مزارع الخضروات والفواكه المتناثرة في أرجاء مناطق وأودية ولاية كاليفورنيا الزراعية، ومنهم من كان يعمل في مجال بيع الأغذية، وأغلبهم عمل بالزراعة، وهي حرفة زاولوها في الوطن الأم.

وتعزى هجرة اليمنيين إلى الأسباب الاقتصادية بدرجة رئيسة؛ وذلك لقلة فرص العمل بالداخل اليمني، وتهدف لتحسين مستوى المعيشة، إذ مازال العامل

(3) Draw Walker.

الاقتصادي هو السبب الرئيس للهجرة قديماً وحديثاً. وقد مرت الهجرة اليمنية النظامية بالعديد من المراحل، كان أولها في مطلع القرن العشرين للعمل في كلِّ من مصانع ولاية الينوي، وخاصة في مدينة شيكاغو، وانتقل العديد منهم في العشرينيات إلى ديترويت للعمل في مصانع فورد للسيارات، وإلى بفلو نيويورك للعمل بأحد أكبر مصانع الحديد والصلب المملوكة لشركة بيت لحم ستيل، ومعظمهم كانوا أعضاء منخرطين بالنقابات العمالية.

أما المرحلة الثانية والقاسية، وخاصة لمن عاصروا الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929-1933م) المعروفة بـ"الكساد الكبير"، التي تهاوت فيها المؤسسات الخاصة وأسواق المال، وانحدر فيها الاقتصاد، وتدهور الإنتاج، وتفشت البطالة التي طالت الجميع، ومنهم المهاجرين، حيث تميزت هذه المرحلة بغياب حوافز الهجرة إلى أمريكا، وعجز النظام الرأسمالي عن معالجة الوضع الاقتصادي المنهار الناتج عن الفشل الذريع لآلية عمل السوق الحر، ولم تعد إلا الدولة وحدها مصدراً للتوظيف بتدخلها الإنفاقي العام، مضحية بالجزء من أجل إنقاذ الكل كحل وحيد لاستمرارية النظام الرأسمالي المهجن بدور الدولة الاقتصادي الإرشادي الفاعل على حساب الرأسمالية الصرفة.

وشكلت نهاية العام 1945م، بعد الحرب العالمية الثانية، نقطة تحول، وهي الحرب التي حُشدت لأجلها الطاقات الصناعية الأمريكية لصالح المجهود الحربي. وشارك اليمنيون فيها كما شاركوا من قبل في الحرب العالمية الأولى أيضاً ضمن صفوف الجيش الأمريكي، واكتسبوا على إثرها الجنسية. في الوقت الذي انخفضت فيه وتيرة الهجرة اليمنية إلى أمريكا كمرحلة ثالثة بشكل عام، وقد استمر التباطؤ في الهجرة لقراية عشرين عاماً نتيجة لفرض المشروع الأمريكي نظام حصص الكوتا لدخول المهاجرين، وكان ذلك في مسعى من

الحكومة الأمريكية لاستيعاب أبنائها العائدين من الحرب من جهة، وعدم استيفاء اليمنيين لشروط الهجرة بسبب الأمية المتفشية في أوساطهم في تلك الفترة من جهة أخرى. ولم تعد الهجرة ممكنة إلا بعد إلغاء نظام الكوتا في العام 1965م. حينها فقط، بدأت المرحلة الرابعة بتدفق أعداد المهاجرين اليمنيين بوتيرة متصاعدة استمرت إلى العام 1970م⁽⁴⁾، حقق اليمنيون فيها نجاحات وحضوراً نقابياً صناعياً، وزراعياً⁽⁵⁾، وتشجّع فيها الآخرون خاصة في مساعدة هجرة أهاليهم وذويهم، وساعد في ذلك مرونة إصدار السفارات الأمريكية للتأثيرات نتيجة لاتساع سوق العمل الأمريكي الصناعي والزراعي، وتزايد الطلب على العمالة بمختلف حرفها وفئاتها تجاوباً لانفتاح أمريكا الاقتصادي على العالم، وبروز سياسة التنوع للمهاجرين الجدد التي في مجملها نالت اليمن نصيبها الأكبر من المهاجرين الذين استمرت هجرتهم بمعدل متصاعد تارة ومتأرجح تارة أخرى، بفعل العوامل السياسية من بعد حرب الخليج الأولى والثانية وإلى العام 2016م، لتتوقف الهجرة في خضم سنوات الصراع اليمني لأربع سنوات عجاف، كمرحلة خامسة، بفعل الأمر التنفيذي للرئيس المنتهية ولايته ترامب، بإدراج اليمن ضمن الدول السبع الممنوعة من الدخول، باستثناء السماح لعوائل المهاجرين وفقاً لقانون "الم الشمل"، وقد أعيد النظر في سياسات الهجرة وذلك الأمر المجحف في يناير 2021م بعد موافقة السلطات الأمريكية بتمديد الإقامة الإنسانية لقرابة 2180 فرداً بمنحهم وضع الحماية المؤقتة بسبب

(4) Draw Walker

(5) Alamri, Neama, Yemeni Farm Workers and the Politics of Arab Nationalism the UFW,
18 February 2020
<https://boomcalifornia.org/2020/02/18/yemeni-farm-workers-and-the-politics-of-arab-nationalism-in-the-ufw/>

استمرار الصراع⁽⁶⁾، والتي تمتد حتى مارس 2023م، وبانتظار مرحلة هجرة مرتقبة سادسة.

ولايات إقامة المهاجرين:

تركز اليمنيون تقليدياً في مناطق بروكلين ومدينة بفلو في ولاية نيويورك، وفي كلٍّ من مناطق ديربورن وهامترامك بمدينة ديترويت في ولاية ميشيغن، وفي ولاية كاليفورنيا ضواحي مدينة أوكلاند، وفرزنو، ودلينو، وستكتون، وبيكرسفيلد ومناطق الأودية الزراعية، كوادي سان خواكي، كمزارعين، وخاصة في مزارع الحمضيات والأعشاب ومصانع سلعها التكاملية. ووجد اليمنيون صعوبات كبيرة في الاندماج بالمجتمع الأمريكي أو التزاوج منه نتيجة لعامل اللغة بدرجة رئيسة، وإلى حد ما الديانة، مما اضطر البعض إلى جلب عوائلهم، خاصة ممن استقرت أعمالهم بالمدن الصناعية الأمريكية، أو القريبة للمزارع المتاخمة للمدن.

ويلاحظ من خلال القراءة الأولية لتركز اليمنيين حسب الولايات أن أبناء مناطق إب يتركزون في كلٍّ من ولايات نيويورك، ونورث كارولينا، وميرلاند، وفرجينيا، والabama، والميسيسيبي، وكاليفورنيا، أما ولاية ميشيغن فتحتوي على كل مناطق اليمن، وكذلك ولاية إلينوي شيكاغو يتركز فيها أبناء يافع، وإلى حد ما أبناء الضالع الذين يلحظ تواجدهم أيضاً في ولاية كاليفورنيا التي وفد إليها مؤخراً مهاجرون من شتى أرجاء اليمن؛ نظراً لتنوع سكانها ومناخها، ناهيك عن إغراء قوة جاذبيتها الاقتصادية الزراعية والصناعية المتشعبة والمتنوعة في إنتاجها السلعي والخدمي، والمتكاملة نتيجة لموقعها ولتعدد مناخ مناطقها.

(6)Temporary Protected Status Designated Country: Yemen
<https://www.uscis.gov/humanitarian/temporary-protected-status/yemen/temporary-protected-status-designated-country-yemen>

أما بالنسبة لعدد المهاجرين اليمنيين، فقد اختلفت المصادر لندرتها، وتفاوتت التقديرات، وكذلك عدم وجود دراسات إحصائية مفصلة لعدد المهاجرين من مختلف البلدان. وما يزيد الأمر صعوبة هو عدم وجود خانة إحصائية، ليس لليمنيين فحسب، ولكن للعرب بصفة عامة، ولهذا يتم إدراجهم في الإحصاء السكاني الأمريكي العام الذي يُجرى كل عشر سنوات في خانة العرق الأبيض. إلا أن بعض المصادر تشير إلى أنهم في العام 2020 يقدرون بنحو ربع مليون نسمة⁽⁷⁾، ويقدر العدد بأكبر من ذلك خلال الزيارات الميدانية، ومحاولات الاستقصاء واستنتاجه بالتفاعل مع أعيان الجاليات، إذ يُقدر مجموع الأسر بـ 50 ألف أسرة في كل الولايات، وبمتوسط عدد أفراد الأسرة المقدر بستة أفراد، في ظل تفكير العقلية المتحفظة اليمنية التقليدية المهاجرة لبناء وبنية الأسرة الممتدة، بأن العدد أكبر من ذلك ويصل إلى نحو 300 ألف نسمة تقريباً. ووفقاً لدراسة وضاح العولقي⁽⁸⁾ وآخرين، فإن عدد اليمنيين في دول الخليج العربي وحدها يقدر بقرابة 945 ألف نسمة للفترة ما بين 2012-2016م، موزعين وفقاً للجدول (1) الآتي:

جدول (1) عدد اليمنيين في دول الخليج العربي

عدد العمال اليمنيين	دول الخليج
800000	السعودية
90000	الإمارات
10762	الكويت
40000	قطر
4700	البحرين
945462	المجموع

Source: The Essential Role of Remittances in Mitigating Economic Collapse

May 2019

(7) غالب، يحيى، مرجع سابق.

(8) Wadah Al-Owlaqi and others, The Essential Role of Remittances in Mitigating Economic Collapse May 2019

https://sanaacenter.org/files/Rethinking_Yemens_Economy_No5.pdf

تحويلات المغتربين:

يهاجر الأفراد متنقلين بين البلدان، أو إلى بلد آخر للعمل والحصول على دخول أفضل في إطار نظام البلد المضيف للعمالة المهاجرة، وفي إطار نظامها الذي لا بديل له، ويترتب على دخول العمالة إلى البلد خروج عوائد عملهم منها في صورة تحويلات متدفقة نقدية إلى داخل بلدهم الأصلي⁽⁹⁾.

والتحويلات هي مجموع ما يتم إرساله مما تحصلت عليه العمالة المهاجرة من عوائد نظير عملها أو ممارستها للعمل في القطاعات الاقتصادية والخدمية ببلد المهجر، والتي قد تكون مبالغ نقدية، أو سلعاً عينية أرسلت للبلد المهاجر منه أو الأصلي عبر القنوات الرسمية، كالبنوك، وشركات التحويلات المعتمدة، إلا أن هذا الرقم لا يشمل الآلات، والأجهزة، والمشتريات من السلع المادية التي تشكل 50% كزيادة فوق ما يرسله الأفراد، وفقاً للبنك الدولي الذي أفصح أن التحويلات إلى اليمن في العام 2016 قد بلغت نحو 3771 مليون دولار، يتسرب منها للخارج كخدمات ما يقدر بـ 373 مليون دولار⁽¹⁰⁾. وذكر مركز بيو للأبحاث أن تحويلات المهاجرين اليمنيين في أمريكا للعام 2017 بلغت نحو 132 مليون دولار⁽¹¹⁾، إلا أن الرقم قد اختلف وتضاعف قرابة ثلاث مرات في العام 2020 ليصل إلى نحو 500 مليون دولار، وساهم ويساهم المغتربون عبر الحملات النشطة في التخفيف من معاناة المواطن اليمني عبر التحويلات

(9)Amin, Samir , Migration in Contemporary Africa, A retrospective View
https://www.researchgate.net/profile/Tade-Aina/publication/44822203_The_Migration_Experience_in_Africa/links/568f92ea08aef987e56a2840/The-Migration-Experience-in-Africa.pdf#page=27

(10)Migration and Remittances Flow Update World Bank 2021
<https://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaisues/brief/migration-remittances-data>

(11)Pew Research Center, Remittances Flow in 2017
<https://www.pewresearch.org/global/interactives/remittance-flows-by-country/>

المنتظمة من الولايات المتحدة، والتحويلات الداخلية غير المباشرة وهي النسبة الأكبر. وهذا التقدير يشمل قيمة التحويلات النقدية والعينية (المنظورة وغير المنظورة) من أمريكا، خلال سنوات الحرب الحالية، ويعكس قوة التكافل الاجتماعي بين الأفراد والأسر خلال سنوات الصراع التي امتدت لأكثر من 6 سنوات، اضمحلت خلالها الدخول، وجف ما توفر، وغابت فيها الرواتب، وانتشرت البطالة، وتفشى الفقر بين الأسر في الريف والحضر. لهذا فلا غرو أن يسهم المهاجرون اليمنيون بكثافة وبفعالية في ردف جمعيات ومنظمات العمل الإنساني والإغاثي الأمريكي واليمني أيضاً بالتبرعات المالية والعينية للمنظمات التي تعمل بالداخل اليمني، للتخفيف من حدة العوز، استشعاراً منهم بمسؤوليتهم تجاه أبناء وطنهم.

والهجرة الحالية إلى بلد كالولايات المتحدة الأمريكية لغرض العمل هي هجرة اقتصادية طوعية منظمة في غالبيتها، يقررها الفرد، إما أن تكون موقفة أو دائمة، وتقتضيها الظروف المحكومة بوجود الأسرة إذا ما تمت مرافقتهم أو لم شملهم للحياة بالمهجر، ويحكم عليها الفرد ذاته، خاصة إذا ما استثنى طالبي اللجوء السياسي أو الإنساني. أما من قدموا للمهام الأخرى قصيرة الأجل، كالدراسة وتمثيل بلدانهم دبلوماسياً فهم ليسوا بمهاجرين⁽¹²⁾.

أما فوائد الهجرة فهي جمة، وهي انسياب العائد النقدي المتمثل بالتحويلات من دخول العمالة من بلد المهجر والمحتوية للنقد والسلع العينية، الذي، وفقاً لتقرير البنك الدولي، بلغ نحو 3.7 بليون دولار في العام 2016، وشكل نحو 12.19% من الدخل المحلي الإجمالي، كما ارتفع المبلغ إلى 3.8 مليون دولار

(12)Al-Iriani, Mahmood, Migration, Remittances and Economic Development in YAR, Iowa State University, MA, Department of Economics, Ames Iowa, 1987

في العام 2017 ليشكل 27% منه، وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي⁽¹³⁾. والسبب بالزيادة في المساهمة هو تناقص الإنتاج المحلي من السلع والخدمات في العديد من القطاعات الاقتصادية؛ لارتفاع أسعار مصادر الطاقة، وعدم انتظام توليدها، وتحول أولويات استخدامها بسبب الحرب الدائرة.

لقد مكنت هذه التحويلات- على مدى أكثر من 40 عاماً- المهاجرين وذويهم من تحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية، ابتداءً من رفع مستوى الدخل، مروراً بالتغذية الجيدة، والملبس النظيف، والمسكن، وتحسن المستوى الصحي، بل مكنتهم تلك التحويلات من اقتناء الأجهزة الحديثة والسيارات، حيث غيرت التحويلات من أوضاعهم الاجتماعية، وأحياناً مجازاً الطبقيّة؛ كون امتلاك البعض للمال قد رفع من جاههم عند الغير، ومنهم من ازدادت رقة ممتلكاتهم وعززوا حضورهم بالبناء في الريف والمدن، إلا أن تلك التحويلات في مجملها لم تلق الأوعية الاستثمارية المناسبة لاستيعابها في قطاعات الاقتصاد، وعليه فقد ذهب معظمها منصّباً للقطاع الاستهلاكي العائلي، مما أتاح مساهمة التحويلات في تمويل الاستيراد للسلع الاستهلاكية التي شكلت 29.2% من تمويل الاستيراد في العام 2012، وقفزت إلى 58.9% في العام 2016⁽¹⁴⁾. ومع ذلك فإن مساهمة المهاجرين في الاقتصاد الوطني تتزايد على حساب بقية المكونات الداخلية، وخاصة في السنوات الأخيرة، إذ تقدر نسبة الإعالة المعتمدة

(13) Ministry of Planning and International Cooperation, Economic Studies and Forecasting Sector, Yemeni Expatriates Remittances Last Resources Under Threat, Yemen Socio-economic Update 2018

(14) Reginal Economic Outlook Update; World Economic and Financial Surveys. Middle East and Central Asia. International Monetary Fund April 2021

<https://www.google.com/search?q=regional+economic+outlook+update%3B+world+economic+and+financial+surveys.+middle+east+and+central+asia.+international+monetary+fund+april+2021>

(14) تقرير عودة قسرية لآلاف اليمنيين.. تهاوي التحويلات. الموقع بوست، العربي الجديد،

20 أغسطس 2021. <https://almawqea.net/news/62730>

على تحويلات المهاجرين بنحو 35% بين الأسر اليمنية⁽¹⁵⁾، وهي نسبة عالية. إلا أن البنك الدولي يفيد في العام 2019 أن 1 من كل 10 أفراد في اليمن يعتمد على التحويلات المالية التي وصلت في العام نفسه إلى 3.8 بليون دولار لتشكل قرابة 13% من الدخل المحلي الإجمالي⁽¹⁶⁾. ونظراً لأهمية تحويلات المهاجرين، وبناء على مؤشرات التنمية العالمية لنحو 80 دولة نامية خلال الفترة 1974-2014م، فقد اتضح أن الزيادة المتوسطة بنسبة 1% من التحويلات إلى داخل البلد تؤدي إلى زيادة نمو قدرها 0.07% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل، وذلك النمو ما هو إلا نتاج تأثير ديناميكية المضاعف الاقتصادي لتحويلات المهاجرين من الخارج في التنمية.

إلا أن أضرار الهجرة قد تكون واضحة، خاصة الهجرة طويلة الأمد، وفقاً لـ سوانسن⁽¹⁷⁾ الذي يجادل بأنها في غير صالح الاقتصاد الوطني، بل تؤدي إلى التبعية الاقتصادية، والاعتماد على العالم الخارجي في استيراد متطلبات البلد من السلع الضرورية، وخاصة الغذائية. والحقيقة التي يجب توضيحها هي أنه كان للقطاع الزراعي دور مشهود في تغطية معظمها، رغم أنها كانت تقوم على زراعة الكفاف المعتمد على الأسر الممتدة بعمالتها، وضالة نصيب الفرد من الإنتاجية الزراعية⁽¹⁸⁾، وكذلك تضائل نصيبها من الدخل المحلي الإجمالي

(15) Regional Economic outlook

(16) Remittances to Yemen Plummet as needs surge amid war and Coronavirus, OCHA 2021
<https://reliefweb.int/report/yemen/remittances-yemen-plummet-needs-surge-amid-war-and-coronavirus>

(17) Swanson, J.C. Emigration and Economic Development, the case of Yemen Arab Republic. Boulder, Westview press 1979

(18) Nouisser, Ameen The Agricultural Dilemma in Yemen Arab Republic , University of Colorado, MA Thesis, Department of Economics, Boulder Colorado, 1986

(الجدول 2)، ناهيك عن محدودية الأراضي الزراعية، وصعوبة استصلاح أراضٍ جديدة؛ نظراً لارتفاع تكاليف الاستصلاح، وصعوبة استخدام الميكنة الزراعية لعدم توافر المساحات الصالحة الكافية للزراعة الأفقية الممتدة. وتزداد العملية صعوبة إذا ما علمنا بعدم انتظام الري بالأمطار، ونضوب المياه الجوفية نتيجة للاستخدام الجائر للمياه التي تذهب لإرواء زراعة محاصيل إنتاجية أعلى قيمة أو عائداً نقدياً، تخصص له سنوياً المزيد من الأراضي الصالحة للزراعة على حساب محاصيل استراتيجية كان يمكن أن تخفض من تسرب العملة الصعبة لشراء الغذاء. فمحصول القات أقل منفعة اقتصادية كونه لا يساهم قط في سد الهوة للأمن الغذائي الوطني، وعلى العكس نجد هذا المحصول يستحوذ سنوياً على مساحات متزايدة من الأراضي الزراعية الخصبة تصل لأكثر من 145 ألف هكتار، إضافة إلى أن القطاع الزراعي، على الرغم من الجهود التي بذلت، مازال في معظمه قطاعاً تقليدياً، وهو في حاجة إلى التحديث وإدخال وسائل التكنولوجيا الحديثة للري والمخصبات والبذور الحديثة المقاومة للجفاف، للرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الاستراتيجية. ولهذا تناقص بشكل تدريجي اتجاه نصيب إسهام القطاع الزراعي النسبي وليس المطلق، خلال الفترة 1975-2020 من 70% إلى 13% في الفترة ذاتها (جدول 2)، وهو عكس اتجاه القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومنها القطاع الصحي الذي تنامي بفعل دخول استثمارات القطاع الخاص في المستشفيات، وانعكس على مستوى ارتفاع معدلات الأعمار وانخفاض معدل الوفيات، (كما في جدول 2. الذي يبين اتجاه مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط ارتفاع الأعمار للفرد، وتحويلات المغتربين للأعوام 1975-2020م).

جدول (2) مساهمة القطاع الزراعي ومتوسط ارتفاع الأعمار للفرد وتحويلات المغتربين

التوصيف العام	% مساهمة القطاع الزراعي في الدخل المحلي الإجمالي	ارتفاع معدل الأعمار للفرد بسنوات توقعات الحياة	تحويلات المغتربين بالبلليون دولار
1975	70	45	0.4
1984	52	50	1.2
1986	45	52	1.3
1993	31	54	2.3
2013	17	58	3.2
2016	15	59	3.7
2020	13	61	3.8

تم إعداد وتنسيق الجدول بالاعتماد على مصادر متعددة مختارة من جداول وزارات حكومية ومنظمات دولية

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي اليمني الكلي وتنبؤاته قصيرة الأجل، الخاص بالفترة 2000-2022م، فيمكن إيجاز مؤشرات اتجاهها من خلال الجدول (3) أدناه، إذ يلاحظ فيه أن الاحتياطات الرسمية للاستيراد في المتوسط للفترة 2000-2017 كانت تكفي لاستيراد 6 - 8 أشهر من السلع الضرورية، بينما نجدها لا تكفي إلا لشهر واحد في العام 2022، وهو أحد مؤشرات الاختلال الهيكلي للاقتصاد الوطني الناتج عن استمرارية وضع البلد غير المستقر. والأقصى من ذلك تدهور الاحتياطي الإجمالي من العملة الصعبة 4.4 بليون دولار بمتوسط الفترة ما بين أعوام 2000-2017م، إلى 0.8 بليون في العام 2020. والملفت للانتباه أن هذا الجدول المفرغ من جداول تقرير صندوق النقد الدولي بمؤشراته فيما يخص اليمن لا يحتوي على أرقام الصادرات النفطية أو عوائدها؛ لأن التقرير لا يشمل اليمن، أو يصنفها كدولة منتجة للنفط والغاز، ومع ذلك فالجدول (3) يشرح دون شك جمود، إن لم يكن تدهور، الوضع الاقتصادي الكلي، على الرغم من تنبؤات صندوق النقد الدولي المتفائلة للأعوام 2021-2022م.

جدول (3) المؤشرات والتنبؤات الاقتصادية لليمن 2017-2022م، بناء على تقرير الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لصندوق النقد الدولي.
جدول (3) المؤشرات والتنبؤات الاقتصادية لليمن 2017-2022م

الأعوام						التوصيف/العام
2022	2021	2020	2019	2018	-2000 2017	
2.5	0.5	5.0-	2.1	0.8	00	% نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP
25.8	25.1	20.1	22.6	23.5	24.9	الناتج المحلي الإجمالي بالبيون \$
19.2	30.6	26.2	10.0	27.6	13.5	معدل الرقم القياسي لأسعار للمستهلك CPI
19.2	30.0	26.2	10.0	27.6	13.5	% التضخم في الأسعار
52.2	68.2	57.1	59.0	49.1	14.8	% نمو النقود العامة
6.2-	6.1-	9.6-	5.3-	7.8-	3.8-	صافي الاستدانة والإقراض الحكومي من GDP
6.2-	6.1-	9.6-	5.5-	8.0-	3.8-	% الميزانية المالية العامة إلى الـ GDP
5.2	4.9	5.7	8.0	6.2	25.9	إيرادات الحكومة كنسبة من GDP المحلي، باستثناء المنح
67.9	73.0	83.2	76.5	74.5	52.1	إجمالي الدين العام إلى الدخل المحلي الإجمالي
67.6	72.5	82.6	75.8	73.8	48.0	% الدين الصافي الكلي إلى الدخل المحلي الإجمالي
1.2	1.2	1.0	1.6	1.3	6.3	صادرات السلع والخدمات بالبيون \$
9.4	9.2	7.5	10.7	8.8	8.2	استيراد السلع والخدمات بالبيون \$
2.0-	2.1-	0.5-	0.9-	0.5-	0.6-	الحساب الجاري بالبيون \$
2.5-	2.2-	- 11.9	4.0-	2.0-	0.6-	الحساب الجاري كنسبة من GDP
0.9	0.9	0.8	1.4	2.3	4.4	الاحتياطي الإجمالي بالبيون \$
26.2	30.3	29.9	31.5	30.7	29.6	الدين الخارجي كنسبة من GDP
1.0	1.1	1.1	2.3	2.6	6.8	الاحتياطيات الرسمية للاستيراد بالأشهر

Source: Reginal Economic Outlook Update; World Economic and Financial Surveys. Middle East and Central Asia. International Monetary Fund April 2021

وبغض النظر عن التنبؤات الدولية للأعوام 2021-2022م، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، فإنه يلاحظ عليها- من خلال الجدول (3)- انتشار النمو السلبي وانحدار الاتجاهات للعديد من مؤشرات الاقتصاد اليمني، وخاصة ما اعترى الناتج المحلي الإجمالي للعام 2020 الذي بلغ -5%، وهي أعلى نسبة تدهور عرفها الناتج المحلي الإجمالي الذي انخفض متوسطه من قرابة 25

بليون دولار للفترة 2000-2017 إلى 20 بليون دولار في العام 2020. كما ارتفع التضخم لأكثر من 100% ووصل إلى 400% بسبب الحرب وثنائية العملة والاقتصاد، وكذلك يبرز النمو الكبير العسير كبحه للنقود الذي ارتفع أكثر من 360% خلال الفترة ذاتها، مسبباً تضخماً جامحاً غير معهود من قبل. ويأتي ذلك مع غياب سياسات نقدية واضحة تزامنت مع انخفاض الإنتاجية للسلع والخدمات في كل القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي. ويستخلص ذلك بوضوح من خلال انخفاض الصادرات للسلع والخدمات (ما عدا النفط والغاز) من 6.3 بليون إلى 1.0 بليون دولار، بنسبة لا تشكل إلا قرابة 15% مما كانت عليه خلال نفس الفترة التي ترافقت مع استمرار التصاعد النسبي لمنوال الاستيراد عبر السنين. وعلى العموم، يلاحظ أن هذا التدهور الاقتصادي يصعب احتواؤه في الأجل القصير والمتوسط، لاسيما في ظل ظروف الحروب العنيفة وتداعياتها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، إضافة إلى تدهور العملة وانخفاض ميزانية الدولة بفعل تدهور إيراداتها، وتراكم الديون، وهروب الرأسمال والاستثمارات المصاحبة لهجرة العقول، إضافة إلى ضعف وهشاشة البنية التحتية التي هي بحاجة ماسة إلى إعادة البناء.

لا شك أن هذه العوامل من شأنها إطالة استمرارية نزيف الاقتصاد الوطني المصحوب بتعثر مؤسسات الدولة، وانتشار البطالة، وضعف أداء وظائف الدولة، حيث قدرت العديد من المنظمات الدولية، نتيجة لشحة الموارد المالية والطعام من ناحية، ولصعوبة توفير الاحتياجات ووصولها للمحتاجين من ناحية أخرى، وتحديدًا في الربع الثالث من العام 2021م، أن 80% من السكان باليمن يقعون تحت خط الفقر وبحاجة إلى مساعدات غذائية عاجلة، وكى لا تشب أزمة إنسانية ينبغي تداركها بتوفير الاحتياجات الضرورية للحيلولة دون وقوع

المجاعات التي كانت منتشرة باليمن في أواسط الأربعينيات من القرن المنصرم. ولا شك أن هذا الوضع الاقتصادي المتدهور قد يطول بسبب عدم الاستقرار واستمرار الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تدور حول صراع الاستحواذ على السلطة، وتنازع الأدوار لا توزيعها بين مختلف القوى السياسية ومناطق نفوذها في الأجل المتوسط على أقل تقدير. إن من الأهمية بمكان أن نقر بأن هناك ضرورة قصوى لاستحداث وقيام برامج تنموية استثمارية اقتصادية واجتماعية مختلفة، يساهم فيها الجميع، بما فيهم المهاجرون، تسعى إلى النهوض بالقطاعات التنموية، وإعادة مؤشرات الاقتصاد إلى نصابها الإيجابي المنشود.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية

للكشف عن التأثيرات المتبادلة للمهاجرين اليمنيين في أمريكا

للإجابة العلمية على مجمل الأسئلة الخاصة بهذه الدراسة، كان لا بد من القيام بالدراسة الميدانية لكي نستقي الإجابات مباشرة من المهاجرين أنفسهم كعينة مستهدفة. وقد تم استخدام استبيان تضمن محتواه بعض محتوى استبيان الدراسة الأساسية، مع الاختلاف في التصميم، وقام في معظمه على أساس الإجابة المتعددة لكل سؤال من أسئلة هذه الدراسة، حيث وضع لكل سؤال مجموعة من الفقرات (الإجابات المتعددة)، وهو ما يتيح لكل مُسْتَبَيِّن اختيار ما يتفق معه للإجابة عن السؤال، (أي لا يوجد لكل فقرة بدائل سلم إجابة، كما هو التصميم المعتمد في استبيان الدراسة الأساسية، باستثناء بعض الأسئلة، وعلى وجه التحديد النتائج الواردة في الجداول: 4، و13، و14)، التي طُلب فيها من المستبين اختيار بديل واحد فقط من البدائل المتاحة. ولأسباب فنية تركز فقط على المهاجرين في الولايات المتحدة، وطبق الاستبيان على عينة مكونة من 160 فرداً.

مع العلم أن التطبيق على هذه العينة (160) الخاصة بهذه الدراسة تزامن مع تطبيق استبيان الدراسة الأساسية على عينة بلغ عددها (377) فرداً⁽¹⁹⁾.

نتائج الدراسة:

من خلال تحليل بيانات استجابة أفراد عينة الدراسة من المهاجرين اليمنيين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية على أسئلة الاستبيان⁽²⁰⁾، التي أفرزت

(19) الحكيمي، شائف. الدراسة التحليلية المقارنة للمسح الميداني للتأثير المتبادل للمهاجرين اليمنيين في مختلف بلدان المهجر اليمني.

(20) نويصر، أمين. التأثير المتبادل للمهاجرين اليمنيين على البلد الأم وبلد المهجر، محاضرة مقدمة للمشاركة في المعرض التجاري اليمني الأمريكي، مدينة ديكيتر، ولاية الباما، الفترة 27-30 يونيو 2021م.

كماً هائلاً من البيانات وفقاً للأسئلة المتعددة الخيارات، ومن خلال الإجابات التي تم تلقيها، وباستخدام التكرارات والنسب المئوية لإجمالي الإجابات المتعددة من إجمالي العينة، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وفقاً لأسئلتها، واستنتاج الاجابات المجدولة التي هدفت الدراسة للتحقق منها، وذلك على النحو الآتي:

الأسباب الرئيسية للهجرة

السؤال: أ) ما أسباب هجرتك الرئيسية إلى أمريكا؟

الجدول (4) الأسباب الرئيسية للهجرة إلى أمريكا

ترتيب الخيارات	الإجابة وفقاً لترتيب الأولويات من بين خمسة من الخيارات اختر واحدة من الإجابات كسبب رئيسي	عدد التكرار	% من العدد الكلي 160
1	تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي	94	59%
2	الهروب من الضغوط الاجتماعية	29	18%
3	مجاراة الأهل والجيران	22	14%
4	الفقر وتغيير الوضع الاجتماعي	10	6%
5	الهروب من الأوضاع السياسية	5	3%
	المجموع	160	100%

من الجدول (4) نجد أن السبب الرئيسي للهجرة هو تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي، حيث جاء بالمرتبة الأولى بنسبة 59% من المستجيبين، وهي أعلى نسبة، يليها سبب الهجرة، وهو الهروب من الضغوط الاجتماعية بنسبة 18%، في المرتبة الثانية حيث كانت أوضاعهم المعيشية لا بأس بها، ولكن تحت وطأة عدم الاستقرار الاجتماعي وجدوا أنفسهم مضطرين للهجرة. أما في المرتبة الثالثة بنسبة 14% فقد برزت فئة هاجرت بسبب نظرة أهلهم وذويهم بعين الإعجاب أو الحسد للغير، فتطلعت عائلاتهم إلى دفعهم للهجرة لكي يجاروا بقية أهلهم أو جيرانهم الذين هاجروا، أو عادوا وتغيرت حياتهم إلى الأفضل، وينبغي محاكاتهم باقتناء مثل ما يملكون، وألا نتخلف عن مواكبتهم، "وما في حد أحسن من حد".. وهي ظاهرة سلوكية اجتماعية اقتصادية

سيكولوجية. أما الفئة الرابعة وتشكل نحو 6% فقد دفع بها الفقر المدقع، أو أنهم كانوا يعملون في أعمال يستنقص الغير مزاولتها، مما دفعهم للهجرة، والفئة الخامسة لا يشكلون إلا 3% تقريباً لجأوا للهجرة بسبب المضايقات السياسية التي أجبرتهم على الرحيل من ديارهم خوفاً على أنفسهم، ووجدوا في المهجر أماناً وراحة بال، وحياء أفضل.

السؤال: (ب) ما الأسباب الأخرى التي دفعتك للهجرة إلى أمريكا؟

جدول (5) الأسباب الأخرى للهجرة إلى أمريكا

السؤال	الحكم والإجابة بنسبة الموافقة	عدد التكرار	% من العدد الكلي 160
1	ندرة فرص العمل باليمن وتدني المعيشة	114	71%
2	تزايد الطلب للأيدي العاملة ببلد المهجر	54	34%
3	العائد من العمل ببلد المهجر أكبر	150	94%
4	رغبة ببناء الأسرة	74	46%
5	النظرة الدونية بسبب المهنة أو لون البشرة أو المولد	14	9%
6	رغبة في تعزيز المكانة الاجتماعية	27	17%
7	النزاعات والصراعات السياسية والاجتماعية	13	8%
8	قصور المؤسسات الثقافية وقلة دعم المبدعين	99	62%

بالنسبة للجدول (5) فقد أجاب 71% من المفحوصين بأن الدافع لهجرتهم هو ندرة الأعمال وتدني المعيشة؛ لأن المستوى التعليمي لأغلبهم متدنٍ، ومعظمهم من الأرياف. إما عن علمهم بأن هناك تزايداً في الطلب على الأيدي العاملة، فكانت استجاباتهم منخفضة ولم تشكل إلا ثلث عددهم؛ والسبب في ذلك أنهم ليسوا على دراية بأوضاع سوق العمل الأمريكي، ولا المنطقة التي سيستقرون بها بعد. أما بخصوص العائد عن العمل ببلد المهجر، فالنسبة عالية والدافعية مرتفعة، وهي 94%، لمعرفتهم بأنهم إذا ما حصلوا على عمل فإن الدخل في كل الأحوال سيكون أعلى من دخولهم قبل الهجرة، وعند سؤالهم إن كان دافعهم للهجرة هو بناء أسرة، كان الجواب بنسبة 46%، لأن معظمهم كانوا متزوجين قبل الهجرة. أما عن دافع الهجرة بسبب النظرة الدونية، أو

المهنة، أو اللون، أو المولد فجاءت الإجابة بنسبة 9% من المهاجرين هاجروا بسبب النظرة الدونية العنصرية، والمعاملة السيئة التي مورست تجاههم لأسباب غير موضوعية، كمكان المولد، والشكل، واللون، وطبيعة المهنة. أما عن سبب الهجرة رغبة في تعزيز المكانة الاجتماعية فكانت الإجابة بنسبة 17% وهي تكشف عن تطلعات هؤلاء المهاجرين ورغبتهم في تغيير نظرة الآخرين لهم، وهو شعور من يريد أن يثبت للآخرين ذاته، وأنه لم يعد ذلك الذي كان قبل الهجرة، فأصبح يمتلك مكانة أعلى، فهو موضع احترام وتقدير ولديه أصحاب ومرافقون، وتغير وضعه الاجتماعي من رعوي إلى شيخ. أما عن نسبة دافع الهجرة بسبب الصراع أو لأسباب سياسية فهي متدنية ولا تشكل سوى نسبة 8%، وأغلبهم كانوا ينتمون إلى أحزاب سياسية، أو أسر كانت في سدة الحكم، فتمت هجرتهم بسبب خسارة الصراع، أو بطلب اللجوء السياسي. أما عن الدافع للهجرة بسبب قلة الدعم للمبدعين، فيرون أن هناك قصوراً من المؤسسات في تشجيع المبدعين والمتعلمين من قبل الدولة بنسبة 62%، وهناك بعض الحوادث الطارئة للفنانين، وهذا يؤدي إلى إحباط الناس.

الصعوبات والفرص في بلد المهجر (أوضاع المهاجرين في أمريكا)

السؤال: ج) ما أهم الفرص والعوائق التي واجهتك في بلد المهجر؟

جدول (6) أوضاع المهاجرين في أمريكا

السؤال	الحكم والإجابة بنسبة الموافقة	عدد التكرار	% من العدد الكلي 160
1	صعوبة فرص الاستثمار بأمريكا	27	17%
2	وجود فرص الاستثمار الشخصي بأمريكا	115	72%
3	توجد فرص تحسين الدخل	149	93%
4	افتقار المهاجرين إلى المهارات في تطوير أعمالهم	114	71%
5	تدني المستوى التعليمي بأوساط المهاجرين	130	81%
6	صعوبة الاندماج أهم معوقات تطوير أعمال المهاجرين	107	67%
7	اللغة كعائق للاندماج في المجتمع الأمريكي	128	80%
8	أهم مشاكل الغربة هي العادات والتقاليد	85	53%

تدور الأسئلة في الجدول (6) حول أوضاع المهاجرين في بلد المهجر أمريكا، وكيف ينظرون إليها أو يتفاعلون معها من حيث الفرص المتاحة والمشاكل أو المعوقات التي تعترض معيشتهم وتعاملاتهم، فنجد أن نسبة 17% فقط منهم يجدون أن هناك صعوبة في الاستثمار، وذلك يعني ضمناً أن الاستثمار سهل للغالبية المكتملة وهي 83%، مما يدل إلى حد كبير على متاحة الفرص. أما عند توجيه السؤال حول الاستثمار الشخصي، تأتي الإجابة بنسبة 72% منهم يرون وجود الفرص، أي أنهم قادرون على الاستثمار، وبخصوص فرص تحسين الدخل، يرى الأغلبية بنسبة 93% أن الفرص بشكل عام متاحة لذلك، إلا أن السؤال عن افتقار المهاجرين إلى المهارات في تطوير أعمالهم، فإن 71% منهم يرون أن أعمالهم التي يقومون بها لم تتغير، والحقيقة أن مهاراتهم محدودة لا تتعدى امتلاك محل أو محلات تتم إدارتها بطريقة تقليدية، أو الدخول في شراكة ليتناوبوا على إدارتها مع آخرين، ويظل حجم التجارة محدوداً مخافة تحمل المخاطر الناتجة عن التوسع أو تغيير النشاط؛ وذلك بسبب أن نحو 81% منهم محدودو المهارات الإدارية والتعليم، ويحملون الشهادة الثانوية أو أقل، ولا يخضعون لدورات تدريبية، أو يتلقون معارف جديدة. أما عن صعوبة الاندماج بالمجتمع الأمريكي، فيرى 67% أن صعوبة الاندماج تعد من أهم معوقات تطوير أعمال المهاجرين، ونسبة 80% منهم يعززون ذلك أولاً، لعدم إجادتهم للغة، وأن امتلاكهم لكلمات معدودة تكاد تكفي للتعاملات اليومية المرتبطة بأعمالهم، وأيضاً عدم توافر الوقت لبناء علاقات خارج إطار العمل، وثانياً، لامتداد فترة أعمالهم في مقارها إلى 12 ساعة عمل، ناهيك عن عدم اختلاطهم، وحصر سكنهم في سكن جماعي أو على مقربة من بني جلدتهم، وتحديثهم بلهجاتهم المحلية. أما عن العادات والتقاليد، فيرى 53% منهم أنها

تشكل عائقاً ولا تتماشى مع عادات المجتمع الأمريكي؛ لأنه لا توجد علاقات مشتركة مع غيرهم، حيث يجتمع اليمنيون مع بعضهم البعض، فمحدودية علاقاتهم وندرة الاختلاط بالمجتمع أو الجاليات الأخرى هي أيضاً محدد آخر للاندماج بالمجتمع الأمريكي، وليس الدين.

السؤال: (د) ما المشاكل والممارسات المعيشية في بلد المهجر؟

جدول (7) المشاكل والممارسات المعيشية في بلد المهجر

السؤال	الحكم والإجابة بنسبة الموافقة	عدد التكرار	% من العدد الكلي 160
1	تعارضات ومشاكل المغتربين التجارية تنتهي بالتفاهم	154	96%
2	للجاليات ولجمعيات دور إيجابي في دعم المهاجرين	112	70%
3	حرية التعبير والعلاقات مع السلطات في أمريكا ممتازة	146	91%
4	نقل الصراع السياسي والحزبي للمهجر يؤثر سلباً	158	99%
5	المشاركة في الأنشطة السياسية والحزبية اليمنية بالمهجر	29	18%
6	متاحية ممارسة الحقوق السياسية والانتخابات بأمريكا	136	85%
7	فرص تنمية الميول المعرفية والثقافية والرياضية بالمهجر	51	32%
8	الانفتاح على المجتمعات المهاجرة الأخرى ببلد المهجر	24	15%

نظراً لأن الغالبية العظمى من المهاجرين يعملون بالتجارة والأعمال الخاصة، ولأن النمط السائد بينهم هو الشراكة كأسهم أو نسب في المحلات، فإنه يظهر بينهم أحياناً تنازع المصالح أو المحاكاة، والتنافس الضار في فتح المحلات المماثلة في نفس المناطق أو المربعات، خاصة في المدن. وتبرز التعارضات وفقاً للجدول (7)، التي غالباً ما يتم حل 96% منها عبر الإصلاح والتراضي فيما بينهم دون اللجوء إلى القانون أو المحاكم، تفادياً للتطويل أو للخسارات القانونية التي ستكلفهم الكثير من الجهود والأموال المدفوعة للمحامين. كما أن للجاليات ورموزها أثراً طيباً بدعمها للمهاجرين الذين يرى 70% منهم أن الجاليات والجمعيات تلعب أدواراً إيجابية في المساعدة على حل المشاكل ولمّ شمل المهاجرين، وتوعيتهم ودعمهم؛ لأن أغلب رؤساء الجاليات

والجمعيات في مختلف الولايات منتخبون، وهم من التجار المتفرغين أو المتقاعدين ممن تربطهم علاقات جيدة مع أفراد الجالية والسلطات المحلية. أما عن حرية التعبير في أمريكا، فيرى 91% من المُسْتَبِينَين بأنها ممتازة، وكل فرد قادر أن يعبر عن نفسه، والعلاقات مع السلطات ممتازة في ظل القانون، وعن نقل الصراع السياسي من الداخل إلى أوساط المهاجرين، يرى 99% من المهاجرين أن لها أثراً سلبية جمة على المجتمع اليمني بالمهجر، بخلفها لأجواء صراع ومشاحنات هم في غنى عنها، وتؤدي إلى وأد روح التعاون وإلى تشتتهم وبروز النزاعات التي لا تخدم المصالح المشتركة للمهاجرين. أما المشاركة في الأنشطة السياسية اليمنية بالمهجر، فهي لا تتجاوز 18%، خاصة في المدن التي يتواجد فيها اليمنيون بكثافة. وبالنسبة لمتاحية ممارسة الحقوق السياسية والانتخابات بأمريكا، فنجد أن 85% من المهاجرين يقولون إنها متاحة، وبالنسبة لتنمية ميول وقدرات المهاجرين، فإن قرابة 32% منهم يقولون إن فرص تنميتهم لميولهم المعرفية والثقافية والرياضية بالمهجر غير متاحة؛ لأن الغالبية منخرطون في أعمالهم الروتينية التجارية، ويقضون وقتاً أكبر في العمل، ويرون في هذه الأنشطة إهداراً للوقت والمال الذي هاجروا من أجله. أما عن الانفتاح على المجتمعات الأخرى، فهي في أدنى حدودها بنسبة 15% لعدم وجود القواسم والمصالح المشتركة، ناهيك عن صعوبة استخدام اللغة إلا في حدودها الدنيا.

تأثيرات المهاجرين على اليمن

السؤال هـ) ما تأثيراتك الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع اليمني؟

جدول (8) تأثيرات المهاجرين على اليمن

السؤال	الحكم والإجابة بنسبة الموافقة	عدد التكرار	% من العدد الكلي 160
1	لا يدخرون في البنوك اليمنية	152	95%
2	يرسل المهاجرون تحويلاتهم بالطرق الرسمية	157	98%
3	شركاء أو مساهمون في مؤسسات تجارية استثمارية	19	12%
4	يستثمرون في العقارات أو البناء الشخصي في مناطقهم	106	66%
5	يستثمرون في العقارات والبناء في المدن الرئيسية بقربهم	15	9%
6	لا يستثمرون	40	25%
7	المساهمة في مشاريع الخدمات على مستوى مناطقهم	141	88%
8	التواصل مع الأهل والأصدقاء	150	94%
9	المشاركة في حل المشاكل الأسرية والاجتماعية بمناطقهم	125	78%
10	المساهمة بدعم المبادرات التنموية الخيرية المجتمعية	113	71%

السؤال المهم للشق الأول من أهداف الدراسة هنا يدور حول مدى إسهام المهاجرين اليمنيين في اقتصاد بلدهم الأم، وهو سؤال تدور حوله هذه الدراسة. ونلاحظ من الإجابة الأولى في الجدول (8) أن 95% من المهاجرين اليمنيين لا يدخرون في البنوك اليمنية، وهو عامل سلبي، أي أن معظم تحويلاتهم لا يتم استيعابها، وتذهب إلى استخدامات أخرى أغلبها استهلاكية. ويتم إرسال 98% من هذه التحويلات بالطرق الرسمية عبر البنوك أو عبر شركات التحويلات المصرح لها، والمحددة للمبالغ الفردية المحولة وفقاً للقانون ولتعليمات السلطات المالية الأمريكية، ولهذا يلجأ الأفراد إلى طرق بديلة، أما نسبة من يستثمرون أو يشاركون في أعمال تجارية أو إيجارات لعقارات امتلكوها في اليمن، فهم 9% من المُستبنيين، وهي نسبة متدنية، ومن يستثمرون استثمارات شخصية بشراء العقارات أو بناء مساكنهم الخاصة فتصل نسبتهم إلى 66%. ومن يستثمرون

في العقارات والبناء في المدن الرئيسية يشكلون 9% . وقد وجدت الدراسة أن 25% لا يستثمرون، أما نسبة مساهمة المهاجرين في مشاريع الخدمات والبنيات الأساسية في مناطقهم الريفية فقد كانت مرتفعة بشكل ملحوظ لتصل إلى 88%، وذلك يدل على تعاونهم مع أهاليهم في تطوير وتوفير الخدمات لمناطقهم الريفية والنائية التي لا تصلها المشاريع الحكومية. أما عن مدى ارتباطهم وتواصلهم مع الأهل والأصدقاء فإن 94% يقولون إنهم يتواصلون دائماً أو غالباً مع أهلهم وأصدقائهم بالداخل بصفة مستمرة، كما أن 78% منهم يشاركون في حل المشاكل الأسرية والاجتماعية في مناطقهم، ويقوم 71% منهم بالمساهمة في دعم وتمويل المبادرات التنموية، كتشييد وصيانة الطرقات الفرعية الريفية، والمساهمة في بناء المدارس أو فصول المدارس والمساجد، وحفر الآبار وتوصيل المياه، ومشاريع الكهرباء، وتوصيل الدعم الخيري لكلٍ من المدرسين، والصحيين، والأسر الفقيرة. وقد ارتفعت معدلات الإعالة للأهل والجيران والمحتاجين خلال فترة الحرب بشكل ملحوظ بين المهاجرين.

تأثيرات المهاجرين في السياسة اليمينية

السؤال: (و) ما تأثيراتك السياسية والتعليمية والثقافية على المجتمع

باليمن؟

جدول (9) تأثيرات المهاجرين السياسية والثقافية

السؤال	الحكم والإجابة بنسبة الموافقة	عدد التكرار	% من العدد الكلي 160
1	أساهم بالفعاليات السياسية الرسمية باليمن	32	20%
2	أشارك في نشر الوعي السياسي والحقوقى	88	55%
3	أدعم مشاريع ومبادرات التعليم	117	73%
4	أدعم المبدعين في مجال الثقافة	75	47%
5	أساهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا المتاحة إلى اليمن	56	35%

عن مساهمة تأثير المهاجر في السياسة اليمنية، نجد من الجدول (9) أن 20% منهم مهتمون بحضور الاجتماعات السياسية أو الحزبية؛ كونهم أعضاء في هذا الحزب أو ذلك، ولكنَّ لهم دوراً سياسياً أكبر، حيث إن 55% منهم يساعدون في نشر الوعي السياسي والحقوقى بين أفراد المجتمع، كما يدعمون مبادرات التعليم بنسبة 73%، وهي نسبة عالية نظراً لتطور وعيهم بأهمية العلم، وفي الوقت نفسه يدعمون أيضاً مجال الثقافة والمتقنين بنسبة 47%، أما إسهامهم في نقل التكنولوجيا فلا يشكل سوى 35%، يتصدر ذلك إدخالهم لأجهزة وبرامج الكمبيوتر المحمول والتلفونات الحديثة.

تأثيرات المهاجرين على بلد المهجر

السؤال: (ز) كيف يؤثر المهاجرون على مجتمع أمريكا بلد المهجر؟

جدول (10) تأثيرات المهاجرين على بلد المهجر

السؤال	الحكم والإجابة بنسبة الموافقة	عدد التكرار	% من العدد الكلي 160
1	أدخر من دخلي في البنوك الأمريكية وأسواق السندات	138	86%
2	أمتلك أسهماً في المحلات التجارية والمؤسسات الاستثمارية	58	36%
3	لا أمتلك مشروعاً استثمارياً خاصاً بي	118	74%
4	أساهم في دعم الخدمات الاجتماعية	19	12%
5	أشارك في خدمات تطوعية متنوعة للمجتمع	10	6%
6	أساهم في حملات التبرعات وفي أوقات الكوارث الداخلية	26	16%
7	ألتزم بكل قوانين بلد المهجر	136	85%
8	سأهم مجتمع المهجر الأمريكي في رفع وعي المهاجرين	128	80%

بالنسبة للشق الثاني من أهداف هذه الدراسة، المتمثل في تأثيرهم على بلد المهجر، فحول ادخارات المهاجرين يفيد الجدول (10) أن ما يربو على 86% يدخرون أموالهم بالبنوك الأمريكية، ومنهم من يستثمر بسوق السندات والبورصة، أما عن امتلاك المهاجرين لأسهم في المحلات التجارية والمؤسسات الاستثمارية فإن 36% أجابوا بالإيجاب بأنهم مشاركون لغيرهم

من المهاجرين أو مع أفراد عائلاتهم، وأن 74% لا يملكون مشاريعهم الخاصة بهم ولكنهم يعملون بالأجر الأسبوعي، أو الشهري كعمال، أو موظفين لدى الغير. أما نسبة من يساهمون بدعم أعمال الخدمات الاجتماعية فتصل إلى نحو 12%، وتنخفض إلى نسبة 6% للأعمال التطوعية المتنوعة للمجتمع الأمريكي. وعن المساهمة في حملات التبرعات أوقات الكوارث الداخلية بأمريكا ترتفع النسبة إلى 16% منهم، وهي نسبة منخفضة جداً تدل على ضعف دخولهم، بل تعكس اهتمامهم بمسأمتهم في دعم أهاليهم بالداخل اليمني، أما بالنسبة لمدى التزامهم بالقوانين الأمريكية فيقول 85% إنهم متقيدون بالقوانين والأنظمة الأمريكية، ويرى 80% أن معيشتهم وحياتهم وسط المجتمع الأمريكي قد ساهمت في رفع مستوى وعيهم.

تأثيرات المهاجرين على المجتمع الأمريكي

السؤال: (ح) ما تأثيرك السياسي والثقافي كمهاجر على مجتمع بلد المهجر؟

جدول (11) تأثيرات المهاجرين على المجتمع الأمريكي

السؤال	الحكم والإيجابية بنسبة الموافقة	عدد التكرار	% من العدد الكلي 160
1	أمارس حقوقي السياسية في بلد المهجر	104	65%
2	أعبر عن وجهة نظري بحرية في بلد المهجر	144	90%
3	نقل الصراع السياسي والاجتماعي لبلد المهجر يؤثر سلباً	149	93%
4	أشارك في الفعاليات والأنشطة الثقافية والاجتماعية	40	25%
5	أساهم في إحياء التراث والموروث اليمني بالمهجر	57	36%
6	أساهم في تشجيع المبدعين في الثقافة والرياضة والفن	82	51%

بشأن تأثير المهاجرين السياسي والثقافي في بلد المهجر، فإنهم يمارسون حقوقهم السياسية في الانتخابات، والجدول (11) يوضح أن 65% منهم يدلون بأصواتهم، وقد كان ذلك واضحاً بتصويتهم في الانتخابات المحلية وفوز مرشحيهم من الشباب اليمني في مجتمعهم المحلي أحياناً، وبترويجهم للأصوات في مناطق تواجدهم، وخاصة في ولاية مشيجن التي أدلى فيها أكثر من 40 ألفاً

بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2020م. (تصريحات ترامب بأن المهاجرين، ومنهم اليمنيون بالذات، هم من رجّحوا الانتخابات لصالح الديمقراطيين بولاية مشيجن)، كما أن 90% منهم يجدون متسعاً من الحرية للتعبير عن وجهات نظرهم دون تحفظ. أما عن مسألة نقل الصراع الاجتماعي السياسي بين أبناء المناطق إلى بلد المهجر، وهو سؤال مكرر وكان غير مباشر، بهدف التأكد من الإجابة على سؤال في موضع آخر، ولكن هنا أضيف له الصراع الاجتماعي، فنجد انخفاضاً بسيطاً جداً لا يتعدى 6% مقارنة بالسؤال السابق في جدول (7) في هذا المبحث. أما اشتراكهم في الفعاليات والأنشطة الثقافية والاجتماعية الأمريكية فيبدو من الجدول أن النسبة لا تشكل إلا 25% وهي متدنية؛ نظراً لأن معظم المستبنيين محكومون بأعمالهم التي لا تسمح لهم بالمساهمة إلا في أيام نهاية الأسبوع، وبالذات إن كان لديهم متسع من الوقت، وهو ما يندر بين اليمنيين؛ نظراً لارتباطهم بأعمالهم على مدار الأسبوع. أما عن إحيائهم للموروث الثقافي اليمني، فإن النسبة ترتفع لتصل إلى قرابة 36%، وذلك يعود إلى الاهتمام المتزايد لليمنيين بدورهم ومحاولاتهم لإثبات ذاتهم عبر عرض ثقافتهم المتنوعة وفقاً لمناطقهم، ورغبتهم بأن يتعرف المجتمع على عاداتهم وتقاليدهم، وهذا ما يبرز بشكل جلي في المدارس التي يدرس فيها أبناؤهم، وكذلك في المناسبات العامة، كالأفراح، والأعياد، والمهرجانات، والتظاهرات الثقافية، وأنشطة الجاليات والجمعيات اليمنية. أما بالنسبة لتشجيع المبدعين من أبناء وبنات الجاليات في مختلف المجالات الفنية، والرياضية، والثقافية، فيلقى دعماً بنسبة 51% من أفراد العينة، وهو اتجاه إيجابي يلاحظ انتشاره في مختلف المدن ذات الكثافة بالمهاجرين.

تحديد القطاعات المستفيدة من المهاجرين في أمريكا واليمن
السؤال: (ط) ما القطاعات الاقتصادية والخدمية المستفيدة من المهاجرين
في أمريكا واليمن؟

جدول (12) القطاعات المستفيدة من المهاجرين في أمريكا واليمن

الترتيب في أمريكا	القطاع المستفيد	عدد الأصوات	الترتيب في اليمن	القطاع المستفيد	عدد الأصوات
1	التجاري	124	1	العمراني	136
2	الخدمي	107	2	الخدمي	102
3	الصناعي	98	3	التعليمي	93
4	العمراني	59	4	التجاري	63
5	الصحي	53	5	الصحي	54
6	التعليمي	39	6	الصناعي	32
		المجموع 480			المجموع 480

وبخصوص القطاعات المستفيدة من وجودهم بالمهجر، ووفقاً للأولويات التي تم تحديدها من قبلهم، سواء ببلد المهجر أو باليمن باختيارهم من بين القطاعات الستة: ثلاثة قطاعات بأمريكا، وثلاثة أخرى باليمن. فعلى صعيد أمريكا، يرون بأن المستفيد الأول هو القطاع التجاري؛ لأن معظمهم يعملون بالتجارة، ويقدمون الخدمات للمجتمع الأمريكي الذي يأتي بالمركز الثاني، أما المركز الثالث فمن نصيب القطاع الصناعي الذي يبيعون ويسوقون فيه سلعه في متاجرهم، بدليل ما قدموه من خدمات خلال فترة جائحة كورونا 2020-2021م، يليه في المركز الرابع، القطاع العمراني، إذ يقوم اليمنيون بشراء العقارات للسكن أو للبيع، حيث يلاحظ انخراط المزيد من اليمنيين المتعلمين بالعمل في أنشطة أسواق العقارات، وكذلك القطاع الصحي الذي يحتل المركز الخامس في أولويات المستفيدين من القطاعات، حيث يشتري العديد منهم بوليصات التأمين الصحي؛ وذلك بسبب ارتفاع تكاليف التطبيب والعلاج الباهظة. وأخيراً، في المرتبة السادسة، يأتي القطاع التعليمي الذي لم يعطَ

الأولوية؛ لأن نسبة من ينخرطون في التعليم الجامعي من أبناء المهاجرين مازالت متدنية جداً، لاسيما أن نسبة التسرب من المدارس الأساسية مرتفعة بين البنين وليس البنات، إضافة إلى التكاليف الدراسية الجامعية العالية جداً، على الرغم من متاحية القروض التعليمية الحكومية المدعومة والتجارية المؤجلة. ويلاحظ استمرار بعض ذوي التفكير التقليدي المتحفظ من الآباء في تشغيل أولادهم بالمهن التي يزاولونها في المتاجر، وذلك لسرعة العائد منها، وهي نظرة قصيرة الأجل لاعتقاد البعض أن الدراسة تبديد لوقت الأولاد، على الرغم من اعترافهم بأهميتها، وبأن التعليم هو الفرصة البديلة الأعلى مردوداً في الأجل الطويل، وهو عكس ما يعتقد البعض أيضاً من أن العائد على الدراسة، وخاصة الجامعية، متدنٍ، والأكثر من ذلك أنها مضيعة للأولاد أنفسهم، وذلك لخشيتهم من استقلال الأولاد في بلد المهجر، خاصة أن معظم الآباء اليمنيين يعدون أولادهم مصدر دخل لا يقل أهمية عن الضمان الاجتماعي لهم، بل هم ذاتهم الضمان الاجتماعي في أنظمة الأسر الممتدة.

أما بالنسبة لأولوياتهم في ترتيب المستفيدين من هجرتهم وعوائدها من القطاعات بالداخل اليمني، فيتربع القطاع العمراني في المقدمة؛ وذلك لكثافة نشاط القطاع لبنائهم المساكن في مناطقهم أو في المدن، وكذلك بناء العمارات كاستثمار للتأجير. أما في المرتبة الثانية، فيأتي القطاع الخدمي، وخاصة الاستهلاكي للغذاء وتعاطي القات الذي يلتهم نصيب الأسد من عوائدهم ومدخراتهم، ويبرز في المرتبة الثالثة القطاع التعليمي، حيث يحرص المهاجرون على تعليم أولادهم في المدارس الخاصة في المدن أولاً، والحكومية في الأرياف ثانياً، ويشجعونهم إن أمكن على الالتحاق بالجامعات الحكومية والخاصة؛ وذلك لتدني الرسوم الجامعية. إلا أن هذا الوضع قد يجانب

الاستمرارية متجهاً إلى التوقف عن الدراسة، خاصة إذا قرر الأب إلحاق أبنائه به في المهجر. فمسألة مواصلة الدراسة في بلد المهجر يصبح موضع تساؤل، خاصة أمام إغراء الاشتغال بتوارث العمل الأكثر دخلاً على حساب الدراسة، وهو الوضع الذي درج عليه الكثير من المهاجرين تحت ذرائع متفاوتة. أما في المرتبة الرابعة فيحل القطاع التجاري؛ لأن أقل من 10% من المهاجرين مشاركون في أعمال تجارية في البلد، ويأتي القطاع الصحي في المرتبة الخامسة، وذلك لإنفاقهم على علاج أسرهم بالمستشفيات والمستوصفات بالبلد، وتفسيرهم إذا اقتضى الوضع للأقطار العربية المجاورة، خاصة إذا تعذر علاجهم في الداخل. وفي أسفل القائمة يأخذ القطاع الصناعي مكانه، ولا تلاحظ هناك للمهاجرين مساهمة أو استثمارات ملموسة إلا في حدودها الدنيا، فهم لا يعدو كونهم إلا مستهلكين للسلع الغذائية المصنعة.

التقييم الذاتي للمهاجرين

السؤال: (ي) ما نسبة ما تحقق من أهدافك أو أحلامك في المهجر؟

جدول (13) التقييم الذاتي للمهاجرين

الفئة الربعية	العدد	سنة الهجرة لأمريكا	نسبة تحقيق الأهداف%
100-75%	122	قبل أكثر من 20 عاماً	76%
74-50%	22	قبل عشرة أعوام	14%
49-25%	13	قبل أقل من 5 أعوام	8%
24-0%	3	قبل أقل من عامين	2%
المجموع	160		100%

تم وضع هذا السؤال كخيارات للمستبئين متدرجاً في نسبة تحقيق طموحاتهم من صفر إلى 100%، وكانت الإجابة حسب جدول (13) بأن الربع الأعلى من الفئة حققوا أهدافهم بنسبة تتراوح بين 75% و100%، وهم يشكلون ما يربو على 76% من العينة، وهم ممن هاجروا قبل حوالي 20 عاماً وأكثر، وقلة منهم

من المتعلمين، بينما احتل الربع الثاني 14%، منهم استطاعوا تحقيق أهدافهم بنسبة تتراوح من 50% إلى 74% من أهدافهم، وهم ممن هاجروا قبل نحو 10 أعوام. أما الفئة الثالثة فقد حققت أقل من 50% من أهدافها، وبمتوسط 8% وهم ممن هاجروا قبل 5 أعوام. وفي الأخير تقبع الفئة الرابعة التي تقل عن 24% ولا تشكل في متوسطها إلا قرابة 2%، وهي قلة قليلة لحدائتها هجرتها لأسباب سياسية.

التقييم الذاتي بالرضا عن تجربة الهجرة

السؤال: (ك) كيف تنظر إلى تجربتك بالهجرة، وهل أنت راضٍ عنها؟

جدول (14) الرضا عن تجربة الهجرة

النسبة	العدد	الحالة لتجربة الهجرة
80%	128	ناجحة ومجدية
19%	30	عادية
1%	2	فاشلة ومؤلمة
100%	160	المجموع

كان السؤال التقييمي رقم (14) حول مدى رضا المهاجرين عن هجرتهم، وقد جاءت الإجابات شبه متناسقة من السؤال التقييمي الذي سبقه. ف 80% من العينة يرون أن هجرتهم ناجحة ومجدية، وهم راضون عنها، بينما قرابة 19% يرون أنها عادية وهم راضون إلى حد ما، ولكنهم غير مباليين، ويرون أنها طبيعية جداً، أما 1.25% من العينة فقد أقرروا بأنها فاشلة ومؤلمة وغير موفقة.

الملاحظات والتوصيات العامة:

- 1- لاحظنا خلال العمل الميداني اليومي المتواصل الذي استمر 40 يوماً (تشمل أيام السبت والأحد) أن الجالية اليمينية في الولايات المتحدة الأمريكية توسعت بشكل لافت إلى ولايات جديدة، وتقدمت نوعياً بعد أن كانت محصورة في ثلاث ولايات كبرى هي: نيويورك، ومشيغن، وكاليفورنيا.
- 2- بفضل انخراط المهاجرين الجدد والجيل الثالث والرابع من المهاجرين القدامى في التجارة، لوحظ أن العديد منهم برزوا وسطروا قصص نجاح كرجال أعمال مرموقين في استثماراتهم بأرض المهجر، وكشخصيات عامة مؤثرة سياسياً واجتماعياً في المجتمعات المحلية والجاليات بمدنهم بمناطق وولايات تواجدهم.
- 3- ثَمَّنَ بعض المُسْتَبَيِّنِينَ هذه الدراسة التي نعمل عليها، وأملوا أن تُجرى دراسات إضافية تساعد على توصيف حال الجالية واحتياجاتها، وتُستكشف فرص تعزيز حضورها في المجتمع الأمريكي وتمتين صلتها بالداخل اليمني، وهناك حاجة إلى إنشاء شبكة لربط وتنظيم وتطوير الجاليات ببلد المهجر من خلال التقدم إلى السلطات البلدية والمحليات بمدن الولايات ومقاطعاتها، لدعم أنشطة الجاليات وتمويل مشاريعها الاجتماعية والتطويرية وغيرها، أسوة ببقية الجاليات.
- 4- يساهم رجال الأعمال، المغتربون في أمريكا، في تطوير مجتمعاتهم المهاجرة من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية، والاجتماعية، والإغاثية، والرياضية، والدينية، ويأمل من التقيناهم في تحقيق صيغة تكاملية مع الداخل اليمني من أجل إسهام مشترك في توفير منح ومقاعد دراسية في

- الجامعات والمعاهد الأمريكية لأبناء وبنات الجالية، وأيضاً للمتفوقين والمتفوقات من اليمنيين في الداخل.
- 5- ساهم ويساهم المغتربون في التخفيف من معاناة المواطن اليمني عبر التحويلات المنتظمة والتحويلات الداخلية والتبرعات، استشعاراً منهم بمسؤوليتهم تجاه أبناء وطنهم خلال الأزمات والحروب.
- 6- يتطلع أبناء الجالية، وخاصة أقطابها، إلى تأسيس بيوت تمويل تتولى رعاية ومساعدة أصحاب الأفكار الجديدة من الشباب والشابات والخريجين.
- 7- يتنامى حضور اليمنيين في الانتخابات العامة، ولوحظ تزايد رجال الأعمال الذين يتبرعون للحملات الانتخابية لمرشحي الحزبين الديمقراطي والجمهوري.
- 8- لم تعد الهجرة إلى أمريكا مقتصرة على الرجال، كما كان الحال قبل عقد ونصف، فالثابت أن نسبة مقدر من المهاجرين الجدد هي من فئة النساء، خصوصاً من الشباب، فضلاً عن تزايد التحاق أسر يمنية بعائلها في المهجر ضمن برامج لِمَ الشمل.
- 9- من المهم تعزيز التوجه الجديد للجالية باتجاه التعليم والتأهيل، والعمل على احتواء أسباب التسرب من التعليم، والتوعية بأهمية الاستثمار في التعليم، وتسخير الإمكانيات لتوفير منح دراسية، وإنشاء صناديق للتمويل التعليمي الجامعي.
- 10- العمل المشترك بين عدة جهات ومنظمات في الداخل اليمني والولايات المتحدة من أجل تطوير خطط واستراتيجيات مزمدة لتطوير الجالية اليمنية وتعزيز مكانتها.

- 11- شكى عدد من المُستبنيين من زيجات مختلطة، (أحد الوالدين غير يمني) من ممارسات تمييزية أثناء إقامتهم أو زيارتهم لليمن، أو عند استصدارهم وثائق قانونية من الجهات المختصة في اليمن.
- 12- انتشرت ظاهرة تعاطي القات بين المهاجرين اليمنيين من الفئات العمرية الشابة، وبلغ الأمر حد استئجار صالات، أو تخصيص قاعات، أو تجهيز دواوين في المنازل، لغرض التخزين.
- 13- انتشرت ظاهرة زواج الفيزال (الهجرة المصلحية) في أوساط المهاجرين من منطقة إب وما جاورها، وبمغلاة المهور من 40 إلى 70 ألف دولار، وقد انعكس ذلك سلباً على أعداد متزايدة من أبناء المهاجرين ذوي الدخل المحدودة بصفة عامة والمتعلمين منهم على وجه الخصوص إلى الزواج من جنسيات غير يمنية، ناهيك عن التباهي والتبذير في حفلات الأعراس.
- 14- تتم عمليات تحويل المبالغ إلى الداخل اليمني بالطرق الرسمية غالباً. ونظراً لتزايد القيود على عمليات التحويل يلجأ العديد من المهاجرين إلى اتباع أساليب بديلة تعفيهم مشقة الوفاء بتلك القيود.
- 15- من السوالب الطارئة على مجتمع المهاجرين في أمريكا أن أطراف الصراع في اليمن نقلت مشاحناتها إلى أوساط اليمنيين في المهجر، ويظهر هذا الأثر السلبي بجلاء في الاجتماعات، وفي المناسبات الاجتماعية والوطنية.
- 16- يعمل رؤساء جمعيات المهاجرين على حل المشاكل وفض النزاعات بصفة فردية، وبالتفاهم، دون الحاجة إلى اللجوء للمحاكم.
- 17- يلاحظ وجود المنافسة التجارية بين اليمنيين من ذوي المحلات المتماثلة في المدن الكبرى، بينما تقل في المدن الصغرى والأرياف.

- 18- يواجه أصحاب البقالات اليمنية والمتاجر الصغيرة في معظم المدن منافسين من جنسيات أخرى، وخاصة من قبل المكسيكيين، والصينيين، والهنود.
- 19- يلاحظ وجود عدد من المحال التجارية الصغيرة في مناطق خطرة يسود فيها الفقر، وتنخفض فيها نسب التعليم بين السكان.
- 20- تشكل العادات والتقاليد (وعدم إتقان اللغة الإنجليزية بالذات) أهم العوائق أمام اندماج المجتمع اليمني المهاجر بمجتمع المهجر المستضيف.
- 21- هناك حاجة ماسة إلى إجراء العديد من البحوث والدراسات التي تصب في كيفية معرفة وفهم ومعالجة قضايا الهجرة اليمنية والمهاجرين، وحل مشاكلهم والرقى بأوضاعهم في أمريكا، في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

مراجع ومواقع

1. غالب، يحيى - الهجرة اليمنية إلى الولايات المتحدة- مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية 2021م.
2. Draw Walker <https://www.everyculture.com/multi/Sr-Z/Yemeni-Americans.html>
3. Draw Walker
4. Draw Walker
5. Alamri، Neama، Yemeni Farm Workers and the Politics of Arab Nationalism the UFW، 18 February 2020
<https://boomcalifornia.org/2020/02/18/yemeni-farm-workers-and-the-politics-of-arab-nationalism-in-the-ufw/>
6. [Temporary Protected Status Designated Country: Yemen](https://www.uscis.gov/humanitarian/temporary-protected-status/yemen/temporary-protected-status-designated-country-yemen)
<https://www.uscis.gov/humanitarian/temporary-protected-status/yemen/temporary-protected-status-designated-country-yemen>
7. غالب، يحيى
8. Wadah Al-Owlaqi and others، The Essential Role of Remittances in Mitigating Economic May 2019
https://sanaacenter.org/files/Rethinking_Yemens_Economy_No5.pdfCollapse
9. Amin، Samir ، Migration in Contemporary Africa، A retrospective View
https://www.researchgate.net/profile/TadeAina/publication/44822203_The_Migration_Experience_in_Africa/links/568f92ea08aef987e56a2840/The-Migration-Experience-in-Africa.pdf#page=27.

10. Migration and Remittances Flow Update World Bank 2021
<https://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data>
11. Pew Research Center ◊ Remittances Flow in 2017
<https://www.pewresearch.org/global/interactives/remittance-flows-by-country/>
12. Al-Iriani ◊ Mahmood◊ Migration◊ Remittances and Economic Development in YAR◊ Iowa State University◊ MA◊ Department of Economics◊ Ames Iowa◊ 1987
13. Ministry of Planning and International Cooperation ◊ Economic Studies and Forecasting Sector ◊ Yemeni Expatriates Remittances Last Resources Under Threat◊ Yemen Socio-economic Update 2018
14. Reginal Economic Outlook Update; World Economic and Financial Surveys. Middle East and Central Asia. International Monetary Fund April 2021
<https://www.google.com/search?q=regional+economic+outlook+update%3B+world+economic+and+financial+surveys.+middle+east+and+central+asia.+international+monetary+fund+april+2021>
15. تقرير عودة قسرية لآلاف اليمنيين.. تهاوي التحويلات. الموقع بوست العربي الجديد، 20 أغسطس 2021م.
<https://almawqeaqpost.net/news/62730/>
16. Regional Economic outlook

17. Remittances to Yemen Plummet as needs surge amid war and Coronavirus، OCHA 2021
<https://reliefweb.int/report/yemen/remittances-yemen-plummet-needs-surge-amid-war-and-coronavirus>
18. Swanson ، J.C. Emigration and Economic Development، the case of Yemen Arab Republic. Boulder، Westview press 1979
19. Nouisser، Ameen The Agricultural Dilemma in Yemen Arab Republic ، University of Colorado، MA Thesis، Department of Economics، Boulder Colorado، 1986
20. الحكيمي، شائف. الدراسة التحليلية المقارنة للمسح الميداني للتأثير المتبادل للمهاجرين اليمنيين في مختلف بلدان المهجر اليمني.
21. نويصر، أمين. التأثير المتبادل للمهاجرين اليمنيين على البلد الأم وبلد المهجر، محاضرة مقدمة للمشاركة في المعرض التجاري اليمني الأمريكي، مدينة ديكيتير، ولاية الباما، الفترة 27-30 يونيو 2021م.

الهجرة اليمنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية
في النصف الثاني من القرن العشرين

د/ يحيى محمد أحمد غالب (*)

(*) أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر.

المقدمة:

توطَّن الإنسان اليمني على الصبر والتحمُّل، والعيش في أصعب الظروف وأكثرها قساوة، ونتيجة لذلك فهو لا ينتظر الظروف الصعبة التي تجبره على الرحيل والبحث عن وطن آخر يعيش فيه، وفي الوقت نفسه عُرف عن هذا الإنسان المغامرة والتطلع إلى اكتشاف الجديد، والابتعاد عن وطنه لتحسين وضعه، والوصول إلى مجد أو مكانة وقفت الظروف الصعبة في بلده حجر عثرة أمام تحقيقها.

ولذلك، تبقى حادثة تهدم سد مارب مجرد توقيت زمني لحدوث الهجرات اليمنية القديمة، وليس سبباً رئيساً لها كما يعتقد البعض؛ لمحدودية المكان الذي يشغله السد، ومحدودية البشر الذين كانوا يعتمدون عليه. ويؤيد ذلك أن الهجرات اليمنية القديمة لم تقتصر على القبائل المحيطة بالسد فحسب، بل شملت مختلف مناطق اليمن، كما يؤكد ذلك أيضاً الهجرات اليمنية في عهد الفتوحات الإسلامية التي شهدت انتقال عدد كبير من أبناء اليمن مع أسرهم ومن مختلف المناطق، ولم يكن ذلك هروباً من وضعهم في اليمن، ولكن رغبتهم في نشر الدين وتحسين أوضاعهم.

وهكذا استمرت حكاية الهجرة مع الإنسان اليمني، عبر عصور التاريخ المتعاقبة، وصولاً إلى العصر الحديث الذي شهد أكبر هجرة يمنية إلى الدول البعيدة عنه، ثم إلى المجاورة له، بعد تحسن أوضاعها وتوفير فرص العمل فيها. وتعد الهجرة اليمنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خير شاهد على الحالة الفريدة للشخصية اليمنية المحبة للمغامرة والباحثة عن حياة أفضل، فعلى الرغم من بُعد المسافة بين اليمن وأمريكا، وخطورة الطريق وصعوباتها، وطول الفترة التي يقضيها المسافر على ظهور السفن في البحر، فقد استطاع المهاجر

اليمني أن يقهر الصعوبات ويصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويحقق النجاح، ويشجع الأقارب والأصدقاء على الهجرة إليها، وتتكاثر أعدادهم فيها حتى وصلت في الوقت الراهن إلى ربع مليون مهاجر تقريباً.

وبعد مرور أكثر من قرن وربع من الزمان على بداية هذه الهجرة واستمرارها حتى اليوم، يصبح دراستها والاهتمام الأكاديمي بها واجباً على المؤسسات العلمية والباحثين المهتمين بهذا الشأن، وقد جاءت هذه الدراسة لتعيد الاعتبار لهذه الهجرة، وتلفت أنظار الباحثين إليها لمنحها الاهتمام الذي تستحقه من البحث والدراسة.

ولتحقيق ذلك تم تقديم مشروع هذا البحث للحصول على تمويل من جامعة إب في بداية العام الأكاديمي 2013م، وتمت إجازته في نهاية العام نفسه.

وقد فرضت طبيعة الموضوع على الباحث الاستعانة بعدد من المناهج البحثية التي تمكنه من دراستها بطريقة علمية أكاديمية، فكان للمنهج التاريخي دوره في تتبع البدايات الأولى لهذه الهجرة، والتغيرات التي طرأت عليها عبر الزمن. وباعتبار الهجرة ظاهرة عالمية يمارسها جميع البشر، فقد كانت المقارنة بين الجاليات المهاجرة ضرورة لا بد منها لاستخلاص أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها بواسطة المنهج المقارن، إضافة إلى المنهج الإحصائي الذي تمت الاستعانة به في تحليل الأرقام المختلفة ومعرفة مؤشراتنا، وصولاً إلى المنهج التحليلي الاستنتاجي الذي تمت الاستعانة به في مختلف جوانب الدراسة.

ونظراً لخصوصية الهجرة في التاريخ البشري باعتبارها تاريخاً ينبض بالحياة بتوارثها عبر الأجيال المتعاقبة، كما أن هذا التاريخ لا تزال آثار ملامحه في الحاضر الذي نعيشه، من هذا المنطلق، فقد تمت دراسة الهجرة اليمنية إلى

الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم نبذة عن وضعها في الحاضر، ومن ثم الانطلاق إلى الماضي لمعرفة متى وكيف وصل المهاجرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتتبع ذلك عبر سنوات النصف الثاني من القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وتحديد المحافظات اليمنية التي انطلقت منها هذه الهجرة، وبعد ذلك تم الانتقال إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتتبع أوضاع المهاجرين اليمنيين فيها، بداية بالولايات والمدن التي استقروا فيها، والأنشطة الاقتصادية التي مارسوها، ومستوى الدخل، وكذلك الأوضاع الاجتماعية التي عاشوا فيها، وصولاً إلى الآثار التي تركتها هذه الهجرة، والنتائج التي ترتبت عليها، والتوصيات التي تقدم مقترحات عن كيفية الاستفادة منها على مستوى المهاجرين وعلى المستوى الوطني.

الجالية العربية في الولايات المتحدة الأمريكية (مؤشرات الحاضر ودلائل الماضي)

جاء الربع الأخير من القرن العشرين ليشهد اهتماماً كبيراً بالجالية العربية بشكل عام، والجالية اليمنية بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية، من قبل الباحثين في الشؤون الاجتماعية والجغرافية، ومع بداية القرن الحادي والعشرين أصبحت الجالية العربية محل اهتمام مراكز الأبحاث في الجامعات والمؤسسات العلمية، وكان آخرها الدراسة التي قامت بها جامعة ميشجن سنة 2003م، وهذه الجامعة تحمل اسم الولاية التي تحتضن أكبر عدد من المهاجرين العرب في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تناولت هذه الدراسة مختلف مجالات الحياة التي تعيش فيها الجالية العربية في الوقت الحاضر، ومن المؤشرات التي تضمنتها هذه الدراسة تصنيف المهاجرين العرب بحسب الديانة إلى: 58% مسيحيين، و42% مسلمين، وتم تصنيفهم حسب المذاهب الدينية إلى المسيحيين (42% كاثوليك، و14% أرثوذكس، و2% بروتستانت)، أما المسلمون (23% شيعة، و15% سنة، و4% مذاهب أخرى).

كما تم تصنيفهم بحسب الانتماء الوطني إلى جميع الدول العربية إلى: 37% من سوريا ولبنان، و35% من العراق، و12% من الأردن وفلسطين، و9% من اليمن، و7% من بلدان عربية أخرى⁽¹⁾ ونسبة اليمنيين في الولايات المتحدة الأمريكية تتقارب مع التقديرات التي ترى أن عددهم لا يقل عن ربع مليون مهاجر يمني⁽²⁾.

(1) Baker, Wayne (2003): Preliminary Findings From The Detroit Arab American Study, University of Michigan. p. 5.

(2) <http://www.algomhoriah.net/articles.php?lng=arabic&print=366116/5/2013>.

ومن مؤشرات الحاضر القريب ننطلق للماضي البعيد لنعرف كيف تشكلت، ولماذا أصبح بهذه الصورة بالذات، ومتى وكيف وصل المهاجرون العرب بشكل عام، والمهاجرون اليمنيون على وجه الخصوص إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وكيف عاشوا فيها، وما هي الأنشطة التي مارسوها في مختلف مجالات الحياة؟

بدأ التواصل بين البلاد العربية والولايات المتحدة الأمريكية بوصول أول مجموعة من المبشرين المسيحيين في سنة 1820م، إلى بلاد الشام وبقائهم فيها فترة من الزمن، تعايشوا خلالها مع سكان المنطقة، وقاموا بإرسال التقارير وتأليف الكتب عن المسلمين، والأتراك، والمسيحيين الشرقيين والعرب عموماً⁽³⁾. وقد بدأت جهود الإرساليات المسيحية الأمريكية إلى بلاد الشام تعطي ثمارها في المجال العلمي بتأسيسها عدداً من المدارس، وبعد تأسيسها للكلية السورية الإنجيلية في بيروت عام 1866م من أكبر إنجازاتها العلمية في ذلك الوقت⁽⁴⁾. ومع بداية ثمانينيات القرن التاسع عشر (1880م)، وبسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، ونتيجة لجهود الإرساليات المسيحية التي كانت تتحدث عن الحياة المثالية التي يعيش فيها المجتمع الأمريكي؛ بدأت أفواج المهاجرين من البلاد العربية، وخصوصاً من بلاد الشام، تصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت في أغلبها هجرة مسيحية⁽⁵⁾، وبعد اندلاع الصراعات الطائفية والدموية في بلاد الشام سنة 1899م، شهدت المنطقة هجرة بشرية

(3) ميخائيل سليمان، صورة العرب في عقول الأمريكيين، عطا عبد الوهاب (مترجم)، ط. (1) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987م) ص25.
(4) فدوى نصيرات، المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر (1840-1918م) ط. (1) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009م). ص14.

(5) Dinnerstein, Leonard and David M. Reimers: Ethnic Americans A History of Immigration, Fourth edition, Columbia University New York, 1999, p.53.

كبيرة بلغت ثمانية آلاف مهاجر سنوياً، أغلبهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت تتم عبر شركة ميساجيري مارتيم الفرنسية⁽⁶⁾، وكان يطلق عليهم في أمريكا لقب تركي، باعتبارهم قادمين من مناطق تخضع للسيطرة التركية، وكان العرب بصفة عامة- مسلمين ومسيحيين- يفضلون تسمية أنفسهم بالسوريين، تجنباً لما تحمله تسمية أتراك من عدااء عند المجتمع الأمريكي⁽⁷⁾.

وقد استمر تدفق المهاجرين العرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1899-1910م) حتى وصل عددهم إلى (60.000)⁽⁸⁾، ليرتفع بعد ذلك إلى (100,000) بحسب الإحصائيات التي أصدرتها دائرة الهجرة الأمريكية قبل الحرب العالمية الأولى، ووصل عددهم إلى (206000) عند بداية الحرب العالمية الثانية⁽⁹⁾، أغلبهم من المسيحيين اللبنانيين والسوريين، وكانت الأمية منتشرة بينهم، وكانوا يعيشون في الأحياء الأمريكية الفقيرة⁽¹⁰⁾. وبسبب ظروف الحرب العالمية الثانية توقفت الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها عادت بعد نهايتها ليشهد النصف الثاني من القرن العشرين أكبر هجرة عربية إلى هناك بوصول (757626) مهاجراً خلال الفترة (1967- 2003م)، واستمرت هذه الأعداد بالارتفاع لتصل نسبة الذين هاجروا خلال العقد الأخير من القرن العشرين (1990-2000م) إلى 30%، من عدد الذين هاجروا خلال

(6) مسعود ضاهر، الدولة والمجتمع في المشرق العربي (1840-1990) (بيروت: دار الآداب، 1990م) ص148.

(7) ميخائيل سليمان، المهاجرون العرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية (1880-1940م)، المستقبل العربي، العدد 230 السنة (20)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 1998م). ص18.

(8)Bankston, Carl L.: Immigration in U.S. History Volume1. Salem Press, Inc. California, 2006, p.109.

(9)Hani, Bawardi. J: Arab American Political Organizations From 1915 to 1951: Assessing Transnational Political Consciousness and the Development of Arab American Identity, Wayne State University, Detroit, Michigan ,2009,p.30.

(10)Bankston, Carl L.OP. Cit.p.453.

الفترة السابقة لها. وتعد الجالية اللبنانية أكبر مجموعة من العرب الأمريكيين في كل ولاية، باستثناء ولاية نيوجيرسي، التي أغلب المهاجرين فيها ينتمون إلى الجالية المصرية⁽¹¹⁾.

(11) wikipedia.org/wiki/Arab_immigration_to_the_United_States.

الهجرة اليمنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية

(بدايتها - مراحلها)

تظل الهجرة بمفهومها العام واحدة من الظواهر الإنسانية التي يصعب تحديد البداية الأولى لحدوثها؛ لأنها تبدأ في الغالب بطريقة فردية، وتحتاج إلى وقت طويل حتى تصبح ظاهرة جماعية يمكن رصدها والاهتمام بدراساتها أو التوثيق لها، ولذلك فإن الحديث عن وصول أول مهاجر إلى أي مكان في العالم هو عبارة عن تخمينات لا ترتقي إلى مستوى الحقائق التي يمكن الاعتماد عليها، وحتى في حالة وجود وثائق تدل على بداية الوصول فإن ذلك لا يمنحنا الحق في القول إنهم أول من وصلوا، فربما يكون هناك وثائق أقدم منها ولم يتم اكتشافها، أو أن هناك الكثير من الأشخاص الذين هاجروا ودخلوا بطرق غير مشروعة قبل الحالة التي تم رصدها بعشرات السنين. ولذلك يمكن لنا أن نتحدث عن أقدم المهاجرين الذين وصلوا؛ لأنه من المستحيل رصد أو تحديد أول من وصل منهم.

وفيما يتعلق بالهجرة اليمنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فهناك مؤشرات تاريخية تدل على أنها قد مرت بالمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: النصف الأول من القرن التاسع عشر (1800-1850م)

الأمريكيون يبحثون عن اليمن قبل أن يبحث اليمنيون عن أمريكا:

يتفق أغلب المؤرخين والمهتمين بالهجرة اليمنية الحديثة، خصوصاً التي وصلت إلى أوروبا وأمريكا، على ارتباطها بالعلاقة الاقتصادية بين هذه الدول والسواحل اليمنية، وقد جعلوا من احتلال ميناء عدن في سنة 1839م، البداية الحقيقية لها، وأهملوا الفترة السابقة التي كانت اليمن فيها مصدراً رئيساً لتجارة البن، وكانت الشركات الأوروبية الهولندية، والفرنسية، والبريطانية تتسابق

للحصول على أكبر كمية منه، وخلال هذه الفترة برز دور ميناء المخا وأهميته في التجارة الدولية؛ فقامت الدول الأوروبية المهتمة بهذه التجارة بإنشاء المراكز والوكالات التجارية التابعة لها في هذا الميناء، فتم تأسيس المركز التجاري الهولندي سنة 1616م، والوكالة التجارية الفرنسية في سنة 1709م، والوكالة البريطانية سنة 1820م⁽¹²⁾.

بدأ الأمريكيون بالوصول إلى اليمن منذ عام 1785م، وفي عام 1800م أصبحوا عاملاً مسيطراً في تجارة البن، ليس فقط في نقل هذا المحصول إلى أمريكا، ولكن أيضاً في نقله وتوجيهه مباشرة من الجزيرة العربية إلى أوروبا، منافسين بذلك شركة الهند الشرقية الإنجليزية، التي كانت تنقل البن من الجزيرة العربية إلى أوروبا عبر بومباي، وقد تمكن الأمريكيون بهذه الطريقة من اكتشاف طريق جديد تماماً، يربط لأول مرة بين تجارة البحر الأحمر وسواحل شرق أفريقيا مع أوروبا، ولم يستغل هذا الطريق من قبل البريطانيين إلا في عام 1872م. ولقد مكّن ارتياد هذا الطريق الأمريكيين من تقادي دفع تكاليف إعادة شحن البن في بومباي، وموانئ المستعمرات البريطانية، لذلك كان يتم بيعه بأسعار أقل من تلك التي تعرضها شركة الهند الشرقية الإنجليزية، وقد بذل الأمريكيون جهوداً كبيرةً للوصول إلى اليمن والمتاجرة معها، وذلك منذ نهاية القرن الثامن عشر، ففي عام 1798م، وصلت أول سفينة أمريكية إلى المخا، هي السفينة ريكافاري بقيادة القبطان جوزيف روبس، وكانت بذلك أول سفينة أمريكية تصل إلى ميناء في الجزيرة العربية على مدخل البحر الأحمر، وقد عادت هذه السفينة إلى ميناء المخا في عام 1801م بقيادة القبطان لوتز دانا، حيث جلبت من المخا 326.000 رطل من البن لأربعة من تجار سيليم، وبعد

(12) حسين العمري، تاريخ اليمن الحديث والمعاصر 1516-1918م، من المتوكل إسماعيل إلى المتوكل يحيى حميد الدين. (دمشق: دار الفكر، 1997م). ص125، 126.

ذلك بمدة وجيزة وصلت إلى ميناء المخا سفينة بوليسيس، وهذه هي ثاني سفينة تصل إلى الموانئ اليمنية⁽¹³⁾.

وفي بداية القرن التاسع عشر كانت السفن الأمريكية تقوم بشحن ما يقرب من ثلاثة أرباع الإنتاج الكلي لليمن من البن، والمقدرة بـ 13.000 ألف بالة، وقد أدت هذه المنافسة في تجارة البن إلى رفع الأسعار من 56 دولاراً للبالة (حوالي 11 جنيهاً إسترلينياً) إلى 75 دولاراً (حوالي 15 جنيهاً إسترلينياً). وقد أدى رفع الأسعار إلى هذا المستوى إلى إلحاق أضرار بالغة بتجارة الإنجليز لهذه السلعة، وفي سنة 1804م تم إنشاء مركز تجاري أمريكي في المخا، واستطاع بعض قباطنة السفن الأمريكية الحصول على إذن من حاكم المخا برفع علمهم على المنزل الذي استأجروه في المدينة⁽¹⁴⁾.

وفي يناير من عام 1819م، كان في ميناء المخا أربع سفن أمريكية تشحن البن، وقد تمكن الأمريكيون من فرض وجودهم في مياه المحيط الهندي خلال مدة وجيزة من وصولهم إلى الشرق عبر طريق "رأس الرجاء الصالح"، وقد ازداد عدد السفن الأمريكية التي تمخر عباب مياه المحيط الهندي، ففي خلال الثمانية عشر شهراً بين عامي (1832م_1834م) وصلت إلى ميناء زنجبار، على السواحل الشرقية لأفريقيا 32 سفينة أمريكية، وصل أغلبها إلى جنوب البحر الأحمر، هذا في الوقت الذي لم تصل فيه إلى ميناء المخا سوى سبع سفن بريطانية لا غير⁽¹⁵⁾.

(13) أروى الخطابي، تجارة البن اليمني (ق17-ق19)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة صنعاء، 2004م، ص223.

(14) ابتسام الجرافي، العلاقات التجارية اليمنية البريطانية (من أوائل القرن السابع عشر حتى 1839م) رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة صنعاء، 2005م، ص 258.

(15) الخطابي، ص (224-225).

هذا التفوق الأمريكي التجاري في ميناء المخا جعل شركة الهند الشرقية البريطانية تبحث لها عن مكان آخر يساعدها على استعادة مكانتها التجارية في السواحل اليمنية وينافس ميناء المخا، فكان ميناء عدن هو الاختيار الأمثل الذي أصبح جزءاً من المستعمرات البريطانية بالاستيلاء عليه في 19 يناير 1839م⁽¹⁶⁾.

وإذا كانت بريطانيا قد سلبت اليمنيين ميناء عدن فإنها فتحت أبواب العالم أمامهم، ففي الوقت الذي لقي هذا الميناء من يقدر قيمته ويمنحه الاهتمام الذي يستحقه، باعتباره واحداً من أهم المواقع الاستراتيجية على طريق التجارة العالمية، فإنه غالباً ما يربط المؤرخون والمهتمون بين ازدهار النشاط التجاري لميناء عدن وبين الهجرات اليمنية الحديثة التي وصلت إلى أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا؛ حيث تحول ميناء عدن إلى مركز لجذب المهاجرين الباحثين عن العمل من مختلف مناطق اليمن في شكل حركة هجرة داخلية تحولت في ما بعد إلى هجرة خارجية⁽¹⁷⁾.

وبذلك أصبحت عدن منفذاً لليمنيين إلى العالم الخارجي، وخاصة مع توفر وسائل النقل البحري التي نقلت المهاجرين اليمنيين إلى بريطانيا ومستعمراتها وإلى مختلف الموانئ العالمية التي كانت تصل إليها السفن البريطانية التي حملت المهاجرين اليمنيين إلى المملكة المتحدة من بداية ستينيات القرن التاسع عشر 1860م⁽¹⁸⁾.

(16) أحمد بن دغر، حضرموت والاستعمار البريطاني (1937-1967م) ط. (1)، (القاهرة: مؤسسة قرطبة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م)، ص 28.

(17) يحيى غالب، الهجرات اليمنية إلى جنوب شرق آسيا (إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة)، في النصف الأول من القرن العشرين، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ جامعة المنوفية، 2011م، ص 81.

(18) محمد جميح، قصة الهجرة إلى بريطانيا،

<http://nashwannews.com/articles.php?action=view&id=3064>

المرحلة الثانية: النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850-1900م):

يرجّح الكثير من المؤرخين أن هذه الفترة قد شهدت وصول أوائل المهاجرين من المنطقة العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً بعد افتتاح قناة السويس في سنة 1869م، وكانت بداية وصولهم بطريقة غير قانونية، حيث استقلوا السفن التجارية التي تمر بميناء عدن بطريقة غير مشروعة، وبواسطتها وصلوا إلى الشواطئ الأمريكية، ثم تسللوا منها إلى المناطق الداخلية، فوصل أول مهاجر منهم إلى مدينة نيويورك في سنة 1889م. وإذا كان قد تم رصد هذه الحالة فإن ذلك يعني أن هناك حالاتٍ عديدةً لمهاجرين آخرين قد وصلوا إلى المدن الأمريكية الأخرى، مما يرجّح وصول المهاجرين إلى أمريكا قبل هذا التاريخ بكثير، وبحلول عام 1890م كانت سجلات الهجرة الأمريكية تتضمن أسماء عدد من المهاجرين اليمنيين⁽¹⁹⁾.

وقد أشارت الإحصائيات الأمريكية إلى وصول (10292) مهاجراً من البلاد التابعة للدولة العثمانية، أو كانت تابعة لها، خلال العامين (1891-1892م)، وتضمنت الإحصائية (492) من الأتراك الأوروبيين، و(5660) من الأتراك الآسيويين، و(3540) من الأرمن، و(57) من المصريين. بينما ذكرت أن عدد العرب بلغ (543)⁽²⁰⁾، ومن المرجّح أن يتضمن العدد الأخير مجموعة من المهاجرين اليمنيين، استناداً على أن اليمن في هذه الفترة قد عادت إلى نطاق السيطرة العثمانية منذ سنة 1872م.

(19) Gale, Jeffrey Lehman: Encyclopedia Of Multicultural America Volume3. Second Edition, Gale Group, Detroit 2000.p. 1885.

(20) Gale, Jeffrey Lehman, OP. Cit. P.1885

المرحلة الثالثة: النصف الأول من القرن العشرين (1900-1950):

مع بداية سنوات القرن العشرين وصلت الأوضاع في اليمن إلى درجة عالية من الفوضى وعدم الاستقرار، ولم يكتفِ المهاجر اليمني بالاعتماد على العمل التجاري في الوصول إلى بلاد المهجر، بل جعل من مصائب الآخرين ومشاكلهم وسيلة تساعد على الهجرة، مستغلاً المشاكل الدولية التي بدأت تطل برأسها على العالم، في مطلع القرن العشرين، وحاجة الدول الاستعمارية إلى قوة بشرية تساعد في خوض هذا الصراع، ففي سنة 1906م، قام الاستعمار الإيطالي بالتعاقد مع آلاف اليمنيين للعمل معه جنوداً في مستعمراتها الإفريقية وفي تعبيد الطرقات، وغيرها من الأعمال مقابل رواتب عالية⁽²¹⁾. ونتيجة لذلك ترك الكثير من أبناء اليمن العمل العسكري في اليمن واتجهوا لممارسة المهنة نفسها خارج اليمن، حيث ذكر أحدهم أنه شارك في ثلاث حروب مع الطليان في طرابلس الغرب، ومع الإنجليز في الهند، ومع الترك في اليمن⁽²²⁾. كما عملوا مع الجيش الأمريكي، ومنهم على سبيل المثال مهاجر يمني يدعى (مسعد حيدرة) الذي غادر عدن في سنة 1910م إلى الهند، ومن هناك إلى فرنسا التي عمل فيها لمدة عامين على سفينة للجيش الأمريكي، وبعد عامين وصل إلى نيويورك وعمل في شركة للحديد والصلب، وعندما قامت الحرب العالمية الأولى انضم (مسعد حيدرة) مع عدد من المهاجرين اليمنيين للعمل مع الجيش الأمريكي لمدة عامين، وبعد عودته أصبح مواطناً أمريكياً بحصوله على الجنسية، وعاد إلى وظيفته في شركة الحديد والصلب، وبعدها شارك في

(21) سعيد الجناحي، أوائل المغتربين وحكايات العبور إلى الوطن، ط. (1)، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، 2002م)، ص143.

(22) أمين الريحاني، ملوك العرب، الجزء الأول، ط (8)، (بيروت: دار الجبل، 1987م)، ص112.

الحرب العالمية الثانية مع الجيش الأمريكي باعتباره مواطناً أمريكياً، وقد منحه ذلك حق جلب الكثير من أقاربه إلى الولايات المتحدة الأمريكية⁽²³⁾.
وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد ساعدت المهاجرين اليمنيين الذين اشتركوا فيها بالحصول على الجنسية الأمريكية، فإن أوضاعهم في بريطانيا قد تدهورت نتيجة لهذه الحرب، حيث شهدت مدينة (ساوث شيلدن) إضرابات ومظاهرات قام بها البحّارة اليمنيون للمطالبة بالمساواة في حقوق العمالة بعد إحساسهم بعدم المساواة في هذه الحقوق مع البحّارة من الجنسيات الأخرى، وذلك في عام 1919م، وقد دفعت هذه الأوضاع الكثير من المهاجرين اليمنيين إلى الرحيل من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومما يدل على ارتفاع عدد المهاجرين اليمنيين وانتشارهم في المدن الأمريكية كتابات الرحّالة الذين زاروا اليمن، ومنهم السيد أمين الريحاني الذي قابل أحد المهاجرين اليمنيين في مدينة نيويورك سنة 1922م⁽²⁴⁾، والرحالة الأمريكي تشارلز آر كرين⁽²⁵⁾.

(23) Al-Ahmary, Abdullah Azib: Ethnic self-identity and the role of Islam: A study of Yemeni community in the south end of Dearborn and Detroit Michigan A Dissertation Presented for the Doctor of Philosophy Degree The University of Tennessee , Knoxville, December 1998.p114.

(24) كنت ذات يوم في إدارة إحدى الجرائد النيويوركية حين دخل رجل غريب اللهجة لا اللسان يبغني كتاباً يعلمه الحديث في اللغة الإنجليزية. فسألته: من أين أنت؟ فقال من اليمن، وكنت يومئذ في أهبة السفر إلى بلاد العرب، فاستأنست بالرجل وبلهجته، وقلت وأنا راغب في الاستفادة: اجلس وحدثني عن بلادكم، فقال على الفور: بلادنا طيبة الهواء والماء ولكن أهلها دائماً في احتراب، فقلت من يحاربون؟ فأجاب: حاربنا الأتراك، وحاربنا القبائل، وحاربنا الإدريسي، وحارب دائماً بعضنا بعضاً.. ثم سألته ما إذا كان من أجاناب في اليمن فقال: لا. وإنه لا يؤذن لهم بالذهاب ولا بالإقامة هناك. وإذا جاءكم الأجنبي؟ والله نذبحه. وإذا ساح متتكرراً؟ إذا عرفناه فو الله نذبحه. أو ما يؤذن للسوري وهو عربي مثلكم؟ إذا كان مسيحياً فهو والفرنجي سواء عند أهل اليمن، وقد يحميه لسانه أو يصرف النظر عنه. قلت وإذا انكشف أمره فعرقتموه؟ فأجاب الرجل دون أن يغير لهجته الناعمة اللطيفة: والله نذبحه. كأنه يقول نضيفه ونكرمه. أمين الريحاني، ص77.

(25) ألقى محاضرة عن زيارته لليمن في سنة 1927م، ومما قاله: يشتهر سكان الجبال في العالم أجمع بأنهم قوم لا يفرطون في حريتهم ويضعونها قبل كل شيء، ومع أن الحياة شاقة وصعبة في اليمن فقد قابلت في الولايات المتحدة يمينيين يعيشان هناك منذ سنوات عدة، أحدهما يهودي والأخر مسلم، لم يتمكننا من التغلب على الحنين إلى الحياة في الجبال التي عاشوا فيها سابقاً، فقررا العودة أخيراً لقضاء بقية أيام حياتهما هناك. تشارلز آر كرين، زيارة إلى ساحل البحر الأحمر واليمن، ترجمة، محمد منصور أبا حسين، (الرياض: دار الملك عبدالعزيز، العدد الرابع السنة التاسعة والعشرون، شوال 1424هـ، ص229).

وعلى الرغم من استمرار تدهور الأوضاع في اليمن، وارتفاع عدد المهاجرين إلى خارجها فإننا نجد أن الهجرة اليمنية إلى أمريكا قد توقفت بسبب التعديلات التي أجريت على قانون الهجرة الذي وقعه الرئيس الأمريكي (جونسون ريد) في سنة 1924م، والذي أكد على أن تكون الأصول القومية هي المعيار الأساسي للحصول على تأشيرات تسمح بالهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فلا يسمح إلا لـ 2% من إجمالي كل جنسية سبق لها الهجرة إلى أمريكا، استناداً على التعداد السكاني لعام 1890م، وبذلك تم استبعاد المهاجرين من آسيا بشكل كامل(26).

إضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في أمريكا والعالم نتيجة للأزمة التي ضربت الاقتصاد العالمي، في نهاية العشرينيات ومطلع الثلاثينيات، وما تعرض له العالم من دمار وخراب بسبب الحرب العالمية الثانية، وفي الوقت نفسه لم يستطع المهاجرون اليمنيون في أمريكا العودة إلى اليمن، مما جعل بعضهم يتقدم بطلب للحصول على الجنسية، ولكن السلطات هناك رفضت منحهم الجنسية الأمريكية في سنة 1942م؛ بحجة بشرتهم الداكنة التي تتعارض مع القانون الأمريكي الذي يجعل البشرة البيضاء من الشروط الأساسية للحصول على الجنسية الأمريكية(27). ومع نهاية الحرب العالمية الثانية تحسنت العلاقة اليمنية الأمريكية بوصول أول بعثة أمريكية إلى صنعاء برئاسة القنصل الأمريكي في عدن (كلارك) في سنة 1944م، للتوسط في حل النزاع بين محمية عدن البريطانية وبين اليمن. وفي يوليو سنة 1947م، افتتحت أول قنصلية يمنية

(26) http://en.wikipedia.org/wiki/History_of_laws_concerning_immigration_and_naturalization_in_the_United_States

(27) ميخائيل، ص28.

في واشنطن، وفي سنة 1947م، قدمت الولايات المتحدة قرصاً لليمن يساوي مليون دولار⁽²⁸⁾.

ونتيجة لهذا التقارب اليمني الأمريكي، وصل مجموعة من المهاجرين اليمنيين إلى الولايات المتحدة قادمين من دولة فينتام، التي كانوا يعملون فيها في المستودعات والمحلات التجارية، وحراساً للبضائع في الأرصفة البحرية. وعلى الرغم من عدم معرفتهم للقراءة والكتابة فقد استطاعوا تجاوز هذا الشرط الذي كان مفروضاً على جميع الراغبين في الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁹⁾.

المرحلة الرابعة: في النصف الثاني من القرن العشرين (1950-2000م) :

لم يأتِ النصف الثاني من القرن العشرين بما يبشر اليمنيين بأن حياتهم ستكون أفضل، بل كانت علامات القادم الأسوأ هي التي تلوح في الأفق، وهذا ما حدث بالفعل.. فقد ارتفعت وتيرة الصراع السياسي في اليمن، وارتفع مقدار وقوة بطش النظام الحاكم، وخصوصاً بعد فشل الانقلاب عليه في سنة 1955م، وتحول اليمن إلى مقبرة يدفن فيها النظام معارضيه، ويلحق الأذى بكل من له صلة بهم، ولم تسلم مناطقهم من بطشه، ولم يتبقَّ لهم أمل في البقاء على قيد الحياة سوى في الرحيل عن وطنهم، فكانت عدن هي طوق النجاة بالنسبة لهم، فتوافد الآلاف منهم إليها⁽³⁰⁾.

وقد تضافرت العوامل الطارئة في اليمن مع العوامل الجاذبة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمثلت بمنح الحكومة الأمريكية لما عُرف بـ "فيزا

(28) مجموعة من المؤلفين السوفيت: تاريخ اليمن المعاصر (1917-1982م) محمد على البحر (المترجم)، ط (1)، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1990م، ص77، 78.

(29) Gale, Jeffrey Lehman, OP. Cit. P. 1885.

(30) عبد العزيز المسعودي: معالم تاريخ اليمن المعاصر، ط. (1)، (صنعاء مكتبة السنحاني، 1992م). ص272

الصديق" التي مكنت عدداً من المهاجرين اليمنيين من جلب أصدقائهم الآخرين الذين كانوا إما في اليمن ينتظرون الخروج، أو في دول الخليج مغتربين في ذلك الحين. ولذلك فقد شهدت هذه الفترة بداية وصول ما قد نعتبره الآن أول موجات اغتراب اليمنيين إلى أمريكا، وكان من الطبيعي أن يصل غالبية هذه المجموعة إلى مدينة نيويورك، حيث كان يستقبلهم في كثير من الأحيان الحجر الصحي، ويتم نقلهم إلى جزيرة (إستاتن أيلاند) حتى تسمح لهم حالتهم الصحية بدخول الأراضي الأمريكية. وكانت مدينة نيويورك نقطة الوصول والتوزيع بالنسبة للمغتربين، وكانت الوجهة تتحدد بعاملين. الأول وجود صديق أو قريب أو معروف، والثاني وجود فرص عمل. وقد ظلت الورش الصناعية تستقطب الغالبية من اليمنيين، إلا أن عدداً منهم بدأ يرجع إلى أعمال اليمنيين التقليدية، كالتجارة وأعمال البحر. ويؤكد المغتربون القدامى أنه في هذه الفترة فُتح أول المحال التجارية اليمنية الأمريكية في مدينة نيويورك، ثم في كاليفورنيا⁽³¹⁾.

الجالية اليمنية في الولايات المتحدة الأمريكية

أولاً: الإحصائيات: من الصعوبة بمكان إيجاد أرقام حقيقية لعدد المهاجرين اليمنيين في أمريكا، في الفترة التي تتناولها الدراسة؛ بسبب افتقار الجهة المسؤولة عنها في اليمن لهذه الإحصائيات، وعدم قدرة الدراسات السابقة على توفير ذلك لاعتمادها على الدراسات الميدانية التي تم تطبيقها على عينة محدودة من المهاجرين، والتي أشار بعضها إلى أن 5% من المهاجرين اليمنيين في أمريكا وصلوا خلال الفترة (1930-1960م)، بينما وصل 25% منهم خلال

(31) شاكر الأشول، الجمعيات اليمنية بين الأمس واليوم.
www.yemeniamerican.com /show.php?nid=246

الفترة (1961-1970)، ووصل 70% منهم خلال الفترة (1970-1978)⁽³²⁾، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن عددهم قد وصل إلى حوالي خمسة وثلاثين ألفاً في سنة 1983م، وفي دراسة حديثة عن الجالية اليمنية في الولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى مرور الهجرة اليمنية بالمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: (1950-1960م): 14% وفيها وصل عدد المهاجرين اليمنيين في أمريكا الذين قدرت الإحصائيات عددهم بحوالي سبعة آلاف مهاجر⁽³³⁾.

المرحلة الثانية: (1970-1985م)، وصل إلى أمريكا في هذه الفترة 38% من المهاجرين اليمنيين في أمريكا، وكانت أعمارهم تتراوح بين العشرينات والثلاثينات، وكان أغلبهم متزوجين، وتركوا زوجاتهم وأطفالهم في اليمن، والتحق أغلبهم بالعمل في مصنع السيارات، وفي هذه الفترة جلب عدد قليل منهم زوجاتهم وبدأوا الاستقرار في أمريكا⁽³⁴⁾.

المرحلة الثالثة: (1985-1990م)، وخلال هذه الفترة لم يصل إلى أمريكا سوى 10% من المهاجرين اليمنيين، وكان أغلبهم من أقارب المهاجرين السابقين، ويتضمن الجدول (1) عدد الذين تم السماح لهم بالدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1980-1990م⁽³⁵⁾.

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
العدد	160	230	305	268	324	432	420	577	360	831	1727

(32) شكيب الخامري، الهجرة اليمنية إلى أمريكا، محمد عبد الرحمن الشرنوبي (مترجم)، الكويت، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 38، جامعة الكويت، فبراير 1982م، ص25

(33) عبد الملك منصور، ظاهرة الهجرة اليمنية، ط (1)، (دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر 1985م)، ص55

(34) Al-Ahmary, Abdullah Azib, OP. Cit. p.117.

(35) Ibid. p.123

وفي ظل ارتفاع عدد المهاجرين اليمنيين في الولايات المتحدة الأمريكية حاولت السفارة اليمنية هناك أن تساهم في حل بعض مشاكلهم، ففي رسالة بعث بها السفير اليمني في واشنطن، الأستاذ محسن العيني، إلى الرئيس اليمني على عبد الله صالح بتاريخ 1986/1/4م، كان من ضمن توصياته التي اختتم بها رسالته مطالبته بالاهتمام بالمغتربين اليمنيين، وتأكيد على حاجتهم لعون مالي لتأنيث وترتيب مقراتهم، وبحاجة لكتب مدرسية ومدرسين لأبنائهم. وأهم من هذا كله، تكليف اتحاد عام المغتربين بمتابعة شكاواهم، وحل مشاكلهم في الداخل⁽³⁶⁾.

المرحلة الرابعة: (1990-2000م)، بدأت مع أزمة الخليج عندما تم طرد أكثر من مليون عامل يمني من دول الخليج بسبب التفسيرات السياسية لموقف الحكومة اليمنية بأنه مؤيد للعراق؛ وخلال عام واحد وصل إلى أمريكا 38% من عدد أبناء الجالية اليمنية في الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁷⁾.

ثانياً: المناطق اليمنية التي انطلقت منها الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية:

ساهم أبناء محافظة إب بدور كبير في حركة الهجرة اليمنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، منذ بدايتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واستمرت مشاركتهم فيها حتى أصبحوا يمثلون الأغلبية في عدد المهاجرين اليمنيين في النصف الثاني من القرن العشرين، وتؤكد ذلك الدراسات الجغرافية والاجتماعية التي تناولت المهاجرين اليمنيين في الولايات المتحدة الأمريكية، في الربع الأخير من القرن العشرين، ففي سنة 1979م، بلغت نسبة المهاجرين

(36) محسن العيني، خمسون عاماً في الرمال المتحركة، ط (1)، (بيروت، دار النهار للنشر 1999م)، ص334.

(37) Al-Ahmary, Abdullah Azib, OP. Cit. p.117 .

من محافظة إب 79,4%، بينما كانت نسبة المهاجرين من محافظة البيضاء 17,4%، ومن محافظة تعز 3,2%، أما المهاجرون من المناطق الجنوبية من اليمن فقد تم تقدير عددهم ما بين 500- 800 مهاجر، جاء معظمهم من ثلاث مناطق متجاورة، هي الشعيب، والضالع، ويافع العليا، وهذه المناطق تربطها حدود مشتركة أو قريبة من مديريات الشَّعْر وبعدان، ما يجعل الهجرة اليمنية إلى الولايات المتحدة تتركز في أغلبها من إقليم وسط اليمن⁽³⁸⁾، أو ما يعرف بالمنطقة الوسطى التي تحتكر 82% من عدد المهاجرين اليمنيين هناك⁽³⁹⁾، فما هي الأسباب التي جعلت أغلب المهاجرين اليمنيين إلى أمريكا من إقليم وسط اليمن؟

- تتميز هذه المنطقة بارتفاع عدد سكانها، وخاصة في تعز وإب، مما وفر مخزوناً بشرياً كان له نصيب كبير من الهجرة اليمنية إلى الخارج، ففي إحصائية سنة 1975م، احتلت محافظة إب المركز الأول على مستوى اليمن في عدد المهاجرين، بينما جاءت محافظة تعز في المركز الثاني، وفي إحصائية 1981م، كانت محافظة تعز في المركز الأول، ومحافظة إب في المركز الثاني على مستوى اليمن من حيث عدد المهاجرين الذين ينتمون إليهما.
- قرب هذا الإقليم من منافذ اليمن البحرية التي تربطه بالعالم الخارجي، وخصوصاً ميناء عدن الذي انطلقت منه الهجرة اليمنية إلى الخارج.
- عدم استقرار هذا الإقليم أغلب سنوات القرن العشرين؛ وخصوصاً النصف الثاني منه؛ فبعد قيام ثورة 26 سبتمبر في الشمال سنة 1962م، وثورة 14

(38) الخامري، ص29.

(39) Al-Ahmary, Abdullah Azib, OP. Cit. p.120.

أكتوبر في الجنوب سنة 1963م تحول هذا الإقليم إلى ميدان للصراع وتصفية الحسابات بين النظام الحاكم في الشمال والنظام الحاكم في الجنوب، ووصل الخراب والدمار إلى أغلب مناطقه، ودفع الكثير من أبنائه حياتهم وقوداً لهذه الحروب المتكررة، وانتشر النأر بين أبناء هذا الإقليم، فكان البحث عن مهجر بعيد هو خير وسيلة للتخلص من مشاكل المنطقة التي لا تنتهي.

وفي سنة 1990م، بلغت نسبة المهاجرين من محافظة إب 76%، ومن البيضاء 14%، بينما كان نصيب محافظة لحج 4%، ومحافظة تعز 4%، ومن صنعاء 1%، ومن عدن 1%⁽⁴⁰⁾. وفي سنة 1997م، كانت نسبة المهاجرين من محافظة إب 42%، ومن محافظة البيضاء 26%، ومن محافظة تعز 14%، وبلغت نسبة المهاجرين من بقية المحافظات اليمنية 18%⁽⁴¹⁾. وعلى الرغم من تراجع نسبة المهاجرين من محافظة إب في الإحصائية الأخيرة فإن ذلك لا يعني عزوف أبنائها عن الهجرة، وإنما نتيجة لارتفاع عدد المهاجرين من المحافظات اليمنية الأخرى، وخصوصاً محافظة تعز التي تحول الكثير من أبنائها من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، وقد دخل الكثير منهم بأسماء وهمية باعتبارهم أبناء مهاجرين سابقين في أمريكا، مما دفع السفارة الأمريكية في صنعاء إلى أن تجعل من الفحص الوراثي شرطاً أساسياً لمنح الأبناء تأشيرة الهجرة إلى أمريكا.

(40) Shugaa.M. Ahmad: Yemen Immigrant Workers in New York City, Dirasat Yemenyyah, No, (49) Center for studies and Research Sanaa,1990,p.244.

(41) Al-Ahmary, Abdullah Azib, OP. Cit. p. 121.

حصول محافظات يمنية محددة على النصيب الأكبر من عدد المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية يجعلنا نبحث عن العوامل التي كانت وراء ذلك، والتي يمكن حصرها بما يلي:

1. **العوامل الاقتصادية:** تعد من أقوى الدوافع المحركة للهجرة البشرية على مستوى العالم، سواء أكانت طاردة في الوطن الذي يعيش فيه الإنسان، أم كانت جاذبة في البلاد التي يهاجر إليها، وفي حالة الهجرة اليمنية فإن دورها يكون أكبر بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في اليمن أكثر من غيرها، مما يدفع أبناء اليمن إلى الهجرة والاعتراب، وقد أكد ذلك 90% من المهاجرين اليمنيين في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي المقابل كان للأوضاع الاقتصادية المزدهرة في أمريكا وارتفاع مستوى الدخل أفضل من غيرها من دول العالم دور في جذب المهاجرين اليمنيين، وخاصة بعد ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الريال اليمني، مما جعل العامل البسيط يستطيع أن يكسب شهرياً ما يساوي راتب جندي في اليمن لعام كامل، إضافة إلى توفر فرص العمل وتنوعها؛ مما جعل 85% من المهاجرين اليمنيين يؤكدون على دور العوامل الاقتصادية الجاذبة في تفضيلهم الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴²⁾.

2. **الهجرات السابقة:** كان لوجود هجرات سابقة دور كبير في جذب وتشجيع الكثير من أبناء اليمن بالهجرة إلى أمريكا، في النصف الثاني من القرن العشرين، وخاصة الأقارب والأصدقاء الذين وجدوا في المهاجرين السابقين من يزيل عنهم الرهبة والخوف من المجهول؛ لأن هناك من سيستقبلهم ويقدم

(42) عبد الرحيم عبد الوهاب، هجرة القوى العاملة اليمنية في الشطر الشمالي (دراسة ميدانية لواقع المغترب اليمني في الولايات المتحدة الأمريكية)، ط. 1، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1986م). ص (96-97).

لهم العون وقت الحاجة⁽⁴³⁾. وقد لوحظ أن المهاجرين من قرية أو إقليم أو دولة غالباً ما يشجع بعضهم البعض على الهجرة، فعندما تكون الأخبار من الابن أو الصديق المهاجر سارة، تنتشط حركة الهجرة فيهب الكثير من الأفراد سعياً وراءها، بدافع الشعور بالقرابة والصدقة⁽⁴⁴⁾، ولذلك نجد أن 94% من المهاجرين اليمنيين في أمريكا قد هاجروا إليها بدعوة من الأقرباء والأصدقاء أثناء الزيارات التي يقوم بها المغتربون لليمن⁽⁴⁵⁾.

3. **تحسُّن قوانين الهجرة الأمريكية:** ظلت الهجرات السابقة لا تمتلك فاعلية كبيرة في جذب المزيد من المهاجرين اليمنيين إلى أمريكا بسبب قوانين الهجرة الأمريكية التي كانت تفرض قيوداً على الراغبين في الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حتى صدر قانون الهجرة الأمريكية لسنة 1965م، الذي ألغى نظام الحصص المستندة على الأصول القومية للمهاجرين، واعتمد على أساس العلاقة العائلية والمهارة المهنية؛ فسمح للكثير من المهاجرين باللاحق بأقربائهم في الولايات المتحدة، وشجع الكثير من الأفراد المتميزين في مجالات الحياة المختلفة على الهجرة إلى أمريكا⁽⁴⁶⁾.

وقد استغل المهاجرون اليمنيون ميزة المعاملة التفضيلية التي منحها القانون الجديد في إحضار أشقائهم وأبنائهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁷⁾، وقد أكد

(43) يحيى غالب، الهجرات اليمنية الحضرمية الحديثة إلى إندونيسيا في الفترة من 1839م-1914م)، ط (1)، (حضر موت: تريم للدراسات والنشر، حضر موت، 2008م)، ص 85.

(44) الخامري، ص 10.

(45) عبد الوهاب، ص 94.

(46) Clack, George: Being Muslim In America, United States Department of State Bureau of International Information Programs, p.6.
http://photos.state.gov/libraries/korea/49271/dwoa_122709/being-muslim-in-america.pdf.

(47) الخامري، ص 24.

ذلك 81% من المهاجرين الذين اختاروا منطقة سكنهم بسبب قربها من الأهل والأصدقاء⁽⁴⁸⁾، وقد جاءت تعديلات قوانين الهجرة الأمريكية في سنة 1990م، لتساهم في زيادة فرص الهجرة إلى أمريكا.

4. أفضلية المهجر الأمريكي مقارنة بالبلدان الأخرى التي يهاجر إليها اليمنيون:

في ظل رخاء اقتصادي، واستقرار سياسي، وعدالة اجتماعية؛ جعلت من الهجرة إلى أمريكا حلاً يراود جميع أبناء اليمن، وخصوصاً المهاجرين منهم، وتؤيد ذلك الدراسات التي تناولت المهاجرين في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أشارت إلى أن 41% منهم كانت لهم تجارب سابقة مع الهجرة، أو هاجروا إلى مناطق خارج اليمن قبل الانتقال إلى الولايات المتحدة الأمريكية، و90% منهم كانوا في السعودية ودول الخليج، و10% في دول إفريقية وآسيوية وأوروبية. وقد تراوحت هجرتهم السابقة ما بين سنتين إلى عشرين سنة⁽⁴⁹⁾، ومن الذين اتخذوا من السعودية محطة عبور لهم إلى المهجر الأمريكي الحاج صالح الجحفلي⁽⁵⁰⁾. ولم يتوقف ذلك على البلاد العربية، بل نجد أن الذين تيسرت

(48) عبد الوهاب، ص118.

(49) الخامري، ص47.

(50) الذي تحدث عن حكايته مع المهجر السعودي وانتقاله إلى الولايات المتحدة الأمريكية قائلاً: كان اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية حافزاً للهجرة والاعتراب، حيث أدت الظروف القاسية التي كانت تمر بها اليمن بسبب تداعيات ثورة سبتمبر عام 1962م، إلى هجرات جماعية للشباب اليمني بحثاً عن لقمة العيش الكريم. وكان الحاج صالح واحداً من المهاجرين، وقد بدأت رحلته مع الاعتراب مشياً على الأقدام من مسقط رأسه في منطقة العود بمحافظة إب إلى صعدة، حيث الحدود مع المملكة السعودية. وتم السماح لهم بالدخول من النقطة الحدودية بعد صرف جوازات سفر باسم المملكة المتوكلية، حيث كانت المملكة لم تعترف بالنظام الجمهوري بعد. تمكن الحاج صالح من الحصول على عمل يربطه دائماً بالأمريكان في شركة أرامكو للنفط في مدينة (الخبر) بالمنطقة الشرقية للملكة، وحينها تعرّف الحاج صالح على مميزات بلاد العم سام، حيث الأعمال والعوائد المغرية، وحيث إمكانية التمتع بحقوق المواطنة المتساوية وهو الأهم بالنسبة إليه، حينها قرر الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

محمد المنسوب، انطباعات أمريكية (كيف وصل اليمنيون إلى أمريكا؟) تم نشرها على موقع التغيير نت بتاريخ 2013/2/20م، على الرابط <http://al-tagheer.com/arts19264.html>

لهم الهجرة إلى البلاد الأوروبية لم يستطيعوا مقاومة بريق المهجر الأمريكي وإغراءاته، فظل الأمل في الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية يراود خيالهم، ويؤكد ذلك الدكتور عبدالعزيز المقالح، عندما تحدث عن زيارته إلى سويسرا في ستينيات القرن العشرين قائلاً: لا أنسى ذلك الشاب الذي وجدته في مدينة (لوزان) في سويسرا، وكنت أبحث في أحد الشوارع الجانبية الصغيرة عن منفذ إلى بحيرة جنيف، عندما توقفت بجوار دكان صغير لبيع اللبن والعصائر، وسرعان ما عرفت أن البائع من محافظة إب، وأنه وصل إلى هذه المدينة عن طريق مرسيليا في فرنسا، بعد أن اشتغل سنوات في الجزائر والمغرب، وقد حدثني عن مئات اليمنيين الذين كانوا معه في رحلته التي تبدأ من عدن وتطوف حول القارة الأفريقية، حتى يتسنى السفر إلى أوروبا وأمريكا، وأشعرتني أنه يجمع بعض المال ليسير ليتمكن من السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن المهاجر هناك يكسب أضعاف ما يكسبه المهاجرون في أوروبا⁽⁵¹⁾. وحتى الذين أصبح لهم علاقة قديمة مع الهجرة إلى بريطانيا لم يستطيعوا الحفاظ على هذا الود، وفضلوا الهجرة إلى أمريكا⁽⁵²⁾.

5. الحصول على الجنسية الأمريكية: لم يكن لهذا العامل دور في بداية الهجرة اليمنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب صعوبة الحصول عليها، وبعد تحسن قوانين الهجرة الأمريكية في منتصف الستينيات كان 64% من المهاجرين اليمنيين يتوقعون الحصول عليها، و26% منهم يخططون لتقديم

(51) بدر عقيل، الهجرة والاعتراب في الشعر اليمني، ط (1)، (صنعاء: وزارة شؤون المغتربين، 2001م)، ص 8.

(52) منهم على سبيل المثال أحد المهاجرين اليمنيين يدعى (علي صالح النزيلي) الذي هاجر إلى بريطانيا وعمره 17 سنة، في عام 1955م، بناء على طلب والده الذي سبق أن هاجر إليها في عام 1948م، وبعد أن قضى في المهجر البريطاني 18 سنة، وبسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية هناك انتقل مع الكثير من المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية. <http://www.yemiamerican.com>

طلبات لتحقيق ذلك، وبعد أن ارتفعت أهمية الجنسية الأمريكية، حيث أصبحت مصدراً للفخر والاعتزاز في نظر المجتمع المحلي وعند المجتمعات الأخرى، فينعم الحاصل عليها بالرعاية والحماية الأمريكية، ويحظى بمعاملة خاصة في الدول التي يسافر إليها، ويحصل على الحقوق الكاملة التي ينعم بها المواطن الأمريكي في أمريكا وخارجها. كما أن الحصول عليها يمنح المهاجرين الذين يزورون اليمن فرصة البقاء لفترة طويلة دون أن يفقدوا وضعهم الوظيفي هناك، في الوقت الذي يجب على غير الحاصلين عليها العودة إلى أمريكا قبل مرور سنة حتى لا يتم حرمانهم من دخولها. وقد ساهمت التعديلات التي تضمنها قانون الهجرة في سنة 1990م، والذي منح الأقارب المباشرين (من الأبناء والبنات غير المتزوجين، والزوجات والأزواج والوالدين) للمواطنين الأمريكيين (الحاصلين على الجنسية الأمريكية)، أو المقيمين هناك الأفضلية في الهجرة إلى أمريكا قبل غيرهم⁽⁵³⁾، وفي الوقت الراهن أصبح الحصول على الجنسية من أقوى الأسباب التي تحرك الهجرة من اليمن إلى الولايات المتحدة الأمريكية للاعتبارات الآتية:

- قيام المهاجر السابق بتشجيع أبنائه وأقاربه على الهجرة إلى أمريكا، واستخدام كافة الوسائل من أجل تحقيق ذلك لكي يحصل أكبر عدد منهم على الجنسية الأمريكية.
- ساهم حصول أبناء المهاجرين وبناتهم على الجنسية الأمريكية في دفع الأقارب وأبناء المنطقة إلى الهجرة والحصول على الجنسية عن طريق الزواج من بنات المهاجرين السابقين الحاصلات على الجنسية، وقد يقوم

(53) الخامري، ص (65-66).

الفرد بدفع مبلغ لا يقل عن ثلاثين ألف دولار، وقد يصل إلى خمسة وسبعين ألف دولار في بعض الحالات من أجل إتمام هذا الزواج⁽⁵⁴⁾.

ثالثاً: مناطق تركّز المهاجرين اليمنيين في الولايات المتحدة الأمريكية:

يميل المهاجرون الواصلون لأول مرة إلى بلاد المهجر إلى الاستقرار في المناطق القريبة من مكان وصولهم، وهذا ينطبق على المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية من العرب والمسلمين الذين فضلوا الاستقرار في المدن الكبيرة والمناطق المتاخمة لمكان الوصول التي تتوفر فيها فرص العمل، مثل مدينة نيويورك، وشيكاغو، وهيوستن، أو في المناطق التي ارتبطت من ناحية تاريخية بوجود المهاجرين من خلفيات عرقية أو وطنية معينة متقاربة معهم⁽⁵⁵⁾، وتشير الإحصائيات أيضاً إلى إن 90% من الجالية العربية يعيشون في المناطق الحضرية، وأن 66% منهم يستقرون في عشر ولايات هي: ميتشغان، ونيويورك، ونيوجرسي، ولوس أنجلوس، وديترويت، وكاليفورنيا، وشيكاغو، وواشنطن العاصمة، وأن 33% منهم يستقرون في بقية الولايات الأمريكية، استناداً على الإحصائية الحكومية الصادرة عن المكتب الأمريكي للتعداد السكاني في سنة 1990م.

(54) عبد الرحمن سبأ، زواج الفيزا جريمة إنسانية أم وسيلة عصرية، السياسة، العدد (21048)، الأربعاء 22 سبتمبر 2010م، ص11.

(55) الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، (الأقليات المسلمة في العالم المعاصر) أوروبا، أمريكا الشمالية والجنوبية، المجلد الرابع عشر، القسم الثاني، ط. (1)، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1999م)، ص292.

جدول (2) أهم المدن التي يستقر فيها المهاجرون العرب⁽⁵⁶⁾.

العدد	المدينة	العدد	المدينة	العدد	المدينة
10345	فيلادلفيا، بنسلفانيا	15580	بيرغن باسيك	61065	ديترويت، ميشيغان
10291	بيرناردينو، كاليفورنيا	15389	هيوستن، تكساس	58347	نيويورك
8837	ناسو سوفوك	14005	كليفلاند، أوهايو	56345	لوس أنجلوس، كاليفورنيا
8668	اوكلاند، كاليفورنيا	13055	سان دييغو، كاليفورنيا	28148	واشنطن
10291	مينيابوليس، مينيسوتا	12141	بيتسبرغ، بنسلفانيا	26770	شيكاغو
7719	فينيكس، أريزونا	11973	سان فرانسيكو، كاليفورنيا	22391	بوسطن، ماساشوستس
		11344	ميامي هiale، فلوريدا	15662	انهام - سانتا أنا بولاية كاليفورنيا

وباعتبار المهاجرين اليمنيين في الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً من الجالية العربية هناك فإنهم قد استقروا في الولايات والمدن الأمريكية نفسها، ولكن المهاجرين اليمنيين يتميزون عن بقية المهاجرين العرب بكثرة تنقلاتهم داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ساعدهم على ذلك أغلبيتهم الذكورية وعدم زواجهم في المهجر، حتى أن 59% منهم قد تنقلوا في عدة أماكن قبل استقرارهم بشكل نهائي، بينما 41% منهم استقروا في المناطق التي وصلوا إليها أول مرة⁽⁵⁷⁾. وتتركز الأعداد الكبيرة للمهاجرين اليمنيين في الولايات المتحدة الأمريكية في المناطق الآتية:

ولاية: ميتشغان: تعد من أكبر الولايات التي يتركز فيها المهاجرون العرب بشكل عام، والمهاجرون اليمنيون على وجه الخصوص، ويفسر ذلك وجود مصانع السيارات التي وفرت فرص عمل لأوائل المهاجرين من العرب

(56)Bankston, Carl L.OP. Cit.p.34.

(57) الخامري، ص47.

والمسلمين⁽⁵⁸⁾، وفي مدينة ديترويت بالذات يعمل معظم المهاجرين في مصانع السيارات، وخاصة مصنع التجميع الخاص بشركة (كريزلر)، ويقدر عدد العمال اليمنيين بين (1000-1500) عامل من مجموع العاملين فيه الذين يقدر عددهم بحوالي عشرة آلاف عامل، بينما تعمل مجموعة أقل من العمال اليمنيين في مصنع التجميع (جيفرسون)، ومصنع التشكيل (ماك أفينو)، ومصنع التجميع (ليستش رود) في المنطقة الشرقية من مدينة ديترويت، وهناك 17% من العمال في صناعة السيارات يعملون في مصانع (فورد ريفروج)، وخاصة في السباكة والتشغيل المدني، ويقدر عدد العمال العرب في هذا المصنع بـ 2000 عامل، أغلبهم من اليمنيين والفلسطينيين⁽⁵⁹⁾، وقد جذبت مصانع السيارات فيها المهاجرين اليمنيين بشكل كبير بسبب تدني مستواهم العلمي وكذلك تأهيلهم المهني، وفي نهاية السبعينيات كان يتراوح عدد المهاجرين اليمنيين في منطقة ديترويت بين 5000 إلى 8000، وهو أكبر تجمع في منطقة واحدة للمهاجرين اليمنيين في الولايات المتحدة الذين يتراوح عددهم بين 30,000 إلى 40,000 مهاجر، ويمثل المهاجرون اليمنيون جزءاً مهماً من المهاجرين العرب في منطقة ديترويت التي يقدر عددهم فيها بحوالي 75,000 مهاجر⁽⁶⁰⁾.

ولاية نيويورك: تعد من أقدم المناطق الأمريكية التي وصل إليها المهاجرون اليمنيون، حيث تشير بعض المعلومات إلى وصول أول مهاجر يمني إلى مدينة نيويورك في سنة 1889م، ويستقر معظم اليمنيين في مدينة نيويورك في الأجزاء الرئيسية من المدينة، ويزاولون أعمالاً لا تتطلب منهم مهارات أو

(58) http://www.america.gov/ar/multimedia/photogallery.html#/30145/muslim_time_line_ar/

(59) الخامري، ص52.

(60) الخامري، ص5.

التحدث باللغة الإنجليزية، وأبرز هذه الأعمال حراسة العمارات، وتشغيل المصاعد الكهربائية، والإشراف في الحفلات الداخلية، وغسل الأطباق في المطاعم، وتنظيف المكاتب، والعمل في المحلات التجارية، وبعضهم يمتلك محلات تجارية ويعمل بها أو يستخدم عمالاً للعمل بها، ولكن أكثر الأعمال انتشاراً بين صفوف اليمنيين في مدينة نيويورك ملكية بعض المحلات التجارية التي تتركز في الأحياء الفقيرة، ولذا نجد أنها تكون معرضة باستمرار لجرائم المدن.

ولاية كاليفورنيا: جذبت هذه الولاية المهاجرين اليمنيين منذ نهاية القرن التاسع عشر للعمل في المناطق الزراعية، وخاصة في وادي سان جوكن، وقد أصبحت هذه الولاية مركزاً لعدد من المهاجرين اليمنيين الذين يعملون في مزارعها، وفي سنة 1973م، أصبح أحد المهاجرين اليمنيين، ويدعى (ناجي ضيف الله)، عضواً نشطاً في نقابة المزارعين هناك، وعندما قامت الحرب العربية الإسرائيلية في سنة 1973م، وبسبب قيام شركات صناعة السيارات بشراء سندات حكومية إسرائيلية أعلن حوالي 2000 عامل احتجاجهم على ذلك، وقاطعوا العمل في مصانع السيارات في 28 نوفمبر سنة 1973م، حتى اضطرت شركة كرايسلر إلى إغلاق واحد من مصانعها بسبب ذلك⁽⁶¹⁾.

وفي نهاية السبعينيات من القرن العشرين ارتبط تحديد المكان الذي يقيم فيه المهاجرون اليمنيون في الولايات المتحدة الأمريكية بوجود الأهل والأصدقاء، وبلغت نسبتهم 44%، بينما فضل 39% منهم الإقامة قرب مقر العمل⁽⁶²⁾، وفي

(61) Gale, Jeffrey Lehman: Encyclopedia Of Multicultural America Volume 1. Second edition, Gale Group, Detroit 2000.p. 118

(62) الخامري، ص54.

منتصف الثمانينيات أصبحت الإقامة في الأماكن القريبة من السكن هي المفضلة عند 52% من المهاجرين⁽⁶³⁾.

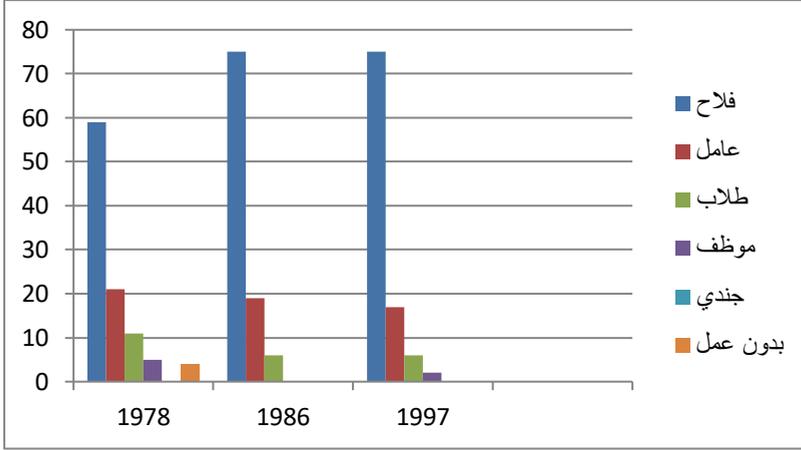
رابعاً: النشاط الاقتصادي: مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين كان أغلب المهاجرين العرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية من الفقراء وغير المتعلمين، ولم يكن لهم مهنة معينة يعملون فيها؛ وباعتبارهم عمالاً غير مهرة فقد كانوا يعملون في المصانع والمناجم حتى يتمكنوا من إتقان اللغة الإنجليزية، ولكن العمل في المصانع دخله قليل ولا يحقق الثروة بشكل سريع كما يريد المهاجرون، ولذلك اتجه أغلبهم- وخصوصاً القادمون من بلاد الشام- للعمل في مهنة البائع المتجول، حيث كانت هذه المهنة لا تتطلب خبرة سابقة أو رأسملاً كبيراً، ولا يحتاج البائع للغة الإنجليزية بشكل كبير، وكان بإمكان المهاجر بعد وصوله بيوم واحد أن يتحول إلى بائع متجول في الشارع يحمل حقيبة على ظهره تحتوي أدوات صغيرة، يحصل عليها من مهاجر سابق، غالباً ما يكون أحد الأقارب أو الأصدقاء الذين ساعدوه في الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت هذه المهنة تتطلب الاقتصاد في المعيشة، والعمل لساعات طويلة، وقوة تحمل متاعب السير في أحوال صعبة بين المدن والأرياف، ومع الوقت يتطور هذا العمل بشراء المهاجر لعربة يجرها حصان، وصولاً إلى استئجار محل يكون بمثابة دكان أو بقالة⁽⁶⁴⁾.

وقبل تناول الأنشطة الاقتصادية للمهاجرين اليمينيين في الولايات المتحدة الأمريكية، لا بد من معرفة المهن السابقة التي كانوا يمارسونها في اليمن قبل الهجرة؛ لأنها تعطي مؤشراً عن فرص العمل التي سوف يلتحقون بها، وتفسر

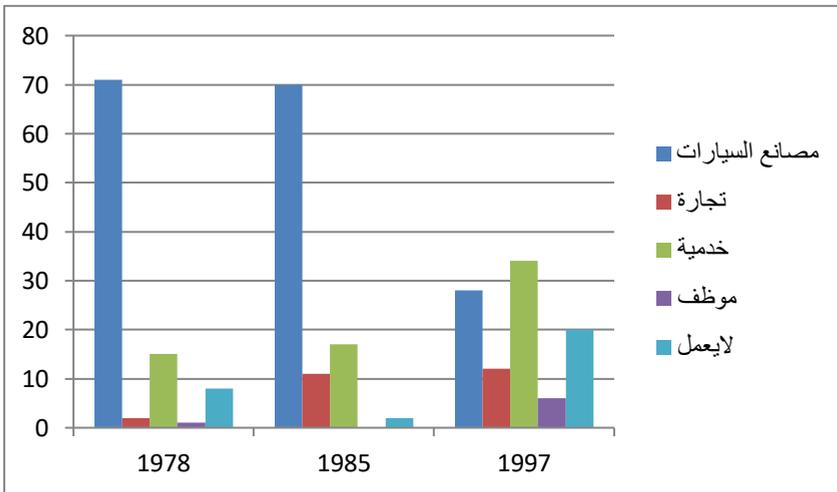
(63) عبد الوهاب، ص118.

(64) Suleiman, Michael W: Arabs in America : Building a New Future, print isbn13, Temple University Press, 1999,p.3,4.

لنا أسباب تفضيلهم أو تكذُّسهم في نشاط اقتصادي دون آخر، ويقدم لنا الرسم البياني (1) وصفاً موضحاً لذلك.



وتدل مؤشراتته على أن العمل الزراعي أو مهنة فلاح هو العمل الذي مارسه أغلب المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبسبب افتقارهم للتعليم والمهارة فقد ركزوا اهتمامهم في البحث عن مهن تتناسب مع إمكانياتهم، يتضمنها الرسم البياني (2).



حيث تدل مؤشراته على أن العمل في المصانع كان هو المفضل عند المهاجر اليمني في نهاية السبعينيات، فقد وصلت نسبة العاملين فيها إلى 71%، يعمل 49% منهم في تجميع سيارات، و11% ميكانيكيون، و7% عمال صيانة، و2% عمال نقل للمعدات، و2% عمال هياكل خشبية للسيارات، بينما كان يعمل باقي أبناء الجالية الذين يمثلون 29% في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، الخدمية والتجارية، بينما بلغت نسبة الذين لا يعملون، بما فيهم الطلاب والمتقاعدون، 11%، وقد كان يفضل أغلبية المهاجرين العمل في مصانع السيارات بسبب الأجور العالية التي تمنحها مقارنة بالمهن الأخرى، حيث يبلغ متوسط أجر العامل اليمني في صناعة السيارات 1160 دولاراً شهرياً، مقابل 40 ساعة عمل في الأسبوع خلال موسم الازدهار، كما يبلغ أقصى دخل لهؤلاء العمال ممن يعملون فترات إضافية نحو 2900 دولار شهرياً للفرد الواحد⁽⁶⁵⁾، وقد استمر تفضيل المهاجرين العمل في المصانع خلال فترة الثمانينيات بسبب ارتفاع دخل العامل فيها مقارنة ببعض المهن الأخرى، ففي الوقت الذي قد يحصل العامل في المصنع على دخل يتراوح ما بين (18-22) دولاراً في الساعة⁽⁶⁶⁾، لا يزيد دخل العاملين في المطاعم والفنادق عن (400-600) دولار في الشهر، وأغلبهم من العمال الوافدين حديثاً الذين يعانون من صعوبة الحصول على أعمال عالية الأجر⁽⁶⁷⁾.

وبعد سنة 1990م، لم تعد مهنة العمل في مصانع السيارات تستهوي المهاجرين اليمنيين مثل السابق، واتجهوا نحو العمل في مجال الخدمات العامة، فعمل الكثير منهم في البناء، وفي توصيل الطلبات إلى المنازل، وعمال نظافة

(65) الخامري، ص53.

(66) Al-Ahmary, Abdullah Azib, OP. Cit. p.126,126 .

(67) الخامري، ص53.

وعمال لغسل الأطباق في المطاعم، وفي محطات تعبئة الوقود، وغالباً ما يكون هؤلاء من الحاصلين على التعليم الثانوي أو الجامعي، ووصلت نسبة العاملين في مجال الخدمات العامة إلى 34% (68)، كما فضل الكثير منهم العمل لحسابه الخاص، فبعد أن يقضي العامل اليمني فترة من الوقت في مصانع السيارات يجمع خلالها مقداراً من المال يقوم بافتتاح مشروع تجاري خاص به، أو يدخل في شراكة مع آخرين، وغالباً ما يكون هذا المشروع عبارة عن دكان أو سوبر ماركت (69). كما ارتفعت نسبة الذين لا يعملون إلى 20%، وهو مؤشر يدل على وجود عدد كبير من الأبناء الذين تم استقدامهم من أجل الحصول على الجنسية الأمريكية بالدرجة الأولى، أو من أجل التعليم. ومن خلال مؤشرات الأرقام السابقة نستخلص النتائج الآتية:

1. أن مصانع السيارات الأمريكية قد احتضنت العدد الأكبر من المهاجرين اليمنيين، خلال فترة التسعينيات والثمانينيات؛ بسبب عدم حاجة العمل فيها لمهارات فنية؛ ولأنها تؤمن للمهاجر عملاً دائماً طيلة فترة الهجرة، وبفضل الأجور العالية التي تقدمها مقارنة بالمهن الأخرى، والرواتب التقاعدية التي تمنحها بعد نهاية الخدمة.

(68) Al-Ahmary, Abdullah Azib, OP. Cit. p.126,127.

(69) يتحدث عن هذا النشاط المهاجر عبد السلام مبارز الذي وصل إلى ولاية متشجن في عام 1974م، وكان عمره حينها 12 سنة، وكان أبوه يعمل في أحد المصانع الكبيرة، وبسبب أزمة الوقود في سنة 1978م، تم تسريح عدد كبير من العمال، فانتقل والده إلى مدينة نيويورك وعمل في أحد الدكاكين، وفي سنة 1985م استطاع والد عبد السلام أن يفتتح دكاناً خاصاً به. وبعد أن عمل عبد السلام في دكان والده استطاع أن يفتتح المزيد من المحلات حتى وصل عددها إلى 16 محلاً في مدينة منهاتن، ووصل عددها إلى 28 محلاً و17 عمارة في ولاية نيويورك.

<http://www.yemeniamerican.com/show.php?did=66>

2. انخفاض في نسبة العاملين في المصانع كان بسبب ارتفاع عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وخصوصاً من الطلاب الباحثين عن فرص عمل تساعدهم في تأمين دخل يعينهم على إكمال تعليمهم.

3. كان لارتفاع أهمية المهجر الأمريكي وتدهور أوضاع المهاجرين اليمنيين في السعودية ودول الخليج دور كبير في تغيير قناعة المهاجر اليمني بتفضيله الهجرة إلى أمريكا، بفضل الضمانات التي يقدمها قانون العمل الأمريكي، وهذا ما أكده 56% من المهاجرين اليمنيين في أمريكا⁽⁷⁰⁾.

4. ارتفعت أعداد العاملين في الخدمات العامة والعمل التجاري في محلاتهم الخاصة، التي أصبحت تدر عليهم دخلاً أكبر مما يحصل عليه العاملون في تلك المصانع.

وفي الوقت الذي أصبح غالبية المهاجرين اليمنيين يعملون في مجال الخدمات العامة أو بالمحلات التجارية، نجد أن 38% من أبناء الجالية العربية في أمريكا يعملون في مجال المبيعات والمكاتب، و22% في الأعمال الحرفية، و11% في الخدمات، و16% في المهن المتخصصة، و13% في الأعمال التجارية والمالية، وعلى مستوى الجنسيات العربية يميل أغلب المهاجرين العراقيين للعمل في مجال المبيعات والمكاتب، حيث يعمل بها 48% منهم، بينما يعمل 43% من المهاجرين اليمنيين في الأعمال الحرفية⁽⁷¹⁾.

مستوى الدخل: يتوقف مستوى دخل العامل اليمني في الولايات المتحدة الأمريكية على نوعية العمل الذي يقوم به، وعلى عدد الساعات التي يقضيها في هذا العمل، ففي سنة 1978م كان العامل يحصل على حوالي 300 دولار مقابل 40 ساعة عمل في الأسبوع، وقد يحصل على ضعف المبلغ في حالة قيامه

(70) محرم، ص22.

(71) Baker, Wayne OP. Cit. p.11,12 .

بساعات عمل إضافية⁽⁷²⁾. وبعد أن تعددت المهن والأنشطة الاقتصادية التي يعمل فيها المهاجرون اليمنيون، اختلف مستوى الدخل من فرد إلى آخر، تبعاً لاختلاف المهنة، ومقدار الأجر الذي يحصل عليه، وعدد الساعات التي يعمل بها. ولكي نتضح لنا الصورة عن مقدار الدخل الذي يحصل عليه المهاجر اليمني في الولايات المتحدة الأمريكية، سوف نتناوله على مستوى الأسبوع، وعلى مستوى السنة، مع مقارنته بالدخل السنوي للجالية العربية، ومعدل الدخل السنوي على مستوى المجتمع الأمريكي.

جدول (3) مستوى الدخل الأسبوعي

مقدار الدخل في الأسبوع بالدولار	-300-500	-600-900	أكثر من 900	أكثر من 7000	أكثر من 10.000
نسبة الحاصلين عليه	1986	%66	%34		
	1998	%36	%23	%16	%14
					%2

تشير الأرقام الواردة في الجدول السابق، التي تعود إلى فترة منتصف الثمانينيات، إلى أن 66% من أبناء الجالية كان يتراوح دخلهم بين (300-500) دولار في الأسبوع، وأن أغلبهم لم يكن يعمل أكثر من أربعين ساعة في الأسبوع، وهو يقترب من المعدل الأسبوعي للعاملين في الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت والمحدد بأربع وأربعين ساعة⁽⁷³⁾، بينما كان 34% منهم يحصلون على دخل أكثر من 500 دولار، وذلك بفضل العمل الإضافي الذي كانوا يقومون به، ولم يكن هناك دخل مرتفع بسبب محدودية فرص العمل التي تقتصر على العمل في مصانع السيارات.

وفي نهاية التسعينيات انخفضت نسبة عدد المهاجرين الذين يحصلون على أقل مستوى للدخل في الأسبوع ما بين (300-500) دولار إلى 36%، ولكنهم

(72) الخامري، ص53.

(73) عبد الوهاب، ص207.

ظلوا يمثلون أغلبية مقارنة بمستويات الدخل الأعلى التي شهدت تطوراً في مقدارها، فكان هناك من يزيد دخله عن سبعة أو عشرة آلاف دولار في الأسبوع، وهذا يعود إلى ارتفاع عدد المهاجرين في فترة التسعينيات، وبسبب ظهور فرص عمل جديدة في مجالات غير مصانع السيارات، وخصوصاً في العمل التجاري الخاص الذي يجعل المهاجر يعمل ساعات أكثر، حيث أصبح أغلبهم يعمل ما بين (60-70) ساعة في الأسبوع، ووصل عدد الساعات إلى 90 ساعة في الأسبوع يعمل بها 20% من المهاجرين اليمنيين في أمريكا⁽⁷⁴⁾، ويؤدي العمل لساعات طويلة في المشاريع الخاصة إلى تحقيق مكاسب عالية تدفع المهاجر إلى التوسع في عدد المشاريع التجارية التي يمتلكها، مما يؤدي إلى ارتفاع مقدار العائد المادي الذي يحصل عليه.

جدول (4) مستوى الدخل السنوي.

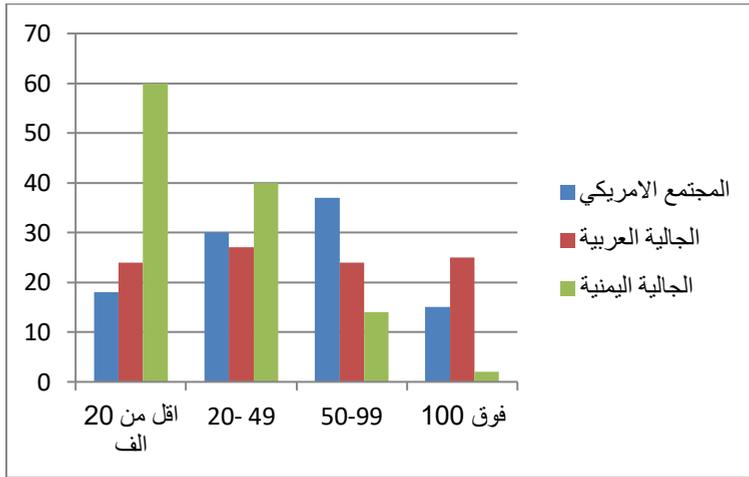
مقدار الدخل السنوي بالألف دولار	أقل من 15	15-30	30-50	50-100	أكثر من 100
نسبة الحاصلين عليه	1986	30%	60%	10%	2%
	1998	36%	32%	16%	14%

وفيما يتعلق بالدخل السنوي، فقد كان 30% من أبناء الجالية يحصلون على أقل من 15 ألف دولار، و60% منهم يتراوح دخلهم ما بين (15-30) ألف دولار، و10% يحصلون على (30-50) ألف دولار في السنة في منتصف الثمانينيات⁽⁷⁵⁾، وقد ارتفع مستوى الدخل السنوي للمهاجرين فيما بعد، حيث أصبح 2% من أبناء الجالية يفوق دخلهم السنوي 100 ألف دولار، بينما كان هناك 14% يتراوح دخلهم ما بين (50-100) ألف دولار، و16% دخلهم ما بين (30-50) ألف دولار، والذين يتراوح دخلهم السنوي ما بين (15-30) ألف

(74) محرم، ص26.

(75) عبد الوهاب، ص106.

دولار يمثلون 32%، بينما ظل أغلبية المهاجرين يحصلون على دخل سنوي أقل من 15 ألف دولار ويمثلون 36% من أبناء الجالية، وذلك في نهاية التسعينيات من القرن العشرين⁽⁷⁶⁾. وحتى تكتمل الصورة نورد مؤشرات الدخل السنوي على مستوى الجالية العربية، وكذلك المعدل العام لمستوى الدخل ونسبة الحاصلين عليه في المجتمع الأمريكي. يتضمنها الرسم البياني (3)



وتدل مؤشراتته على أن الجالية اليمنية تحقق أقل دخل مقارنة بالجالية العربية وعلى مستوى الدخل العام للمجتمع الأمريكي، إذ بلغت نسبة الذين يقل دخلهم عن عشرين ألف دولار في السنة 60%، وعلى مستوى الجالية العربية 24%، في الوقت الذي لا تزيد هذه النسبة عن 18% على مستوى الدخل العام للمجتمع الأمريكي. وقد استمر ذلك في نسبة الذين يتراوح دخلهم ما بين (20-49) ألف دولار، فكان نصيب الجالية اليمنية 40%، والجالية العربية 27%، والمجتمع الأمريكي 30%، ومع ارتفاع مستوى الدخل السنوي ما بين (50-99) ألف دولار تتراجع نسبة مساهمة الجالية اليمنية إلى 14%، بينما ترتفع

(76) Al-Ahmary, Abdullah Azib, OP. Cit. p.129.

نسبة الذين يحصلون عليه عند الجالية العربية إلى 24%، في الوقت الذي يحصل عليه 37% من عامة الشعب الأمريكي. وبالنسبة للذين يزيد دخلهم السنوي عن مائة ألف دولار، فلا يزيد نصيب الجالية اليمنية عن 2%، بينما كان نصيب أبناء الجالية العربية كبيراً باستحواذها على 25%، وهو أكبر من نسبة الذين يحصلون عليه في المجتمع الأمريكي الذين لا يزيدون عن 15%.

خامساً: الحياة الاجتماعية: الهجرات بشكل عام، ومن خلال مراحلها المختلفة إلى الدول المستقبلية لها تبدأ فردية، حيث يتجمع المهاجرون بشكل جماعي في مسكن مشترك؛ من أجل الاقتصاد في المعيشة، وتخفيف آلام الغربة، وقد كان القادمون الجدد يستفيدون من هذا التجمع؛ حيث كان يتم استقبالهم بكل حفاوة؛ لأنهم غالباً ما يحملون معهم رسائل من الأهالي في الوطن⁽⁷⁷⁾.

ومع مرور الوقت واستمرار الهجرة يفضل بعض المهاجرين الاستقرار هناك بشكل نهائي، بينما يفضل البعض حياة التنقل بين المهجر والوطن. وفي حالة المهاجرين اليمنيين في الولايات المتحدة الأمريكية، لم يكونوا يفضلون الاستقرار الدائم فيها مثل الجاليات العربية الأخرى، بل كان همهم ينصبُّ على جمع أكبر قدر من المال وإرساله إلى الأهل والأقارب في اليمن على أمل العودة إليهم عندما تساعدهم الظروف على ذلك⁽⁷⁸⁾، وبعد أن يقضي المهاجر فترة من الزمن، ويتكون لديه مبلغ من المال يقوم بزيارة اليمن لقضاء إجازة تتراوح مدتها بين ستة أشهر إلى سنة⁽⁷⁹⁾، وبذلك اتسمت حياة المهاجر اليمني بعدم الاستقرار، وانعكست على طريقة حياته الاجتماعية في أمريكا، فأصبح

(77) غالب، الهجرات اليمنية إلى إندونيسيا، ص 218.

(78) Bankston, Carl L. , OP. Cit.p.34.

(79) Ibid. p.129 .

91% منهم يفضلون السكن بشكل جماعي في منازل يعيش فيها 45% مع أقاربهم و35% مع الأصدقاء، بينما كان 9% منهم يسكنون في شقق خاصة، يعيش 15% منهم مع الزوجة والأطفال، و5% يعيشون مع الأهل⁽⁸⁰⁾. وعلى الرغم من أن 80% من المهاجرين اليمنيين هم من فئة المتزوجين، فإنهم يفضلون حياة العيش في أمريكا بدون أسرهم، ويحرصون على بقاء عائلاتهم في اليمن؛ بحجة المحافظة على روابط قوية مع الوطن، وللمحافظة على ممتلكاتهم⁽⁸¹⁾؛ وبسبب تخوفهم من تأثير المجتمع الأمريكي على الأبناء، خاصة وأن الأب يقضي ما بين 10 إلى 12 ساعة في العمل ولا يجد الوقت الكافي للجلوس مع الأبناء وتربيتهم ومراقبتهم، ولا تستطيع الأم غير المتعلمة أن تقوم بذلك وحدها⁽⁸²⁾، خاصة وأن الأسرة اليمنية في أمريكا تعد الأكبر من حيث متوسط عدد أفرادها الذين لا يقلون عن خمسة، تليها الأسرة العراقية بمقدار (4.3)، كما تعد الأسرة اليمنية هي الأكبر من حيث عدد الأطفال (3.8) طفل، يليهم العراقيون (2.7)، ثم الفلسطينيون والأردنيون (2.7)، واللبنانيون والسوريون (2.4)⁽⁸³⁾.

وقد تغيرت مواقف بعض المهاجرين من اصطحاب الزوجات والأبناء إلى الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل توفر فرص جيدة للتعليم وإمكانية الحصول على الجنسية الأمريكية، ونتيجة لهذه التغيرات نجد أن 70% من المهاجرين أصبحوا يسكنون في شقق خاصة بهم، بينما فضل 30% منهم السكن في منازل أو غرف أو غيرها من وسائل السكن. ونتيجة لذلك تغيرت نوعية المشاركة في

(80) عبد الوهاب، ص113.

(81) الخامري، ص49.

(82) Al-Ahmary, Abdullah Azib, OP. Cit. p.139.

(83) Baker, Wayne, OP. Cit. p.13 .

السكن، فأصبح 26% منهم يعيش مع الزوجة والأولاد، و24% مع الأهل، و12% مع الأقارب، و31% يعيشون بشكل جماعي مع الأصدقاء⁽⁸⁴⁾. وتعد الجالية اليمنية من أكثر الجاليات العربية حفاظاً على عاداتها وتقاليدها اليمنية الأصلية، ومن أقلها ذوباناً وانصهاراً في المجتمع الأمريكي، حيث يعيش المهاجرون في أحياء ومساكن متقاربة، وساعدهم في ذلك خصوصية الهجرة التي أغلبها من الأقارب وأبناء المنطقة الواحدة. ونتيجة لذلك احتفظت الجالية اليمنية بالكثير من عاداتها وتقاليدها التي هي عبارة عن نسخة مما يتم تطبيقه في اليمن عند الاحتفال في مناسباتهم الاجتماعية، مثل الزواج، والمناسبات الدينية مثل صوم رمضان، وعيد الفطر، وعيد الأضحى، وفي المناسبات الوطنية مثل الاحتفال بأعياد الثورة والوحدة اليمنية، حتى أن الجالية اليمنية نقلت إلى المهجر الأمريكي عاداتها السيئة، مثل تناول القات في المناسبات التي تحتفل بها، ويتراوح سعره هناك ما بين (30-50) دولاراً، ويقدر الإنفاق السنوي على القات بحوالي 3 ملايين دولار⁽⁸⁵⁾.

ويتميز المهاجرون اليمنيون عن بقية الجاليات العربية الأخرى بارتباطهم القوي مع الوطن اليمني، حيث يفضل الأغلبية منهم زيارة اليمن من وقت إلى آخر، والحرص على الزواج من اليمن، وغالباً ما تكون من بنات أقاربهم من المهاجرين السابقين، ولذلك نجد أن أغلبية المهاجرين اليمنيين في أمريكا من فئة المتزوجين، إذ وصلت نسبتهم إلى 76%، وإلى 78% على مستوى المهاجرين من محافظة إب⁽⁸⁶⁾، كما أصبحت الفتاة الحاصلة على الجنسية الأمريكية مطمعاً لكل الراغبين بالهجرة إلى أمريكا؛ لأن هذا يمنح الزوج

(84) محرم، ص26، 27.

(85) Gale, Jeffrey Lehman, OP. Cit. p.1886.

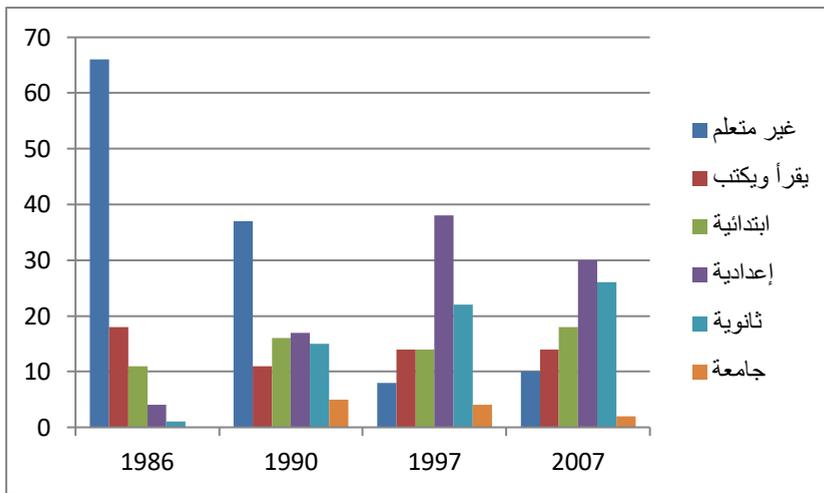
(86) عبد الوهاب، ص86.

فرصة كبيرة للهجرة إلى أمريكا والحصول على جنسيتها أسوة بزوجته. ولذلك نجد أن أغلبية المهاجرين اليمنيين في أمريكا من فئة المتزوجين، وقد ترتب على هذا الزواج نتائج سلبية كثيرة، فإلى جانب ارتفاع تكاليفه، كانت المصلحة هي القاسم المشترك، حيث أصبحت الجنسية الأمريكية من أهم الصفات التي يبحث عنها الراغبون بالاقتران بهذه الأسر، وقد يدفع الراغب بهذا الزواج مقابلاً مادياً يصل إلى (5000) دولار لمن يحصل له على فتاة معها الجنسية، وأصبح شعارهم "تخطب المرأة لجنسيتها"، فغلب على هذا الزواج طابع المصلحة وطغى على بقية القيم الإنسانية الأخرى، ولم يعد للمودة والرحمة دورها الكبير بعد الزواج. وقد ترتب على هذا الزواج نتائج سلبية، منها ارتفاع تكاليف الزواج التي قد تصل إلى أكثر من خمسين ألف دولار يدفعها الرجل لوالد الفتاة من أجل إتمام هذا الزواج، كما ترتب على هذا الزواج الذي يقوم على المصلحة ارتفاع في حالات الطلاق وسط هذه الفئة، وظهور مأساة اجتماعية كبيرة يحتاج حصرها إلى دراسة اجتماعية متخصصة⁽⁸⁷⁾.

وفي ما يتعلق بالمستوى التعليمي للمهاجرين في الولايات المتحدة الأمريكية، فمن المعروف أن أغلبهم- ومنذ بداية وصولهم في نهاية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين- قد جاء من مجتمع تسوده الأمية وتكاد تنعدم فرص التعليم فيه، ولذلك فقد كان المهاجر اليمني في أمريكا يحرص على تحسين أوضاعه الاقتصادية على حساب التعليم، إذ كان أطفالهم يلتحقون بعمل جزئي بعد عودتهم من المدارس، وقد يتركون المدرسة إذا

(87) بسبب المقابل المادي الكبير تحول هذا الزواج إلى تجارة عند بعض الآباء، حيث يتم الاتفاق بين الأب والراغب في الزواج على أن تكون مدة الزواج محددة بالحصول على الجنسية وبعد ذلك يطلقها حتى يزوجها والدها من شخص آخر، وغالباً ما تكون الفتاة ضحية ولا تعرف عن هذا الاتفاق، وقد تدفع معرفة الحقيقة بعض الفتيات إلى الجنون أو العزوف عن الزواج مدى الحياة.

وجدوا عملاً كاملاً يحصلون منه على دخل مناسب⁽⁸⁸⁾. وقد تغير موقف المهاجرين اليمنيين في أمريكا من التعليم وبدأوا يشعرون بأهميته، وإن كان ذلك لا يرتقي إلى المستوى الذي يتناسب مع الوضع العلمي والإمكانيات التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية. ويتضمن الرسم البياني (4) الوضع التعليمي للجالية اليمنية ومستوى التطور والتغير الذي حصل خلال عشرين عاماً في الولايات المتحدة الأمريكية.



وتدل مؤشرات هذا الرسم على تدني مستوى التعليم بين المهاجرين اليمنيين في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وصلت نسبة الأمية بينهم إلى 66% في سنة 1986م، ولم تكن نسبة المتعلمين تزيد عن 44%، وهي نتيجة منطقية تتناسب مع الأوضاع التعليمية في اليمن، ومع موقف اليمنيين السلبي من التعليم في الوطن وفي المهجر، ومع المكان الذي جاء منه المهاجرون، الذين تعود أصول 83% منهم إلى المناطق الريفية⁽⁸⁹⁾.

(88) Al-Ahmary, Abdullah Azib, OP. Cit. p.124.

(89) عبد الوهاب، ص89.

وبعد شعور المهاجرين بأهمية التعليم، تراجعت نسبة الأمية إلى 37% في سنة 1990م، فارتفعت نسبة الحاصلين على المؤهلات الابتدائية والإعدادية والثانوية، ووصلت نسبة الحاصلين على التعليم الجامعي إلى 5%، واستمر ارتفاع الوعي بأهمية التعليم فانخفضت نسبة الأمية إلى 8% سنة 1997م، ويفسر ذلك ارتفاع عدد المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أبناء وأقارب المهاجرين السابقين في أمريكا، الذين قد سبق لهم الالتحاق بالتعليم في اليمن، كما أن الهجرة لم تعد محصورة على هذه الفئة، بل أصبحت الفرصة متاحة أمام المتعلمين الراغبين في إكمال تعليمهم في الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك فقد كان أغلب القادمين إلى أمريكا بعد عام 1990م، من رجال الأعمال والطلاب الذين دخلوا عن طريق تأشيرات الزيارة، ثم تحولت إلى الاستقرار الدائم هناك⁽⁹⁰⁾.

وبعد استعراض التغيرات التعليمية التي مرت بها الجالية اليمنية خلال السنوات السابقة، يمكن أن نستخلص الملاحظات الآتية:

1- ظلت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة ولا يحملون أية مؤهلات تعليمية متقاربة ما بين (14%-18%)، مما يؤكد عدم وجود رغبة حقيقية لدى المهاجرين في تحسين مستواهم التعليمي، وأن طبيعة الهجرة والمجتمع الذي يعيشون فيه فرض عليهم الخروج من عباءة الأمية. وينطبق الكلام السابق على الحاصلين على الشهادة الابتدائية، الذين لم ترتفع نسبتهم سوى 7% خلال عشرين عاماً.

2- على الرغم من ارتفاع الفارق بين نسبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية بين (4%-38%)، فإن هذا الفارق شهد تراجعاً فيما بعد بمقدار 8%، مما

(90) Al-Ahmary, Abdullah Azib, OP. Cit. p.122 .

يدل على أن الكثير من أبناء المهاجرين لم يكملوا تعليمهم وفضلوا العمل على التعليم، مما يؤكد أن الهاجس الاقتصادي ظل هو المسيطر على عقلية المهاجر اليمني، ولم يفكر في استغلال المهجر الأمريكي في تحسن مستواه العلمي.

3- ارتفاع مؤشر الفارق بين نسبة الحاصلين على الثانوية العامة ما بين (1%-26%) لا يدل على ارتفاع الوعي بين المهاجرين بأهمية التعليم؛ لأنه مؤشر على عدم الحرص على إكمال التعليم الجامعي، وقد يكون السبب هجرة الأبناء في ارتفاع نسبة الحاصلين على الثانوية العامة الذين غالباً قد حصلوا على مؤهل الثانوية في اليمن، ولكن ضعف مستواهم التعليمي يجعلهم عاجزين عن إكمال دراستهم في أمريكا، ويؤكد ذلك تراجع نسبة الحاصلين على تعليم جامعي.

ويتضح لنا تواضع المستوى التعليمي للجالية اليمنية في أمريكا بصورة أكبر عند مقارنتها مع الجالية العربية التي تجاوزت مرحلة الأمية، والتي يبدأ تصنيف مستواها التعليمي بالذين لم يحصلوا على الثانوية العامة ويمثلون 36%، بينما بلغت نسبة الحاصلين عليها 20%، والذين حصلوا على دبلوم بعد الثانوية 23%، أما المؤهل الجامعي فقد حصل عليه 13%، بينما وصلت نسبة الحاصلين على تعليم عالٍ إلى 8%⁽⁹¹⁾.

وقد انعكس المستوى التعليمي للجالية اليمنية على نشاطها الثقافي في المهجر، فعلى الرغم من أن أول صحيفة عربية صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية في يوم الجمعة 15 نيسان سنة 1892م، باسم "كوكب أمريكا"،

(91) Baker, Wayne, OP. Cit. p.9.

وصدر بعدها عدد من الصحف⁽⁹²⁾، فإننا لم نجد ما يدل على أن المهاجرين اليمنيين في أمريكا كان لهم مساهمة في النشاط الثقافي قبل منتصف القرن العشرين، وقد استمر ذلك في النصف الثاني منه، مع استثناء بعض المحاولات الفردية في الوقت الراهن التي هي عبارة عن مواقع في شبكة الانترنت تهتم بالجالية اليمنية في أمريكا، وتكتب عن شؤونها المختلفة.

المشاكل والمميزات والآثار والنتائج والتوصيات:

بعد تناول النشاط الاقتصادي والأوضاع الاجتماعية التي مرت بها الجالية اليمنية في الماضي والتي تعيشها في الحاضر، يتضح لنا أنها لاتزال تعاني الكثير من المشاكل أهمها:

- 1- انخراط أبناء الجالية في أعمال تشغل معظم أوقاتهم، مما يبعدهم عن الاهتمام بأسرهم وأولادهم.
- 2- عدم إتقان الكثير منهم للغة الإنجليزية، وعدم وعي الكثير منهم بأهمية ذلك، حيث إن عدداً كبيراً منهم مر على اغترابه أكثر من عشرين سنة ولا يستطيع التحدث أو الكتابة بها.
- 3- التقوقع وعدم المشاركة والتفاعل الإيجابي مع المجتمع، رغم سهولة التكيف والتفاعل مع غالبية المجتمع الأمريكي المعروف بالانفتاح.

(92) صحيفة الهدى سنة 1896م، مرآة الغرب سنة 1899م، المهجر سنة 1903م، والجامعة 1906م، البيان 1911م، السائح 1912م، الفنون 1913م، العالم السوري 1926م، السميع 1929م، لمزيد من المعلومات عن أوائل الصحف العربية التي صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية.

Melki, Henry: Arab American journalism and its relation to: Arab American literature. Georgetown University, ph., 1972,p31

- 4- عدم تشجيع جيل الأبناء على مواصلة التعليم والاستفادة من فرص التعليم الكثيرة والمتنوعة، مما يحرم جيل الأبناء من ضمان مستقبل مشرق، وكذلك حرمان اليمن من الاستفادة من أبنائها إذا قرروا العودة إليها.
- 5- عدم قدرة كثير من جيل الآباء على التعامل بطريقة تربوية سليمة مع الأبناء الذين تربوا في المهجر، ويجهلون طبيعة العلاقة التي ينبغي أن تكون بين الآباء والأبناء، مما يسبب كثيراً من المشاكل الاجتماعية المؤسفة.
- 6- جهل كثير من أبناء الجالية بواجباتهم وحقوقهم في بلاد المهجر، وعدم وعي الكثير بوجود فرص كثيرة يمكن من خلالها تحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية.
- 7- إصرار بعض أبناء الجالية اليمنية على عدم التخلي عن بعض العادات السيئة الموجودة في اليمن، وعدم الارتقاء بتفكيرهم ومستوى حياتهم، فتجد الكثيرين لا تتغير السلوكيات لديهم رغم اغترابهم الطويل، ومن هذه العادات مضغ القات، رغم أنه محظور، وكذلك النزعة المناطقية الموجودة عند البعض.
- 8- عدم وعي الكثير منهم بالطريقة المثلى للاستثمار في أرض الوطن أو في المهجر.
- 9- فتور العمل المؤسسي لافتقارهم إلى نخبة متعلمة قادرة على لِم الصف وتوحيد الجهود والإمكانات لتأسيس جمعيات ترعى شؤون الجالية، وتكون حلقة وصل للتعاون مع المنظمات الأمريكية.
- 10- شعور كل المغتربين بعدم وجود جهات رسمية ترعاهم، فالسفارة اليمنية والجهات الرسمية لا يكاد يكون لها دور بارز فيما يتعلق بالقضايا الأساسية

للجالية، مثل التعليم، والثقافة، والرعاية المتواصلة، وإن وجد بعض الاهتمام الرسمي فهو مناسباتي ومحدود جداً، ولا يمثل حتى الحد الأدنى مما يجب أن تقوم به هذه الجهات (الخارجية – وزارة شؤون المغتربين- السفارة).

11- على الرغم من أن الجالية اليمنية تمتلك عدداً من المراكز الإسلامية التي تستخدم عادة كمسجد للصلاة، وفي أحسن الأحوال يتم تدريس القرآن الكريم واللغة العربية في نهاية عطلة الأسبوع، ونظراً لعدم توافر كفاءات يمنية متخصصة وانشغال الآباء في أعمالهم، فإنه لا يستفاد من هذه المراكز الاستفادة الكبيرة المرجوة، التي تتمثل في تفعيل دورها من خلال تأسيس مدرسة متكاملة للجالية ومركز ثقافي اجتماعي يعمل على نشر الوعي وخلق بيئة ملائمة لليمنيين، وجعل هذه المراكز وسيلة للتنوير والفائدة⁽⁹³⁾.

وعلى الرغم من هذه المشاكل والصعوبات فإن للجالية اليمنية في الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من المظاهر الإيجابية، منها:

- 1- الهدوء والسكينة والبساطة، وبُعدهم عن الجرائم المنتشرة في المجتمع الأمريكي من نهب البنوك والتحايل على الأرصدة، أو التهريب والاتجار بالمخدرات، مما أكسبهم احترام الآخرين وكسب ثقتهم.
- 2- استطاع اليمنيون المحافظة على هويتهم وانتمائهم العربي اليمني والإسلامي، وخاصة في أبنائهم المولودين في أمريكا، حيث حافظوا وتمسكوا بهويتهم الدينية والثقافية والاجتماعية.

(93) أحمد العباسي، المغتربون اليمنيون في أمريكا، 13 يونيو 2008م.
<http://www.watanye.net/54853.htm>

3- الاجتهاد والمثابرة في العمل، فقد يظل الفرد منهم يعمل 12 ساعة يومياً في أعمال شاقة، وذلك سعياً لكسب لقمة العيش الكريم.

4- تشكيل الجمعيات الخيرية والتفاعل، والتجاوب مع الفقراء والمحتاجين والمرضى من أهلهم وذويهم في اليمن، فلا يكاد يمر شهر إلا وحالة إنسانية أمامهم، فهذا يريد الزواج، وذاك يريد العلاج، وهناك مشاريع تنموية من مدارس وطرق ومراكز صحية ومساجد لهم الفضل الأكبر في إنجازها⁽⁹⁴⁾.

الآثار التي تركتها الهجرة على المجتمع اليمني:

إن الهجرة باعتبارها ظاهرة اجتماعية، لا بد أن تترك أثراً تظهر مع مرور الوقت، سواء على المجتمع الذي خرجت منه هذه الهجرات، أو المجتمع الذي وصلت إليه، وتتنوع هذه الآثار من حيث إيجابياتها أو سلبياتها، وكذلك من حيث مداها وتغلغلها في المجتمعين؛ تبعاً لعدة عوامل، منها (المستوى الاقتصادي والاجتماعي والفكري- نوعية المهاجرين - أعدادهم - الفترة التي يقضيها هؤلاء المهاجرون في بلاد المهجر)⁽⁹⁵⁾.

المجال الاقتصادي:

كانت الدوافع الاقتصادية في اليمن من أقوى الأسباب التي دفعت المهاجرين إلى الرحيل إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ وبالتالي كانوا حريصين على تحسين أحوالهم المعيشية وتحقيق ثروات كبيرة، وعندما نجحوا في ذلك لم ينسوا الأهل في الوطن؛ فأغدقوا عليهم الأموال، ولكن ذلك لم يحدث سوى تأثير محدود في التنمية الاقتصادية؛ لأن الكثير من المهاجرين يفضلون استثمار أموالهم في شراء الأراضي، أو في الأعمال التجارية الخاصة والصغيرة في

(94) <http://al-tagheer.com/arts19264.html>.

(95) يحيى غالب، الهجرة إلى جنوب شرق آسيا، ص356.

المراكز الحضرية، كما يفضلون شراء الأراضي، سواء في الريف أو المدن⁽⁹⁶⁾. ويمكن اختصار الآثار في المجال الاقتصادي في النقاط الآتية:

- 1- ساهمت الهجرة في تحسين المستوى الاقتصادي للأسر المرتبطة بهذه الهجرة، ولكنها خلقت في المجتمع نوعاً من الخمول أو التكاثر؛ حيث ترك أبناء المهاجرين في أمريكا العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية؛ مما أدى إلى ظهور ما عُرف في المجتمع اليمني بـ (البطالة بالوراثة).
- 2- ترتب على هذه الهجرة نشاط ملحوظ في مجال الأراضي والعقارات وتشديد المباني ذات التكاليف الباهظة في المناطق التي ينتمي لها المهاجرون، وفي مراكز المدن الحضرية التي شهدت توسعاً عمرانياً كبيراً التهم أغلب المناطق الزراعية فيها.
- 3- على الرغم من أن استثمارهم في مجال الأراضي وبناء العقارات أوجد فرص عمل للكثير من العمال في مجال البناء، وساهم في حل جزئي لمشاكل السكن، فإن ذلك أدى إلى غلاء الأراضي وتدمير الأراضي الزراعية.
- 4- بفضل المبالغ الكبيرة التي يرسلها المهاجرون إلى أقاربهم، وارتفاع قيمتها بسبب فارق سعر صرفها مقارنة بالعملة اليمنية، فقد جعلت هذه الفئة في المجتمع تسرف في الإنفاق على حاجاتها الضرورية وغير الضرورية.

المجال الاجتماعي:

تعد الآثار الاجتماعية، سواء أكانت إيجابية أم سلبية، الأقوى أثراً والأطول بقاءً في المجتمعات الإنسانية؛ لأنها ترتبط بالمهاجر من بداية رحيله من وسط

(96) الخامري، المرجع، ص73.

أسرته التي تكون أول من يتأثر بذلك، خاصة وأن الكثير من المهاجرين إلى أمريكا لا يفضل أخذ أسرته معه حتى يتفرغ لعمله هناك، وخاصة العمل الإضافي الذي يحقق مكاسب مالية كبيرة، ويرى في بقاء الأسرة في اليمن وسيلة للحفاظ على الممتلكات، كما أن ذلك يحميها من الآثار السلبية للمجتمع الأمريكي، ولم يفكر بالتعب والألم النفسي الكبير الذي تعيش فيه الأسرة بسبب غياب الأب وبقائه فترة طويلة في المهجر. وبصورة مختصرة يمكن إيراد أهم الآثار الاجتماعية في النقاط الآتية:

1- جعلت الأسر التي تنعم بخيرات المهجر الأمريكي وتتمتع بجنسيته ترفع من مكانة زواج الأقارب حتى أصبح حكراً، أو حقاً، أو فرضاً على الأبناء والبنات، مما أدى إلى ظهور مشاكل اجتماعية، كثيرة وأمراض وراثية محتملة في المستقبل القريب.

2- أصبحت الجنسية الأمريكية من أهم الصفات التي يبحث عنها الراغبون بالاقتران بهذه الأسر، وأصبح شعارهم "تخطب المرأة لجنسيتها"، فغلب على هذا الزواج طابع المصلحة وطغى على بقية القيم الإنسانية الأخرى، ولم يعد للمودة والرحمة دورها الكبير بعد الزواج.

3- لم يكن أثر الحصول على الجنسية الأمريكية كبيراً على المستوى التعليمي للأبناء بما يناسب المستوى الاقتصادي الذي وصلت إليه، وبدلاً من حصولهم على التعليم المتميز في الداخل والخارج، نجد الكثير منهم لا يكمل تعليمه؛ بحجة أن المستقبل في الهجرة إلى أمريكا، وليس في الصفوف الدراسية، أو قاعات المحاضرات في الجامعات اليمنية.

4- عند عودة المهاجرين بعد طول غياب، تكون الزوجة قد كبرت في السن أو حَفَّتَ فيها بريق الأنوثة بسبب ما تعاناه وتكابه من هموم الفراق وطول

الانتظار، مما يدفع الكثير منهم إلى محاولة استعادة شبابهم الذي استنفده العمل الشاق والساعات الطوال فيه، بواسطة الزواج من فتيات صغيرات، مستغلين فقر هذه الأسر وحاجتها للمال الذي يسد رمقها ويعينها على العيش الكريم ولو على حساب فلذات أكبادها.

النتائج:

1- الهجرة اليمنية تعد من أقدم الهجرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، استناداً على أقدمية التواصل بين اليمن وأمريكا قبل بقية الدول العربية. وعلى اتفاق أغلب الباحثين والمؤرخين على أن احتلال ميناء عدن في سنة 1839م، من قبل الاستعمار البريطاني يمثل بداية انطلاق للهجرات اليمنية إلى الخارج، إضافة إلى إجماع المصادر الأمريكية على أن وصول المهاجرين اليمنيين كان بعد افتتاح قناة السويس بعام أو عامين، بينما تشير هذه المراجع أيضاً إلى أن وصول المهاجرين العرب إلى أمريكا بدأ في سنة 1880م.

2- الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية تعد من أفضل الهجرات اليمنية فائدةً للاقتصاد الوطني برفدها للخرينة العامة للدولة بمبالغ كبيرة من الدولار الأمريكي، كما تعد من الهجرات الآمنة على المستوى الوطني، ولا تمثل تهديداً للبلاد مثل المهاجر القريبة من اليمن التي تستخدم المهاجرين فيها ورقة ضغط ومساومة لتحقيق بعض أهدافها، وقد تقوم بطردهم في أية لحظة لتلحق بالإنسان اليمني والحكومة مشاكل اقتصادية واجتماعية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

3- انتماء أغلب المهاجرين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى محافظة إب، مما يمنحها الأقدمية والأفضلية على باقي المحافظات اليمنية؛ وذلك بسبب

حرص المهاجرين على أن يكون أقاربهم أكبر المستفيدين من هذه الهجرة؛ مستفيدين من التعديلات القانونية الأمريكية التي كانت تعطي للقرابة الاعتبار الأول في الهجرة والحصول على الجنسية.

4- إن الهجرة اليمنية لم تحقق المكانة التي تليق بها مقارنة بالجاليات الأخرى وخاصة العربية منها؛ بسبب التخلف الذي كان سائداً في اليمن، مما ترتب عليه تدني نوعية المهاجرين من حيث التأهيل العلمي والمهني، فوجد المهاجرون أنفسهم يعملون في المهن الأصعب والأقل دخلاً.

5- صعوبة الحياة في اليمن، وقساوة الأوضاع الاقتصادية فيها جعلت المهاجرين يركزون اهتمامهم على جمع المال، دون مراعاة للفوائد الأخرى التي تعد أكثر فائدة وأطول بقاءً، وهي الاستفادة من الإمكانيات العلمية للمهجر الأمريكي.

6- تحولت الهجرة إلى أمريكا إلى غاية وليست وسيلة لتحقيق فوائد متنوعة، وتوارث الأبناء ذلك الاعتقاد فأصبح تحقيق حلم الهجرة يسيطر على تفكيرهم، فأهملوا الطموحات الأخرى التي كان يمكنهم الإبداع فيها، وخاصة في المجال العلمي، الذي يفترض التحاقهم بأفضل المدارس والجامعات بموجب الإمكانيات المالية التي يمتلكها آبائهم.

7- أدت الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشجيع الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، حيث أصبح من الصعوبة على المهاجر التكيف مع مجتمع القرية بعد أن عاش فترة من الزمن في المجتمع الأمريكي المتحضر، كما أن الانتقال إلى المدينة يمكّن المهاجر من سهولة التواصل المستمر مع أسرته.

التوصيات:

تهدف إلى معالجة الأثار السلبية، وتقديم مقترحات يعتقد الباحث أنها سوف تؤدي إلى تحقيق أكبر فائدة ممكنة من هذه الهجرة، ويشترط في هذه المقترحات إمكانية تطبيقها على أرض الواقع، وإلا فإنها ستظل مجرد خيالات جادت بها ذاكرة الباحث في لحظة تفاؤل. ويجب أن تكون التوصيات ذات شقين أو بُعدين، توصيات للمهاجرين في كيفية الاستفادة من المهجر الأمريكي، وللحكومة اليمنية في كيفية تقديم المساعدة لهم قبل البحث عن الاستفادة منهم، ويمكن إجمال هذه المقترحات في النقاط الآتية:

التوصيات التي تتعلق بالحكومة اليمنية:

1- تكليف مجموعة من المترجمين والقانونيين اليمنيين للقيام بترجمة ودراسة القوانين الأمريكية المتعلقة بالهجرة والجنسية الأمريكية، لمعرفة النقاط التي يمكن استغلالها في الحصول على أكبر نصيب للهجرة إلى أمريكا، وشرحها للمهاجرين اليمنيين مما يمنع وقوعهم في مخالفات قد تمنعهم من الهجرة أو تعيدهم من المطارات الأمريكية، كما يحدث للبعض، أو تؤدي إلى ترحيلهم بسبب جهلهم بالقوانين الأمريكية.

2- أن تتخلى الحكومة اليمنية عن الأفكار التقليدية العقيمة التي تربط الفائدة من المهاجرين بعودتهم للاستثمار في اليمن، وهذا لن يتحقق بالطبع في ظل الظروف والأوضاع التي تعيشها اليمن، ويجب عليها تقديم يد العون للمهاجرين بتشجيعهم على الاستثمار في أمريكا، مما يوفر فرص عمل لأبناء الجالية، ويشجع على مزيد من الهجرة إلى أمريكا.

3- أن تقوم باختيار مجموعة من الأكاديميين الاقتصاديين في الجامعات اليمنية وتكليفهم بعمل دراسة اقتصادية لمجالات الاستثمار في أمريكا، وتقديم هذه

- المقترحات إلى أصحاب رؤوس الأموال لمساعدتهم في تنمية ثروتهم بطريقة علمية يعود نفعها عليهم وعلى الجالية اليمنية بشكل عام.
- 4- تقوم الحكومة بتقديم تصور يعده خبراء في الاقتصاد عن المجالات الاستثمارية المتوافرة في اليمن، وتقديم ضمانات حكومية لأصحاب رؤوس الأموال باستعادة أموالهم في حالة تعثر هذه المشروعات أو فشلها.
- 5- الإعلان عن إقامة شركات مساهمة للاستثمار في المجالات المناسبة في اليمن برعاية وضمآن حكومي لنجاحها، مما يشجع أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة على المساهمة، بدلاً من الاستثمار العشوائي الذي يقوم به أقارب المهاجرين في اليمن.
- 6- أن تراعي الحكومة اليمنية الكفاءة والنزاهة والمكانة العلمية والقدرة على خدمة المهاجرين عند اختيارها للموظفين في السفارة والقنصليات اليمنية في الولايات المتحدة الأمريكية.
- 7- أن يكون هناك محامون في السفارة والقنصليات للمرافعة في القضايا التي يكون المهاجر اليمني طرفاً فيها، وحتى لا يصبح المهاجر ضحية بسبب عدم وجود من يدافع عنه.
- توصيات للمهاجرين:** يجب عليهم الاستفادة من فرصة الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تشمل مختلف جوانب حياتهم، ومنها:
- 1- استثمار الأموال والمكاسب الاقتصادية التي يحققونها في المهجر لتوفير فرص عمل لأبناء الجالية حتى تتحسن أوضاعهم الاقتصادية مثل بقية الجاليات العربية الأخرى.

- 2- أن يستغلوا الفرص المتاحة في المهجر، وخصوصاً الإمكانيات العلمية بتشجيع أبنائهم على الالتحاق بالتعليم الجامعي، وفي التخصصات التي تفتح أمامهم فرص عمل أفضل ومردوداً اقتصادياً أكبر.
- 3- إنشاء جمعيات خيرية باسمهم وتحت إدارتهم لتقوم بجمع التبرعات والزكاة من أبناء الجالية في أمريكا، وإنفاقها في جميع مجالات الخير التي يحتاج لها الكثير من أبناء اليمن.
- 4- تقديم المساعدة لوطنهم بواسطة إقامة المشاريع الخيرية في مجال التعليم ببناء وتأثيث المدارس، وبناء وتأثيث القاعات الدراسية والمعامل في الجامعات اليمنية، وبناء المراكز الصحية والمستشفيات، وإنشاء مراكز لإيواء المختلين عقلياً وعلاجهم، وللعجزة والمسنين الذين لا عائل لهم، وللأيتام والأطفال المشردين في الشوارع.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- 1- الجرافي، ابتسام محمد حسين، العلاقات التجارية اليمنية البريطانية (من أوائل القرن السابع عشر حتى 1839م) رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة صنعاء، 2005م.
- 2- الجناحي، سعيد، أوائل المغتربين وحكايات العبور إلى الوطن، ط. (1)، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، 2002م).
- 3- الخامري، شكيب، الهجرة اليمنية إلى أمريكا، محمد عبد الرحمن الشرنوبي (مترجم)، الكويت، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 38، جامعة الكويت، فبراير 1982م.
- 4- الخطابي، أروى أحمد عبدالله، تجارة البن اليمني (ق17-ق19)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة صنعاء، 2004م.
- 5- دغر، أحمد عبيد بن، حضرموت والاستعمار البريطاني (1937-1967م) ط. (1)، (القاهرة: مؤسسة قرطبة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م).
- 6- الريحاني، أمين، ملوك العرب، الجزء الأول، ط (8)، (بيروت: دار الجبل، 1987م).
- 7- سليمان، ميخائيل، صورة العرب في عقول الأمريكيين، عطا عبد الوهاب (مترجم)، ط. (1) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987م).
- 8- الصايدي، أحمد قايد، حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى (1904-1948) ط. (1)، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، 1983م).
- 9- ضاهر، مسعود، الدولة والمجتمع في المشرق العربي (1840-1990) (بيروت: دار الآداب، 1990م).

- 10- عبد الوهاب، عبد الرحيم سالم، هجرة القوى العاملة اليمنية في الشطر الشمالي (دراسة ميدانية لواقع المغترب اليمني في الولايات المتحدة الأمريكية)، ط. (1)، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1986م).
- 11- عقيل، بدر بن جعفر، الهجرة والاعتراب في الشعر اليمني، ط (1)، (صنعاء: وزارة شؤون المغتربين، 2001م).
- 12- العمري، حسين بن عبد الله، تاريخ اليمن الحديث والمعاصر 1516-1918م، من المتوكل إسماعيل إلى المتوكل يحيى حميد الدين. (دمشق: دار الفكر، 1997م).
- 13- العيني، محسن، خمسون عاماً في الرمال المتحركة، ط (1)، (بيروت، دار النهار للنشر 1999م).
- 14- غالب، يحيى محمد أحمد، الهجرات اليمنية الحضرية الحديثة إلى إندونيسيا في الفترة من (1839م- 1914م)، ط (1)، (حضر موت: تريم للدراسات والنشر، حضر موت، 2008م).
- 15- غالب، يحيى محمد أحمد، الهجرات اليمنية إلى جنوب شرق آسيا (إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة)، في النصف الأول من القرن العشرين، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ جامعة المنوفية، 2011م.
- 16- كرين، تشارلز، زيارة إلى ساحل البحر الأحمر واليمن، ترجمة، محمد منصور أبا حسين، (الرياض: دار الملك عبدالعزيز، العدد الرابع السنة التاسعة والعشرون، شوال 1424هـ).
- 17- مجموعة من المؤلفين السوفيت، تاريخ اليمن المعاصر (1917-1982م) محمد علي البحر (المترجم)، ط (1)، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1990م.
- 18- محرم، أحمد عبده مسعد، هجرة اليد العاملة اليمنية من مديرية الشَّعْر إلى

الولايات المتحدة الأمريكية، بحث غير منشور، قسم الجغرافيا، جامعة إب 2007م.

19- المسعودي، عبد العزيز قايد، معالم تاريخ اليمن المعاصر، ط. (1)، (صنعاء، مكتبة السنحاني، 1992م).

20- منصور، عبد الملك، ظاهرة الهجرة اليمنية، ط (1)، (دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر 1985م).

21- الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، (الأقليات المسلمة في العالم المعاصر) أوروبا، أمريكا الشمالية والجنوبية، المجلد الرابع عشر، القسم الثاني، ط. (1)، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1999م).

22- ميخائيل سليمان، المهاجرون العرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية (1880-1940م)، المستقبل العربي، العدد 230 السنة (20)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 1998م).

23- نصيرات، فدوى أحمد محمود، المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر (1840-1918م) ط. (1) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009م).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Al-Ahmary, Abdullah Azib: *Ethnic self-identity and the role of Islam: A study of Yemeni community in the south end of Dearborn and Detroit Michigan*, A Dissertation Presented for the Doctor of Philosophy Degree the University of Tennessee, Knoxville, December 1998.
- 2- Baker, Wayne: *Preliminary Findings from the Detroit Arab American Study*, University of Michigan. 2003.

- 3- Bankston, Carl L.: *Immigration in U.S. History Volume I*. Salem Press, Inc. California, 2006.
- 4- Dinnerstein, Leonard and David M. Reimers: *Ethnic Americans A History of Immigration*, Fourth edition, Columbia University New York, 1999.
- 5- Gale, Jeffrey Lehman: *Encyclopedia of Multicultural America Volume 1*. Second edition, Gale Group, Detroit 2000.
- 6- Gale, Jeffrey Lehman: *Encyclopedia of Multicultural America Volume 3*. Second edition, Gale Group, Detroit 2000
- 7- Hani, Bawardi. J: *Arab American Political Organizations From 1915 to 1951: Assessing Transnational Political Consciousness and the Development of Arab American Identity*, Wayne State University, Detroit, Michigan, 2009.
- 8- Melki, Henry: *Arab American journalism and its relation to: Arab American literature*. Georgetown University, ph. 1972.
- 9- Shugaa .M. Ahmad: *Yemen Immigrant Workers in New York City*, Dirasat Yemeniyah, No, (49) Center for studies and Research Sanaa, 1990.
- 10- Suleiman, Michael W: *Arabs in America : Building a New Future*, print isbn13, Temple University Press, 1999

مجلس أمناء مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية

- 1- أ/ علوان سعيد الشيباني - رئيس المؤسسة
- 2- أ/ عمر محمد عمر يعقوب - نائب رئيس المؤسسة
- 3- م/ جمال عمر محمد يعقوب - عضو
- 4- صادق منصور الجماعي - مدير عام المؤسسة
- 5- أحمد عبدالملك الشيباني - عضو
- 6- محمد سعيد الأسود - عضو
- 7- مها شمسان العززي - عضو
- 8- فارس عثمان الهبوب - عضو
- 9- بلقيس علي الشيباني - عضو
- 10- علي أحمد الحضرمي - عضو

مُهَاجِرُونَ

مخرجات هذه الدراسة هي أيضاً متاحة أمام المهتمين في منصة إلكترونية انشئت لهذا الغرض، ليسهل الوصول إلى مفرداتها بدون عناء. لا نقول عن هذه الدراسة بأنها شاملة وتحيط بكل التفاصيل والمفردات، ومع ذلك فنحن نجزم بأنها محاولة جادة في معاينة ظاهرة الهجرة اليمنية، وتفتح أمام الدارسين والمهتمين مساحات جديدة للمعاينة والإضافة في قادم السنين.

علوان سعيد الشيباني

مؤسس ورئيس مجلس أمناء

مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية

مساهمات اليمنيين على مستوى العالم كثيرة، وتكاد تكون الأكثر تأثيراً على اقتصاديات وثقافات بعض البلدان التي هاجروا إليها وانخرطوا في بنائها وضمن نسيجها الاجتماعي، سواء كان ذلك في دول جنوب شرق آسيا أو شرق أفريقيا أو الخليج العربي، وغير ذلك من البلدان.

ومما يؤسف له أن بعض البلدان قد تنكّرت لدور اليمنيين الحضاري في نهضتها الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذه الخلفية، ولدت تبني مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية فكرة إعداد دراسة موسعة عن دور المغتربين والمهاجرين اليمنيين في بلدان المهجر، وتبلورت هذه الفكرة في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠١٩م.

دراسة "الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية" بأجزائها التسعة، هي حصيلة جهود باحثين مرموقين في مجالات التاريخ والفلسفة والاجتماع والاقتصاد والأدب والفنون والصحافة والسياسة والاحصاء لعامين كاملين،



info@muhajirun-ye.org
www.muhajirun-ye.org

مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية

Al Khair Foundation For Social Development

